[شرح نزهة النظر شرح نخبة الفِكَر]

للشيخ. أ.د

محمد بن أحمد باجابر

حَفِظَهُ اللهُ تَعَالَىٰ

[الدرس الأول]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ...

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ ألا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

أَمَّا بَعْدُ...

فنشرع بحول الله وقوته في شرح كتاب [نزهة النظر] للحافظ ابن حجر، وكتاب [نزهة النظر] هو شرحٌ لكتاب [نخبة الفِكَر] وكلاهما للحافظ ابن حجر -عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللهِ-، والحافظ ابن حجر هو الفضل أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني الكناني المشهور بابن حجر؛

✍ قيل: ابن حجر نسبة لأحد أجداده كان يُقال له: حجر.

✍ وقيل: لا، إنما لُقِّب بذلك لقوة حفظه ونحو ذلك.

ولد بمصر القديمة سنة ثلاث وسبعين وسبعمئة، عاش قرابة ثمانين عامًا، وتوفي سنة ثمنمئة واثنين وخمسين للهجرة في ذي الحجة بالقاهرة، توفي في القاهرة.

- له رحلات: رحل إلى الشام والحجاز واليمن.
- لازم الحافظ زين الدين العراقي أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة ثمنمئة وستة للهجرة.

وقرأ على عدد كبير من علماء زمنه من أشهرهم:

- ابن الملقِّن عمر بن عدي الأنصاري المتوفى ثمنمئة وأربعة للهجرة.
- وعمر بن رسلان البُلقيني المتوفى ثمنمئة وخمسة للهجرة.

- والهيثمي علي بن أبي بكر نور الدين المتوفى سنة ثمنمئة وسبعة للهجرة.

من أشهر تلاميذه:

- شمس الدين السخاوي محمد بن عبد الرحمن، السخاوي المتوفى سنة تسعمئة واثنين ذي الهجرة.
- وقاسم ابن قُطْلُوْبَغَا الحنفي المتوفى ثمنمئة وتسعة وسبعين للهجرة.

الحافظ بن حجر إمام في الحديث مشهور وعلَم لا يحتاج إلى تعريف كبير، من أهم كتبه وأعظمها:

- كتاب [فتح الباري شرح صحيح البخاري]، والحقيقة أن [فتح الباري] ليس شرحًا لـ [صحيح البخاري] فقط، بل هو شرحٌ للكتب الستة تقريبًا؛ يعني يكاد يكون شرح للكتب الستة لكثرة ما أورد من أحاديث في خلال أو في ثنايا شرحه لأحاديث البخاري.
- ومن كتبه العظيمة أيضًا: كتاب [التلخيص الحبير] هذا في تخريج أحاديث الرافعي الكبير.
- وكتاب [الكافي الشافي] في تخريج أحاديث الكشَّاف هو في الحقيقة مختصر لتخريج الإمام الزيلعي لأحاديث الكشَّاف للزمخشري.
- من أهم كتبه في الرجال: كتاب [تهذيب التهذيب]، وهذا في التعريف برجال الكتب الستة وما جرى مجراها.

[تهذيب التهذيب] ما هو التهذيب الثاني؟ هو يقول: [تهذيب التهذيب]، المقصود: تهذيب تهذيب الكمال، هذه سلسلة، [الكمال في أسماء الرجال] لمن؟ عبد الغني المقدسي، هذبَّه المزِّي في كتاب [تهذيب الكمال]، طبعًا الأصل الكمال في أسماء الرجال وهو في تراجم رجال الكتب الستة وهي:

- صحيح البخاري ومسلم.
- والسنن الأربعة وهي: جامع الترمذي، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجة.

فهو ترجم لرجال هذه الكتب، الكتب الستة مخدومة شرحًا ورواةً وتخريجًا، شُرِحت وخُدِمت كثيرًا؛

- فجاء المزِّي وهذَّب [الكمال]، طبعًا أضاف وأورد روايات بإسناده المزِّي.
- ثم جاء بعد المزِّي الحافظ الذهبي أو ابن الذهبي، وعمل عليه كتاب سماه التذهيب [تهذيب الكمال].
- ثم جاء الحافظ ابن حجر وعمِل كتاب: تهذيب تهذيب الكمال، [تهذيب التهذيب] هذا لا يُعرِّف الرجال الستة فقط، لا، برجال كتب أصحاب الستة؛ يعني يُعرِّف برجال البخاري في أي كتاب؟ لا ليس في الصحيح، برجال صحيح البخاري والكتب الأخرى التي ألَّفها البخاري، مثل [الأدب المفرد]، مثل [خلق أفعال العباد]، مثل [القراءة خلف الإمام] وهكذا.

فمعناه أنه إذا كان الراوي الإسناد الذي عندك، الإسناد في [صحيح البخاري] ستجد ترجمة رواته في هذا الكتاب في [تهذيب الكمال]، لو الحديث في [الأدب المفرد] ستجد أيضًا تراجم هذا الإسناد في التهذيب أيضًا [تهذيب الكمال].

كذلك مسلم إذا هو يترجم لرواة [[صحيح مسلم]] وكتب مسلم الأخرى، وهكذا النسائي، وهكذا الترمذي، وهكذا ابن ماجة إلى آخره.

وقد ذكر المصنِّف الذي هو ابن حجر ذكر في الكتاب ما هي الكتب؛ يعني رموز، قال:

- رمز البخاري: "خ".

- رمز مسلم: "م".
- رمز البخاري في الأدب المفرد: "بخ". وهكذا.

من الكتب مهمة بعد ذلك بعد كتاب [التهذيب] اختصر التهذيب في كتاب ثاني سماه: التقريب [تقريب التهذيب]، اختصره في سطر أو سطرين، اختصر الترجمة بحيث أنه يختصر على الاسم وعلى تعريف بالراوي اسمه، ثم الطبقة التي هو منها، ويعطيك الراوي حكم مختصر، وسنة الوفاة باختصار.

له كتاب آخر لا يقل أهمية وهو: [تعجيل المنفعة بزوائد الكتب الأربعة] ليس الكتب الأربعة، الآن هو ترجم لرواة الستة في التهذيب [تهذيب التهذيب]، هناك أربعة كتب وهي: موطأ مالك، ومسند الشافعي، مسند أبي حنيفة، ومسند أحمد، فالرواة التي في هذه الكتب - الرجال الذين في هذه الكتب- وليسوا موجودين في الستة، هؤلاء الزوائد، يصير هؤلاء زوائد، ترجم لهم في [تعجيل المنفعة]، فإذا كان عندك [تهذيب التهذيب] و[تعجيل المنفعة] فأنت عندك تراجم رواة الكتب العشرة الستة وهذه الأربعة.

من كتبه العظيمة والمهمة: [لسان الميزان] هذا عمله على [ميزان الاعتدال] للذهبي، طبعًا [ميزان الاعتدال] جمع فيه الرواة الضعفاء الذين قيل فيهم: أنه فيهم ضعف، و[لسان الميزان] عمله عليه فزاد عليه ولكن أصله الميزان [ميزان الاعتدال].

له كتاب: [تبصير المنتبه بتحرير المشتبه] هذا في ضبط الأسماء أسماء الرواة.

[نزهة النظر] سنتكلم عن شيء يتعلق بتاريخ التصنيف، لكن الذي يهمنا: أن كتاب [نزهة النظر] هو شرح لـ [نخبة الفكر]، وسبق أن شُرِح نخبة الفكر، ولذلك أُفضِّل لمن يدرس هذا الكتاب أن يكون قد استمع إلى الدرس الأول الذي هو شرح النخبة واستوعبه، ثم يحضر هذا الكتاب ويقرأه.

[نزهة النظر] اعتُني بها كثيرًا، وشُرحت كثيرًا:

- شرحها البقاعي.
- شرحها في الحاشية قاسم قُطْلُوْبَغَا.
- شرحها أيضًا في حاشية من أكبر شروحها شرح المُلَّا علي القاري، سماه [شرح نخبة الفكر].
- شرحها المناوي محمد بن عبد الرؤوف [يواقيت الدرر].
- شرحها الَّلقاني برهان الدين إبراهيم بن إبراهيم في [قضاء الوتر].
- شُرِحَت شروح كثيرة منها شرحها أحد علماء الهند وجيه الدين العَلَوي الكجراتي.

اعتُنِي بشرحها كثيرًا.

أظن يكفي هذا كمقدمة، ونشرع في قراءة الكتاب.

القارئ: بِسْمِ اَللَّهِ، اَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ اَلْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ اَلْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا وَلِشَيْخِنَا وَلِوَالِدَيْنَا.

قال المصنِّف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-:

(المتن)

📖 [الحمدُ للهِ الذي لَمْ يَزَلْ عَليمًا قديرًا، حيًّا قيُّومًا سَميعًا بَصيرًا، وأَشهدُ ألا إِلهَ إِلا اللهُ، وحدَهُ لا شريكَ لهُ، وأُكبِّرُه تكبيرًا، وصلَّى اللهُ عَلى سَيدِنا مُحَمَّدٍ الذي أَرْسَلَهُ إِلى النَّاسِ كافةً بَشيرًا ونَذيرًا، وعلى آلِ محمدٍ وصَحْبِهِ، وسَلَّمَ تَسْليمًا كثيرًا.

أَمَّا بَعْدُ].

(الشرح)

بدأ المصنِّف -عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللهِ- بما هي عادة العلماء البدء بحمد الله -تبَارَكَ وَتَعَالَى-: **(الحَمْدُ للهِ) والحمد:** هو فعلٌ يُنبِئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعمًا أو غيره، يعني ليست في مقابل نعمة، **والحمد:**

- يكون بالقلب.
- ويكون باللسان.
- ويكون بالجوارح.

ثم قال: **(الذي لَمْ يَزَلْ عَليمًا قديرًا، حيًّا قيُّومًا سَميعًا بَصيرًا)** كل هذه صفات لله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-، ثم انتقل إلى الشهادة وقال: **(وأَشهدُ ألا إِله)** يعني ألا مستحق للعبادة **(إِلا اللهُ، وحدَهُ لا شريكَ لهُ)** قال: **(وَأُكَبِّرُه)** يعني أُعظِّمه **(تَكْبِيرًا)** هذا تأكيد، ثم شهد النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- بأنه عبد لله وأنه رسول له -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-.

ثم انتقل إلى الصلاة على النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- قال: **(وصلَّى اللهُ عَلى سَيدِنا مُحَمَّدٍ)** والصلاة من الله على النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- كما قال أبو العالية: "هو الثناء عليه في الملأ الأعلى"، طبعًا وقيل غير ذلك، **(الذي أَرْسَلَهُ إِلى النَّاسِ كافةً)** يعني عامة **(بَشيرًا ونَذيرًا)**: البشارة تكون بالخير والنذارة تكون بالشر أو بالعذاب، النذارة التخويف والبشارة بالترغيب.

ثم قال: **(وعلى آلِ محمدٍ وصَحْبِهِ)** وآل النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-؛

- قيل: هم أقاربه المؤمنون طبعًا.
- وقيل: هم أتباعه.

أقاربه:

- قرابته هم بنو هاشم وبنو المطلب هذا قول.

- والقول الثاني: أنهم أتباع النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-.

ثم قال: **(وعلى آلِ محمدٍ وصَحْبِهِ)** عطف الصحب على الأهل إذا قلنا: أن الآل هم القرابة يكون هناك تغاير، لكن إذا قلنا: أن الآل هم أتباعه، أتباع النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، فالصَّحْب أيضًا من الأتباع فيكون هذا من ذكر الخاص بعد العام، فيكون خُصِّصوا من باب العناية بهم والاهتمام، ثم قال: **(وسَلَّمَ تَسْليمًا كثيرًا)** والتسليم هو التحية، السلام بمعنى السلام، أو الدعاء بالسلامة.

ثم شرع في الموضوع وقال: **(أَمَّا بَعْدُ)**.

(المتن)

📖 **قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: [أَمَّا بَعْدُ: فإِنَّ التَّصانيفَ في اصْطِلاحِ أَهلِ الحَديثِ، قَدْ كَثُرَتْ للأئمةِ في القديمِ والحَديثِ.**

فمِن أوّلِ مَن صَنَّفَ في ذلك:

١- القاضي أبو محمَّدٍ الرامَهُرْمُزِي في كتابه: [المحدِّثُ الفاصل]، لكنَّه لم يَستوعب.

٢- والحاكِمُ أبو عبدِ اللهِ النَّيْسَابوريُّ، لكنَّه لم يُهَذِّب، ولم يُرَتِّب.

٣- وتلاه أَبو نُعَيْم الأَصْبهاني فعَمِل على كتابهِ مستخْرَجًا وأبقى أشياءَ للمُتَعَقِّب.

٤- ثمَّ جاءَ بعدَهم الخطيبُ أبو بكرٍ البغداديُّ فصَنَّفَ في قوانينِ الرواية كتابًا سَمَّاهُ: [الكفاية]، وفي آدابِها كتابًا سَمَّاهُ: [الجامعَ لآدابِ الشَّيْخِ والسَّامِعِ]، وقَلَّ فَنٌّ مِن فُنونِ الحديثِ إلَّا وقد صَنَّفَ فيهِ كتابًا مفْرَدًا؛ فكانَ كما قال الحافظُ أبو بكرِ بنُ نُقْطَةَ: كلُّ مَن أَنْصف عَلِمَ أَنَّ المحدِّثين بعدَ الخَطيبِ عيالٌ على كُتُبِهِ.

ثم جاء بعضُ مَنْ تَأَخَّرَ عنِ الخطيبِ، فأَخذ مِن هذا العلمِ بنصيبٍ:

٥- فَجَمع القاضي عِياضٌ كتابًا لطيفًا سَمَّاهُ: [الإِلْماع].

٦- وأبو حفْصٍ المَيَّانِجيُّ جُزءًا سَمَّاهُ: [ما لا يسعُ المحدِّثَ جَهْلُهُ]. وأمثال ذلك من التصانيف التي اشتهرت، وبُسِطَتْ؛ لِيَتَوَفَّر علمها، واخْتُصِرَتْ؛ لِيَتَيَسَّر فهْمها، إلى أنْ جاءَ:

٧- الحافِظُ الفقيهُ تقيُّ الدِّينِ أبو عمرو عثمان بن الصلاح بن عبدِ الرحمنِ الشَّهْرَزُوْرِي نزيلُ دمشقَ فجَمَعَ -لَمَّا وَلِيَ تدريسَ الحديثِ بالمدرَسَةِ الأشرفيَّةِ- كتابَهُ المَشهورَ، فهذَّب فُنُونَهُ، وأَملاهُ شيئًا بعدَ شيءٍ؛ فلهذا لم يَحْصُل ترتيبُهُ على الوضع المتناسب، واعتنى بتصانيف الخطيب المفرَّقة، فجمَعَ شَتاتَ مقاصِدها، وضَمَّ إليها مِن غَيْرِها نُخَبَ فوائدها، فاجتَمَعَ في كتابِه ما تفرَّقَ في غيرِه؛ فلهذا عَكَف الناسُ عليهِ، وساروا بسَيْرِه، فلا يُحْصَى كم ناظمٍ له ومُخْتَصِرٍ، ومستدرِكٍ عليه ومُقْتَصِرٍ، ومعارِضٍ له ومنتَصِرٍ].

(الشرح)

قال المصنِّف -رَحِمَهُ اللهُ-: **(أَمَّا بَعْدُ: فإِنَّ التَّصانيفَ في اصْطِلاحِ)** التصانيف المؤلفات المصنَّفات، **(اصْطِلاحِ أَهلِ الحَديثِ)** يعني في علم مصطلح الحديث **(قَدْ كَثُرَتْ للأئمةِ في القديمِ والحَديثِ)**، ثم شرع في بيان أول من صنَّف في ذلك أو من أول من صنَّف في ذلك.

⇦ هنا مسألة وقفة تاريخية كنا وعدنا بها قلنا: سنقف مع تاريخ التصنيف في هذا العلم شيئًا يسيرًا؛ قال: **(فمِن أوّلِ مَن صَنَّفَ في ذلك: القاضي أبو محمَّدٍ الرامَهُرْمُزي)** الذي هو الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامَهُرْمُزِي، المتوفى سنة ثلاثمئة وستين للهجرة، أَلَّف كتابه وسماه [المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي] الكتاب مطبوع، المصنِّف قال: **(لَكِنَّهُ لَمْ يَسْتَوْعِب)**. إذًا أول ما عرفناه كُتِب في هذا العلم هو كتاب: [المحدِّث الفاصل] للرامَهُرْمُزي، قبل ذلك ثلاثمئة وستين متوفى، والكتاب أُلِّف قبل أن يموت معناه أنه كتاب ألف بعد الثلاثمئة.

نقول قبل ذلك: علم المصطلح قواعد هذا العلم مرت بمراحل؛

المرحلة الأولى: ما قبل التدوين، وهذا كلام كان موجود من عهد النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- والصحابة الذي هو التثبُّت، أصول التثبُّت، كانوا يتثبَّتون في الحديث الذي يسمعونه من الصحابة -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ-، يتأكدون ما يقبلون أي كلام، فإذا كان الناقل لهم صحابي موثوق به طبعًا فيقبلونه، لكن إذا جاء الخبر من شخص مغمور أو الخبر فيه غرابة فيتوقَّفون ويتأكَّدون وهكذا، وطبعًا في هذا قصص كثيرة، وردت أحاديث كثيرة يعني آثار عن الصحابة تدل على تثبُّتهم. استمرت القواعد في قلوب الرجال إلى أن بدأ التصنيف.

متى بدأ التصنيف؟ من هو أول من صنف: الرامَهُرْمُزِي؟ لا، قبله بدأ التصنيف المبعثر، فألَّف بعض أهل العلم كُتُبًا في غير المصطلح، في علوم أخرى، وضمَّنوا هذه الكتب قواعد المصطلح، إذًا مرَّت:

- أول شيء: مرحلة ما قبل التصنيف.
- ثم بدأت مرحلة التصنيف. مرحلة التصنيف مرَّت بمراحل أيضًا، بداية كانت التصنيف المبعثر المبثوث في كتب أخرى، ما كان تصنيف مستقل.

☜ **ما هي الكتب الأخرى التي ضُمِّنت قواعد مصطلح؟**

- مثل [الرسالة] للشافعي، الشافعي متى مات؟ مئتين وأربعة، كتاب [الرسالة] للشافعي وهو في أصول الفقه متضمِّن قضايا حديثية كثيرة.
- كتاب [الأم].
- كتب [العلل].
- كتب [الرجال].
- مسائل الإمام أحمد لما كان يُسأل عن رواه كانت تذكر هذا.

- مقدمة الإمام مسلم في الصحيح تضمَّنت أشياء من هذا؛ يعني متعلقة بمصطلح الحديث.

استمر الموضوع هكذا قواعد كانت مبثوثة في الصدور محفوظة، ثم أصبحت مكتوبة في ثنايا كتب أخرى، ثم بدأ التصنيف المستقل فبدأ بالراء مع الرامَهُرْمُزِي.

١. الرامَهُرْمُزِي بالنسبة للتصنيف المستقل هو أول محطة.

٢. واستمروا إلى أن جاءت محطة ابن الصلاح، المحطة الثانية: ابن الصلاح.

٣. ثم بعد ذلك استمرت مدرسة ابن الصلاح إلى أن جاء الحافظ بن حجر في [النخبة]، فهذه محطة ثالثة.

☜ **ما الفرق بين المحطَّات؟**

- ما قبل ابن الصلاح من الرامَهُرْمُزِي إلى ابن الصلاح كانت طريقة التصنيف متشابهة.
- من ابن الصلاح إلى ابن حجر طريقة أخرى وكانت الكتب متشابهة.
- من بعد ابن حجر أو من ابن حجر ومن بعده أصبحت طريقة ثابتة.

تتشابه في التعريف.

☜ **ما الفرق؟**

⇦ الرامَهُرْمُزِي ومن بعده كانوا يهتمون بذكر الإسناد ليس مثل ابن الصلاح ومن بعده حذفوا الأسانيد، وكانوا يركزون على الأمثلة بإسنادها أكثر من القواعد، بخلاف ابن الصلاح صار يركز على القواعد والكتب التي أُلِّفت بعده، الناس ساروا بسيره سير ابن الصلاح.

⇦ صار من ابن الصلاح وما بعده صار الموضوع دون أسانيد تُحذَف اختصارًا؛ لأنها طالت الأسانيد، وصار التركيز على القواعد أكثر من الأمثلة التطبيقية إلى ابن حجر.

⇦ ابن حجر في [النخبة] ابتكر طريقة جديدة في التصنيف عن ابن الصلاح، ابن الصلاح كان يُقسِّم الموضوعات إلى أنواع:

- النوع الأول: الصحيح.
- النوع الثاني: الحسن.
- النوع الثالث: الضعيف وهكذا.
- النوع كذا المسند، النوع كذا المرفوع.

فكان يسميها أنواع، وأحيانًا يُبعثر بعض الأنواع المتشابهة ما يخليها وراء بعض، لكن لما جاء ابن حجر ألغى هذه الأنواع وصار يُصنِّف بطريقة مختلفة بطريقة عقلية منطقية، أنه يجمع الأبواب المتشابهة في مكانٍ واحد، فصارت له طريقته كما سنذكره.

⇦ من بعد ابن حجر كذلك أصبح يؤلفون في الغالب على طريقة الحجر وقد يخرجون عن هذه الطريقة، لكن هذه اشتهرت.

قال المصنِّف: **(لكنَّه لم يَستوعب)** لم يستوعب، يعني الرامَهُرْمُزِي لم يستوعب كل قضايا علم المصطلح، هذا طبيعي أول من يصنف في أي فن لا بُدَّ أن يكون تصنيفه فيه شيء من النقص.

قال: **(والحاكِمُ أبو عبدِ اللهِ النَّيْسَابوريُّ)** محمد بن عبد الله بن البيِّع المتوفى أربعمئة وخمسة للهجرة، ألَّف كتابًا معروف مطبوع وهو [معرفة علوم الحديث]، قال: **(لكنَّه لم يُهَذِّب ولم يُرَتِّب)** ما زال التصنيف في البداية ينقصه إما الشمول وإما الترتيب.

☜ **من جاء بعده؟**

(أَبو نُعَيْم الأَصْبهاني) أحمد بن عبد الله المتوفى أربعمئة وثلاثين للهجرة، **(فعَمِل على كتابِهِ مستخْرَجًا)** أو مستخرِجًا؛ يعني إما أنه عمِل مستخرَجًا مفعول، أو عمِل مستخرِجًا حال له،

فعمل على كتاب الحاكم مستخرَجًا، لعله زاد واستدرك لكن الكتاب هذا لا أعرفه. قال: **(وأبقى أشياءَ للمُتَعَقِّب)** يعني كذلك لم يستوعب كل شيء.

☜ مَن جاء بعدهم؟

(ثمَّ جاءَ بعدَهم الخطيبُ أبو بكرٍ البغداديُّ) الذي هو أحمد بن علي بن ثابت البغدادي المشهور بالخطيب المتوفى أربعمئة وثلاثة وستين للهجرة، هذا ألَّف كثير، **(فصَنَّفَ في قوانينِ الروايةِ كتابًا سَمَّاهُ: [الكفايةَ])** [الكفاية في علم الرواية] مطبوع طبعًا، وألَّف كتاب آخر: **(وفي آدابِها كتابًا سَمَّاهُ: [الجامعَ لآدابِ الشَّيْخِ والسَّامِعِ])** طبعًا مطبوع، طُبِع باسم [الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع].

(وقَلَّ فَنٌّ مِن فُنونِ الحَديثِ إلَّا وقد صَنَّفَ فيهِ كتابًا مفْرَدًا؛ فكانَ كما قال الحَافظُ أبو بكرِ بنُ نُقْطَةَ) أبو بكر بن نقطة محمد بن عبد الغني، المتوفى ستمئة وتسع وعشرين للهجرة، ماذا قال ابن نقطة؟ **(كلُّ مَن أنْصف عَلِم أنَّ المحدِّثين بعدَ الخَطيبِ عيالٌ على كُتُبِهِ)** قال هذا في كتاب [التقييد في رواة السنن والمسانيد] في ترجمة الخطيب، لكن قال ليس بهذا اللفظ بمعناه.

(ثم جاء بعضُ مَنْ تَأَخَّرَ عنِ الخطيبِ، فأَخذ مِن هذا العلمِ بنصيبٍ: فَجَمع القاضي عِياضٌ كتابًا لطيفًا سَمَّاهُ: [الإِلْماع]) القاضي عياض الذي هو عياض بن موسى اليَحْصُبي المتوفى سنة خمسمئة وأربعة وأربعين للهجرة، وكتابه [الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع] وكتابه مطبوع.

(وأبو حفْصٍ المَيَّانِجيُّ جُزءًا سَمَّاهُ: [ما لا يسعُ المحدِّثَ جَهْلُهُ]) عمر بن عبد المجيد اسمه الميانجي المتوفى خمسمئة وواحد وثمانين للهجرة، وكتابه صغير جدًّا في سبع صفحات تقريبًا؛ يعني طُبِع أخيرًا، وكتاب سيء ولولا أن الحافظ ذكره ما عرفه أحد ولا اعتنى به أحد، كتاب لا قيمة له.

(وأمثال ذلك من التصانيف التي اشتهرت، وبُسِطَتْ؛ لِيَتَوَفَّر علمها، واخْتُصِرَتْ؛ لِيَتَيَسَّر فهْمها) يقول: يعني المصنَّفات بعد ذلك كثُرت، بعضها بُسِط؛ يعني تُوسِّع فيه، وبعضه مختصر، البسط ليتوفر علمها، لما يتوسَّع الكتاب المتوسِّع فيه علمٌ كثير. والمختصر علمه أقل، إذًا ما فائدته؟ ليسهُل فهمه، ولذلك المبتدئ يبدأ بالمختصر ما يبدأ بالمطوَّل، يعني يحرص المبتدئ هذه في أصول التعليم، المبتدئ يحرص على كثرة المعلومات ولا على فهم المعلومة؟ على فهم العلم ليس كثرة المعلومات.

(إلى أَنْ جاءَ: الحافِظُ الفقيهُ تقيُّ الدِّينِ أبو عمرو عثمان بن الصلاح بن عبدِ الرحمنِ الشَّهْرَزُوْرِي نزيلُ دمشقَ فجَمَعَ -لَمَّا وَلِيَ تدريسَ الحديثِ بالمدرَسَةِ الأشرفيَّةِ- كتابَهُ المَشهورَ) الشَّهْرَزُوْرِي عثمان بن الصلاح، يقولون له: ابن الصلاح، لماذا ابن الصلاح؟ لأن أباه لُقِّب بصلاح الدين، فهم يقولون: ابن الصلاح يعني اختصار لصلاح الدين، المتوفى ستمئة وثلاثة وأربعين للهجرة.

نزل دمشق، سكن دمشق وتولَّى تدريس الحديث في المدرسة الأشرفية، هذه في دمشق، بُنِيت بأمر الملك الأشرف موسى بن العادل، لقب الملك الذي بناها الأشرف، لذلك قيل: الأشرفية، ألَّف كتابه [المشهور] معروف بعلوم الحديث، وأيضًا مشهور باسم آخر [مقدمة ابن الصلاح] والكتاب مطبوع.

ماذا قال؟ ماذا فعل ابن الصلاح؟ قلنا: ابن الصلاح يعتبر مرحلة ثانية، بداية مرحلة جديدة في التصنيف، ماذا فعل؟ **(فهذَّب فُنُونَهُ، وأَملاهُ شيئًا بعدَ شيءٍ؛ فلهذا لم يَحْصُل ترتيبُهُ على الوضع المتناسب)** أملاه على الطلاب، كان يُملِي عليهم أنواع؛ النوع الأول، النوع الثاني، لكن يقول: ترتيبه ليس مناسب.

(واعتنى بتصانيف الخطيب المفرَّقة، فجمَعَ شَتاتَ مقاصِدها، وضَمَّ إِليها مِن غَيْرِها نُخَبَ فوائدها، فاجتَمَعَ في كتابِه ما تفرَّقَ في غيرِه) يعني ابن الصلاح اعتنى بكتب الخطيب؛ لأن الخطيب ما ترك فن من فنون الحديث إلا صنَّف فيه كتابًا مستقلًّا، فجمع خلاصة كتب الخطيب، **(فاجتَمَعَ في كتابِه ما تفرَّقَ في غيرِه)** هذا كان سبب لعناية الناس بكتاب [علوم الحديث] لابن الصلاح.

قال المصنِّف: **(فلهذا عَكَف الناسُ عليهِ، وساروا بسَيْرِه، فلا يُحْصَى)** بسير ابن الصلاح، **(فلا يُحْصَى كم ناظمٍ له ومُخْتَصِرٍ)** يعني كيف؟ يقول: **(فلا يُحْصَى)** يعني كثير، فلا يُحصى من خدموا هذا الكتاب ما بين نظمٍ واختصارٍ وشرحٍ ومعارضةٍ وانتصارٍ وهكذا.

قال: **(فلا يُحْصَى كم ناظمٍ له ومُخْتَصِرٍ)** ناظمٍ لكتاب لابن الصلاح جعله نظم مثل [ألفية العراقي] مثلًا، **(وَمُخْتَصِر)** لكتاب ابن الصلاح، مختصِر مثل مَن؟ مثل ابن كثير له كتاب اسمه [اختصار علوم الحديث] الذي هو طُبع باسم [الباعث الحثيث]، ولكن النووي أيضًا قبله ألَّف كتاب سماه [الإرشاد] ثم اختصره في [التقريب والتيسير].

قال: **(ناظمٍ)** مثل العراقي **(ومُخْتَصِرٍ، ومستدرِكٍ عليهِ ومُقْتَصِرٍ)** زائد عليه، **(ومُقْتَصِر)** يعني ألَّف كتابًا لكن اختصر على المتن، والمستدرك أنه يذكر أشياء فاتت ابن الصلاح، قال: **(ومعارِضٍ له)** المعارض إما يأتي بكتاب مثله أو يأتي بكتاب ويعترض عليه في أشياء، قال: **(ومنتَصِرٍ)**منتصر له ناصر لكتابه.

(المتن)

📖 **[فسأَلَني بَعْضُ الإِخوانِ أَنْ أُلَخِّصَ لهُ المُهِمَّ مِنْ ذَلكَ، فلخَّصْتُهُ في أوراقٍ لطيفةٍ، سَمّيتها: [نُخْبَةَ الْفِكَرِ في مصطلحِ أهلِ الأثرِ]، على ترتيبِ ابتكَرْتُهُ، وسبيلٍ انْتَهَجْتُهُ، مع ما ضَمَمْتُ إِليهِ مِن شوارِدِ الفرائدِ، وزوائدِ الفوائدِ. فَرَغِبَ إِليَّ ثانيًا أَنْ أَضعَ عَليها شرحًا يَحُلُّ رموزَها، ويفتحُ**

كنوزَها، ويوضِّح ما خَفِيَ على الْمُبْتَدئ مِن ذلك، فأجبتُهُ إِلى سُؤالِهِ؛ رجاءَ الاندِراجِ في تلك المسالِك، فبالغتُ في شَرْحِها، في الإِيضاحِ والتَّوجيهِ، ونَبَّهتُ على خفايا زواياها؛ لأنَّ صاحبَ البيتِ أَدْرَى بِما فيهِ، وظَهَرَ لي أَنَّ إيرادَهُ على صورةِ الْبَسْطِ أَلْيَقُ، ودمْجَها ضِمْن توضيحها أوفقُ، فسلكتُ هذه الطريقةَ القليلةَ السالكِ].

(الشرح)

(فِكَر) جمع فِكْر، قال: هو نخبة يعني زبدة الأفكار في مصطلح أهل الأثر، قال: **(على ترتيبٍ ابتكَرْتُهُ)** فعلًا يعتبر ابن الحجر مدرسة جديدة ومحطة جديدة في طريقة ترتيبه، **(وسبيلٍ انْتَهَجْتُهُ، مع ما ضَمَمْتُ إِليهِ مِن شوارِدِ الفرائض، وزوائدِ الفوائدِ)** النفائس الشاردة جمعها وحققها، طبعًا هو لما قال: **(أَلَّفْتُ النُّخْبَةَ)**.

☜ **والنزهة ما هو سبب تأليفها؟**

قال: **(فَرَغِبَ إِلَيَّ ثانيًا أنْ أَضَعَ عَليها شرحًا يَحُلُّ رموزَها، ويفتحُ كنوزَها)** يَحُلُّ رموزَها: يعني ألفاظها، **(ويفتحُ كنوزَها)** يعني معانيها، **(ويوضِّح ما خَفِيَ على الْمُبْتَدئ مِن ذلك، فأجبتُهُ إِلى سُؤالِهِ؛ رجاءَ الاندِراجِ في تلك المسالِك)** ما هو الاندراج؟ اندراج مَن؟ اندراجه هو الحافظ أن يندرج في قائمة من صنف وكذا، أو اندراج الكتاب أو الطلاب، **(فبالغتُ في شَرْحِها، في الإِيضاحِ والتَّوجيهِ، ونَبَّهتُ على خفايا زواياها)** على خبايا زوايا النخبة؛ **(لأنَّ صاحبَ البيتِ أَدْرَى بِما فيهِ)**.

(وظَهَرَ لي أَنَّ إيرادَهُ على صورةِ الْبَسْطِ أَلْيَقُ) كيف يعني؟ الآن هو يبيِّن كيف سيكون طريقة الشرح؟ قال: **(ودمْجَها ضِمْن توضيحها أوفقُ)** يعني أن يدمج النخبة ضمن شرحها، إذًا الطريقة التي صنَّف بها المصنِّف هي طريقة الدمج بين المتن والشرح، وهذه طريقة يسلكها كثير من أهل العلم في التصنيف التي هي طريقة الدمج، وهي أصعب من طريقة عدم الدمج الذي هو الفصل؛

- **الفصل:** أن يأتي بالكلمة التي سيشرحها يقول: قوله كذا ثم يُعلِّق عليها ويشرح.
- **أما الدمج:** فيبث المتن في ثنايا الشرح فلا تُميِّز بين الشرح وبين المتن إلا إذا وضعت فواصل أو أقواس أو كذا.

(فسلكتُ هذه الطريقةَ القليلةَ السالكِ) التي هي طريقة الدمج وهي قليلة السالك؛ يعني قليل من يسلكها؛ لأنها أصعب.

(المتن)

📖 [فأقولُ طالِبًا مِن اللهِ التَّوفيقَ فيما هُنالِك:

١- الخبر: عندَ علماءِ هذا الفنِّ مرادِفٌ للحديثِ.

٢- وقيلَ: الحديثُ: ما جاء عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، والخَبَرُ: ما جاءَ عن غيرِه، ومِن ثَمَّةَ قيلَ لِمَن يشتغلُ بالتَّواريخِ وما شَاكَلَهَا: "الإِخْبَارِي"، ولمن يشتغلُ بالسنَّة النبويَّةِ: "المحدِّث".

٣- وقيل: بيْنهما عمومٌ وخصوصٌ مُطْلَق: فكلُّ حديثٍ خبرٌ، مِن غير عكسٍ، وعَبَّر هنا بـ"الخبر" ليكون أشمل].

(الشرح)

(فأقولُ طالِبًا مِن اللهِ التَّوفيقَ فيما هُنالِك: الخبر: عندَ علماءِ هذا الفنِّ مرادِفٌ للحديثِ) أول مسألة بدأ فيها: بيان الخبر، ما هو الخبر؟ إذا قيل: خبر ماذا يريدون؟ انتبهوا معي: نحن عندنا ثلاثة احتمالات:

١. عندنا كلام النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-.

٢. وعندنا كلام الصحابة.

٣. وعندنا كلام من بعدهم.

أو نُعيد؛ ليس شرط كلام؛

- قد يكون كلام.
- قد يكون فعل منسوب إليه.

إذًا:

١. عندنا أشياء تُضاف للنبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، وأشياء تضاف من قولٍ أو فعلٍ.

٢. وعندنا ما يضاف إلى الصحابي من قولٍ أو فعلٍ.

٣. وعندنا ما يضاف إلى من بعد الصحابي التابعي ومن بعده.

أيها هذه الثلاثة الذي يسمى الخبر؟ وأيها الذي يسمى الحديث؟ فعندنا الخبر، وعندنا الحديث، وعندنا الأثر، فالآن نبغي نوفِّق بين هذه المعاني الثلاثة وهذه الأسماء.

١. عندنا خبر.

٢. وعندنا حديث.

٣. وعندنا أثر.

ثلاثة أشياء، وفي المقابل المعاني:

١. عندنا ما نُسِب إلى النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-.

٢. وما نُسِب إلى الصحابة.

٣. وما نُسِب إلى من بعدهم.

❶ **(الخبر: عندَ علماءِ هذا الفنِّ مرادِفٌ للحديثِ)** إذًا هذا رقم واحد: الخبر عند علماء هذا الفن علماء الحديث، والمقصود عند علمائهم يعني عند جمهورهم مثلًا مرادفٌ للحديث، ما هو الحديث؟ الحديث عندهم هو المرفوع، اكتبوا عندك: **(مرادِفٌ للحديثِ)** أي المرفوع، المرفوع هو للنبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، فما سيأتي عندنا:

١. أنه ما يضاف للنبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- يقال له: مرفوع.

٢. وما يضاف للصحابي يقال له: موقوف.

٣. وما يُضاف إلى من بعد الصحابي التابعي ومن بعده يقال له: مقطوع.

هذه الثلاثة، الخبر يصدُق على أي الثلاثة؟ قال: سيصدُق على الحديث يعني المرفوع، فالمرفوع والحديث واحد، **هذا القول الأول.**

❷ **ينتقل إلى القول الثاني:**

(وقيلَ: الحديثُ: ما جاء عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، والخَبَرُ: ما جاءَ عن غيرِه) الفرق بين الخبر هو يقول الخبر ويعرض الخبر أن الخبر لا، خاص بما جاء عن غير النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، فالحديث ما جاء عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- يعني المرفوع.

والخبر ما جاء عن غيره، ما جاء عن غيره سيشمل اثنين الذي هو:

١. كلام الصحابي الموقوف.

٢. وكلام التابعي ومن بعده المقطوع.

(ومِن ثَمَّةَ قيلَ لِمَن يشتغلُ بالتَّواريخِ وما شَاكَلَهَا: "الإِخْبَارِي"، ولمن يشتغلُ بالسنَّة النبويَّةِ: "المحدِّث") يعني إِخْبَارِي أو أَخْبَارِي، فيُقال: إِخْبَارِي أو أَخْبَارِي على ماذا؟ على القول بأن الخبر

هو ما جاء عن غير النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، والمحدِّث: من اشتغل بحديث النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، هذا القول الثاني.

❸ **القول الثالث: (وقيل: بيْنهما عمومٌ وخصوصٌ مُطْلَق)** هذا القول الثالث، ما هو العموم والخصوص المطلق؟ العموم والخصوص المطلق معناه في واحد منهما أعم من الثاني، ما هو الأعم؟ الخبر؛ يعني الخبر أعم من الحديث، يعني الخبر سيشمل المرفوع والموقوف والمقطوع، فبناءً على هذا سيكون الخبر أعم؛ لأنه يشمل الحديث وغيره، والحديث جزء من الخبر.

قال: **(فكلُّ حديثٍ خبرٌ، مِن غير عكسٍ)** لماذا نقول: كل حديثٍ خبر؟ لأن الخبر يشمل الحديث ويشمل غيره من غير عكس، إذًا اكتبوا عند الخبر أعم من الحديث: "حيث يشمل المرفوع وغيره"، وأما الحديث فهو خاصٌّ بالمرفوع.

⇦ الآن صارت الأقوال الثلاثة خلاصتها ماذا؟

- **القول الأول:** أن الخبر مرادف للحديث، الخبر هو الحديث ما في فرق. هذا القول الأول.
- **القول الثاني:** أنه في تفريق، الحديث خاص بالنبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- والخبر لا، لا يشمل حديث النبي، إذًا في تباين.
- **القول الثالث:** أنه في تداخل، الخبر عام يشمل كل هذه الثلاثة.

☜ ماذا قال بعدها؟

(وعَبَّر هنا بـ"الخبر" ليكون أشمل) ليكون أشمل على أي قول؟ على الثالث، وعلى الأول، المصنِّف عبَّر بالخبر في متنه قال ماذا؟ **(والخبرُ)** يقصد الآن لما قال: الخبر لماذا ما قال الحديث؟ لأنه سيخرج على قول أن هذا سيكون خاص بكلام النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، لكن لما قال: الخبر على القول الثالث سيشمل الجميع.

هو بدأ بالخبر، الخبر هنا مبتدأ، أين خبره؟ قال: **(الخبر فهو باعتبار وصوله إلينا إما أن يكون له طرق)** يعني أسانيد كثيرة، هذه هي المسألة الأولى.

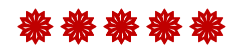
نحن بدأنا أول شيء وعرفنا أنه الخبر ما هو؟ الخبر هو الحديث أو الخبر أعم من الحديث هكذا، الأثر طبعًا عن الخلاف الذي راح أن الأثر على قول يكون خاص بغير النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، وفي قول أن الأثر يشمل الجميع، ولذلك [معاني الآثار]، [مُشكِل الآثار] تشمل الأحاديث المرفوعة وغير المرفوعة، إذًا هم يتوسعون في هذا عبارات؛ يعني قد يطلقون الخبر على الحديث، وقد يطلقونها على غير الحديث، وقد يطلقون الأثر على الحديث وعلى غير الحديث، كل ذلك يحصل.

أول مسألة عندنا في هذا الكتاب: هو الحديث أو الخبر من حيث وصوله إلينا، كيف وصل لنا؟ وصل لنا بطريقين:

١. إما عن طريق الآحاد.

٢. أو عن طريق التواتر.

وهذا نكمله إن شاء الله في المحاضرة القادمة إن شاء الله، وصلَّى الله وسلَّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.



[الدرس الثاني]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

أَمَّا بَعْدُ...

كنا قد وقفنا قول المصنِّف فيما سبق عند قوله: **(الخَبَر)**.

المسألة التي وقفنا عندها هي مسألة: أقسام الحديث باعتبار وصول فيه إلينا كيف وصل لنا؟ وقلنا: وصل لنا:

- إما بطريق التواتر.
- أو بطريق الآحاد.

والمصنِّف ذكر أن الآحاد ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

١. إما مشهور.
٢. أو عزيز.
٣. أو غريب.

إلى آخره.

(المتن)

📖 [فَهُوَ بِاعْتِبَارِ وُصُولِهِ إِلَيْنَا (إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ طُرُقٌ) أي: أَسَانِيدُ كَثِيرَةٌ؛ لأَنَّ طُرُقًا جَمْعُ طَرِيقٍ، وَفَعِيلٌ فِي الكَثْرَةِ يُجْمَعُ عَلَى فُعُلٍ بِضَمَّتَيْنِ، وَفِي القِلَّةِ عَلَى أَفْعِلَةٍ. وَالمُرَادُ بِالطُّرُقِ الأَسَانِيدُ، وَالإِسْنَادُ حِكَايَةُ طَرِيقِ المَتْنِ].

(الشرح)

باختصار هو يقول: **(إما أن يكون له طُرُقٌ كثيرةٌ)** يقصد المتواتر، طرق كثيرة غير محصورة هذا المتواتر، أو بطرقٍ محصورة وهذا الآحاد، فالآن الكلام في المتواتر، قال: **(إما أن يكون له طُرُقٌ)** ثم فسَّر الطرق قال: يعني الأسانيد **(كثيرةٌ)**.

انتبهوا لكلام المصنِّف، الماتن ماذا قال؟ **(إما أن يكون له طُرُقٌ)** بماذا شرحها الشارح؟ شرح الطرق بماذا؟ بأسانيد فقط ولا بأسانيد كثيرة؟ بأسانيد كثيرة، ما شرحها بأسانيد فقط، قال: طرق يعني أسانيد كثيرة، طرق يعني أسانيد فهمناها، كثيرة هذه من أين جاءت؟ من أين أتى بها الشارح المصنِّف؟

يقول: أخذتها من الصيغة من صيغة طُرُق فُعُل، فقال: **(لأن طُرُقًا جَمْعُ طَرِيق، و"فَعِيلٌ" في الكثرة)** طريق على فعيل ترى، يقول: وفعيل إذا جمعناها جمع كثرة قال: **(وفعيلٌ في الكثرة)** إذا جمعناها جمع كثرة **(يُجْمَع على "فُعُلٍ")** وطبعًا المقصود بالكثرة يعني من إحدى عشر فما فوق هذا كثرة **(يُجْمَع على "فُعُلٍ" بضمَّتين وفي القِلَّة)** وفي جمع القلة الذي هو من ثلاثة إلى عشرة هذا جمع القلة، **(وفي القِلَّة على "أَفْعِلَة")** يُقال: أطرقة وأرغفة. إذاً عرفنا من أين أتى بطرق كثيرة؟ يقول: لأنه استخدم صيغة "فُعُل".

الآن قال: **(لهُ أَسَانِيدُ كَثِيرة)**، والمراد بالطرق الأسانيد، والأسانيد جمع ماذا؟ إسناد، والإسناد ما هو؟ قال: **(وَالإِسْنَادُ حِكَايَةُ طَرِيقِ المَتْنِ)** ما معنى **(حِكَايَةُ طَرِيقِ المَتْنِ)**؟ يعني مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، هذا هو الإسناد؟ لا، الإسناد هو قولك؛ قول المصنِّف، أو قول المؤلف، أو قول العالم: "حدثنا مالك قال: حدثنا نافع عن ابن عمر عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-" هذا القول هو الإسناد.

إذًا الإسناد قال: **(حِكَايَةُ طَرِيقِ المَتْنِ)** أي ذِكْر الإسناد بالقول **(حِكَايَةُ طَرِيقِ المَتْنِ)** يعني بالقول؛ كقولك: حدثنا فلان قال حدثنا، هذا هو الإسناد، ولما أسألك: وأقول ما هو سند هذا الحديث؟ فتقول: مالك عن نافع عن ابن عمر، فمالك عن نافع عن ابن عمر من غير حكاية هذا يسمى السند، إذًا:

- السند: هو الرجال.
- والإسناد: هو حكاية هذا الإسناد.

فهمتم الفرق؟ لكن لا تفرحوا كثير؛ لأنهم يستخدمون هذا مكان هذا، وهذا مكان هذا، فأحيانًا يقولون: إسناد ويقصدون به السند، وأحيانًا يقولون: السند يريدون به إسناد، يُستعمل كلٌّ منهما مكان للآخر.

(المتن)

📖 [وَتِلْكَ الكَثْرَةُ أَحَدُ شُرُوطِ التَّوَاتُرِ إِذَا وَرَدَتْ بِلاَ حَصْرِ عَدَدٍ مُعَيَّنٍ، بَلْ تَكُونُ العَادَةُ قَدْ أَحَالَتْ تَوَاطُؤَهُمْ عَلَى الكَذِبِ، وَكَذَا وُقُوعُهُ منهم اتِّفاقًا مِن غَيْرِ قَصْدٍ؛ فَلاَ مَعْنَى لِتَعْيِينِ العَدَدِ عَلَى الصَّحِيحِ.

- وَمنهمْ: مَن عَيَّنَهُ فِي الأَرْبَعَةِ.
- وَقِيلَ: فِي الخَمْسَةِ.
- وَقِيلَ: فِي السَّبْعَةِ.
- وَقِيلَ: فِي العَشَرَةِ.
- وَقِيلَ: فِي الاثْنَيْ عَشَرَ.
- وَقِيلَ: فِي الأَرْبَعِينَ.

- وَقِيلَ: فِي السَّبْعِينَ.
- وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ.

وتمسَّكَ كُلُّ قائلٍ بدليلٍ جاءَ فيه ذِكْرُ ذَلكَ العَدَدِ فأفادَ العِلْمَ، وليس بلازمٍ أن يَطَّرِدَ في غَيرِهِ لاحْتِمالِ الاخْتِصَاصِ.

فإذا وردَ الخَبرُ كَذلكَ وانضَافَ إليهِ:

- أنْ يستويَ الأمرُ فيه في الكَثْرةِ المَذْكُورَةِ مِن ابتدائِهِ إلى انتهائِهِ. والمرادُ بالاسْتِواءِ: ألا تَنْقُصَ الكَثْرةُ المَذْكُورةُ فِي بَعضِ المَواضعِ لا أنْ لا تَزيدَ؛ إذ الزّيَادَةُ هُنا مَطْلُوبةٌ مِن بَابِ أولى.
- وأنْ يكونَ مُسْتَنَدُ انْتِهَائِهِ الأَمْرَ المُشَاهَدَ أو المَسْمُوعَ، لاَ مَا ثَبَتَ بِقَضِيَّةِ العَقْلِ الصِّرْفِ كَالوَاحِدُ نِصْفُ الاثْنَينِ].

(الشرح)

قال المصنِّف: (وَتِلْكَ الكَثْرَةُ أَحَدُ شُرُوطِ التَّوَاتُرِ إِذَا وَرَدَتْ بِلاَ حَصْرِ عَدَدٍ مُعَيَّنٍ) إذًا ما هو المتواتر؟ الذي ورد إلينا بلا حصر عدد معين؛ يعني عدد كبير بلا حصر، **هذا قلنا واحد.**

(بَلْ تَكُونُ العَادَةُ قَدْ أَحَالَتْ تَوَاطُؤَهُمْ عَلَى الكَذِبِ) العادة أحالت **هذا رقم اثنين**، نحن نذكر شروط المتواتر الآن.

١. ما هو الشرط الأول؟ أن يرِد بلا حصر، أسانيد كثيرة، بلا حصر معناها كثيرة، بلا حصر يعني كثرة (بِلاَ حَصْرِ عَدَدٍ مُعَيَّنٍ).

٢. (تَكُونُ العَادَةُ قَدْ أَحَالَتْ تَوَاطُؤَهُمْ عَلَى الكَذِبِ).

ما معنى (أَحَالَتْ تَوَاطُؤَهُمْ عَلَى الكَذِبِ)؟ أحالت يعني جعلته مستحيلًا، يستحيل أن يتواطؤوا، ما معنى يتواطؤوا؟ يعني أن يتفقوا على الكذب -قلنا: "أ" عند الكذب-، يستحيل

أن يتفقوا على الكذب؟ نعم يستحيل، هل يستحيل أن يتوافقوا على الخطأ يعني ما يكون كذب لكن بالصدفة هذا أخطأ نفس الخطأ، هذا أخطأ وهذا أخطأ وهذا أخطأ فاتفقوا على الخطأ، قال: حتى هذا لا، أين قال هذا؟

قال: **(وَكَذَا وُقُوعُهُ منهم اتِّفاقًا مِن غَيْرِ قَصْدٍ، فَلاَ مَعْنَى لِتَعْيِينِ العَدَدِ) إذًا الشرط الثاني:** استحالة اتفاقهم على الخطأ أو الكذب، **(فَلاَ مَعْنَى لِتَعْيِينِ العَدَدِ عَلَى الصَّحِيحِ)** ما في معنى لتعيين العدد، يقول: يعني الصحيح ألا نُعيِّن للمتواتر عددًا، ما نقول: المتواتر عشرة أو عشرين أو ثلاثين أو أكثر لا، ماذا نُعيِّن للمتواتر؟ كيف نعرف المتواتر؟ يقولون: نعرفه بالصفة، إذا بلغ العدد إلى أنه يستحيل عليهم أن يتفقوا على كذب أو يتفقوا على خطأ فهنا يصير متواتر، هذا سيختلف من واقعة لواقعة، وسيختلف من أناس لأناس.

يعني مثلًا ممكن نقول: عشرة من عامة الناس ممكن يتفقوا على الكذب، ممكن يتفقوا على الخطأ يُخطئون نفس الخطأ؟ ممكن، لكن عشرة من صحابة من أهل بدر؟ لا، ليس معقول، أحيانًا ممكن أقول: عشرين يخطئون في هذه الحالة، لكن يستحيل أن يُخطئ مئتين من أناس مثلًا أقول عشرين نفر يعرفون بعضهم يتعارفون، ولهم مصلحة من الكذب من هذا الخبر، ممكن يتفقوا، لكن ما رأيك لو كانوا مئتين وهؤلاء المئتين لا يعرفون بعضهم؛ واحد في الشرق، واحد في الغرب، واحد في الشمال، وواحد في الجنوب، ولا يتعرف، فواقع الحال هو الذي يُحدِّد أنه هل يمكن حصل اتفاق أو ما حصل اتفاق؟ فهؤلاء مئتين متفرقين فلا يعرفون بعضهم، لهم مصلحة وهكذا، لكن هل خالف في هذا أحد؟ نعم، بعض الناس حدَّد للمتواتر عدد، وهذا غير صحيح.

(وَمنهمْ: مَن عَيَّنَهُ فِي الأَرْبَعَةِ) هذا قول **(وَقِيلَ: فِي الخَمْسَةِ. وَقِيلَ: فِي السَّبْعَةِ. وَقِيلَ: فِي العَشَرَةِ. وَقِيلَ: فِي الاثْنَيْ عَشَرَ. وَقِيلَ: فِي الأَرْبَعِينَ. وَقِيلَ: فِي السَّبْعِينَ. وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ)** يعني قيل: عشرين، وقيل: ثلاثمئة وسبعة عشر وهكذا.

(وتمسَّكَ كُلُّ قائلٍ بدليلٍ جاءَ فيه ذِكْرُ ذَلكَ العَدَدِ فأفادَ العِلْمَ) كيف هذا الذين قالوا: أربعة، والذين قالوا: عشرين، والذين قالوا كذا، على أي أساس؟ يقول: كل واحد من أصحاب هذه الأقوال تمسَّك بدليل جاء فيه ذكر هذا العدد وأفاد العلم.

يقول -ابن حجر يقول-: **(وليس بلازمٍ أن يَطَّرِدَ في غَيرِهِ لاحْتِمَالِ الاخْتِصَاصِ)** وأنا قلت لكم: عشرة من الصحابة من أهل بدر من كبار الصحابة من علماء الصحابة مستحيل أنهم... خمسة مستحيل أنهم... الكذب أصلًا هذا بعيد، لكن نتكلم عن خطأ، لا ما يمكن، ممكن اثنين من الصحابة يخطئون خطأ واحد ممكن، لكن أنه عشرة من صحابة رسول الله الكبار المتثبِّتين يُخطئون نفس الخطأ، لا طبعًا كلام بعيد، لكن عشرة من سوقه الناس ولا عامة الناس ممكن، فيختلف، فلو قبلت أنت خبر عشرة واستبعدت عليهم الخطأ والكذب، عشرة من العلماء الأثبات الثقات المتثبِّتين لا يعني أن تقبل العشرة من عامة الناس ولا من عُصَاتهم.

لذلك يقول: **(وتمسَّكَ كُلُّ قائلٍ بدليلٍ جاءَ فيه ذِكْرُ ذَلكَ العَدَدِ فأفادَ العِلْمَ)** في هذه الواقعة فتمسك بالعدد وهذا غير صحيح، لماذا؟ قال: **(لاحْتِمَالِ الاخْتِصَاصِ)**.

(فإذا وردَ الخَبَرُ كَذلكَ وانضَافَ إليهِ: أنْ يستويَ الأمرُ) كذلك يعني ماذا؟ يعني بهذا العدد الذي فيه هذا الوصف، صدق فيه هذا الوصف؛ لأنه يستحيل في العادة أن يتفقوا على الخطأ أو يتفقوا على الكذب، فإذا ورد الخبر كذلك أن عدد كبير يستحيل عليهم في العادة في الكذب والخطأ.

(وانضَافَ إليهِ: أنْ يستويَ الأمرُ فيه في الكَثْرةِ المَذْكُورَةِ مِن ابتدائِهِ إلى انتهائِهِ)، هذا الشرط الثالث: (أنْ يستويَ) كيف يستوي؟ يستوي أنه عدد كبير يستحيل عليهم الخطأ والكذب، قولوا رقم، خلونا نقول: خمسين، هؤلاء الخمسون الذين يُحدِّثون نقلوا عن اثنين، هل هذا متواتر؟ لا، يمكن لكذبهم الاثنين، يمكن لأخطائهم الاثنين، الخمسين يروون عن خمسين يروون عن

خمسين، والخمسون يروون عن ستين، والستين يروون عن سبعين، ما عندنا مشكلة، هنا نقول: استوى الأمر في الكثرة ولا ما استوى في الكثرة؛ لما نقول: خمسين عن ستين عن سبعين عن ثمانين، استووا في الكثرة ولا ما استووا في الكثرة؟ هل العدد هذا مستوي؟ لا، مستوي في الوصف، مستوي في الكثرة، أنه كثرة بهذا الوصف، فلا بُدَّ أن يقول له: لا بُدَّ أن تستمر هذه الكثرة في كل طبقات السند.

قال: **(والمرادُ بالاسْتِواءِ: ألا تَنْقُصَ الكَثْرةُ المَذْكُورةُ فِي بَعضِ المَواضعِ لا أنْ لا تَزيدَ؛ إذ الزِّيَادَةُ هُنا مَطْلُوبةٌ مِن بَابِ أولى)** يعني لو روى مثلًا مئة عن تسعين عن ثمانين ما زلنا في كثرة، والثمانين رووا عن مئة، والمئة رووا عن مئتين، والمئتين رووا عن مئة وخمسين، والمئة وخمسين عن تسعين، كل هذه الطبقات في كثرةٍ يستحيل عليها التواطؤ على الكذب.

(وأنْ يكونَ مُسْتَنَدُ انْتِهَائِهِ الأَمْرَ المُشَاهَدَ أو المَسْمُوعَ، لاَ مَا ثَبَتَ بِقَضِيَّةِ العَقْلِ الصِّرْفِ كَالوَاحِدُ نِصْفُ الاثْنَينِ). **(وأنْ يكونَ مُسْتَنَدُ انْتِهَائِهِ) هذا الشرط الرابع: (انْتِهَائِهِ الأَمْرَ المُشَاهَدَ أو المَسْمُوعَ)** يعني الطبقة الأخير التي تروي هذا الخبر لا بُدَّ أن تكون تُسنِد إلى حِس؛ يعني إما سمعت أو شاهدت أو لمست، ما هو الحِس؟ هو هذا: السمع، والبصر، واللمس، والذوق، والشم، فإذا كان الخبر متواتر لا بُدَّ أن ينتهي إلى محسوس، يعني آخر طبقة تقول: سمعنا، تقول: شاهدنا، تقول: شممنا، تقول: ذقنا وهكذا، لمسنا إذا كان الخبر مثلًا في لمس حرير أو لمس ناعم، لمس خشن، يعني الكلام الآن ليس في الأحاديث فقط، عمومًا في أي كلام يُنقَل، **فلا بُدَّ أن ينتهي إلى محسوس.**

لو انتهى إلى معقول يصلح ولا ما يصلح؟ كيف إلى معقول؟ يقول: لا ما ثبت بقضية العقل الصِّرف؛ يعني آخر طبقة قلنا: مئة عن مئة عن مئة عن ألف والألف كلهم يقولون: استنبطنا

بعقولنا أمرًا عقليًّا، هل نقول: هذا الكلام تواتر؟ لا ليس تواتر؛ لأنك أنت استنبطت بعقلك، وهذا استنبط بعقله، في الأخير ما في أحد فيكم شاف، ولا أحد فيكم رأى، ولا أحد فيكم سمع.

ولذلك لا يُقال: أن الإلحاد تواتر لماذا؟ لأن في مليون واحد ملحد، نقل عن مليون، عن مليون، عن مليون، عن أكثر، نقلوا ماذا؟ أنه لا إله، هل هؤلاء يُسندون إلى محسوسٍ أم يُسندون إلى معقول؟ استنبطوا كيف لا إله في الكون؟ يعني رأيتم هذا أنه لا يوجد إله ولا استنبطوا؟ لا استنبطناه بعقولنا، لا قيمة له، واضح هذا.

إذًا ما نقول: أن والله قضية الإلحاد تواترت، لا ما تواترت، ممكن نقول: تواتر عن فلانٍ الملحد أنه ملحد نعم صحيح؛ لأنه في الأخير عدد كبير شاهدوه وهو يُصرِّح بإلحاده، أما هذه القضية متابعة ما هي متواترة.

آخر طبقة استنبطت أن فلان طيِّب، أن فلان سيء، أن الأمر الفلاني جيد، هذه هي استنبطت ما يصلح قال: العقل الصرف ما يصلح.

(المتن)

📖 **]فإذا جَمَعَ هذهِ الشُّروطَ الأربعةَ، وهي:**

١. عَدَدٌ كثيرٌ أَحَالَتِ العادةُ تواطُؤَهُمْ أَو توافُقَهُم على الكَذِبِ.

٢. ورَوَوْا ذلك عن مِثْلِهِم من الابتداء إلى الانتهاءِ.

٣. وكان مُسْتَنَدُ انْتِهائِهِمُ الحِسَّ.

٤. وانْضافَ إلى ذلك أَنْ يَصْحَبَ خَبَرَهُمْ إِفَادَةُ العِلْمِ لِسامِعِهِ.

فهذا هو المتواتِرُ.

وما تَخَلَّفَتْ إِفَادَةُ العِلْمِ عنهُ كانَ مَشْهورًا فقَط. فكلُّ متواتِرٍ مشهورٌ، من غيرِ عَكْسٍ].

(الشرح)

(فإذا جَمَعَ هذهِ الشُّروطَ الأربعةَ، وهي) الآن رقِّموها مرة ثانية وهي:

١. **(عَدَدٌ كثيرٌ أَحَالَتِ العادةُ تواطُؤَهُمْ)** هذا الأول.

٢. **(أَو توافُقَهُم على الكَذِبِ)** هذا الثاني

٣. **(ورَوَوْا ذلك عن مِثْلِهِم من الابتداء إلى الانتهاءِ)** **ثلاثة**، وقلنا: **(عن مثلهم)** ليس نفس العدد، يعني إذا كان الرقم الأول خمسين لازم يستمر، لا، المهم أنه يبقى في دائرة الكثرة.

٤. **(وكان مُسْتَنَدُ انْتِهائِهِمُ الحِسَّ)** هذا الرابع.

أربع شروط، الآن الحافظ بن حجر يضيف كلام جديد، انتبهوا للكلام الجديد فيه شيءٌ من الغموض.

(وانْضافَ إلى ذلك) يعني إلى الشروط الأربعة ماذا؟ **(أَنْ يَصْحَبَ خَبَرَهُمْ إِفَادَةُ العِلْمِ لِسامِعِهِ)** فهذا هو المتواتر، كيف **(وانْضافَ إلى ذلك أَنْ يَصْحَبَ خَبَرَهُمْ إِفَادَةُ العِلْمِ لِسامِعِهِ)**؟ يعني إذا توفرت الأربعة شروط هذه يصير متواتر ولا لا؟ لا بُدَّ **(أَنْ يَصْحَبَ خَبَرَهُمْ إِفَادَةُ العِلْمِ لِسامِعِهِ)**.

في إشكال: قد يُقال: أنه إذا توفرت هذه الشروط الأربعة سيفيد العلم للسامع ولا لا؟ نعم، فبعضهم يقول: هذا شرط خامس، ومنهم من يقول: لا، هذا ليس شرطًا خامسًا، لكن هذا فيه إشارة إلى انتفاء الموانع فقط؛ يعني يقول: لا يكون عدد كبير يستحيل لكن في مانع يمنع من قبول كلامهم.

يعني الآن لما يأتيك مثلًا على سبيل المثال لما يأتي عدد كبير جدًّا يقولون لك خبر أنت شاهدت خلافه سوف تصدق مَن؟ عينك، نقول: فكيف حصل هذا؟ كيف هم عدد كبير ما يمكن يكذبوا، كيف نقلوا هذا؟ نعم ممكن، هم نقلوا هذا والحق معهم ، لكن أنت الذي شفته بعينك أنت الذي أخطأت عينك، مثلًا نقلوا خبر وفاة فلان وأنت رأيت شبيهًا له فظننت أنك رأيته فتقول: لا ما أقبل كيف يا فلان وأنا رأيته بنفسي، فهنا ما راح يثبت عندك التواتر بسبب وجود المانع.

قال المصنِّف: **(وانْضافَ إلى ذلك أَنْ يَصْحَبَ خَبَرَهُمْ إِفَادَةُ العِلْمِ لِسامِعِهِ)** يعني ألا يكون مانعٌ يمنع من ثبوت التواتر، قال: **(فهذا هو المتواتِرُ)**.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(وَما تَخَلَّفَتْ إِفَادَةُ العِلْمِ عنهُ كانَ مَشْهورًا فقَط)** يعني لو وجد المانع سيرجع الخبر هذا من كونه متواتر، ما راح يصبح ليس يرجع، هو ما يصل للتواتر وإنما سيكون حديث مشهور، إذًا أي حديث متواتر، فيه شروط التواتر، تخلَّف عنه شرط من شروط التواتر سيرجع إلى المشهور.

قال: **(فكلُّ متواتِرٍ مشهورٌ، من غيرِ عَكْسٍ)** كيف يكون كل متواتر مشهور؟ أصلًا المتواتر يكون مشهور وزيادة، نعم يُحقق المشهور وزيادة، قال: **(من غيرِ عَكْسٍ)** لكن ليس كل مشهور سيصل إلى التواتر.

الآن سيورِد إشكال هنا:

(المتن)

📖 [وقد يُقالُ: إِنَّ الشُّروطَ الأربعةَ إِذا حَصَلَتْ اسْتَلْزَمَتْ حُصولَ العِلْمِ، وهُو كذلك في الغالِبِ، و لكنْ قد تَتَخَلَّفُ عنِ البَعْضِ لمانعٍ.

كأن تحصل الإفادة ولم يحصل العلم كما إذا أخبر من لم يعتقد ذلك الخبر حصلت الإفادة ولم يحصل العلم.

وقد وَضَحَ بهذا تَعْريفُ المُتواتِرِ.

وخِلافُهُ قدْ يَرِدُ بلا حَصْرٍ أَيضًا، لكنْ مع فَقْدِ بعضِ الشُّروطِ، أَو مَعَ حَصْرٍ بِما فَوْقَ الاثنيْنِ؛ أَي: بثلاثةٍ فصاعِدًا ما لمْ يَجْمَعْ شُروطَ المُتواتِرِ، أَو بِهما؛ أَي: باثْنَيْنِ فقطْ، أَو بواحِدٍ فقَطْ.

والمرادُ بقولِنا: أَنْ يَرِدَ باثْنَيْنِ: أَلا يَرِدَ بأَقلَّ مِنْهُما، فإِنْ وَرَدَ بأَكْثَرَ في بعضِ المَواضِعِ مِن السَّنَدِ الواحِدِ لا يَضُرُّ، إِذ الأَقلُّ في هذا العِلْمِ يَقْضي على الأَكْثَرِ.

فالأَوَّلُ: وهو المُتواتِرُ].

(الشرح)

(وقد يُقالُ: إِنَّ الشُّروطَ الأربعةَ إِذا حَصَلَتْ اسْتَلْزَمَتْ حُصولَ العِلْمِ) أليس ممكن يُقال هذا الإشكال؟ الجواب: **(وهُو كذلك في الغالِبِ، و لكنْ قد تَتَخَلَّفُ عنِ البَعْضِ لمانعٍ)** مثل ماذا المانع؟ قالوا المانع مثل غفلة السامع مثلًا أو كون الخبر ناقض ما يظن السامع أنه شاهد خلافه، أو كأن يكون العالم مثلًا لم يقف على بعض الشروط، أو يكون أن هذا الخبر كان يروى خبران متناقضان، كيف هذا متواتر وعارضه خبر آخر متواتر، طبعًا كل هذا لا يحصل في الواقع لكنه في نظر العالم يعني. إذن إذا حصل مانع يمنع حصول العلم، يبقى هذا الحديث ليس بمتواتر وإنما هو مشهور.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(وقد وَضَحَ بهذا تَعْريفُ المُتواتِرِ)** أنت عندك هكذا ما في التقرير عندكم؟ **(وخِلافُهُ)** خلاف مَن؟ المتواتر الذي هو المشهور، و**(خِلَافُهُ)** يقصد هنا المشهور الآن، **(وخِلافُهُ قدْ يَرِدُ بلا حَصْرٍ أَيضًا، لكنْ مع فَقْدِ بعضِ الشُّروطِ)** هذا هو المشهور **(أَو مَعَ حَصْرٍ بِما فَوْقَ الاثنيْنِ)** الحين انتهى من المتواتر، انتقل للآحاد؛ لأنه في البداية قال: **(بلا حصرٍ أو بحصرٍ)** الذي بلا حصر متواتر وشروطه أربعة كما مرَّت معكم، **(أَو مَعَ حَصْرٍ)** وهذا الآحاد وهو ثلاثة أقسام:

١. إما مشهور.

٢. أو عزيز.

٣. أو غريب.

تفضل هذا معروف لكم اقرءوا، من خلال النخبة السابقة هذا كلام مكرَّر ما في شي جديد.

١. **(أَو مَعَ حَصْرٍ بِما فَوْقَ الاثنيْنِ؛ أي: بثلاثةٍ)** هذا رقم واحد: **(بِما فَوْقَ الاثنيْنِ أي: بثلاثةٍ فصاعِدًا ما لمْ يَجْمَعْ شُروطَ المُتواتِرِ.**

٢. **(أَو بِهما)** هذا رقم اثنين **(أي: باثْنَيْنِ فقطْ)**.

٣. **(أَو بواحِدٍ)** هذا الثالث.

(والمرادُ بقولِنا: أَنْ يَرِدَ باثْنَيْنِ: أَلا يَرِدَ بأَقلَّ مِنْهُما، فإِنْ وَرَدَ بأَكْثَرَ في بعضِ المَواضِعِ مِن السَّنَدِ الواحِدِ لا يَضُرُّ، إِذ الأَقلُّ في هذا العِلْمِ يَقْضي على الأَكْثَرِ) انتبهوا للكلام هذا: لما قال: **(أَنْ يَرِدَ بِمَا فَوْقَ الاثْنَيْنِ)** هل هي العبرة بأي طبقة، ولا العبرة بأقل طبقة، ولا العبرة بكل طبقة ولا ماذا؟ العبرة أقل طبقة ليس أي طبقة، فيه فرق؟ فيه فرق، إذًا أقل طبقة ثلاثة، معنى هذا مشهور، أقل طبقة ثلاثة، الباقية؟ يعني إذا قلنا: أقل طبقة ثلاثة، معناها البقية ماذا ستكون؟ أكثر، إذا قلنا:

هذه أقل لن تكون ثلاثة، أقل طبقة ثلاثة معناه الطبقات الثانية ممكن نقول: مثلها أو فوق ثلاثة وأربعة وخمسة.

وإذا قلنا: هل يمكن أن نقول أقل طبقة ثلاثة يعني هي أربع طبقات، نعتبر الإسناد أربع طبقات؛ الطبقة الأولى ثلاثة، هل يمكن أن تكون الثانية اثنين؟ لا ما صارت كل طبقة ثلاثة، وإذا قلنا: أقل طبقة اثنان معناه البقية اثنين ثلاثة أربعة واحد. إذن العبرة في الحكم على الحديث بأنه في الآحاد عزيز أو مشهور أو غريب أقل طبقة؛

- إذا كان أقل طبقة واحد معنى هذا غريب في أي مكان.
- لو عندنا طبقتان فيها واحد من باب أولى، ثلاثة من باب أولى، كل الإسناد واحد إذن هو غريب.
- أقل طبقة اثنان هذا عزيز.
- أقل طبقة ثلاثة مشهور. أربعة مشهور. خمسة مشهور إلى أن يصل إلى رقم لا يمكن أن يحتمل الخطأ أو الكذب يصير متواتر.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(فالأوَّلُ)**.

الآن بعد ما انتهى من تعريف المتواتر والآحاد رجع يبيِّن أحكامها ؛ ما هو حكم المتواتر؟ وما هو حكم الآحاد؟

(فالأوَّلُ المُتواتِر) طبعًا المتواتر ماذا يفيد؟ الآن أسألكم سؤال بالخبرة: ماذا يفيد المتواتر: اليقين ولا الظن؟ اليقين، والآحاد ماذا يفيد؟ بحسب القرائن، بدون قرائن ماذا يفيد؟ هو الكلام أنه ماذا يفيد إذا ثبت بإسناد صحيح، ماذا يفيد إذا صح؟ الظن، ما معنى الظن؟ يعني ترجيح الخبر لكن بدون قطع بالخبر.

الفرق بين الظن وبين اليقين:

- أن اليقين ما يحتمل الخطأ.

- لكن في الظن في احتمال خطأ لكن احتمال مرجوح.

هذا الفرق بينهم.

(المتن)

📖 [وهو المُفيدُ للعِلْمِ اليَقينِيِّ، فأخرَجَ النَّظريَّ على ما يأْتي تقريرُه، بِشروطِهِ أي التي تَقَدَّمَتْ.

واليَقينُ: هو الاعتقادُ الجازِمُ المُطابِقُ.

وهذا هو المُعْتَمَدُ: أَنْ الخَبَرَ الواحد المُتواتِرَ يُفيدُ العِلْمَ الضَّروريَّ، وهو الذي يَضْطَّرُّ الإِنْسانُ إليهِ بحيثُ لا يُمْكِنُهُ دفْعُهُ.

وقيلَ: لا يُفيدُ العلمَ إِلَّا نَظَرِيًّا!

وليس بشيءٍ؛ لأنَّ العِلْمَ بالتَّواتُرِ حاصِلٌ لمن ليس لهُ أهليَّةُ النَّظرِ كالعامِّيِّ، إذ النَّظرُ: ترتيبُ أُمورٍ معلومةٍ أَو مَظْنونةٍ يُتَوَصَّلُ بها إلى عُلومٍ أَو ظُنونٍ، وليس في العامِّيِّ أهلِيَّةُ ذلك، فلو كان نَظَرِيًّا؛ لما حَصَلَ لهُم].

(الشرح)

قال: **(فالأَوَّلُ: وهو المُتواتِرُ وهو المُفيدُ للعِلْمِ اليَقينِيِّ، فأخرَجَ النَّظريَّ على ما يأْتي تقريرُه، بِشروطِهِ أي التي تَقَدَّمَتْ)** قال: **(المُفيدُ للعِلْمِ اليَقينِيِّ)** ثم قال: **(فأخرَجَ النَّظريَّ)** ما هو النظري؟ هذا القطع:

- إما أن تصل إليه دون نظر وبحث واستدلال.

- وإما أن تصل إليه بعد النظر، تصل إلى اليقين هذا.

فلاحظوا هذا الفرق، فلذلك قال: **(وهو المُفيدُ للعِلْمِ اليَقينِيِّ، فأخرَجَ النَّظريَّ على ما يأْتي تقريرُه)** سيشرحه، **(بِشروطِهِ التي تَقَدَّمَتْ)** الآن بدأ يُعرِّف ما هو اليقين؟

قال: **(واليَقينُ: هو الاعتقادُ الجازِمُ المُطابِقُ)** طبعًا لا تنسوا نحن نقول: ظن وكذا، نحن عندنا:

- اليقين العلم، يُطلَق عليه العلم، كثير يُطلقون العلم ويقصدون اليقين.
- وعندنا الظن وهو الطرف الراجح.
- وعندنا الشك وهو استواء الأطراف، إذا كان هذا الخبر يحتمل خمسين في المئة الصدق وخمسين في المئة الكذب، هذا شك.
- وعندنا الوهم الذي هو المجروح؛ يعني إذا كانت القرائن تقول صحة هذا الخبر بنسبة سبعين في المئة مثلًا، فيكون الظن حدوثه وقوعه، وعدم وقوعه ماذا يصير؟ وهم.

☜ **ما هو اليقين؟**

قال -رَحِمَهُ اللهُ-: **(واليَقينُ: هو الاعتقادُ الجازِمُ المُطابِقُ وهذا هو المُعْتَمَدُ: أَنْ الخَبَرَ الواحد المُتواتِرَ يُفيدُ العِلْمَ الضَّروريَّ، وهو الذي يَضْطَرُّ الإِنْسانُ إِليهِ بحيثُ لا يُمْكِنُهُ دفْعُهُ)** الآن قال: الضروري وعرَّف الضروري **(الذي يَضْطَرُّ الإِنْسانُ إِليهِ بحيثُ لا يُمْكِنُهُ دفْعُهُ)** هذا الضروري.

الآن وقفوا معي وركزوا لما سأقول الآن: الآن صار عندنا عدَّة مصطلحات وهي متداخلة، وأحيانًا تُستخدم محل بعضها مكان بعضها؛

- عندنا العلم الضروري.
- وعندنا العلم اليقيني.

☜ **ما هو الفرق؟ الضروري واليقيني، الفرق بين الضروري واليقيني ما هو؟**

- لما نقول: يقيني يعني ما في شك، ما هو ظن.
- ولما نقول: ضروري معناه أنه حصل من غير نظر، اضطربت لتصديقه، تضطر لتصديقه، يعني ما تقدر تردُّه أصلًا، غصب عنك.

يعني الآن لو قلنا مثلًا: أنا أُمثِّل أحيانًا بأمثلة، هاتوا مثلًا بلد ما هي مشهورة الذهاب إليها ومعرفتها مثلًا، لو قلنا مثلًا: أستراليا، ما أحد فيكم راح أستراليا أكيد، أستراليا، يجيء واحد يُشكِّك في أستراليا تقبلون؟ ما تقدروا تقبلوا، مضطر تصدِّق أنه فيه بلد اسمه أستراليا، من أين جئت باليقين؟ اضطريت، كيف اضطريت لقبول هذا؟ من كثرة ما سمعت، هذا راح أستراليا وهذا أخوه راح أستراليا، وهذا قصة من أستراليا، المهم كثرة الأخبار صارت اضطربت لقبولها، فتقبل الخبر بالاضطرار. وأحيانًا ما هو بالاضطرار، بعد البحث والتنقيب تصل لليقين.

إذًا الاضطرار يقابله النظر، يعني معناه هو يتعلَّق بوسيلة أصول الخبر، هل وصل اضطرارًا ولا وصل بالنظر؟ لكن نهاية الخبر قوة التصديق:

- إما قاطع فهذا يقين.
- وإما غلبة ظن فهذا هو الظن.

فصار:

- اليقيني يقابله الظن.
- والضروري يقابله النظري.

لكنهم يتساهلون في إطلاق هذا المحل، يمكن يقولون: ضروري يقصدون اليقين وهكذا.

صار اليقيني والضروري، وصار النظري والظني.

- الظني لا يحصل إلا بالنظر.

- واليقيني قد يحصل بالاضطرار، وقد يحصل بالنظر.

قال: **(وهذا هو المُعْتَمَدُ: أَنْ الخَبَرَ الواحد المُتواتِرَ يُفيدُ العِلْمَ الضَّروريَّ، وهو الذي يَضْطَّرُّ الإِنْسانُ إليهِ بحيثُ لا يُمْكِنُهُ دفْعُهُ. وقيلَ: لا يُفيدُ العلمَ إِلَّا نَظَرِيًّا!)** هذه أقوال ترى، ارجعوا للقول الأول، قال: **(المفيد للعلم اليقيني)** ضع رقم واحد.

- هذا القول الأول: أن المتواتر يفيد العلم اليقيني.

- **(وقيلَ: لا يُفيدُ العلمَ إِلَّا نَظَرِيًّا)** هذا القول الثاني: أن المتواتر يفيد العلم النظري.

(وليس بشيءٍ؛ لأنَّ العِلْم بالتَّواتُرِ حاصِلٌ لمن ليس لهُ أهليَّةُ النَّظرِ كالعامِّيِّ) هذا دليل يقول: لو كان المتواتر نظري دائمًا لكان ما حصل للعامي، وهو يحصل للعامي الذي ما فيه أهلية النظر.

☜ **هذا جرَّنا إلى مسألة ثانية: ما هو النظر؟**

عرَّف النظر قال: **(إذ النَّظرُ: ترتيبُ أُمورٍ معلومةٍ أَو مَظْنونةٍ)** يقصد بمعلومة هنا أنها قطعية أو مظنونة يُتوصَّل بها إلى معلومٍ أو مظنون، إذًا ترتُّب أمور معلومة يؤدي إلى معلوم، وترتب أمور مظنونة يؤدي إلى مظنون، انتهى التعريف، قال: **(وليس في العامِّيِّ أهلِيَّةُ ذلك، فلو كان نَظَرِيًّا؛ لما حَصَلَ لهُم)** لو كان العلم المتواتر نظري لا يحصل إلا بالنظر لما كان يحصل للعامي، مع أن العامة يحصل عندهم قطع بأشياء كثيرة ضرورة.

(المتن)

📖 [ولاحَ بهذا التَّقريرِ الفرْقُ بين العِلْمِ الضَّرورِيِّ والعِلْمِ النَّظَرِيِّ:

١. إذِ الضَّرورِيُّ يُفيدُ العِلْمَ بلا اسْتِدلالٍ، والنَّظريُّ يُفيدُهُ لكنْ مع الاستِدْلالِ على الإِفادةِ.

٢. وأنَّ الضَّروريَّ يحْصُلُ لكُلِّ سامعٍ، والنَّظَرِيَّ لا يَحْصُلُ إِلَّا لِمَنْ فيهِ أهليَّةُ النَّظَرِ.

وإِنَّما أَبْهَمْتُ شُروطَ التواترِ في الأَصْلِ؛ لأَنَّهُ على هذهِ الكيفيَّةِ ليسَ مِن مباحِثِ عِلْمِ الإِسْنَادِ. إِذ عِلمُ الإِسْنادِ يُبْحَثُ فيهِ عن صِحَّةِ الحديثِ أَوْ ضَعْفِهِ؛ لِيُعْمَلَ بِهِ أَو يُتْرَكَ مِن حيثُ صفاتُ الرِّجالِ، وصِيَغُ الأداءِ، والمُتواتِرُ لا يُبْحَثُ عَنْ رجالِهِ، بل يجِبُ العملُ بِهِ مِن غيرِ بَحْثٍ].

(الشرح)

(ولاحَ بهذا التَّقريرِ الفرْقُ بين العِلْمِ الضَّروريِّ والعِلْمِ النَّظَرِيِّ) ما هو الفرق؟

(إِذِ الضَّروريُّ يُفيدُ العِلْمَ بلا اسْتِدلالٍ، والنَّظريُّ يُفيدُهُ لكنْ مع الاستِدْلالِ على الإِفادةِ) صار في فرق بين العلم الضروري والعلم النظري:

- العلم الضروري ما يحتاج استدلال.
- والعلم النظري يحتاج استدلال.

(وأنَّ الضَّروريَّ يحْصُلُ لكُلِّ سامعٍ، والنَّظَرِيَّ لا يَحْصُلُ إِلَّا لِمَنْ فيهِ أهليَّةُ النَّظَرِ) هذا الفرق الثاني: أن الضروري يحصل لكل أحد، والنظري لا يحصل إلا لمن عنده أهلية في النظر.

(وإِنَّما أَبْهَمْتُ شُروطَ التواترِ) الآن انتقل لمسألة جديدة، كلام جديد في مسألة تتعلق بالمتواتر؛ **(وإِنَّما أَبْهَمْتُ شُروطَ التواترِ في الأَصْلِ؛ لأَنَّهُ على هذهِ الكيفيَّةِ ليسَ مِن مباحِثِ عِلْمِ الإِسْنَادِ)** يقول: أنا في الأصل في النخبة في المتن أبهمت هذه الشروط ما تكلم عنها؛ لأنها على هذه الكيفية ليست من مباحث علم الإسناد الذي هو المتواتر، طبعًا هو من مباحث علم الأصول، ولذا لم يُفرِد ابن الصلاح ولا من تبع ابن الصلاح المتواتر بنوع، ما أفردوا نوع من المتواتر، بل أشاروا إليه ضمن المشهور، وأحيانًا يُعبِّرون بالمتواتر ويريدون به التتابع والكثرة والاشتهار، ما يريدون المتواتر الحقيقي.

☜ لماذا يقول: (ليسَ مِن مباحِثِ عِلْمِ الإِسْنَادِ) لماذا؟

قال: **(إذ عِلمُ الإسْنادِ يُبْحَثُ فيهِ عن صِحَّةِ الحديثِ أَوْ ضَعْفِهِ؛ لِيُعْمَلَ بِهِ أَو يُتْرَكَ مِن حيثُ صفاتُ الرِّجالِ، وصِيَغُ الأداءِ، والمُتواتِرُ لا يُبْحَثُ عَنْ رجالِهِ، بل يجبُ العملُ بِهِ مِن غيرِ بَحْثٍ)** هذا الفرق: أن المتواتر ما يحتاج إلى البحث عن رجاله، طبعًا المقصود لا يُبحَث عن رجاله يعني بعد ثبوت تواتره، لما يتكرَّر الخبر مرات كثيرة فيثبت عندك التواتر ما يحتاج إلى بحث عن رجاله، بخلاف علم الإسناد: إذا جاءك خبر آحاد فتبحث عن إسناده وتشوف الاتصال وتشوف العدالة والضبط وغير ذلك.

(المتن)

[فائدةٌ: ذَكَرَ ابنُ الصَّلاحِ أَنَّ مِثالَ المُتواتِرِ عَلى التَّفسيرِ المُتَقَدِّمِ يَعِزُّ وُجودُهُ؛ إِلَّا أَنْ يُدَّعَى ذلك في حَديثِ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ» وَما ادَّعَاهُ مِن العِزَّةِ مَمْنوعٌ، وكذا مَا ادَّعاهُ غيرُهُ مِن العَدَمِ؛ لأنَّ ذلك نَشَأَ عَنْ قِلَّةِ الاطِّلاعِ على كَثْرَةِ الطُّرُقِ، وأَحْوالِ الرِّجالِ، وصفاتِهِمُ المُقْتَضِيَةِ لإِبعادِ العادَةِ أَنْ يَتَواطَؤوا عَلى كَذِبٍ، أو يَحْصُلَ منهُمُ اتِّفاقًا.

ومِن أَحْسَنِ مَا يُقَرَّرُ بِهِ كونُ المُتواتِرِ مَوجودًا وُجودَ كَثْرةٍ في الأَحاديثِ: أَنَّ الكُتُبَ المشهورةَ المُتَداوَلَةَ بأَيدي أَهْلِ العِلْمِ شَرْقًا وغَرْبًا، المَقْطوعَ عِنْدَهُم بِصِحَّةِ نِسْبَتِها إِلى مُصَنِّفيها، إذا اجْتَمَعَتْ على إِخراجِ حَديثٍ، وتعدَّدَتْ طُرُقُه تعدُّدًا تُحيلُ العادةُ تواطُؤَهُمْ على الكَذِبِ إِلى آخِرِ الشُّروطِ؛ أَفادَ العِلْمَ اليَقينيَّ بصِحَّتِهِ إِلى قائِلِهِ.

ومِثْلُ ذلكَ في الكُتُبِ المَشْهورَةِ كَثيرٌ].

(الشرح)

(فائدةٌ: ذَكَرَ ابنُ الصَّلاحِ أَنَّ مِثالَ المُتواتِرِ عَلى التَّفسيرِ المُتَقَدِّمِ يَعِزُّ وُجودُهُ؛ إِلَّا أَنْ يُدَّعَى ذلك في حَديثِ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ» وَما ادَّعَاهُ مِن العِزَّةِ مَمْنوعٌ) الآن مسألة إجابة يقول ابن الصلاح:

(المُتواترِ يَعِزُّ وُجودُهُ) يعني يندر وجوده إلا إذا كان في حديث «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا»، ابن حجر سيرد على هذا الكلام.

قال: **(وَما ادَّعَاهُ مِن العِزَّةِ مَمْنوعٌ)** هذا واحد، **(ما ادَّعَاهُ مِن العِزَّةِ مَمْنوعٌ)** ما معنى ادَّعاه من العزة ممنوع؟ العزَّة يعني نُدْرَة، في ناس أكثر من ابن الصلاح، يعني ادَّعوا أمرًا أكبر من أمر مما ادَّعاه ابن الصلاح وهو العد أنه لا يوجد أصلًا.

قال: **(وكذا مَا ادَّعاهُ غيرُهُ مِن العَدَمِ؛ لأنَّ ذلك نَشَأَ عَنْ قِلَّةِ الاطِّلاعِ على كَثْرَةِ الطُّرُقِ، وأَحْوالِ الرِّجالِ، وصفاتِهِمُ المُقْتَضِيَةِ لإِبعادِ العادَةِ أَنْ يَتَواطَؤوا عَلَى كَذِبٍ، أو يَحْصُلَ منهُمُ اتِّفاقًا، ومِن أَحْسَنَ مَا يُقَرَّرُ بِهِ كونُ المُتواتِرِ مَوجودًا)** هذا إجابة عامة: أن هذا يقول: قلَّة الاطلاع هي سبب مثل هذا القول، لكن الآن يبغى يُقرِّر وجوده وجود كثرة.

(ومِن أَحْسَنَ مَا يُقَرَّرُ بِهِ كونُ المُتواتِرِ مَوجودًا وُجودَ كَثْرةٍ في الأَحاديثِ: أَنَّ الكُتُبَ المشهورةَ المُتَداوَلَةَ بأَيدي أَهْلِ العِلْمِ شَرْقًا وغَرْبًا، المَقْطوعَ عِنْدَهُم بِصِحَّةِ نِسْبَتِها إلى مُصَنِّفيها، إذا اجْتَمَعَتْ على إِخراجِ حَديثٍ، وتعدَّدَتْ طُرُقُه تعدُّدًا تُحيلُ العادةُ تواطُؤَهُمْ على الكَذِبِ إِلى آخِرِ الشُّروطِ؛ أَفادَ العِلْمَ اليَقينيَّ بصحَّتِهِ إِلى قائِلِهِ ومِثْلُ ذلكَ في الكُتُبِ المَشْهُورَةِ كَثيرٌ).

هو خلاصة الكلام ماذا يُريد أن يقول؟ يقول: أنه لو نظرنا في الكتب كتب السنَّة المشهورة وبحثنا في بعض الأحاديث عن عدد الأسانيد التي رُويت به هذه الأحاديث لوجدنا أحاديث كثيرة لها أسانيد كثيرة تُحيل العادة تواطؤ رواتها على الكذب أو على الخطأ، وهذا يصدُق على المتواتر.

انتهينا الآن، سيشرع الآن في المشهور، سيشرع الآن في الآحاد، نقف هنا، وصلَّ الله وسلَّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

❋❋❋❋❋

[الدرس الثالث]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

أَمَّا بَعْدُ...

فنُكمل حيث وقفنا في شرح [نزهة النظر] للحافظ ابن حجر -عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللهِ-، أين وقفنا؟

اقرأ من حيث وقفنا.

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، اللّٰهم اغفر لنا ولشيخنا ولوالدينا وللمسلمين.

قال المصنِّف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-:

(المتن)

📖 [والثَّاني -وهُو أَوَّلُ أقسامِ الآحادِ-: ما لَهُ طُرُقٌ مَحْصورةٌ بأَكثرَ مِن اثْنَيْنِ وهُو المَشْهورُ عندَ المُحَدِّثينَ:

- سُمِّيَ بذلك لوُضوحِهِ، وهُوَ المُستفيضُ عَلى رأْيِ جماعةٍ مِن أَئمَّةِ الفُقهاءِ، سُمِّيَ بذلك لانْتشارِهِ، مِنْ فاضَ الماءُ يَفيضُ فيضًا.
- ومِنْهُم مَن غَايَرَ بينَ المُسْتَفيضِ والمَشْهورِ؛ بأَنَّ المُسْتَفيضَ يكونُ في ابْتِدائِهِ وانْتِهائِهِ سَواءً، والمَشْهورَ أَعَمُّ مِنْ ذلكَ.
- ومنهُمْ مَن غايَرَ على كيفيَّةٍ أُخْرى، وليسَ مِن مَباحِثِ هذا الفَنِّ].

(الشرح)

(والثَّاني -وهُو أَوَّلُ أقسام الآحادِ-: ما لَهُ طُرُقٌ مَحْصورةٌ بأَكثَرَ مِن اثْنَيْنِ وهُو المَشْهورُ عندَ المُحَدِّثينَ) هذا الأول، **(سُمِّيَ بذلك لوُضوحِهِ، وهُوَ المُستفيضُ عَلى رأْيِ جماعةٍ مِن أَئمَّةِ الفُقهاءِ، سُمِّيَ بذلك لانْتشارِهِ)** الآن لما قال:

- الثاني هو انتهى من الأول الذي هو المتواتر.
- الثاني من هو؟ المشهور، والمشهور ليس من المتواتر هو من الآحاد.
- وسيأتي للثالث وسيقول: الثالث العزيز، سيأتي للثالث أنه هو العزيز.
- ثم الرابع وهو الغريب.

إذا هي أربعة أقسام، لكن هذه الأربعة ليس متساوية، الأول منها متواتر والثلاثة الأخيرة آحاد، فالتقسيم يختلف بحسب النظرة.

قال: **(والثَّاني -وهُو أَوَّلُ أقسام الآحادِ-: ما لَهُ طُرُقٌ مَحْصورةٌ)** إذًا لما قال: **(ما لَهُ طُرُقٌ مَحْصورةٌ)** خرج الأول المتواتر؛ لأنه له طرق غير محصورة، قال: **(مَحْصورةٌ بأَكثَرَ مِن اثْنَيْنِ)** معناه ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو ستة المهم ما يصل إلى حد التواتر، ما هو حدُّ التواتر؟ يعني لا يصل إلى كثرةٍ يستحيل معها في العادة التواطؤ على الكذب، الاتفاق على الكذب أو الاتفاق على الخطأ.

ثم قال: **(وهُو المَشْهورُ عندَ المُحَدِّثينَ)** لما قال: **(وهُو المَشْهورُ عندَ المُحَدِّثينَ)** أخرج ماذا؟ أخرج المشهور على الألسنة؛ لأن المشهور عندنا نوعان:

- عندنا مشهور اصطلاحي هو هذا الذي نتكلم عنه.
- لكن في مشهور ثاني وهي الأحاديث المشهورة عند أهل فن أو عند الناس كلها، الأحاديث المشهورة على الألسنة، الأحاديث المشهورة على الألسنة موضوع ثاني؛ قد يكون حديث مشهور على الألسنة عند الناس وهو متواتر، أو هو مشهور، أو هو

عزيز، أو هو غريب، أو هو مكذوب، ليس بحديث أصلًا، يكون مشهور عند الناس، فهذا يسمونه المشهور على الألسنة غير المشهور الاصطلاحي.

نحن نتكلم عن المشهور الاصطلاحي.

☜ لماذا سمي مشهورًا؟

قال: **(سُمِّيَ بذلك لوُضوحِهِ)** الآن المصنِّف سيذكر مسألة ثانية، قال: **(وَهُوَ)** يعني المشهور **(المُستفيضُ عَلى رأْيِ جماعةٍ مِن أَئمَّةِ الفُقهاءِ)** الآن ذكر المستفيض قال: هو المستفيض على رأي، إذًا هل المشهور هو المستفيض أو المشهور غير مستفيض، إذًا طلع لنا الآن اسم جديد وهو المستفيض، فما هو المستفيض؟ المستفيض مختلَفٌ فيه؛

- فمنهم من قال: المستفيض هو المشهور.
- ومنهم من قال: لا، بل المستفيض غير المشهور.

☜ ما هو المستفيض غير المشهور؟

المستفيض قالوا: سيُطلَق على التواتر أو يُطلَق على الحديث المقبول الذي تلقَّته الأمة بالقبول، فيقول: هو مستفيض، الآن سيشرح في ذلك.

(سُمِّيَ بذلك لانْتشارِهِ، مِنْ فاضَ الماءُ يَفيضُ فيضًا. ومِنْهُم مَن غَايَرَ بينَ المُسْتَفيضِ والمَشْهورِ؛ بأَنَّ المُسْتَفيضَ يكونُ في ابْتِدائِهِ وانْتِهائِهِ سَواءً) هذا التفريق الثاني.

- إذًا القول الأول في المستفيض: أنه هو المشهور.
- والقول الثاني: أنه الذي يكون في ابتدائه وانتهائه سواء.

لأن المستفيض والمشهور أعم من ذلك؛ لأن المستفيض كذا **(والمَشْهورَ أَعَمُّ مِنْ ذلكَ)** يعني ما يُشترَط فيه أن يكون في ابتدائه وانتهائه سواء، **هذا قول ثاني.**

(ومنهُمْ مَن غايَرَ على كيفيَّةٍ أُخْرى، وليسَ مِن مَباحِثِ هذا الفَنِّ) أن يكون في ابتدائه وانتهائه سواء، يعني معناه إذا كان هو عن أربع يبدأ عن أربع إلى نهايته فيسمى هذا المستفيض، أما المشهور ما يُشترط فيه ذلك. **(ومنهُمْ مَن غايَرَ) هذا القول الثالث، (ومنهُمْ مَن غايَرَ على كيفيَّةٍ أُخْرى)**، فقال: هو بمعنى المتواتر، ويراد به ما تلقته الأمة بالقبول، وهذا لا يلزم أن يكون متواترًا، ما تلقته الأمة بالقبول قد لا يكون متواترًا، إذًا هذا هو القول الثالث.

قال المصنِّف: **(وليسَ مِن مَباحِثِ هذا الفَنِّ)** الذي هو موضوع المستفيض على القول هذا أنه ما تلقَّته الأمة بالقبول، إذًا هو من مباحث علم الأصول، ويُلجَأ إليه في التقديم عند التعارض بين الأدلة.

(المتن)

📖 قال –رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى–: **[ثمَّ المَشْهورُ يُطْلَقُ:**

١. على مَا حُرِّرَ هُنا.

٢. وعلى ما اشْتُهِرَ على الألْسِنةِ، فيشْمَلُ ما لَهُ إِسنادٌ واحِدٌ فصاعِدًا، بل ما لا يوجَدُ لهُ إِسنادٌ أَصْلًا].

(الشرح)

(ثمَّ المَشْهورُ يُطْلَقُ: على مَا حُرِّرَ هُنا) الذي هو المشهور الاصطلاحي، ويُطلق على شيءٍ آخر ما هو؟ **(وعلى ما اشْتُهِرَ على الألْسِنةِ، فيشْمَلُ ما لَهُ إِسنادٌ واحِدٌ فصاعِدًا، بل ما لا يوجَدُ لهُ إِسنادٌ أَصْلًا)** الذي هو المشهور على الألسنة، الآن أشار على المشهور على الألسنة، هو أشار إلى المشهور على الألسنة، والمشهور على الألسنة كما قلنا:

- قد يكون صحيح.
- قد يكون حسن.
- وقد يكون ضعيف.
- وقد يكون موضوع مكذوب.
- وقد يكون متواتر.

بحسب الشهرة، أحاديث كثيرة مشتهرة على ألسنة الناس وليست بحديث أصلًا، وهذا طبعًا فيه مؤلفات، أُلِّف في ذلك، ماذا أُلِّف فيه؟ تذكرون ما الذي أُلِّف فيه؟

- [المقاصد الحسنة]، السخاوي ألَّف [المقاصد الحسنة فيما اشتهر من الأحاديث على الألسنة] واختصره الزُّرقاني.
- والعجلوني ألَّف كتاب سماه [كشف الخفاء وما يُزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس].
- السيوطي له [الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة].

هؤلاء يذكرون الأحاديث المشتهرة، طبعًا الأحاديث المشتهرة قد تختلف من زمن لزمن؛ لأنك تقرأ في كتاب العجلوني ولا كتاب السخاوي [المقاصد] تجد أحاديث ما هي مشتهرة عندنا اليوم، فكل زمن قد تختلف فيه الأحاديث التي تشتهر، وهذه الأحاديث المشتهرة -انتبهوا-:

- بعضها تكون مشتهرة عند الناس عامة، عند عامة الناس.
- وبعضها يكون مشتهر عند فئة معينة.

مثل ماذا؟ تجد أحيانًا أحاديث مشتهرة عند الفقهاء أو عند النحاة، «أَبْغَضُ الحَلَالِ إِلَى اللهِ الطَّلَاق» هذا مشهور عند الفقهاء، فأحيانًا يكون عند فئة معينة يشتهر عندهم حديث يتداولونه بكثرة، هذا نسميه مشتهر على الألسنة غير المشهور الاصطلاحي.

انتقل إلى الثالث قال:

(المتن)

[والثَّالِثُ: العَزِيزُ وهُو: أَلَّا يَرْوِيَهُ أَقَلُّ مِن اثْنَيْنِ عن اثْنَيْنِ.

وسُمِّيَ بذلك إِمَّا لِقِلَّةِ وُجودِهِ، وإِمَّا لكونِهِ عَزَّ -أَي: قَوِيَ- بمَجيئِهِ مِن طَرِيقٍ أُخْرى.

ولَيْسَ شَرْطًا للصَّحيحِ؛ خِلافًا لمَنْ زعَمَهُ، وهو أَبو عَلِيٍّ الجُبَّائيُّ مِن المُعْتزلةِ، وإِليهِ يُومِئُ كلامُ الحاكِمِ أَبي عبد اللهِ في علومِ الحديثِ حيثُ قال: الصَّحيحُ أَنْ يَرْوِيَهُ الصَّحابِيُّ الزَّائِلُ عنهُ اسمُ الجَهالةِ؛ بأَنْ يكونَ لهُ راوِيانِ، ثمَّ يتداوَلَهُ أَهلُ الحَديثِ إِلى وَقْتِنا كالشَّهادَةِ عَلى الشَّهادَةِ].

(الشرح)

(والثَّالِثُ: العَزِيزُ وهُو: أَلَّا يَرْوِيَهُ أَقَلُّ مِن اثْنَيْنِ عنِ اثْنَيْنِ) يعني يرويه كم عن كم؟ معناه لما قال: **(أَلَّا يَرْوِيَهُ أَقَلُّ مِن اثْنَيْنِ)** يعني اثنين عن اثنين، لا يرويه أقل من اثنين، وطبعًا قلنا: أنه أقل من اثنين عندما نقول: لازم يكون أن يرويه اثنان يعني في أقل طبقة من طبقات السند، ليس في كل طبقة.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(وسُمِّيَ بذلك إِمَّا لِقِلَّةِ وُجودِهِ، وإِمَّا لكونِهِ عَزَّ -أَي: قَوِيَ- بمَجيئِهِ مِن طَرِيقٍ أُخْرى)** **سبب التسمية -انتبهوا-:** عندي خلاف في هذه المسألة ننبِّه عليه في مسألة العزيز والمشهور: الذي ذكره ابن الصلاح عند ابن الصلاح أن:

العزيز: ما انفرد به اثنان أو ثلاثة هكذا، هو الخلاف في ثلاث هل هو تابع عزيز أو تابع للمشهور؟ فالذي ذكره ابن الصلاح أنه الثلاثة داخلة في العزيز، وكذا أكثر المصنِّفين على هذا، مثل ابن مندة، وتبعه ابن الصلاح النووي وابن كثير والعراقي وغيرهم. فعند الجمهور أن العزيز اثنان أو ثلاثة، والمشهور ما زاد على ثلاثة يبدأ المشهور. إذًا هي مسألة خلافية، لكن الذي صار عليه الحافظ أن الثلاثة داخل في المشهور، والأكثر على أن الثلاثة هو ضمن العزيز.

☜ لماذا سمي عزيز؟

قال: **(وسُمِّيَ بذلك إِمَّا لِقِلَّةِ وُجودِهِ)** إذًا هو من عَزَّ يعِزُّ، **(عَزَّ)** فَعَلَ يَفْعِل، **(وإِمَّا لكونِهِ عَزَّ -أَي: قَوِيَ- بمَجيئِهِ مِن طَرِيقٍ أُخْرى)** يعني كان غريب جاء طريق آخر فقوي، فيكون من عَزَّ يَعُزُّ فَعَلَ يَفْعُلُ.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(ولَيْسَ شَرْطًا للصَّحيحِ؛ خِلافًا لِمَنْ زعَمَهُ، وهو أَبو عَليٍّ الجُبَّائيُّ مِن المُعْتزلةِ)** ما معنى **(ولَيْسَ شَرْطًا للصَّحيحِ)** يقول: يعني لا يُشترَط للصحيح أن يبلغ درجة العزيز، يقول: وليس شرطًا للصحيح أن يكون عزيزًا، خلافًا لمن زعم ذلك الذي هو أبو علي الجُبَّائي من المعتزلة، على هذا القول قول الجُبَّائي من المعتزلة معناه أن الغريب ما يكون الحديث صحيح، الصحيح يبدأ من العزيز فما فوق، انتهينا من الجُبَّائي.

ثم قال: **(وإِليهِ يُومِئُ كلامُ الحاكِمِ أَبي عبد اللهِ في علومِ الحديثِ)** كيف يُومئ؟ يعني كلام الحاكم ليس صريحًا مثل أبي عليّ الجُبَّائي، لكن فيه إيحاء، فيه إيماء، فيه إشارة ليست صريحة، ما هي عبارة الحاكم؟ **(حيثُ قال: الصَّحيحُ أَنْ يَرْوِيَهُ الصَّحابِيُّ الزَّائِلُ عنهُ اسمُ الجَهالةِ؛ بأَنْ يكونَ لهُ راوِيانِ، ثمَّ يتداوَلَهُ أَهلُ الحَديثِ إِلى وَقْتِنا كالشَّهادَةِ عَلى الشَّهادَةِ)**.

نُعيد العبارة: قال: **(الصَّحيحُ أَنْ يَرْوِيَهُ الصَّحابِيُّ الزَّائِلُ عنهُ اسمُ الجَهالةِ)** كلام مقبول، كيف يكون زائل عنه اسم الجهالة؟ قال: **(بأَنْ يكونَ لهُ راوِيانِ)**، فهمتم الكلام الآن؟ هذا الكلام يشبه

كلام الجُبَّائي ولا ما يُشبِه؟ **(بأَنْ يكونَ لهُ راوِيانِ، ثمَّ يتداوَلَهُ أَهلُ الحَديثِ إِلى وَقْتِنا كالشَّهادَةِ عَلى الشَّهادَةِ)**، **(بأَنْ يكونَ لهُ راوِيانِ)** إن فُهِم أنه الحديث الصحيح لازم الصحابي يروي عنه اثنان، إذًا هو فعلًا كلامه يومئ إذا ما قاله الجُبَّائي، لكن إن كان المقصود أن يكون هذا الصحابي معروف برواية راويين ولو في غير هذا الحديث، فمقصود رواية الراويين لرفع الجهالة عنه، وهذا معروف عندنا أن الراوي الذي يُذكَر اسمه وليس له إلا راوٍ واحدٍ فقط ولا يُعرَف فيه هذا يسمى مجهول العين، متى ترتفع جهالة العين؟ برواية اثنين أو ثلاثة، فإذًا الرواية عنه براويين لرفع الجهالة عنه ثم يروي بعد ذلك من الأحاديث ما شاء، فعلى هذا التفسير كلام الحاكم لا يُومئ إلى ما قاله الجُبَّائي.

(المتن)

📖 [وصَرَّحَ القاضي أَبو بَكْرِ بنُ العربِيِّ في شَرْحِ البُخاريّ بأَنَّ ذلك شَرْطُ البُخاريِّ، وأَجاب عمَّا أُورِدَ عليهِ مِنْ ذلك بِجوابٍ فيهِ نَظرٌ؛ لأَنَّهُ قال:

فإِنْ قيلَ: حديثُ «إِنَّما الأَعْمالُ بالنِّيَّاتِ» فَرْدٌ لم يَرْوِهِ عَنْ عُمرَ إِلَّا عَلْقَمَةُ.

قالَ قُلْنا: قَدْ خَطَبَ بِهِ عُمَرُ -رضيَ اللهُ عنهُ- عَلى المِنْبَرِ بحَضْرةِ الصَّحابَةِ، فلولا أَنَّهُمْ يَعْرِفونَهُ لأَنْكروهُ!

كذا قالَ].

(الشرح)

(وصَرَّحَ القاضي أَبو بَكْرِ بنُ العربِيِّ في شَرْحِ البُخاريّ بأَنَّ ذلك شَرْطُ البُخاريِّ) ما هو شرط البخاري؟ أن يكون الحديث له راويان، يعني شرط البخاري في صحيحه أن يكون الحديث عزيز

فما فوق، وهل هذا يُعقَل؟ كلام معقول هذا؟ أول حديث عندنا: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» حديث غريب، فكيف يكون هذا هو شرط البخاري؟ لا، ليس شرط البخاري، هذا كلام غير صحيح.

لكن الآن سيبحث هذه المسألة، تفضل خلينا نقرأها، لكن فهمنا الإشكال، ابن العربي يقول: هذا شرط البخاري، وإذا جئنا للواقع وجدناه ليس شرطًا للبخاري، فأول حديثٍ يرد عليه، ولهذا سيلزم ابن العربي أن يرد على قولنا -يعني قول الأئمة ليس قولنا نحن-، نحن تبع لهم فقط، نُردِّد كلامهم، معناه لا بُدَّ أن يجيب عن حديث «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» والأحاديث التي هي الغريبة في [الصحيح].

(وأَجاب عمَّا أُورِدَ عليهِ مِنْ ذلك بِجوابٍ فيهِ نَظرٌ؛ لأَنَّهُ قال: فإِنْ قيلَ: حديثُ «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بالنِّيَّاتِ» فَرْدٌ لم يَرْوِهِ عَنْ عُمرَ إِلَّا عَلْقَمَةُ. قالَ قُلْنا: قَدْ خَطَبَ بِهِ عُمَرُ -رضيَ اللهُ عنهُ- عَلى المِنْبَرِ بِحَضْرةِ الصَّحابَةِ، فلولا أَنَّهُمْ يَعْرِفونَهُ لأَنْكروهُ) يعني كأنه يقول: إن هذا ليس بغريب حديث عمر، لماذا حديث عمر ليس بغريب؟ لأنه قاله على المنبر، وإذا قاله على المنبر يقول: الصحابة قبلوه، معناه أنهم عرفوه وهذا ليس بلازم؛ يعني عمر -رضي الله عنه- لو أخبرهم بحديث لا يعرفونه كانوا سيردُّونه ولا ماذا؟ ثم هذا الكلام سنقوله في عمر، الرواة عن عمر؟ الراوي عن عمر أيضًا فرد، والراوي عن الراوي عنه أيضًا فرد، والراوي الثالث أيضًا فرد؛ لأن هذا الحديث إسناده رواه عن عمر علقمة، وعن علقمة محمد بن إبراهيم، وعن محمد إبراهيم يحيى بن سعيد الأنصاري، وكل هؤلاء حدَّثوا على المنبر، فالطبقة التي تلي عمر طبقة التابعين هو واحد.

(المتن)

📖 **[وتُعُقِّبَ عَلَيْهِ بأَنَّهُ لا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِم سَكَتُوا عنهُ أَنْ يَكُونوا سَمِعوهُ مِنْ غَيْرِه، وبأَنَّ هذا لو سُلِّمَ في عُمَرَ مُنِعَ في تَفَرُّدِ عَلْقَمَةَ عنهُ، ثمَّ تَفَرُّدِ مُحَمَّدِ بنِ إِبراهيمَ بِه عَنْ عَلْقَمَةَ، ثُمَّ تَفَرُّدِ يَحْيى بنِ سَعيدٍ بِهِ عَنْ مُحَمَّدٍ؛ عَلى ما هُو الصَّحيحُ المَعْروفُ عِنْدَ المُحَدِّثينَ.**

وقَدْ وَرَدَتْ لَهُم مُتابعاتٌ لا يُعْتَبَرُ بِها لِضَعْفِها.

وكَذا لا نُسَلِّمُ جَوابَهُ فِي غَيْرِ حَدِيثِ عُمَرَ -رضيَ اللهُ عنهُ-.

قالَ ابنُ رُشَيْدٍ: ولَقَدْ كانَ يَكْفِي القاضِيَ فِي بُطْلانِ ما ادَّعَى أَنَّهُ شَرْطُ البُخارِيِّ أَوَّلُ حَدِيثٍ مَذكورٍ فيهِ].

(الشرح)

(وتُعُقِّبَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لا يَلْزَمُ) تُعقِّب يعني رُدَّ عليه **(بِأَنَّهُ لا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِم سَكَتُوا عنهُ أَنْ يَكُونوا سَمِعوهُ مِنْ غَيْرِهِ)** **هذا الجواب الأول: (بِأَنَّهُ لا يَلْزَمُ)**.

الجواب الثاني: (وبِأَنَّ هذا لو سُلِّمَ فِي عُمَرَ مُنِعَ فِي تَفَرُّدِ عَلْقَمَةَ عنهُ، ثُمَّ تَفَرُّدِ مُحَمَّدِ بنِ إِبْراهِيمَ بِهِ عَنْ عَلْقَمَةَ، ثُمَّ تَفَرُّدِ يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ بِهِ عَنْ مُحَمَّدٍ؛ عَلَى ما هُوَ الصَّحِيحُ المَعْروفُ عِنْدَ المُحَدِّثِينَ، وقَدْ وَرَدَتْ لَهُم مُتابعاتٌ لا يُعْتَبَرُ بِها لِضَعْفِها) قد يُقال: أنه في متابعات لهؤلاء لكن هذه المتابعات ضعيفة لا يُعتبر بها.

(وكَذا لا نُسَلِّمُ جَوابَهُ فِي غَيْرِ حَدِيثِ عُمَرَ -رضيَ اللهُ عنهُ-) نحن لماذا لا نُسلِّم؟ يتكلم عن الأحاديث الثانية غير حديث عمر، يقول: الأحاديث الأخرى لا نُسلِّم.

(قالَ ابنُ رُشَيْدٍ: ولَقَدْ كانَ يَكْفِي القاضِيَ فِي بُطْلانِ ما ادَّعَى أَنَّهُ شَرْطُ البُخارِيِّ أَوَّلُ حَدِيثٍ مَذكورٍ فيهِ) لأنه غريب أول حديث غريب هو حديث: «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».

(المتن)

📖 قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى-: [وادَّعَى ابنُ حِبَّانَ نقيضَ دَعْواهُ، فقالَ: إِنَّ رِوايَةَ اثنَيْنِ عَنِ اثنَيْنِ إِلى أَنْ يَنْتَهِيَ لا تُوجَدُ أَصْلًا.

قُلْتُ: إِنْ أرادَ بِهِ أَنَّ رِوايَةَ اثْنَيْنِ فَقَطْ عَنِ اثْنَيْنِ فَقَطْ لا تُوجَدُ أَصْلًا؛ فيُمْكِنُ أَنْ يُسَلَّمَ، وأَمَّا صُورَةُ العَزيزِ الَّتي حَرَّرْناها فمَوْجودَةٌ بألا يَرْوِيَهُ أَقَلُّ مِن اثْنَيْنِ عَنْ أَقَلَّ مِنَ اثْنَيْنِ.

(الشرح)

(وادَّعَى ابنُ حِبَّانَ نقيضَ دَعْواهُ) ما هو نقيض دعوة؟ دعوة ابن العربي، فقال: **(فقالَ: إِنَّ رِوايَةَ اثنَيْنِ عَنِ اثنَيْنِ إِلى أَنْ يَنْتَهِيَ لا تُوجَدُ أَصْلًا)** غير موجودة ليس لها وجود، ما رأيكم؛ هي ليس لها وجود ولا لها وجود؟ سيُفصِّل الحافظ في الجواب؛ ماذا يريد ابن حبان برواية اثنين عن اثنين أنها لا توجد؟ هل يقصد أنه لا توجد رواية اثنين عن اثنين عن اثنين هكذا من غير اختلاف، أو لا توجد صورة العزيز الذي قلنا: أنه أقل طبقة اثنان؟ فأحد هذين الاحتمالين صحيح، واحد فقط والاحتمال الثاني غير صحيح.

(قُلْتُ: إِنْ أرادَ بِهِ أَنَّ رِوايَةَ اثْنَيْنِ فَقَطْ عَنِ اثْنَيْنِ فَقَطْ لا تُوجَدُ أَصْلًا؛ فيُمْكِنُ أَنْ يُسَلَّمَ، وأَمَّا صُورَةُ العَزيزِ الَّتي حَرَّرْناها فمَوْجودَةٌ بألا يَرْوِيَهُ أَقَلُّ مِن اثْنَيْنِ عَنْ أَقَلَّ مِنَ اثْنَيْنِ).

(المتن)

📖 [مثالُهُ: ما رَواهُ الشَّيْخانِ مِن حَديثِ أَنَسٍ، والبُخاريُّ مِن حديثِ أَبي هُرَيْرَةَ رضيَ اللهُ عنهُ: أَنَّ رَسولَ اللهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– قالَ: «لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِليهِ مِنْ والِدِهِ ووَلَدِهِ...» الحديث.

و رواهُ عَنْ أَنَسٍ: قَتادَةُ وعبدُ العزيزِ بنُ صُهَيْبٍ، ورواهُ عَنْ قتادَةَ: شُعْبَةُ وسعيدٌ، ورواهُ عَنْ عبدِ العزيزِ: إِسماعيلُ بنُ عُلَيَّةَ وعبدُ الوارِثِ، ورواهُ عن كُلٍّ جَماعةٌ].

(الشرح)

(مثالُهُ) الآن يأتي بمثال للعزيز:

الآن الذي رواه عن أنس اثنان: قتادة وعبد العزيز بن صهيب، **(ورواهُ عَنْ قتادَةَ: شُعْبَةُ وسعيدٌ)** اثنان أيضًا، **(ورواهُ عَنْ عبدِ العزيزِ: إِسماعيلُ بنُ عُلَيَّةَ وعبدُ الوارِثِ، ورواهُ عن كُلٍّ جَماعةٌ)** هذه صورة للعزيز، مع أنه و ما جاب كل الأسانيد البقية؛ يعني أسانيد أبو هريرة ما أتى بها.

(المتن)

📖 [والرَّابِعُ: الغَريبُ وهُو: ما يَتَفَرَّدُ بِروايَتِهِ شَخْصٌ واحِدٌ في أَيِّ مَوْضِعٍ وَقَعَ التَّفَرُّدُ بِهِ مِنَ السَّنَدِ عَلى مَا سَيُقْسَمُ إِليهِ: الغَريبُ المُطْلَقُ والغَريبُ النِّسبيُّ.

وكُلُّها أي: الأقسامُ الأرْبَعَةُ المَذْكورةُ سوى الأوَّلِ، وهو المُتواتِرُ آحادٌ، ويُقالُ لكُلٍّ منها: خَبَرُ واحِدٍ].

(الشرح)

(والرَّابِعُ: الغَريبُ وهُو: ما يَتَفَرَّدُ بِروايَتِهِ شَخْصٌ واحِدٌ في أَيِّ مَوْضِعٍ وَقَعَ التَّفَرُّدُ بِهِ مِنَ السَّنَدِ عَلى مَا سَيُقْسَمُ إِليهِ: الغَريبُ المُطْلَقُ والغَريبُ النِّسبيُّ) يَتَفَرَّدُ بِروايَتِهِ شَخْصٌ واحِدٌ: يعني في كل طبقة ولا في أقل طبقة؟ أقل طبقة، في أي موضعٍ كان، ثم ذكر أن الغريب سينقسم إلى قسمين:

- الغريب المطلق.
- والغريب النسبي.

☜ ما هو الغريب المطلق؟ وما هو الغريب النسبي؟

وبالمناسبة الغريب له اسم ثاني وهو الفرد، يعني يسمى الغريب يسمى الفرد، وهو نوعان:

١. غريبٌ مطلق.
٢. وغريبٌ نسبي.

سيأتي البيان.

(وكُلُّها أي: الأقسامُ الأرْبَعَةُ المَذْكورةُ سوى الأوَّلِ، وهو المُتواتِرُ آحادٌ، ويُقالُ لكُلٍّ منها: خَبَرُ واحِدٍ) هذا خبر واحد نسميه، وهو سيُعرِّف خبر الواحد.

(المتن)

📖 **[وخَبَرُ الواحِدِ في اللُّغَةِ: ما يَرويهِ شَخْصٌ واحِدٌ.**

وفي الاصطِلاحِ: ما لَمْ يَجْمَعْ شُروط المُتواتِرِ].

(الشرح)

الذي لا يجمع شروط المتواتر هو خبر الواحد، خبر الواحد أو خبر الآحاد، يُسمَّى آحاد، فالذي رواه آحاد ما رواه جمع كبير.

(المتن)

📖 **[وفيها -أي: الآحَادِ-: المَقْبولُ وهو: ما يَجِبُ العَمَلُ بِهِ عِنْدَ الجُمْهورِ.**

وَفيها المَرْدُودُ، وهُو الَّذي لَمْ يَتَرَجَّحْ صِدْقُ المُخْبِرُ بِهِ؛ لتوقُّفِ الاستدلالِ بها عَلى البَحْثِ عَنْ أحوالِ رواتِها، دُونَ الأوَّلِ، وهو المُتواتِرُ.

فكُلُّهُ مَقْبولٌ لإِفادَتِهِ القَطْعَ بِصِدْقِ مُخْبِرِهِ بِخلافِ غَيْرِهِ مِنْ أَخبارِ الآحادِ].

(الشرح)

☜ **انتقل الآن إلى موضوع جديد:** وهو أقسام الحديث، انتهى تمامًا من القسم الأول، الذي هو ماذا القسم الأول؟ الأول: أقسام الحديث باعتبار وصوله إلينا، كيف وصل لنا؟ خلاصة ما مضى ما هو؟ أنه وصل إلينا بكم طريق؟

إما نقول: بطريقين رئيسين وهما:

١. التواتر.

٢. والآحاد.

والتواتر واحد والآحاد ثلاثة أقسام:

١. غريب.

٢. وعزيز.

٣. ومشهور.

على الإجمال اثنان، وعلى التفصيل أربعة.

انتقل الآن إلى أقسام الحديث باعتبار القبول والرد، فباعتبار القبول والرد هذا هو التقسيم الذي قلنا ابن حجر قسَّم ورتَّب ترتيب جديد، هذه الآن التي ستأتي، هذا منها يعني، باعتبار القبول والرد ينقسم إجمالًا إلى:

١. مقبول.

٢. ومردود.

المقبول كم نوع سيكون؟ اثنان، ما هما؟

١. الصحيح.

٢. والحسن.

لا هذا من حيث الإجمال، لكن بالتفصيل؟ أربعة:

١. الصحيح لذاته.

٢. والصحيح لغيره.

٣. والحسن لذاته.

٤. والحسن لغيره.

صارت أربعة، والمردود هذا فيه تفصيل طويل سيأتي هو أيضًا، سيُقسِّم المردود بطريقة عقلية أخرى، الآن نحن في المقبول قبل المردود، في المقبول، إذًا باعتبار القبول والرد ينقسم:

١. إلى مقبول.

٢. وإلى مردود.

المقبول أربعة أنواع بالتفصيل، والمردود كثيرة ستأتي بعد ذلك.

(وفيها -أي: الآحَاد-: المَقْبولُ وهو: ما يَجِبُ العَمَلُ بِهِ عِنْدَ الجُمْهورِ) قال: **(وَفِيهَا)** يعني الآحاد: **(المَقْبولُ)** لماذا أخرج المتواتر؟ هو قال: **(وفيها المَقْبولُ)** سيأتي بعد ذلك، نهاية كلامه قال: "فيها المقبول والمردود"، لماذا أخرج المتواتر؟ أليس المتواتر فيها المقبول؟ الجواب: نعم، المتواتر فيها مقبول لكن ما فيها مردود، فالمتواتر كله مقبول؛ فهو الآن يقول: والآحاد الذي فيها المقبول، والمردود هي الآحاد وليست المتواتر، أما المتواتر فهي مقبولة.

☜ بماذا عرَّف المقبول؟

قال: **(وهو -يعني المقبول-: ما يَجِبُ العَمَلُ بِهِ عِنْدَ الجُمْهورِ)** هذا يا مشايخ تعريفٌ بالحكم.

☜ ما هو التعريف الدقيق؟

التعريف الدقيق أن يُقال: ما ترجَّح صدق المخبِر به أو المخبَر به، ما ترجَّح صدق المخبِر به، يعني صدق راويه، هذا هو المقبول، إذا ترجَّح جانب الصدق هو المقبول، إذا لم يترجَّح جانب

الصدق صار المردود، لكن ما نقول: ما يجب العمل به، ما يجب العمل به هذا الحكم، كذلك في المردود الذي لم يترجح صدق المخبر به. ما حكمه؟ لا يجب العمل به.

(وَفيها المَرْدُودُ، وهُو الَّذي لَمْ يَتَرَجَّحْ صِدْقُ المُخْبِرُ بِهِ) لماذا الآحاد فيها مقبول وفيها مردود؟ هذا هو السؤال، هذا الجواب، الجواب قال: **(لتوقُّفِ الاستدلالِ بها)** يعني بالآحاد؛ لأن الاستدلال بالآحاد متوقفٌ على البحث عن أحوال رواتها دون الأول، الأول هو المتواتر، إذًا يقول:

- المتواتر ما نحتاج أن ننظر في أحوال رواته.
- أما الآحاد فننظر في أحوال رواته.

وبناءً على النظر في أحوال رواته تظهر هذه النتيجة؛ يخرج لنا إما مقبول وإما مردود.

قال: **(لتوقُّفِ الاستدلالِ بها عَلى البَحْثِ عَنْ أحوالِ رواتِها، دُونَ الأوَّلِ)** يعني الاستدلال بالآحاد متوقف على ماذا؟ متوقف على أمر، ما هو الأمر؟ البحث عن أحوال الرواة، رواة الآحاد **(دُونَ الأَوَّلِ وَهُوَ المُتَوَاتِر)**، ما هو قصته؟ **(فكُلُّهُ مَقْبولٌ لإِفادَتِهِ القَطْعَ بِصِدْقِ مُخْبِرِهِ بِخلافِ غَيْرِه مِنْ أَخبارِ الآحادِ)**.

(المتن)

📖 [لكنْ؛ إِنَّما وَجَبَ العَمَلُ بالمَقْبولِ مِنها، لأَنَّها:

١. إِمَّا أَنْ يُوْجَدَ فيها أَصلُ صِفَةِ القَبولِ وهُو ثُبوتُ صِدْقِ النَّاقِلِ.

٢. أَوْ أَصلُ صِفَةِ الرَّدِّ وهُو ثُبوتُ كَذِبِ النَّاقِلِ.

٣. أَوْ لاَ.

فالأَوَّلُ: يَغْلِبُ على الظَّنِّ ثُبوتُ به صِدْقِ الخَبَرِ لِثُبوتِ صِدْقِ ناقِلِهِ فيُؤخَذُ بِهِ.

والثَّانِي: يَغْلِبُ على الظَّنِّ به كَذِبُ الخَبَرِ لِثُبوتِ كَذِبِ ناقِلِهِ فيُطْرَحُ.

والثَّالِثُ: إنْ وُجِدَتْ قرينَةٌ تُلْحِقُهُ بأَحَدِ القِسْمَيْنِ الْتَحقَ، وإِلَّا فَيُتَوَقَّفُ فيهِ، وإِذا تُوُقِّفَ عَنِ العَمَلِ بِهِ صارَ كالمَرْدودِ، لا لِثُبوتِ صِفَةِ الرَّدِّ، بل لكَوْنِه لمْ تُوجَدْ به فيهِ صفةٌ توجِبُ القَبولَ، واللهُ أعلمُ].

(الشرح)

(لكنْ؛ إِنَّما وَجَبَ العَمَلُ بالمَقْبولِ مِنها، لأَنَّها: إِمَّا أَنْ يُوْجَدَ فيها أَصلُ صِفَةِ القَبولِ) العمل منها يعني بالمقبول منها من الآحاد، لماذا؟ يقول: **(لأَنَّها:**

❶ **إِمَّا أَنْ يُوْجَدَ فيها أَصلُ صِفَةِ القَبولِ)** هذا رقم واحد، هذا الاحتمال الأول، **(وهُو ثُبوتُ صِدْقِ النَّاقِلِ)** هذا رقم واحد: إما أن يوجد فيها في أخبار الآحاد أصل صفة القبول، ما هو أصل صفة القبول؟ ما هو أصل الصفة؟ الصدق، صدق الناقل، قال: **(وهُو ثُبوتُ صِدْقِ النَّاقِلِ)** والمقصود هنا ثبوت صدق الناقل مطلقًا لا في نفس الخبر، ليس يثبت لنا في هذا الحديث أنه لم يكذب ويكذب في غيره، لا، أنه مطلقًا، عمومًا هو لا يكذب.

❷ **(أَوْ أَصلُ صِفَةِ الرَّدِّ)** أو أن يوجد فيها أصل صفة الرد، هذا رقم اثنين الاحتمال الثاني، طبعًا المقصود مطلقًا لا في نفس الخبر، لا نقول: لا بُدَّ يثبت أنه كذب في هذا الحديث، لا، ما هو شرط، إذا هو عُرِف بعدم الصدق خلاص. **(أَوْ أَصلُ صِفَةِ الرَّدِّ وهُو ثُبوتُ كَذِبِ النَّاقِلِ)**.

❸ الاحتمال الثالث: **(أَوْ لَا)** لماذا لا؟ لم يثبت هذا ولا ذاك.

☜ فما هو موقفنا من كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة؟

(فالأَوَّلُ) وهو الذي وجدت فيه أصل صفة القبول، **(فالأَوَّلُ: يَغْلِبُ على الظَّنِّ ثُبوتُ به صِدْقِ الخَبَرِ لِثُبوتِ صِدْقِ ناقِلِهِ فيُؤْخَذُ بِهِ)** هذا الأول.

(والثَّانِي: يَغْلِبُ على الظَّنِّ به كَذِبُ الخَبَرِ لِثُبوتِ كَذِبِ ناقِلِهِ فيُطْرَحُ) الثاني: سوف نُغلِّب ظن كذب الخبر لثبوت كذب ناقل فنتركه.

الثالث الذي ما ثبت فيه لا هذا ولا ذاك: **(والثَّالِثُ: إِنْ وُجِدَتْ قرينَةٌ تُلْحِقُهُ بأَحَدِ القِسْمَيْنِ الْتَحَقَ، وإِلَّا فَيُتَوَقَّفُ فيهِ)** لا نتوقف فيه، لماذا؟ **(فَإِذا تُوُقِّفَ عَنِ العَمَلِ بِهِ صارَ كالمَرْدودِ)** صار كالمردود من حيث التوقف، من حيث عدم العمل، لكن السبب مختلف، **(صارَ كالمَرْدودِ، لا لِثُبوتِ صِفَةِ الرَّدِّ، بل لكَوْنِه لمْ تُوجَدْ به فيهِ صفةٌ توجِبُ القَبولَ، واللهُ أعلمُ)**؛ لأننا نحن نبحث عن ماذا لقبول خبر الراوي: انتفاء صفة الرد ولا وجود صفة القبول؟ وجود صفة القبول، وإذا وجدت صفة القبول انتفت صفة الرد الطبيعي، لكن إذا انتفى هذا وذاك نتوقف؛ لأنه ما وجد السبب الذي يُسوِّغ لنا العمل بروايته.

(المتن)

📖 [وقد يَقعُ فيها أي: في أَخْبارِ الآحادِ المُنْقَسِمَة إِلى مَشْهورٍ وعَزيزٍ وغَريبٍ؛ مَا يُفيدُ العِلْمَ النَّظريَّ بالقَرائِنِ؛ عَلَى المُختارِ؛ خِلافًا لِمَنْ أَبى ذلك.

والخِلافُ في التَّحْقيقِ لَفْظيٌّ؛ لأَنَّ مَنْ جَوَّزَ إِطلاقَ العِلْمِ قَيَّدَهُ بِكونِهِ نَظَرِيًّا، وهُو الحاصِلُ عن الاسْتِدلالِ، ومَنْ أَبى الإِطلاقَ؛ خَصَّ لَفْظ العِلْمِ بالمُتواتِرِ، وما عَداهُ عِنْدَهُ كُلُّهُ ظَنِّيٌّ، لكنَّهُ لا يَنْفِي أَنَّ ما احْتفَّ منه بالقرائِنِ أَرْجَحُ مِمَّا خَلا عَنها].

(الشرح)

(وقد يَقعُ فيها أي: في أَخْبارِ الآحادِ المُنْقَسِمَة إِلى مَشْهورٍ وعَزيزٍ وغَريبٍ؛ مَا يُفيدُ العِلْمَ النَّظريَّ بالقَرائِنِ؛ عَلَى المُختارِ؛ خِلافًا لِمَنْ أَبى ذلك) **الآن شرع في مسألة ثانية الآن قبل الصحيح والحسن:** الآن يقول: أخبار الآحاد قد يقع فيها ما يفيد العلم النظري بالقرائن التي تحتف بالخبر على الرأي المختار، على الرأي الذي يختاره الرأي الصحيح عنده خلافًا لمن أبى هذا.

الآن مسألتنا مسألة ماذا؟

المتواتر يفيد القطع، والآحاد الأصل فيه أنه يفيد الظن، والظن المقصود به الذي هو ماذا؟ إدراك الطرف الراجح ليس المجروح.

هل يمكن لخبر الآحاد إذا احتفت به قرائن أن ترفعه؟ طبعًا ترفعه أكيد ما في شك أن الظن درجات، فسيرتفع من درجة الظن السُّفلَى إلى ما هو أعلى، وكلما زادت القرائن يرتفع، لكن هل يمكن أن يرتفع حتى يصل لدرجة العلم، درجة القطع أو لا؟ هذه المسألة الآن، هل نقول: أن خبر الآحاد الأصل فيه الظن لكن يمكن بالقرائن أن يصل للقطع الذي هو العلم أو لا يصل لكنه يرتفع، يصبح الظن ظن أقوى من ظن آخر؟ كون ظن أقوى من ظن ما في خلاف فيها، لكن الخلاف في أنه هل يصل للعلم أو لا يصل للعلم؟ واضحة المسألة هذه نتكلم فيها، هو الآن سيبحث هذا، المصنِّف -عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللهِ- ابن حجر قرَّر الآن أنه يصل ولا ما يصل؟ لا يصل، الآن يبغي يناقش هذا، يبغي يناقشها.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(وقد يَقعُ فيها أي: في أَخْبارِ الآحادِ المُنْقَسِمَة إلى مَشْهورٍ وعَزيزٍ وغَريبٍ؛ مَا يُفيدُ العِلْمَ النَّظريَّ بالقَرائِنِ عَلى المُختارِ)** إذًا قال: سوف يفيد العلم يعني معناه ليس الظن، يرتفع إلى العلم، ثم قال: **(النَّظَرِي)** ما هو العلم الضروري الذي يحصل بسبب التواتر يصير تضطر إلى قبوله، لا، ما يحصل بالاضطرار، وإنما يحصل بعد نظر وتأمُّل ودراسة الأسانيد والرواة وكثرة جمع الطرق وكذا، في قرائن يعني، فبالنظر في القرائن سيرتقي؛ فإذًا العلم الذي سيترتب هو علمٌ نظري يختلف عن العلم المبني على المتواتر.

قال: **(خِلافًا لِمَنْ أَبى ذلك)**؛ لأن بعض أهل العلم رفض هذا، قال: لا، يبقى الآحاد ظني ما يصير قطعي، لا يصل للعلم، انتبهوا للمبحث هذا الآن، مبحث دقيق: **(خِلافًا لِمَنْ أَبى ذلك)** خلاص انتهينا من هذا، الآن سيبحث هذه المسألة يناقشها.

(وَالخِلَافُ فِي التَّحْقِيقِ لَفْظِيٌّ) يقول ابن حجر: **(وَالخِلَافُ فِي التَّحْقِيقِ لَفْظِيٌّ)**، يقول: إذا نظرنا في هذه المسألة، فالخلاف في هذه المسألة هو لفظي، أنا سؤالي الآن: الخلاف بين ماذا وماذا؟ لست أفهم؛ بين كونه يرتقي يرتفع بالقرائن إلى العلم النظري أو لا يبقى في دائرة الظن لكن يزداد قوة، هو هذا، يقول: الخلاف لفظي، هكذا يقول الحافظ: الخلاف لفظي، وغيره يقول: لا، بل هو الخلاف حقيقي، ما هو لفظي ولا شيء، وأنا الذي أظنه أن الخلاف حقيقي ما هو لفظي ولا شيء.

(والخِلافُ في التَّحْقيقِ لَفْظِيٌّ؛ لأنَّ مَنْ جَوَّزَ إِطلاقَ العِلْمِ) يعني جوز إطلاق على الآحاد **(قَيَّدَهُ بِكونِهِ نَظَرِيًّا)** وأن إطلاق العلم على الآحاد وأنه العلم أجاز أنه إطلاق العلم للضروري، أنه العلم يشمل الضروري ويشمل النظري، من جوَّز هذا الكلام قيَّده بكونه نظريًّا، وما هو النظري؟ **(وهُو الحاصِلُ عن الاسْتِدلالِ)** يعني والعلم النظري الذي يتحصَّل الذي نحصل عليه الذي نتوصل إليه عن طريق الاستدلال البحث والنظر، فهمتم هذه المسألة؟

يقول: من جوَّز إطلاق العلم واضح أنهما قولان:

١. قول يقول: نعم هذا يفيد العلم النظري.

٢. وناس يقولوا: لا، هذا يفيد الظن ما يفيد العلم النظري.

يقول: لا من قال العلم قال النظري، قيَّده بالنظري، ما يقصد العلم الضروري، **(ومَنْ أَبى الإِطلاقَ)** يعني من أبى إطلاق العلم على الآحاد **(خَصَّ لَفْظَ العِلْمِ بالمُتواتِرِ)** الذي هو الضروري فقط، **(وما عَداهُ عِنْدَهُ كُلُّهُ ظَنِّيٌّ)** وهذا الرأي الأكثر أنه هو ظني وليس بقطعي، **(لكنَّهُ لا يَنْفِي أَنَّ ما احْتفَّ منه بالقرائِنِ أَرْجَحُ)** لكن لا يصل إلى العلم عندهم، الكلام واضح ولا في إشكال؟ إذًا:

- من جوَّز إطلاق العلم على أخبار الآحاد المحتفَّة بالقرائن أطلق العلم النظري.

- ومن منع ذلك قال: لا ما نقول العلم، العلم خاص بالمتواتر، وإنها هذا يفيد الظن، لكن هذا نفسه صاحب هذا القول يقول: الظن درجات.

فهذا حاصل الخبر المحتف بالقرائن الحاصل على أعلى درجات الظن، فهو لهذا يقول: هو خلافٌ نظري.

(المتن)

📖 **[والخَبَرُ المُحْتَفُّ بالقَرائِنِ أنواعٌ:**

- **مِنْها: مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخانِ في صَحيحَيْهِما ممَّا لَمْ يَبْلُغْ حَدَّ المتواتِرِ فإِنَّهُ احْتُفَّتْ بِهِ قرائِنُ.**
- **ومنها: جَلالَتُهُما في هذا الشَّأْنِ، وتَقَدُّمُهُما في تَمْييزِ الصَّحيحِ على غيرِهما].**

(الشرح)

(والخَبَرُ المُحْتَفُّ بالقَرائِنِ أنواعٌ: مِنْها مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخانِ) انتهينا من المسألة، المسألة كلها تدور حول أنه خبر الآحاد يفيد الظن، فهل إذا احتف بالقرائن يرتقي إلى العلم النظري ليس العلم الضروري ما يصير مثل درجة المتواتر، أم لا؟ هذا هو السؤال، صار الخلاف؛

- منهم من قال: نعم.
- منهم من قال: لا.
- ومنهم من قال: الخلاف صوري لفظي ما هو حقيقي.

☜ **يبقى سؤال ثاني: ما هي القرائن التي سوَّت لنا هذه هذا الخلاف؟**

(والخَبَرُ المُحْتَفُّ بالقَرائِن أنواعٌ: مِنْها: مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخانِ في صَحيحَيْهِما مِمَّا لَمْ يَبْلُغْ حَدَّ المتواتِرِ فإِنَّهُ احْتُفَّتْ بِهِ قرائِنُ. ومنها: جَلالتُهُما في هذا الشَّأْنِ، وتَقَدُّمُهُما في تَمْييزِ الصَّحيحِ على غيرِهما).

باختصار: القرائن التي ذكرها الحافظ ثلاثة قرائن:

- **القرينة الأولى:** أن يكون الحديث مما أخرجه الشيخان، يقول: هذه قرينة على أنه يرتقي إلى العلم النظري.
- **والقرينة الثانية:** الشهرة، أن يكون مشهور بأسانيد صحيحة، يعني معناه له ثلاثة طرق فأكثر وكلها صحيحة سالمة من الضعف.
- **القرينة الثالثة التي ذكرها:** أن يكون مسلسل بالأئمة الحُفَّاظ وليس بغريب، يعني معناه ما هو مشهور، لكن أسانيده مسلسل بالأئمة الحُفَّاظ، ما معنى مسلسل بالأئمة الحُفَّاظ؟ مسلسل يقصدون أنه صفة الإمامة موجودة في كل راوي، فيكون إسناد مثلًا بالسلسلة الذهبية، وشرط ألا يكون غريبًا.

إذًا هي هذه الثلاثة القرائن، ما هي؟ باختصار:

١. أن يكون في [الصحيحين].

٢. أو مشهور بأسانيد صحيحة، ما هم أئمة كبار ليس شرطًا، ثقات لكن ليسوا أئمة كبار.

٣. الثالث: أن يكون الحديث مسلسلًا بأئمة حُفَّاظ يعني الإسناد كله أئمة ولا يكون غريب، له إسناد ثاني صحيح ليس مسلسل بالأئمة الحُفَّاظ.

هذه القرائن التي سيتكلم عنها، هو سيبسطها وسيناقشها فهذا نُرجئه للقاء القادم، وصلَّى الله وسلَّم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.



[الدرس الرابع]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

أَمَّا بَعْدُ...

⇦ كنا وقفنا مسألة: أن خبر الآحاد إذا احتف بالقرائن هل يرتقي إلى العلم النظري أم يبقى في الظن القوي، يزداد قوة؟ قلنا: قولان.

⇦ثم انتقلنا إلى مسألة: ما هي القرائن التي ترتقي بخبر الأحد؟ ذكرنا أنها ثلاث قرائن:

- القرينة الأولى: أن يكون الحديث مخرَّج في [الصحيحين] أو في أحدهما.
- الثاني: المشهور، أن يكون مشهورًا بأسانيد صحيحة.
- الثالث: مسلسل بالأئمة الحُفَّاظ ولا يكون غريب.

(المتن)

📖 قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: [والخَبَرُ المُحْتَفُّ بالقَرائِنِ أنواعٌ:

أ- مِنْها مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخانِ في صَحيحَيْهِما مِمَّا لَمْ يَبْلُغْ حَدَّ المتواتِرِ فإِنَّهُ احْتُفَّتْ بِهِ قرائِنُ؛ منها:

- جَلالَتُهُما في هذا الشَّأْنِ.
- وتَقَدُّمُهُما في تَمْيِيزِ الصَّحيحِ على غيرِهما.
- وتَلَقِّي العُلَماءِ كِتابَيْهِما بالقَبُولِ، وهذا التَّلَقِّي وحدَهُ أَقوى في إِفادةِ العلمِ مِن مُجَرَّدِ كَثْرَةِ الطُّرُقِ القاصرةِ عَنِ التَّواتُرِ].

(الشرح)

(والخَبَرُ المُحْتَفُّ بالقَرائِنِ أنواعٌ: مِنْها مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخانِ في صَحيحَيْهِما مِمَّا لَمْ يَبْلُغْ حَدَّ المتواتِرِ فإِنَّهُ احْتُفَّتْ بِهِ قرائِنُ؛ منها) لماذا قال: **(ممَّا لَمْ يَبْلُغْ حَدَّ المتواتِرِ)**؟ لأن الذي بلغ حد التواتر هذا ما يفيد العلم النظري، هذا يفيد العلم اليقيني بالتواتر، هذا قول، طبعًا خلاف ابن الصلاح وخلاف الجمهور، الجمهور على أن أحاديث [الصحيحين] تفيد الظن القوي لكنها أقوى من غيرها، والظن قلنا: درجات.

☜ **ما هي فائدة ما أخرجه الشيخان في [الصحيحين]؟**

(احْتُفَّتْ بِهِ قرائِنُ؛ منها:

- **جَلالتُهُما في هذا الشَّأْنِ.**

- **وتَقَدُّمُهُما في تَمْييزِ الصَّحيحِ على غيرِهما.**

وتَلَقِّي العُلماءِ كِتابَيْهِما بالقَبُولِ).

هذه ثلاثة أمور:

١. جَلالتُهُما في هذا الشَّأْنِ.

٢. وتَقَدُّمُهُما.

٣. وتَلَقِّي العُلماءِ لِكتابَيْهِما بالقَبُولِ.

(وهذا التَّلَقِّي وحدَهُ أَقوى في إِفادةِ العلمِ) النظري **(مِن مُجَرَّدِ كَثْرَةِ الطُّرُقِ القاصرةِ عَنِ التَّواتُرِ).**

(المتن)

📖 **[إِلَّا أَنَّ هذا مُخْتَصٌّ:**

١. بِمَا لَمْ يَنْقُدْهُ أَحدٌ مِنَ الحُفَّاظِ مِمَّا في الكِتابينِ.

٢. وبِما لَمْ يَقَعِ التَّجاذُبُ بينَ مَدْلولَيْهِ مِمَّا وَقَعَ في الكِتابينِ، حيثُ لا تَرْجيحَ لاستِحالَةِ أَنْ يُفيدَ المُتناقِضانِ العِلْمَ بِصِدْقِهِما من غيرِ ترجيحٍ لأحدِهِما على الآخرِ، وما عَدا ذلك؛ فالإِجماعُ حاصِلٌ على تَسْليمِ صِحَّتِهِ.

فإِنْ قِيلَ: إِنَّما اتَّفَقوا على وُجوبِ العَمَلِ بِهِ لا عَلى صِحَّتِهِ؛ مَنَعْنَاهُ، وسَنَدُ المَنْعِ أَنَّهُمْ مُتَّفِقونَ عَلى وُجوبِ العَمَلِ بِكُلِّ مَا صَحَّ ولوْ لَمْ يُخْرِجْهُ الشَّيْخانِ، فلمْ يَبْقَ للصَّحيحينِ في هذا مَزيَّةٌ، والإِجماعُ حاصِلٌ على أَنَّ لهُما مَزِيَّةً فيما يَرْجِعُ إِلى نَفْسِ الصِّحَّةِ.

ومِمَّن صَرَّحَ بإِفادَةِ مَا خَرَّجَهُ الشَّيْخانِ العِلْمَ النَّظَرِيَّ:

١. الأَسْتاذُ أَبو إِسْحاقَ الإِسْفرايِينِيُّ.

٢. ومِن أَئِمَّةِ الحَديثِ أَبو عبدِ اللهِ الحُمَيْدِيُّ.

٣. وأَبو الفَضْلِ بنُ طاهِرٍ وغيرُهُما.

ويُحْتَمَلُ أَنْ يُقالَ: المَزِيَّةُ المَذْكُورَةُ كَوْنُ أَحادِيثِهِما أَصَحَّ الصَّحيحِ.

ب- ومِنها: المَشْهورُ إِذا كانَتْ لهُ طُرُقٌ مُتبايِنَةٌ سالِمَةٌ مِنْ ضَعْفِ الرُّواةِ، والعِلَلِ، ومِمَّن صَرَّحَ بإِفادَتِهِ العِلْمَ النَّظَرِيَّ الأَسْتاذُ أَبو مَنْصورٍ البَغْدادِيُّ، والأَسْتاذُ أَبو بَكْرِ بنُ فُورَكٍ - بضم الفاء - وغيرُهُما.

ج- ومِنها: المُسَلْسَلُ بالأئمَّةِ الحُفَّاظِ المُتْقِنينَ، حيثُ لا يكونُ غَريبًا؛ كالحَديثِ الَّذي يَرْويهِ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ مَثَلًا ويُشارِكُهُ فيهِ غَيْرُهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ، ويُشارِكُهُ فيهِ غيرُهُ عنْ مالِكِ بنِ أَنسٍ؛ فإِنَّهُ يُفيدُ

العِلْمَ عندَ سَامِعِهِ بالاستِدْلالِ مِن جِهَةِ جَلالَةِ رُواتِهِ، وأَنَّ فيهِمْ مِنَ الصِّفاتِ اللاَّئِقَةِ الْمُوجِبَةِ للقَبولِ مَا يقومُ مَقامَ العَدَدِ الكَثيرِ مِنْ غَيْرِهِم.

ولا يَتَشَكَّكُ مَنْ لَهُ أَدْنَى مُمارَسَةٍ بالعِلْمِ وأَخْبارِ النَّاسِ أَنَّ مالِكًا مَثلًا لو شافَهَهُ بخَبَرٍ أَنَّهُ صادِقٌ فيهِ، فإِذا انْضافَ إِليهِ أيضًا مَنْ هُو في تِلْكَ الدَّرَجةِ؛ ازْدَادَ قُوَّةً، وبَعُدَ عَمَّا يُخْشَى عليهِ مِنَ السَّهْوِ].

(الشرح)

(إِلَّا أَنَّ هذا مُخْتَصٌّ: بِمَا لَمْ يَنْقُدْهُ أَحدٌ مِنَ الحُفَّاظِ مِمَّا في الكِتابينِ) لا تنسوا عبارة ابن حجر لما قال: ما أخرجه الشيخان معناه كلاهما، هذا ظاهر عبارته، لكن تلقِّى الأمة بالقبول ليس لما أخرجاه لما حتى ما أخرجه أحدهما.

قال ماذا؟ **(إِلَّا أَنَّ هذا مُخْتَصٌّ: بِمَا لَمْ يَنْقُدْهُ أَحدٌ مِنَ الحُفَّاظِ مِمَّا في الكِتابينِ)** ما معنى هذا الكلام؟ هو يقول: أن تلقِّي الأمة بالقبول لأحاديث الشيخين هذه قليلة، هي قرينة لكل ما أخرجه أصحاب الصحيح؛ يعني ما أخرجه الشيخان، ولا باستثناء بعض الأحاديث التي ناقشها بعض النُّقَّاد، انتقدها بعض النُّقَّاد مثل الدارقطني مثلًا؟ يقول: لا هذه ما تدخل، لماذا؟ لأنه ما حصل الاتفاق على هذا التلقِّي، لكن هل هذه ضعيفة؟ لا ما هي ضعيفة، هذه صحيحة، والدارقطني وغيره ممن انتقدها مردودٌ عليه، لكن فرق بين أنه شي مردود عليه وشيء ما فيه نزاع أصلًا، ولذلك استثنى أمور قال: **(إِلَّا أَنَّ هذا مُخْتَصٌّ: بِمَا لَمْ يَنْقُدْهُ أَحدٌ)** هذا واحد.

☜ ماذا أيضًا؟

(وبِما لَمْ يَقَعِ التَّجاذُبُ بينَ مَدْلولَيْهِ مِمَّا وَقَعَ في الكِتابينِ) اثنين؛ يعني التعارض، وهذا غير أيضًا الأحاديث التي حصل بينها تعارض، **(حيثُ لا تَرْجيحَ)** لكن هذا غير موجود؛ لأنه إن حصل تعارض في الأحاديث حصل إما جمع وإما ترجيح، ولا يوجد تعارض بدون جمع ولا ترجيح.

(لاستِحالَةِ أَنْ يُفيدَ المُتناقِضانِ العِلْمَ بِصِدْقِهِما من غيرِ ترجيحٍ لأحدِهِما على الآخرِ) يعني هذا لا يكاد يكون موجود أن أحاديث في [الصحيحين] متعارضة، لكن هو استثناها الآن يقول: هم تلقَّوا أحاديث [الصحيحين] بالقبول إلا ما انتُقِد أو ما وقع فيه تعارض، حيث ما وقع فيه تعارض طبعًا ولا ترجيح، **(وما عَدا ذلك؛ فالإِجماعُ حاصِلٌ على تَسْليمِ صِحَّتِهِ)**.

الآن سيورِد اعتراض:

(فَإِنْ قِيلَ) هذا اعتراض: **(فإِنْ قِيلَ: إِنَّما اتَّفَقوا على وُجوبِ العَمَلِ بِهِ لا عَلى صِحَّتِهِ)** الآن ابن حجر يقول: هذه الأمة أجمعت على قبوله، فيقول: قد يُقال: إنه الإجماع إنما هو على العمل به ليس على القبول، قال: **(فَإِنْ قِيلَ)** كذا **(مَنَعْنَاهُ)** رديّناه، المنع هذه الطريقة من طرق الرد، نمنع هذا، نرفض هذا الأصل أصلًا، ونقول: ليس بصحيح؛ لأنه اتفاقهم يدل على الصحة، ليس معناه أنهم اتفقوا على وجوب العمل لا الصحة.

(وَسَنَدُ المَنْعِ) دليل المنع، منعنا ذلك، لماذا نمنعه؟ **(أَنَّهُمْ مُتَّفِقونَ عَلى وُجوبِ العَمَلِ بِكُلِّ مَا صَحَّ)** أنهم كل حديث في [الصحيحين] ولا في غير [الصحيحين] صحيح يجب العمل به، ما هي الميزة التي في [الصحيحين]؟ ما الميزة في [الصحيحين] صارت؟ **(ولوْ لَمْ يُخْرِجهُ الشَّيْخانِ، فلمْ يَبْقَ للصَّحيحينِ في هذا مَزِيَّةٌ، والإِجماعُ حاصِلٌ على أَنَّ لهُما مَزِيَّةً فيما يَرْجِعُ إِلى نَفْسِ الصِّحَّةِ)** الإجماع حاصل على أن للصحيحين مزية، مزية في ماذا؟ في الصحَّة.

(وممَّن صَرَّحَ بإِفادَةِ مَا خَرَّجَهُ الشَّيْخانِ العِلْمَ النَّظَرِيَّ: الأُسْتاذُ أَبو إِسْحاقَ الإِسْفَرايِينِيُّ، ومِن أَئِمَّةِ الحَديثِ أَبو عبدِ اللهِ الحُمَيْدِيُّ)؛

- **(الأُسْتاذُ أَبو إِسْحاقَ الإِسْفَرايِينِيُّ)**: ابراهيم بن محمد، هذا متوفى أربعمئة وثمانية عشر للهجرة.

- **(ومِن أَئِمَّةِ الحَديثِ أَبو عبدِ اللهِ الحُمَيْدِيُّ)**: محمد بن فتوح الأزدي، ثمانية وثمانين وأربعمئة.
- **(وأَبو الفَضْلِ بنُ طاهِرٍ)**: محمد بن طاهر الشيباني المقدسي متوفى خمسمئة وسبعة للهجرة.

كل هؤلاء صرحوا بأن ما خرَّجه الشيخان يفيد العلم النظري.

قال: **(ويَحْتَمِلُ أَنْ يُقالَ: المَزِيَّةُ المَذْكُورَةُ كَوْنُ أَحادِيثِهِما أَصَحَّ الصَّحيحِ)** ويَحْتَمِلُ، إذا قلت: يُحتمَل يعني يُغتفَر، هذا أمر يُحتمَل يُغتفَر، أما إذا تريد يمكن كذا ويمكن كذا تقول: يَحتمِل، **(ويَحْتَمِلُ أَنْ يُقالَ: المَزِيَّةُ المَذْكُورَةُ كَوْنُ أَحادِيثِهِما أَصَحَّ الصَّحيحِ)** انتهينا من القرينة الأولى التي هي ما أخرجه الشيخان.

الثاني: (ومِنها: المَشْهورُ) منها يعني من القرائن التي ترفع حديث الآحاد إلى العلم النظري، **(المَشْهورُ إِذا كانَتْ لهُ طُرُقٌ مُتبايِنَةٌ سالِمَةٌ مِنْ ضَعْفِ الرُّواةِ والعِلَلِ)** لو كان مشهور مروي بثلاثة أو أربعة أسانيد وكلها فيها ضعف، هذه لا ما تدخل معنا، **(وممَّن صَرَّحَ بِإِفادَتِهِ العِلْمَ النَّظَرِيَّ الأَسْتاذُ أَبو مَنْصورٍ البَغْدادِيُّ)** أبو منصور عبد القاهر أربعمئة وتسعة وعشرين للهجرة توفى، **(وابن فورك)** محمد بن الحسن الأصبهاني أربعمئة وستة للهجرة، **(وَغَيْرُهُمَا)**.

(ومِنها: المُسَلْسَلُ بالأَئمَّةِ الحُفَّاظِ المُتْقِنينَ، حيثُ لا يكونُ غَريبًا) هذا الثالث، القرينة الثالثة: المُسَلْسَلُ بالأَئمَّةِ الحُفَّاظِ المُتْقِنينَ، وقلنا المسلسل ما هو؟ مسلسل بصفةٍ معينة، ما هي هذه الصفة؟ أن يكونوا حُفَّاظًا، يعني الإسناد يرويه في خمس طبقات كل طبقة راوي، كل راوي لازم يكون إمام حافظ، هذا مسلسل بالأئمة الحُفَّاظ **(حيثُ لا يكونُ غريبًا)** ما يكفي أن يكون، لا بُدَّ يكون له إسناد آخر، قد يكون الإسناد الثاني ما هو مسلسل بالأئمة الحُفَّاظ، رواه ثقات لكن ليسوا أئمة الحُفَّاظ.

مثال للمسلسل بالأئمة الحُفَّاظ:

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(كالحَديثِ الَّذي يَرْويهِ أَحمَدُ بنُ حَنْبَلٍ مَثلًا ويُشارِكُهُ فيهِ غَيْرُهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ، ويُشارِكُهُ فيهِ غيرُهُ عنْ مالِكِ بنِ أَنسٍ؛ فإِنَّهُ يُفيدُ العِلْمَ عندَ سَامِعِهِ بالاستِدْلالِ مِن جِهَةِ جَلالَةِ رُواتِهِ، وأَنَّ فيهِمْ مِنَ الصِّفاتِ اللاَّئِقَةِ المُوجِبَةِ للقَبولِ مَا يقومُ مَقامَ العَدَدِ الكَثيرِ مِنْ غَيْرِهِم، ولا يَتَشَكَّكُ مَنْ لَهُ أَدْنَى مُمارَسَةٍ بالعِلْمِ وأَخْبارِ النَّاسِ أَنَّ مالِكًا مَثلًا لو شافَهَهُ بخَبَرٍ أَنَّهُ صادِقٌ فيهِ، فإِذا انْضافَ إِليهِ أيضًا مَنْ هُو في تِلْكَ الدَّرَجَةِ؛ ازْدَادَ قُوَّةً، وبَعُدَ عَمَّا يُخْشَى عليهِ مِنَ السَّهْوِ)**. هذا يُبرِّر أو يُوجِّه لماذا المسلسل بالأئمة الحُفَّاظ إذا لم يكن غريبًا يكون قرينه ترتقي بالحديث الفرد أو حديث الآحاد.

(المتن)

📖 **[وهذِهِ الأنْواعُ الَّتي ذكَرْناها لا يَحْصُلُ العلمُ بصِدْقِ الخَبرِ منها إِلَّا للعالِمِ بالحَديثِ، المُتَبَحِّرِ فيهِ، العارِفِ بأَحوالِ الرُّواةِ، المُطَّلِعِ عَلى العِلَلِ، وكَوْنُ غيرِهِ لا يَحْصُلُ لهُ العِلْمُ بصِدْقِ ذلك لِقُصورِهِ عن الأَوْصافِ المَذكورَةِ لا يَنْفي حُصولَ العِلْمِ للمُتَبَحِّرِ المَذْكورِ، واللهُ أَعلمُ].**

(الشرح)

يقول: هذه الأنواع التي ذكرناها ما يحصل للعلم النظري بصدق خبرها إلا للعالم، غير العالم ما يحصل له ذلك، كونه لا يحصل له ذلك لا يعني عدم وجوده، وإنما لم يحصل له لقصوره.

(المتن)

📖 **[ومُحصَّلُ الأنواعِ الثَّلاثَةِ الَّتي ذَكَرْناها أَنَّ:**

- **الأَوَّلَ: يَخْتَصُّ ب[الصحيحين].**
- **والثاني: بِما لَهُ طُرُقٌ مُتَعَدِّدَةٌ.**

- والثَّالِثُ: بِما رواهُ الأئمَّةُ.

ويمكِنُ اجْتماعُ الثَّلاثةِ في حَديثٍ واحِدٍ، فلا يَبْعُدُ حينئذٍ القَطْعُ بِصِدْقِهِ، واللهُ أَعْلَمُ].

(الشرح)

وليس غريبًا، هو لخَّص الآن.

(ويمكِنُ اجْتماعُ الثَّلاثةِ في حَديثٍ واحِدٍ، فلا يَبْعُدُ حينئذٍ القَطْعُ بِصِدْقِهِ، واللهُ أَعْلَمُ) لا شك أنه سيكون أقوى لو اجتمعت الثلاثة؛ يعني لو كان الحديث في [الصحيحين] ومشهور بأسانيد صحيحة، في بعض أسانيد مسلسل بالأئمة الحُفَّاظ، يقول: لا يبعد أن يكون عند ذلك أن يُقطَع فيه.

باقي الغرابة الآن الغريب، وقلنا: الغريب ينقسم إلى قسمين:

١. غريب مطلق.

٢. وغريب نسبي.

(المتن)

📖 [ثمَّ الغَرابَةُ إِمَّا أَنْ تكونَ:

١. في أَصلِ السَّنَدِ؛ أي: في الموضعِ الَّذي يَدورُ الإِسنادُ عليهِ ويَرْجِعُ، ولو تَعَدَّدَتِ الطُّرقُ إِليهِ، وهو طَرَفُهُ الَّذي فيهِ الصحابيُّ.

٢. أَوْ لاَ يَكونُ كَذلكَ؛ بأَنْ يَكونَ التَّفَرُّدُ في أَثنائِهِ، كأَنْ يَرْوِيَه عَنِ الصَّحابِيِّ أَكْثَرُ مِنْ واحِدٍ، ثمَّ يتفرَّدُ بروايَتِه عنْ واحِدٍ منهُم شَخْصٌ واحِدٌ].

(الشرح)

(ثُمَّ الغَرابَةُ إِمَّا أَنْ تَكونَ: في أَصلِ السَّنَدِ) ما هو أصل السند؟ ما رأيكم؟ هو باختصار:

- الغريب المطلق الذي تكون الغرابة في أصل السند.
- والنسبي: الغرابة النسبية لا تكون في أصل السند.

هذا الفرق بس يبدأ معرفة ما هو أصل السند وما ليس أصلًا للسند، الآن انظر ماذا يقول هو؟

(إِمَّا أَنْ تَكونَ في أَصلِ السَّنَدِ؛ أَي: في الموضعِ الَّذي يَدورُ الإِسنادُ عليهِ ويَرْجِعُ، ولو تَعَدَّدَتِ الطُّرُقُ إِليهِ، وهو طَرَفُهُ الَّذي فيهِ الصحابيُّ) يعني أصل السند الآن يريد ماذا؟ صحابي، يعني يكون صحابي واحد، يصير غريب، المقصود طرفه الذي فيه الصحابي وإن استمرَّ التفرُّد في من بعده؛

- يعني قد يكون صحابي وتابعي.
- وقد يكون تابعي وتابعي التابعي.

يعني:

- قد يكون التفرُّد في طبقة واحدة.
- وقد يكون في الطبقة العليا وما دونها.
- وقد يستمر التفرُّد في جميع الإسناد.

(طَرَفُهُ الَّذي فيهِ الصحابيُّ) طبعًا وإن استمرَّ التفرُّد كذلك.

سؤال: يعني معناه لو أن الحديث؛

- رواه أربعة من الصحابة هذا غريب مطلق؟ لا.

- رواه عنهم أربعة من التابعين؟ غريب مطلق.
- رواه أربعة من أتباع التابعين ليس غريبًا.
- رواه عنهم واحد فقط، كل هذا [١٣:٢٨] واحد يصير غريبًا مطلقًا، لماذا؟ لأنه أصله الذي فيه الصحابي ليس واحدًا.

قالوا: كان واحد ما يُفتِي حتى يسبقه واحد في الفتوى، لازم يسبقه واحد لا يُفتي، فكلما سأله أحد قال: هل سبقني أحد في الفتوى؟ قالوا: نعم، قال: ماذا قال؟ قالوا: يجوز، قال: وأنا مثله يجوز، قالوا: لا يجوز، قال: أنا مثله لا يجوز، فجاءوا به مرة وسألهم نفس السؤال؟ قالوا: هل سألهم؟ قالوا: نعم سألنا، قال: فماذا قيل؟ قال: تناقضا، سألنا اثنين واحد قال: يجوز والثاني قال: لا يجوز، قال: وأنا أتناقض مثلهما.

أربعة عن أربعة عن أربعة ثم عنهم واحد، صار هذا أصل السند ولا ما هو أصل السند؟ طبعًا هذا الكلام لو صار -ما أدري يصير ولا ما يصير- لكن لو صار غريب مطلق، لماذا هو يقول: **(طَرَفُهُ الَّذي فيهِ الصحابيُّ)**؟ لو نظرنا للواقع أنه القلة تكون في أعلى السند ما تكون في الذي بعده، الذي بعده بالعكس تنتشر الأسانيد، ويكثُر الرواة، ويكثُر الآخذون، لكن طرفه الذي في الصحابي الغالب أن الغرابة تكون في هذا المكان، يعني الغالب الغرابة تكون في طرف الصحابي، هو طبعًا في إشكال أن هل الصحابي كمان يُشترَط فيه ولا ما يُشترَط فيه؟ بعضهم يقول: الصحابي لو واحد ليس غريب، تبدأ من التابعين، ما في نفسه شيء كثير من هذا الكلام، الصحابي كذلك؛ فإذا رواه صحابي واحد ورواه عنه تابعي واحد، هذا غريب، تابعي ثالث تابعي التابعي كذلك.

في الغالب أنه يكون صحابي واحد ويروي عنه أكثر من تابعي، فما روى عنه عن الصحابي اثنان في الغالب أنه يروي عن الاثنين أكثر؛ أربعة، خمسة، عشرة، كلما نزل الزمن زاد الرواة، هذا

هو في الغالب، الغالب أن الغرابة تكون في هذا الطرف ثم تشتهر بعد ذلك. وقيل: بل بالاستقراء، وجود التفرُّد يبدأ من أصل السند هكذا.

لكن لو تصورنا العكس، انتبهوا للعلة نفسها -انتبهوا معي-، لماذا تقول لي: لا، إذًا الغرابة في الصحابي نعم، التابعي نعم، أما بعدين لا؟ أربع صحابة روى عنهم تابعي واحد، ثم من التابعي تفرَّعت، يصير التابعي هو أصل السند، غريب مطلق، لماذا غريب مطلق؟ لأنه صار عندنا أقل طبقة فيها واحد، وأنت تحتمل تُحمِّل الواحد من الخطأ ما لا تُحمِّله الأكثر؛ يعني احتمال الخطأ الواحد أكثر، لكن هذا نادر ما يحصل.

لو كان صحابي واحد رواه عنه اثنان من التابعين هذا غريب ولا ليس غريب؟ الظاهر أنه غريب، وإن كان بعضهم يقول: لا، نحن ما ننظر، انظر كيف حتى التعليل ما هو صحيح، يقولون: لا، التابعي الصحابي ثقة ونشر علاقة في الثقة وغير الثقة، أنا ما أتكلم عن الصحة والضعف، أنت تقول: صحابي واحد، ولو كان تابعي واحد عن صحابي واحد؟ قلت: غريب، طبعًا هذا التابعي من أئمة التابعين ثقة أيضًا، لا، هو احتمال الخطأ على الواحد أكثر من احتمال الخطأ الاثنين وهكذا والاثنين أكثر من احتمال الثلاثة.

(ثُمَّ الغَرابَةُ):

❶ **(إِمَّا أَنْ تَكونَ في أَصلِ السَّنَدِ)** هذا القسم الأول؛ **(أي: في الموضعِ الَّذي يَدورُ الإِسنادُ عليهِ ويَرْجِعُ، ولو تَعَدَّدَتِ الطُّرُقُ إِليهِ، وهو طرَفُهُ الَّذي فيهِ الصحابِيُّ)** هذا غالبًا قلناه، هكذا في الغالب.

❷ **(أَوْ لاَ يَكونُ كَذلكَ؛ بأَنْ يَكونَ التَّفَرُّدُ في أَثنائِهِ، كأَنْ يَرْوِيَه عَنِ الصَّحابِيِّ أَكثَرُ مِنْ واحِدٍ)**

عبارة **(بأَنْ يَكونَ التَّفَرُّدُ في أَثنائِهِ)** مشكِل، ما هو المراد الذي تظنه الآن، كيف هي اثنين؟

(كأَنْ يَرْوِيَه عَنِ الصَّحابيِّ أَكثَرُ مِنْ واحِدٍ، ثُمَّ يتفرَّدُ بروايَتِه عنْ واحِدٍ منهُم شَخْصٌ واحِدٌ) يعني الصحابي يرويه عن الصحابي أكثر من واحد، نقول: أربع، **(ثمَّ يتفرَّدُ بروايَتِه عنْ واحِدٍ منهُم)** يعني واحد من الأربعة **(شَخْصٌ واحِدٌ)**، إذًا يروي عن الصحابي أربعة من التابعين، الأول يروي عنه خمسة، الثاني يروي عنه أربعة، الثالث يروي عنه اثنان أو ثلاثة، الرابع يروي عنه واحد، فيصير تفرَّد، يصير هذه غرابة ليست في أصل السند.

فلو نظرت إلى الحديث ككل هل هذا الحديث تقدر تسميه غريب؟ هذا حديث غريب؟ نسيتم الغريب الذي قلنا: أقل طبقة من طبقات السند واحد، ما يقال عنه: غريب؛ لأنه طبقة التابعين فيها أربعة، طبقة أتباع التابعين كم فيها؟ كثير، كيف كثيرة؟ نحن قلنا: صحابي أو نقول: اثنان من الصحابة، كل صحابي روى عنه اثنان، صار طبقة التابعين كم؟

عندنا عدد الصحابة اثنان الذي رووا الحديث عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، وكل صحابي روى عنه اثنان، أربعة، كم في طبقة الصحابة؟ اثنين، كم في طبقة التابعين؟ أربعة، كل واحد من الأربعة روى عنه اثنان، إلا الأخير إلا الرابع روى عنه واحد، صار كم في طبقة أتباع التابعين؟ سبعة، أين الغرابة؟ هذا الحديث سوف تسميه غريب؟ ما تسميه غريب، لكن في هذا الحديث نأتي للرابع الذي انفرد عنه واحد ونقول: رواية فلان من الغريب النسبي، هذه رواية غريب نسبي، فيقولوا مثلًا: تفرَّد به فلان يقصدون عن هذا الصحابي.

انتبهوا معي: إذًا الغرابة النسبية الذي هو الغريب النسبي هذا، الغرابة النسبية المقصود بها غرابة بالنسبة لشيءٍ معين كأن تقول: تفرَّد به عن فلان من الصحابة أو من التابعين فلان؛ فهذا تفرُّد نسبي، غرابة نسبية متعلقة بمن؟ بهذا الراوي.

مثلًا نقول: تفرَّد به عن الزهري فلان؛ يعني ما أحد روى عن الزهري إلا هذا، البقية الرواة رووا عن آخرين، فهذا غرابة نسبية، أحيانًا يكون لا ليس عن الزهري، عن أهل بلد، هذا الحديث

مشهور مثلًا عند المكيين عند الكوفيين، لكن أهل المدينة ما في أحد رواه من أهل المدينة إلا راوي واحد، تفرَّد به من المدنيين فلان، إذًا هذه غرابة نسبية؛ يعني بالنسبة لأهل المدينة، أو بالنسبة لأهل البلد، أو بالنسبة لإمام معين، يمكن أن يكون هذا الحديث له أسانيد كثيرة كلهم ضعفاء ما رواه من الثقات إلا واحد، فيُقال: تفرَّد به من الثقات فلان؛ يعني بالنسبة للثقات تفرَّد به فلان، فهذا تفرُّد نسبي يعني بالنسبة لشيءٍ معين؛ إما بلد، إما شيخ، إما صفة، إما مكان وهكذا، واضح الغريب النسبي.

(المتن)

📖 قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: [فالأوَّلُ: الفَرْدُ المُطْلَقُ؛ كَحديثِ النَّهْيِ عَنْ بيعِ الوَلاءِ وعَنْ هِبَتِهِ؛ تفرَّدَ بِهِ عبدُ اللهِ بنُ دينارٍ عنِ ابنِ عُمرَ.

وقد يَتَفَرَّدُ بِهِ رَاوٍ عَنْ ذلك المُتفرِّدِ؛ كحديثِ شُعَبِ الإِيمانِ؛ وقد تفرَّدَ بِهِ أَبو صالحٍ عَنْ أَبي هُريرةَ، وتفرَّدَ بِهِ عبدُ اللهِ بنُ دينارٍ عَنْ أَبي صالحٍ.

وقدْ يَسْتَمِرُّ التفرُّدُ في جميعِ رواتِهِ أَوْ أَكْثَرِهِمْ، وفي مُسْنَدِ البَزَّارِ و المُعْجَم الأوسط للطَّبرانيِّ أَمثلةٌ كثيرةٌ لذلك].

(الشرح)

(فالأوَّلُ: الفَرْدُ المُطْلَقُ) مَن هو الأول؟ الذي قال: الغرابة في أصل السند، يُسمونه الفرد المطلق، انظر: خرج عن اسم الغريب الآن، **(كَحديثِ النَّهْيِ عَنْ بيعِ الوَلاءِ وعَنْ هِبَتِهِ؛ تفرَّدَ بِهِ عبدُ اللهِ بنُ دينارٍ عنِ ابنِ عُمرَ)** التفرُّد هنا في كم طبقة؟ في طبقتين، وعلى قول من يُخرِج الصحابي في طبقة واحدة.

(وقد يَتَفَرَّدُ بِهِ رَاوٍ عَنْ ذلك المُتفرِّدِ؛ كحديثِ شُعَبِ الإِيمانِ؛ وقد تفرَّدَ بِهِ أَبو صالحٍ عَنْ أَبي هُريرةَ، وتفرَّدَ بِهِ عبدُ اللهِ بنُ دينارٍ عَنْ أَبي صالحٍ) عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة، ثلاث طبقات ما فيها إلا واحد، وحديث «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».

(وقدْ يَسْتَمِرُّ التفرُّدُ في جميعِ رواتِهِ أَوْ أَكْثَرِهِمْ) نعم رواه أكثرهم إما في جميع الإسناد أو في أكثر الإسناد، **(وفي مُسْنَدِ البَزَّارِ و المُعْجَم الأوسط للطَّبرانيِّ أَمثلةٌ كثيرةٌ لذلك)**؛ مسنَد البزَّار مليء بالأحاديث الغريبة الغرائب، ومعجم الطبراني الأوسط.

- كذلك [مسند البزار] البزار أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري متوفى اثنين وتسعين ومئتين للهجرة، طبعًا مسنده مطبوع، ومسنَد معلَّل.
- والطبراني سليمان أحمد الطبراني ثلاثمئة وستين للهجرة متوفى.

(المتن)

📖 [والثَّانِي: الفَرْدُ النِّسْبِيُّ سُمِّيَ نسبيًّا لكونِ التفرُّدِ فيهِ حصلَ بالنسبةِ إِلى شخصٍ معيَّنٍ، وإِنْ كانَ الحَديثُ في نفسِه مشهورًا.

ويقلُّ إِطلاقُ الفَرْدِيَّةِ عليهِ؛ لأنَّ الغَريبَ والفَرْدَ مُترادِفانِ لغةً واصْطِلاحًا؛ إِلَّا أَنَّ أَهْلَ هذا الاصطِلاحِ غايَروا بينَهُما من حيثُ كَثْرَةُ الاستِعمالِ وقِلَّتُهُ.

- فالفردُ أَكْثَرُ ما يُطْلِقونَهُ على الفَرْدِ المُطْلَقِ.
- والغَريبُ أَكثرُ ما يُطْلِقونَهُ عَلى الفَرْدِ النِّسْبيِّ.

وهذا مِن حيثُ إِطلاقُ الاسمِ عليهِما.

وأَمَّا مِنْ حيثُ استِعْمالُهم الفِعْلَ المُشْتَقَّ؛ فلا يُفرِّقونَ، فَيقولونَ في المُطْلَقِ والنِّسْبيِّ: تَفرَّدَ بِهِ فُلانٌ، أَوْ: أَغْرَبَ بِهِ فُلانٌ].

(الشرح)

(والثَّانِي: الفَرْدُ النِّسْبِيُّ) الثاني: الذي هو الغرابة ليست في أصل السند إنما في أثنائه، **(سُمِّيَ نسبيًّا لكونِ التفرُّدِ فيهِ حصلَ بالنسبةِ إلى شخصٍ معيَّنٍ، وإنْ كانَ الحَديثُ في نفسِهِ مشهورًا)** هو قال في شخص معين، ليس شرطًا ذلك أن يكون في شخص معين، قد يكون في شخص معين، قد يكون في بلد معين، قد يكون في صفة معينة.

انتبهوا معي الآن: الآن عندنا صار:

١. فرد نسبي.

٢. وفرد مطلق.

والاثنين كلاهما يجمعها كلمة الغريب.

☜ **الآن ماذا نُطلِق على الفرد المطلق؟ وماذا نُطلِق على الفرد النسبي؟ ماذا نقول العبارة؟**

سيذكر الآن المصنِّف أن:

- الفرد المطلق هو الذي يُقال عنه: حديثٌ فردٌ.
- والفرد النسبي في الغالب يقولون عنه: غريبٌ.

قال: **(ويقلُّ إطلاقُ الفَرْدِيَّةِ عليهِ)** يعني على النسبي -اكتبوا عندها- بل يُقال: غريب، إذًا:

- النسبي في الغالب يقول عنه: غريب.
- والمطلق في الغالب يقولون عنه: فرد.

هذا كلام غير ملزِم؛ يعني ممكن يطلقون على هذا ذاك، وعلى ذاك هذا، وهكذا، ممكن يتغير.

إذًا عندنا انتبهوا:

١. فرد.

٢. وغريب.

- الغريب في الغالب يُطلق على ماذا؟ على النسبي.
- والفرد يُطلق في الغالب على المطلق.

وممكن العكس.

(لأنَّ الغَريبَ والفَرْدَ مُترادِفانِ لغةً واصْطِلاحًا؛ إلَّا أنَّ أَهْلَ هذا الاصطِلاحِ غايَروا بينَهُما من حيثُ كَثْرَةُ الاستِعمالِ وقِلَّتُهُ، فالفرْدُ أَكْثَرُ ما يُطْلِقونَهُ على الفَرْدِ المُطْلَق، والغَريبُ أكثرُ ما يُطْلِقونَهُ عَلى الفَرْدِ النِّسْبيِّ) الكلام هذا واضح.

انتبهوا في شيء ليس واضح: هو يقول: من حيث إطلاق الاسم ليس الفعل، الذي هو تفرَّد كذا، قال: **(وهذا مِن حيثُ إطلاقُ الاسمِ عليهِما)** يعني إذا قالوا: غريب هذا اسم فيريدون نسبي، فرد يريدون مطلق، إذا أرادوا استعمال الفعل يعني يقولوا: تفرَّد ولا ماذا يقولوا؟ المطلق على النسبي استعمال الفعل ماذا يقولون؟

(وأَمَّا مِنْ حيثُ استِعْمالُهم الفِعْلَ المُشْتَقَّ؛ فلا يُفَرِّقونَ، فَيقولونَ في المُطْلَقِ والنِّسْبيِّ: تَفَرَّدَ بِهِ فُلانٌ، أَوْ: أَغْرَبَ بِهِ فُلانٌ) تفرَّد عن الاثنين.

☜ **هذا الكلام ما فائدته؟**

هذا فقط فائدته شيء واحد: أنك إذا قرأت لكلام لأهل العلم، إذا قرأت: **(تفرَّد، أغرب)** لا تفهم أنه أراد نسبي ولا أراد مطلق؟ اذهب تأكد وتأمَّل الحديث وانظر هل هو نسبي ولا مطلق، تأكد بنفسك، نفس الكلام: إذا قالوا: هذا غريب أو قالوا: هذا فرد، ففي الغالب أنهم يريدون

بالفرد المطلق، ويريدون بالغريب النسبي، لكن قد يكون هذا الحديث ما استعملوا فيه الغالب، فتتأكد أنه ماذا يريد؟

هذا الأمر الذي هو الفرد والغريب وتفرَّد وأغرَب له شبيه في مسألة المنقطع والمرسل؛

(المتن)

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: [وقَريبٌ مِن هذا اختِلافُهُم في المُنْقَطِعِ والمُرْسَلِ؛ و هلْ هُما مُتغايِرانِ أَوْ لاَ؟

فأَكْثَرُ المُحَدِّثين على التَّغايُرِ، لكنَّهُ عندَ إطلاقِ الاسمِ، وأمَّا عندَ اسْتِعمالِ الفِعْلِ المُشْتَقِّ فيستَعْمِلونَ الإِرسالَ فقَطْ فيَقولونَ: أَرْسَلَهُ فلانٌ، سواءٌ كانَ ذلك مُرْسَلًا أَوْ مُنْقَطِعًا.

ومِن ثَمَّ أَطْلَقَ غيرُ واحِدٍ مِمَّن لم يلاحِظْ مواضِعَ اسْتِعمالِهِ على كثيرٍ مِن المُحدِّثينَ أَنَّهُم لا يُغايِرونَ بينَ المُرْسَلِ والمُنْقَطِعِ!

وليسَ كذلك؛ لما حَرَّرناهُ، وقلَّ مَن نبَّهَ على النُّكْتَةِ في ذلك، واللهُ أعلمُ].

(الشرح)

(وقَريبٌ مِن هذا اختِلافُهُم في المُنْقَطِعِ والمُرْسَلِ؛ و هلْ هُما مُتغايِرانِ أَوْ لاَ؟) الجواب: هما متغايران ولا غير متغايران؟ **(فأَكْثَرُ المُحَدِّثين على التَّغايُرِ)** بين المنقطع وبين المرسل، **(لكنَّهُ عندَ إطلاقِ الاسمِ)** يعني التغاير عن إطلاق الاسم؛

- لما يقولون: منقطع يقصدون سقط راوي واحد.
- إذا قالوا: مرسل، يقصدون أنه الصحابي هو الذي ليس موجود في الإسناد، والتابعي يرويه عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-.

هذا عند إطلاق الاسم.

أما عند استعمال الفعل:

(وأمَّا عندَ اسْتِعمَالِ الفِعْلِ المُشْتَقِّ فيستَعْمِلونَ الإرسالَ فقَطْ فيَقولونَ: أَرْسَلَهُ فلانٌ) يقولون: أرسله فلان يقصدون منقطع، ممكن يقول: أرسله فلان يريدون مرسل، **(سواءٌ كانَ ذلكَ مُرْسَلًا أَوْ مُنْقَطِعًا ومِن ثَمَّ أَطْلَقَ غيرُ واحِدٍ مِمَّن لم يلاحِظْ مواضِعَ اسْتِعمالِهِ على كثيرٍ مِن المُحدِّثينَ أَنَّهُم لا يُغايِرونَ بينَ المُرْسَلِ والمُنْقَطِعِ، وليسَ كذلك؛ لما حَرَّرناهُ، وقلَّ مَن نبَّهَ على النُّكْتَةِ في ذلك، واللهُ أعلمُ)**.

انتهى المصنِّف الآن.

الآن فعلًا سندخل ونشرع في القسم الثاني الذي هو: أقسام الحديث من حيث القبول والرد، وقلنا: من حيث القبول والرد هما قسمان كبيران رئيسان:

١. مقبول.

٢. ومردود.

المقبول كم نوع؟ بالتفصيل أربعة:

١. صحيحٌ لذاته.

٢. صحيحٌ لغيره.

٣. حسنٌ لذاته.

٤. وحسنٌ لغيره.

(المتن)

📖 قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: [وخبرُ الآحادِ بنقلِ عَدْلٍ تامِّ الضَّبْطِ، مُتَّصِلَ السَّنَدِ، غيرَ مُعَلَّلٍ ولا شاذٍّ: هو الصَّحيحُ لذاتِهِ، وهذا أَوَّلُ تقسيمِ مقبولٍ إلى أربعةِ أَنواعٍ؛ لأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يشتَمِلَ مِن صفاتِ القَبولِ على:

١. أَعْلاها.

٢. أَوْ لاَ.

الأوَّلُ: الصَّحيحُ لذاتِهِ.

والثَّاني: إِنْ وُجِدَ ما يَجْبُرُ ذلكَ القُصورَ؛ ككثْرَةِ الطُّرُق؛ فهُو الصَّحيحُ لذاته أَيضًا، لكنْ لا لذاتِهِ.

٣. وحيثُ لا جُبْرانَ؛ فهُو الحسنُ لذاتِهِ.

٤. وإِنْ قامَتْ قرينةٌ تُرَجِّحُ جانِبَ قَبولِ مَا يُتَوَقَّفُ فيهِ؛ فهُو الحسنُ أيضًا، لكنْ لا لذاتِهِ، وقُدِّمَ الكَلامُ على الصَّحيحِ لذاتِهِ لعُلُوِّ رُتْبَتِهِ].

(الشرح)

(وخبرُ الآحادِ بنقلِ:

١. عَدْلٍ.

٢. تامِّ الضَّبْطِ.

٣. مُتَّصِلَ السَّنَدِ.

٤. غيرَ مُعَلَّلٍ.

٥. ولا شاذٍّ.

هو الصَّحيحُ لذاتِهِ) إذًا هذه شروط الحديث الصحيح، شروط الحديث الصحيح هذه الخمسة: أن يكون الحديث:

١. إسناده رواته كلهم عدول، ما معنى عدل؟ العدل ما المقصود بالعدالة؟ ملَكَة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى، العدالة تزكية الدين.

٢. ثم قال: تام الضبط، ما معنى الضبط؟ الضبط والحفظ، وتمامه يعني قوته، إذًا في الصحيح سنشترط الحفظ القوي وليس الحفظ المتوسط.

العدالة والضبط إذا اجتمعتا أُطلِق على الراوي ثقة، فإذا قيل: ثقة يُراد به عدلٌ ضابطٌ يعني تام، إذا قالوا: ضابط يقصدون في الغالب تام الضبط، عدلٌ تام الضبط.

- إذًا هذا الشرط الأول في الإسناد: العدالة.
- الثاني: تمام الضبط -هذا كله في الراوي-.
- الثالث: اتصال السند، لا بُدَّ أن يكون كل راوي في الإسناد سمع الحديث من شيخه، وشيخه سمعه من شيخه وهكذا إلى أن يصلوا إلى رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، هذا هو اتصال السند.

ثم قال: **(غيرَ مُعَلَّلٍ وليس شاذٍّ)** غيرَ مُعَلَّلٍ: يعني ليست فيه علة، العلة ما هي؟ العلة: هي سببٌ خفيٌّ قادحٌ يقدح في صحة الحديث، ما هي العلة السبب الخفي القادح؟ سبب خفي قادح مثل ماذا يكون؟ يعني خطأ من بعض الرواة، وهم وقع فيه بعض الرواة، خلط حصل من بعض الرواة؛ أدخلوا حديث في حديث، أدخلوا إسناد في إسناد، غيَّروا في اسم الراوي، غيَّروا في اسم الصحابي، غيَّروا في متن الحديث، قلبوا حديث، الأخطاء.

إذًا انتبهوا العلة: المقصود بها أخطاء الثقات، إذًا قد يكون... انظر العلة أين سترِد؟ إذن العلة الاصطلاحية سيكون عندك إسناد عدل، رواته عدول ضابطين، والسند متصل.

☜ **سؤال: العدل هذا التام الضبط هذا قد يُخطئ ولا معصوم؟**

قد يخطئ، لكن خطأُه نادر، أين سيُكتشَف الخطأ النادر؟ هو هذا العلة، إذن إذا أخطأ الراوي خطأً نادرًا وقد توفرت الشروط؛ يعني أقصد بلغة أخرى أنه المحدِّثين اشترطوا شروط قالوا: لازم يكون ضابط، ولازم يكون عدل ثقة في دينه صاحب دين، ويكون ضابط قوي الحفظ، ويكون الإسناد متصل، ثم تقبلوه خلاص؟ قالوا: لا، ثم نُنبِّش في الأسانيد ونجمع الطرق وتشوف هل وهِم أحد هؤلاء الثقات الذين في الإسناد، هل وهِم؟ سيكتشفون الوهم بطرق كثيرة جدًّا، هذا فن مستقل علم العلل، إذًا لا يكون هناك خطأ غير ظاهر هذا المقصود.

إذًا السلامة من العلة بعد التفتيش والتنقيب، وطبعًا الذي يكتشفون العلة ليس كل أحد، الذين يكتشفون العلة هم الأئمة الكبار رحمهم الله.

قال: **(وَلَا شَاذ)** ما هو الشذوذ؟ الشذوذ: ألا يُخالف من هو أوثق منه؛ يعني لا يكون هذا الإسناد الصحيح، الإسناد الذي هو عدل، تام الضبط، متصل السند، لا يكون يخالف إسناد آخر يرويه عدلٌ تام الضبط متصل السند أقوى من هذا.

☜ **كيف يكونوا أقوى؟**

إما أن يكون الذين خالفوا هذا الإسناد أقوى من حيث الضبط والعدالة أئمة كبار؛ يعني أقوى منه بالصفات، أو أقوى منه بالعدد، يعني هذا الإسناد يخالفه إسنادان صحيحان.

أنا ما أدري تكلمت في البداية عن فائدة تعلُّم هذا العلم؟ أنا نسيت، ما تكلمت خلاص فاتتني. طبعًا من فوائد تعلُّم هذا العلم يقولون: معرفة الصحيح والضعيف، هو معرفة الصحيح والضعيف هذا بعدين في التقدُّم في العلم، أما في البداية فالفائدة العظمى التي يكسبها الإنسان:

أولًا: يثق بأحاديث رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- أنها خُدِمَت، وأنه توافرت عليها جهود عظيمة كبيرة من الأئمة لحفظها وتنقيتها وتصفيتها من الدخيل، هذا واحد، شعور واطمئنان.

الشيء الثاني الذي هي الفائدة العملية: أن الطالب إذا قرأ في كتب أهل العلم فهم مرادهم، حتى الأصول الذي يدرس الأصول يقرأون كتاب في الأصول، يقول ماذا؟ طبعًا فائدة علم الأصول استنباط الأحكام، ليس أنت الذي تستنبط الأحكام، أنت تتعلم الأصول حتى تفهم لغة أهل العلم لما يتكلموا، لما يقولوا: قياس تكون فاهم ماذا قاعدين يقولوا، ولما يجيء عالم يتكلم بعدين يقول: هذا الكلام مثلًا هذه علة تكون تفهم ما معنى علة أحسن ما تصير أنت العلة.

أما تظن أنك أنت قرأت أصول صرت مجتهد، وقرأت تستنبط أحكام، وقرأت كتاب في المصطلح تصير خلاص تصحِّح وتضعِّف، أبدًا هذا كلام غير صحيح، تقرأ في كتاب فيقول الإمام: وفلان ابن فلان فيه مقال، إذًا أنت لست دارس مصطلح، ما ستفهم ماذا يعني فيه مقال، تحسب أنه في مقال كُتِب عنه في جريدة أو مجلة.

- وكذلك إذا قرأت في كتب العلماء فقالوا: هذا حديثٌ مرسل، بالله عليك لو ما درست مصطلح ماذا تُفسِّر مرسلًا؟ تقول: مرسل أجل هذا يمكن هو أرسل رسالة ولا أرسل هدية يمكن.
- إذا قرأت كلام قالوا: هذا منقطع، أنت لا تعرف ما معنى منقطع.
- لو قالوا: هذا حديث موضوع، بالله سوف يعرف العامي لما يقال له: موضوع يعني مكذوب، يعني كلمة موضوع تدل على مكذوب.

فليس يفهم كلام العلماء عندما يتكلمون، لكن ارتقي بنفسك من درجة العامي الذي لا يفهم كلام العلماء إلى درجة العامي الذي يفهم كلام بعض العامية، لن تخرج حتى تتمكن في العلوم كلها.

ما المناسبة التي جاءته؟ غير معلَّل ولا شاذ، هذا هو الصحيح لذاته، إذًا الحديث الصحيح ما هو؟

- أول شيء: نتأكد من عدالة رواته، ونتأكد من ضبط رواته.
- اثنين: ونتأكد من اتصال سنده ما في انقطاع، لا يطلع لي في الإسناد راوي لم يرَ شيخه، الشيخ الذي يروي عنه ما هو شيخه طبعًا لكن شيخه في الإسناد لكن لم يره انقطاع.
- والشيء الثالث: لا يكون هناك عيب خفي غير ظاهر الذي هو العلة، ولا يكون هذا الإسناد يخالف حديث آخر رُوي بإسناد أقوى من هذا الإسناد أو بأسانيد أكثر من هذا الإسناد.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(وهذا أَوَّلُ تقسيمٍ مقبولٍ إِلى أربعةِ أَنواعٍ؛ لأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يشتَمِلَ مِن صفاتِ القَبولِ على أَعْلاها أَوْ لاَ:**

- **الأَوَّلُ: الصَّحيحُ لذاتِهِ)** الذي اشتمل على أعلى صفات القبول هذا الصحيح لذاته.
- **(والثَّاني: إِنْ وُجِدَ ما يَجْبُرُ ذلكَ القُصورَ؛ ككَثْرَةِ الطُّرُق؛ فهُو الصَّحيحُ لذاته أَيضًا، لكنْ لا لذاتِهِ)** بل لغيره. هذا الثاني.
- **(وحيثُ لا جُبْرانَ؛ فهُو الحسنُ لذاتِهِ)** هذا الثالث.

ماذا يقول المصنِّف؟

يقول: إذا كان تام الضبط فهذا صحيح لذاته.

إذا كان ضابطًا لكن ليس في التمام فهذا حسن لذاته.

إذا تعدَّدت الطرق، كثُر الطرق؛ عندنا هذا الحديث له ثلاثة أسانيد، كل إسناد لوحده حسنٌ لذاته، حسنٌ لذاته، حسنٌ لذاته، سيرتقي الحديث في مجموع هذه الطرق إلى الصحيح لغيره، هذا الذي يريد.

القسم الرابع والأخير: إذا كان هذا الإسناد فيه راوي نزل عن الضبط، ما هو ضابط، سيء الحفظ، يعني خطأه كثير، حتى ضابط ما يصلح، يعني ما يصلح حتى راوي، يعني لا يصح أن نُطلق على حديثه أنه حسن، ليس بحسن، إذًا هو ضعيف ضعف يسير.

إذًا كان هذا الحديث ضعفه يسير وجدنا لهذا الحديث ثلاثة أسانيد مثلًا أو أربعة أسانيد كلها ضعفها يسير، فيها ناس حفظهم فيه سوء، سيء الحفظ؛ فهذه الطرق الأربعة أو الثلاثة يرتقي بها الحديث من الضعيف المنجبر إلى الحسن لكن لا لذاته بل لغيره، إلى الحسن لغيره.

☜ **إذًا من هو الحديث الذي سيرتقي للحسن لغيره؟ ما هو في الأصل؟**

ضعيفٌ منجبر؛ لأنه عندنا ضعيف آخر شديد الضعف غير منجبِر، فهذا لو تعددت الطرق لن يرتقي إلى الحسن لغيره.

(وحيثُ لا جُبْرانَ؛ فهُو الحسنُ لذاتِهِ، وإِنْ قامَتْ قرينةٌ تُرَجِّحُ جانِبَ قَبولِ مَا يُتَوَقَّفُ فيهِ؛ فهُو الحسنُ أيضًا، لكنْ لا لذاتِهِ) حسن إذًا لغيره وهذا رقم اربعة، ماذا قال بعد ذلك؟ **(وقُدِّمَ الكَلامُ على الصَّحيحِ لذاتِهِ لعُلُوِّ رُتْبَتِهِ).**

نقف هنا وصلَّى الله وسلَّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.



[الدرس الخامس]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

أَمَّا بَعْدُ...

فكنا قد وقفنا عند الحديث الصحيح في بداية الحديث الصحيح، وذكر شروط الحديث الصحيح الخمسة، الآن بدأ في تفصيل الشروط الخمسة، اقرأ الشروط الخمسة باختصار ثم ننتقل إلى حيث وقفنا.

(المتن)

📖 قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: [وخبرُ الآحادِ بنقلِ عَدْلٍ تامِّ الضَّبْطِ، مُتَّصِلَ السَّنَدِ، غيرَ مُعَلَّلٍ ولا شاذٍّ: هو الصَّحيحُ لذاتِهِ.

قال: والمُرادُ بالعَدْلِ: مَنْ ما لهُ مَلَكَةٌ تَحْمِلُهُ على مُلازمةِ التَّقوى والمُروءةِ.

والمُرادُ بالتَّقوى: اجْتِنابُ الأعمالِ السَّيِّئةِ مِن شِرْكٍ أَو فِسقٍ أَو بِدعةٍ].

(الشرح)

(والمُرادُ بالعَدْلِ: مَنْ ما لهُ مَلَكَةٌ تَحْمِلُهُ على مُلازمةِ التَّقوى والمُروءةِ) على ملازمة التقوى وعلى ملازمة المروءة.

☜ ما هي المروءة؟

المروءة: الترفُّع عما يشين في العادة، والاحتراز عما يُذمُّ في العُرْف، هذه هي المروءة.

قال: العدالة، تعريفه يُعرِّف العدالة: أنها ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة؛

- ملازمة التقوى بمعنى أنه لا يقع في الكبائر ولا يُصِر على الصغائر، ويمتثل الواجبات، يعني الديانة.
- والمروءة: الترفُّع عما يشينه في العادة وفي العرف.

العدالة لها شروط، شروط العدالة خمسة وهي:

١. الإسلام.
٢. والعقل.
٣. والبلوغ.
٤. والسلامة من أسباب الفسق. هذا الرابع.
٥. والسلامة من خوارم المروءة.

إذًا العدالة العدل من له ملَكة تحمله على ملازمة التقوى، شروط العدالة، شروط هذا العدل:

١. لازم يكون مسلم.
٢. يكون بالغ.
٣. يكون عاقل.
٤. يكون سليم من أسباب الفسق.
٥. ومن خوارم المروءة.

هذا هو العدل.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(والمُرادُ بالتَّقوى: اجْتِنابُ الأعمالِ السَّيِّئةِ مِن شِرْكٍ أَو فِسقٍ أَو بِدعةٍ)** بقي الضبط، انتهى من الشرط الأول وهو العدالة العدل، ما هي العدالة؟ الآن الضبط، ما هو الضبط؟

(المتن)

[والضَّبْطُ:

ضَبْطُ صَدْرٍ: وهُو أَنْ يُثْبِتَ ما سَمِعَهُ بحيثُ يتمكَّنُ مِن استحضارِهِ مَتى شاء.

وضَبْطُ كِتابٍ: وهُو صيانَتُهُ لديهِ مُنذُ سمِعَ فيهِ وصحَّحَهُ إِلى أَنْ يُؤدِّيَ منهُ.

وقُيِّدَ بالتَّامِّ إِشارةً إِلى الرُّتبةِ العُليا في ذلكَ].

(الشرح)

(والضَّبْطُ: ضَبْطُ صَدْرٍ: وهُو أَنْ يُثْبِتَ ما سَمِعَهُ بحيثُ يتمكَّنُ مِن استحضارِهِ مَتى شاء) يقصد أنه الآن الضبط نوعان:

١. ضبط صدرٍ.

٢. وضبط كتاب.

(ضَبْطُ صَدْرٍ: وهُو أَنْ يُثْبِتَ ما سَمِعَهُ) يعني يضبط ما سمعه، يعني يحفظ ما سمعه، **(بحيثُ يتمكَّنُ مِن استحضارِهِ مَتى شاء)** هذا حافظ صدرٍ.

وضبط الكتاب، حافظ الكتاب: **(وضَبْطُ كِتابٍ: وهُو صيانَتُهُ لديهِ مُنذُ سمِعَ فيهِ وصحَّحَهُ إِلى أَنْ يُؤدِّيَ منهُ)** انتبهوا هنا قال المصنِّف: **(صيانَتُهُ لديهِ مُنذُ سمِعَ فيهِ وصحَّحَهُ)** هذه النقطة الثالثة، والرابعة: **(إِلى أَنْ يُؤدِّيَ منهُ)**، يعني:

١. سمع منه.

٢. وصححه.

٣. وصانه.

٤. وأدَّى منه.

خلوكم معي، أشِّروا عليها بحروف:

أ. صيانته.

ب. سمع فيه.

ج. صححه.

د. يؤدي منه.

إذًا هي أربع خطوات، طبعًا هي ليست مرتبة بالترتيب الزمني هنا، لكن الترتيب الزمني هي، أنا أتكلم الآن عن ضبط الكتاب:

- أن يسمع الحديث من الشيخ.
- ويكتب كتب، أن يكتبه، مع السماع يكتب.
- ثم يقابل؛ لأنه بعدما يسمع الشيخ ويكتب الحديث سواءً من فم الشيخ أو أنه يأخذ كتاب الشيخ وينقل منه، هذه الكتابة لا تعتبر موثوقة، هذا الكتاب الذي عند الطالب لا يعتبر موثوق حتى يقابل ما كتب على الأصل الذي سمع منه، على أصل الشيخ أو على أصلٍ آخر قوبل على أصل الشيخ؛ يعني لازم يقابل على أصلٍ معتمد، عند ذلك

تصبح عنده نسخة صحيحة، الطالب الآن عنده نسخة صحيحة يستطيع أن يُحدِّث، قبل كذا ما عنده نسخة صحيحة، ولو حدَّث من النسخة الأولى حديثه ضعيف.

الآن عنده نسخة صحيحة، أخذ هذه النسخة وذهب إلى بيته، وبقيت عنده سنوات، في هذه السنوات احتمال أن يكون النسخة مُدَّت إليها أيدي وغيَّرت فيها، طبعًا كتبهم ليست مطبوعة مثل كتبنا، لا، كتبهم مكتوبة باليد، وممكن بالكشط والمسح والحك يُغيِّر بعض أو يضيف، وهذا حتى في كتبنا، يعني ممكن تأخذ الكتاب مطبوع وتضيف عليه أشياء وتصحِّح بعض العبارات، فلو كانت نسختك يعني حتى لو كانت مطبوعة ينبغي أن تحافظ عليها؛ لأنه ممكن يأتي شخص ويأخذ كتابك ويُعدِّل فيه ويقول: الصحيح كذا وهذا خطأ وهذا صواب، تظن أنك أنت الذي أخذته من الشيخ وهو يكون مدخَل على كتابك.

إذًا تُحافظ على صيانة الكتاب وكانوا يصونون كتبهم كما يصونون أموالهم، يحفظونها حتى من أولادهم ما يسمحوا لهم يمسكوها ويتداولوها، إلى أن يؤدي من هذا الكتاب المصون.

إذًا الخطوات أربعة:

١. كتبه.

٢. ثم قابله.

٣. ثم صان الكتاب.

٤. ثم حدَّث منه.

إذا حدَّث الآن رواية من سمع منه أو من روى عنه الآن روايته صحيحة، لو بعد ذلك تلِف الكتاب ولا أهمل الكتاب لا يضر من سمع سابقًا وسيضر من سيسمع بعد ذلك، والآن بعض الناس يروح يشتري نسخة من السوق، والنسخة قد تكون محرَّفة ومصحَّفه، ولا هي نسخة

صحيحة ولا هي نسخة، وبعدين يروح للشيخ ويقرأها عليه، بعدين يقول: أنا سمعت [صحيح البخاري]، والله لا سمعت [صحيح البخاري] ولا شيء، سمعت نسخة من السوق.

إذا أردتم سماع المحدثين لازم يكون شيخك هذا الذي يُحدِّثك من نسخةٍ قرأها على شيخه، وشيخه قرأها على شيخه وهكذا، فهذا ما هو سماع المحدثين ترى، هذا سماع بركة، ولذلك الصحيح أنه في مثل هذا الرواية تكون بالإجازة.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(وقُيِّدَ بالتَّامِّ)** الذي هو تام الضبط **(إِشارةً إِلى الرُّتبةِ العُليا في ذلكَ)** في الضبط يعني.

إذًا الراوي الضابط واحد من أمرين:

١. إما أن يكون حافظ صدر.

٢. وإما أن يكون حافظ حفظ كتاب.

حفظ الكتاب بمعنى كتب وقابل وصان إلى أن حدَّث، حفظ الصدر: أن يكون يستحضر الحديث وقت ما يشاء، يُثبِته في صدره بحيث يتمكَّن من استحضاره وقت ما شاء، هذا الشرط الأول والثاني.

الثالث: اتصال السند.

(المتن)

📖 قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: [والمُتَّصِلُ: ما سَلِمَ إِسنادُه مِن سُقوطٍ فيهِ، بحيثُ يكونُ كُلٌّ مِن رجالِه سَمِعَ ذلكَ المَرْوِيَّ مِنْ شيخِهِ. والسَّنَدُ: تقدَّمَ تعريفُهُ].

(الشرح)

الإسناد في أربعة كل راوي سمع شيخه، أحيانًا نُدرِك أنه ما سمع شيخه؛ كأنه يكون الراوي يروي عن شيخ لم يُدرِكْه، بينهم فرق في الزمن، فنُدرِك أنه في انقطاع، وأحيانًا ما يكون واضح، في تاء معاصرة بينه وبين شيخه الذي في الإسناد ويكون ما التقى به، لكن هذا يعرفه النُقَّاد ينصُّون أن فلان سمع من فلان أو لم يسمع.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(والسَّنَدُ: تقدَّمَ تعريفُهُ)** ما هو السند؟ سلسلة رجال الإسناد، ما هو الإسناد؟ حكاية طريق المتن، وقد يُطلَق هذا على ذاك وذاك على هذا.

(المتن)

📖 **[والمُعَلَّلُ لُغةً: ما فِيهِ عِلَّةٌ، واصطِلاحًا: ما فيهِ عِلَّةٌ خَفِيَّةٌ قادِحةٌ].**

(الشرح)

(والمُعَلَّلُ لُغةً: ما فِيهِ عِلَّةٌ) هذا شرط الكم؟ الرابع، **(واصطِلاحًا: ما فيهِ عِلَّةٌ خَفِيَّةٌ قادِحةٌ)** خفيةٌ وقادحة، علة سبب خفي غير ظاهر، وقادح يُضعِّف الحديث.

☜ سؤال: لو كان الإسناد فيه انقطاع ظاهر هل نسمي هذا علة؟ ظاهر هذا، ضعف ظاهر، طبعًا الخفية تُخرِج الظاهر، والقادحة تُخرِج العلة التي ما هي قادحة ما تؤثر في الحديث ما تُضعِفه، وقلنا: أن العلة على وجه الدقة هي أخطاء الثقات، أوهام الثقات، هذا الإطلاق الاصطلاحي لكنهم أحيانًا يُطلقون العلة بها ما هو أعم من ذلك، يريدون بها الضعف الظاهر، أحيانًا يُطلقون هذا، لكن نحن نبغي نفهم هذا مصطلح العلة الدقيق الآن.

(المتن)

📖 **قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: [والشَّاذُّ لُغةً: المُنفَرِدُ، واصطِلاحًا: ما يُخالِفُ فيهِ الرَّاوي مَنْ هُو أَرْجَحُ منهُ. ولهُ تفسيرٌ آخرُ سيأْتي].**

(الشرح)

هذا يشرح الآن الشرط الخامس، يا ليت تضعوا كل التعريفات الذي راحت بين معكوفتين حتى يسهل مراجعتها.

الشاذ في الاصطلاح: **(ما يُخالِفُ فيهِ الرَّاوي مَنْ هُو أَرْجَحُ منهُ)** أرجح منه بماذا؟ إما بالصفات وإما بالعدد، كيف بالصفات؟ يعني يكون هذا الراوي عدلٌ وضابط؛

- فيُخالف عدل تام الضبط.
- أو يُخالف من هو أكمل منه عدالة وديانة وأحفظ منه، كأن يكون راوي ثقة لكن ليس من الأئمة النُّقَّاد، يعني يُخالِف إمامًا ناقدًا، فهو يخالف الآن أقوى منه عددًا ولا صفةً؟ صفةً.
- وقد يُخالف من يساويه في الصفة لكن يزيد عليه في العدد، كأن يخالف راوي واحد يخالف راويين ثقات هو ثقة وهم ثقات لكن هم اثنين وهو واحد.
- وقد يجمع الأمرين: يُخالف من هو أكثر منه عددًا وأفضل منه صفةً، فهذا هو الشذوذ.

طبعًا هذا هو التعريف الأول للشاذ، الشاذ يُطلَق بإطلاقات كثيرة لكن في هذا المقام يريدون هذا الإطلاق الذي هو المخالفة.

☜ هل يُطلَق الشاذ على غير هذا؟

نعم يُطلَق الشاذ على شيء آخر غير هذا، فهذا تعريف الشاذ عند الإمام الشافعي وأهل الحجاز، الخليلي عنده الشاذ هو تفرُّد الراوي، إذا تفرَّد الراوي يسميه الشاذ، لكن في شروط الصحيح ما يريدون هذا يريدون اصطلاح الشافعي، وعند الحاكم تفرُّد الثقة، ما يعنينا، المهم أنه الشاذ هنا مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه أو أولى منه، وهناك إطلاقات للشاذ أخرى.

(ولهُ تفسيرٌ آخرُ سيأْتي) هو التفسير الآخر الذي للشاذ مثلما قلنا: تفرُّد الراوي ثقة أو غير ثقة، تفرُّد الثقة فقط كما قال الحاكم أو سيء الحفظ يسمونه الشاذ، لكن مرادهم هنا بعدم الشذوذ الذي هو عدم مخالفة الأوثق.

(المتن)

📖 قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: [تنبيهٌ:

أ- قولُهُ: و خبرُ الآحادِ؛ كالجِنْسِ، وباقي قُيودِهِ كالفَصْلِ.

ب- وقولُهُ: بِنَقْلِ عَدْلٍ؛ احْترازٌ عَمَّا يَنْقُلُهُ غيرُ العَدْلِ.

ج- وقوله: هُو يسمَّى فَصْلًا يتَوسَّطُ بينَ المُبْتَدَأ والخَبَرِ، يُؤْذِنُ بأَنَّ ما بَعْدَهُ خبرٌ عَمَّا قَبْلَهُ، وليسَ بِنَعْتٍ لهُ.

د- وقولُهُ: لذاته؛ يُخْرِجُ ما يسمَّى صحيحًا بأَمرٍ خارِجٍ عنهُ؛ كما تقدَّمَ].

(الشرح)

(تنبيهٌ: قولُهُ: و خبرُ الآحادِ؛ كالجِنْسِ، وباقي قُيودِهِ كالفَصْلِ)، ما معنى الجنس والفصل؟ مرَّ عليكم في المنطق الحد التام يعني التعريف التام مكوَّن من جنسٍ قريب وفصلٍ قريب، كل الاثنين قريب يكون جنس قريب، هذه حكاية الذين يقولون: الإنسان حيوانٌ ناطق، الحيوان هو جنس قريب أقرب ما يكون للإنسان كجنس أعلى منه، وناطق فصلٌ قريب أيضًا، فيقول: هذا مثل هذا، طبعًا هذا علم آخر في المنطق يُدرَس، قال: خبر الآحاد مثل الجنس كأنك قلت: حيوان بالنسبة للإنسان، وباقي قيوده كالفصل.

إذًا قوله: **(خبرُ الآحادِ؛ كالجِنْسِ)** هذا يشمل غير الصحيح، **(وباقي قُيودِهِ كالفَصْلِ)** يُخرِج ما عدا الصحيح؛ لأنه لما قال: خبر الآحاد دخل خبر الآحاد الصحيح والحسن والضعيف، فلما قال: بنقل عدلٍ، تام الضبط، متصل السند، ما عدا الصحيح خرج الحسن وخرج الضعيف.

(وقولُهُ: بِنَقْلِ عَدْلٍ؛ احْتِرازٌ عَمَّا يَنْقُلُهُ غيرُ العَدْلِ، وقوله: هُو يسمَّى فَصْلًا) يقصد أن كلمة هو، أين قال هو؟ ماذا قال؟ قال: هو الصحيح لذاته، (هو) يسمونه ضمير فصلٍ، ضمير الفصل، طيب فائدة ضمير الفصل؟ ضمير الفصل لا محل له من الإعراب ، لكن فائدته دفع التوهم.

قال: **(وَهُو يسمَّى فَصْلًا)** يعني ضمير فصل **(يتَوَسَّطُ بينَ المُبْتَدَأ والخَبَرِ)** هذا ضمير الفصل يتوسط بين المبتدأ والخبر، **(يُؤذِنُ)** يعني يُعلِم **(بأَنَّ ما بَعْدَهُ خَبرٌ عَمَّا قَبْلَهُ، وليسَ بِنَعْتٍ لهُ)** تقول: **(زيدٌ هو الطالبُ)** الطالب خبر لزيد، وهو لا إعراب له، ضمير فصل.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(وقولُهُ: لذاته؛ يُخْرِجُ ما يسمَّى صحيحًا بأَمرٍ خارِجٍ عنهُ؛ كما تقدَّمَ)** نحن مثَّلنا وقلنا: مثل الحديث الحسن، إذا تعدَّدت طرق الحسن صحيح لكن لا لذاته بل لغيره.

عرَفنا ما هو الصحيح، وعرفنا شروطه.

☜ **سؤال: هذه الشروط ألا تتفاوت ولا هي كلها مرتبة واحدة؟**

لا، تتفاوت، العدالة تتفاوت، والضبط يتفاوت، وحتى الاتصال يمكن أن نقول: يتفاوت باعتبار القطع وعدم القطع والاحتمال، ما دام أنها تتفاوت إذًا الصحيح سيتفاوت، سيكون هناك صحيح وأصح وأعلى وهكذا.

(المتن)

📖 **قال -رَحِمَهُ اللهُ-: [وتتفاوَتُ رُتَبُهُ؛ أي: الصَّحيحُ، بِسببِ تفاوُتِ هذهِ الأوْصافِ المُقْتَضِيَةِ للتَّصحيحِ في القُوَّةِ؛ فإِنَّها لـمَّا كانَتْ مُفيدةً لغَلَبَةِ الظَّنِّ الَّذي عليهِ مَدارُ الصِّحَّةِ؛ اقْتَضَتْ**

أَنْ يكونَ لها دَرجاتٌ بعضُها فَوْقَ بعضٍ بحَسَبِ الأمورِ المُقَوِّيَة، وإِذا كانَ كذلك فما يَكونُ رُواتُهُ في الدَّرجةِ العُليا مِن العدالَةِ والضَّبْطِ وسائِرِ الصِّفاتِ التي تُوجِبُ التَّرجيحَ له؛ كانَ أَصحَّ مِمَّا دونَهُ].

(الشرح)

انتبهوا للكلام القادم ورقِّموا ما أقول لكم:

(المتن)

📖 **[فَمِنَ المَرْتَبَةِ العُلْيا في ذلك ما أَطْلَقَ عليهِ بعضُ الأئمَّةِ أَنَّهُ أَصحُّ الأسانيدِ:**

- **كالزُّهْريِّ عن سالِمِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ عن أَبيهِ.**
- **وكمحمَّدِ بنِ سيرينَ عن عَبيدةَ بنِ عَمْرٍو السَّلْمانِيِّ عَن عَليٍّ بن أبي طالب.**
- **وكَإِبراهيمَ النَّخَعِيِّ عَنْ عَلْقَمَةَ عن ابنِ مَسعودٍ].**

(الشرح)

(فَمِنَ المَرْتَبَةِ العُلْيا في ذلك ما أَطْلَقَ عليهِ بعضُ الأئمَّةِ أَنَّهُ:

أ- أَصحُّ الأسانيدِ) إذًا عندنا أسانيد قيل فيها: أنها أصح الأسانيد، الآن هذه الأسانيد الذي وصفت بعض الأساليب وصفت بأنها صح الأسانيد، هذه التي قيل فيها: أصح الأسانيد أقوى من الصحيح التي لم تُصنَّف في أصح الأسانيد، على خلاف هل يقال: هذا الإسناد هو أصح الأسانيد كلها ولا لا؟

✍ بعضهم يقبل وبعضهم يرفض هذا يقول: ما في شيء هو أصح والأسانيد، لكن في مجموعة أحاديث صحيحة قوية عالية الصحة.

✍ وبعضهم يقول: لا، ينبغي جعل أصح الأسانيد مرتبطة بالصحابي، فعندنا أصح الأسانيد عن أبي بكر، عندما أصح الأسانيد عن عمر، عندما أصح الأسانيد عند علي -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ- جميعًا. أصح الأسانيد:

الإسناد الأول: (كالزُّهْرِيِّ عن سالِمِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ عن أَبيهِ) الذي هو عبد الله ابن عمر هذا يعتبر من أصح، فما روي بهذا الإسناد ليس كالأحاديث الصحيحة الأخرى الذي هي يرويها أقل من هؤلاء، هذا الإسناد الأول كالزهري.

الثاني: (وكمحمَّدِ بنِ سيرينَ عن عَبيدةَ بنِ عَمْرٍو السَّلْمانِيِّ عَن عَلِيِّ بن أبي طالب) رضي الله عنه. هذا الإسناد الثاني.

الثالث: (وكَإِبراهيمَ النَّخَعِيِّ عَنْ عَلْقَمَةَ عن ابنِ مَسعودٍ) إبراهيم النخعي الثالث عن علقمة بن قيس عن ابن مسعود، وبعضهم يقول: هذا أصح الأسانيد عن ابن مسعود، وذاك أصحها عن عليّ، وذاك أصحها عن ابن عمر.

(المتن)

📖 [ودونَها في الرُّتبةِ:

- كرِوايةِ بُرَيْدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أَبي بُرْدَةَ عن جَدِّهِ عن أَبيهِ أَبي مُوسى الأشعري.
- وكَحمَّادِ بنِ سَلَمَةَ عن ثابِتٍ البناني عَنْ أَنسٍ].

(الشرح)

ب- دونها في الرتبة، إذًا هذه أسانيد صحيحة لكن أقل من الأولى، مثل ماذا؟ **(كرِوايةِ بُرَيْدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أَبي بُرْدَةَ عن جَدِّهِ عن أَبيهِ أَبي مُوسى الأشعري)** عن جده أبو بردة أيضًا عن أبيه أبو موسى الأشعري، **هذا الإسناد الأول** واحد، واحد في "ب" في المجموعة الثانية.

والإسناد الثاني: (وكَحمّاد بنِ سَلَمَةَ عن ثابِتِ البناني عَنْ أَنسٍ) ثابت البناني عن أنس بن مالك.

(المتن)

📖]ودُونَها في الرُّتْبَةِ:

- **كسُهَيْلِ بنِ أَبي صالحٍ عَنْ أَبيهِ عن أَبي هُريرةَ.**
- **وكالعَلاءِ بنِ عبدِ الرحمن عن أَبيهِ عن أَبي هُريرةَ.**

فإِنَّ الجَميعَ يشمَلُهُم اسمُ العَدالَةِ والضَّبْطِ؛ إِلَّا أَنَّ في للمَرْتَبَةِ الأولى فيهم مِن الصِّفاتِ المُرَجِّحَةِ ما يقتَضِي تقديمَ روايتِهم على الَّتي تَليها، وفي الَّتي تليها مِنْ قوَّةِ الضَّبْطِ ما يقتَضي تقديمَها على الثَّالِثَةِ.

وهِي مُقدَّمةٌ على رِوايةِ مَن يُعَدُّ مَا يَنْفَرِدُ بِهِ حَسنًا؛

- **كمحمَّد بنِ إِسحاقَ عن عاصمِ بنِ عُمرَ بن قتادة عن جابرٍ.**
- **و عن عمروِ بنِ شُعَيْبٍ عنْ أَبيهِ عَنْ جَدِّهِ.**

وقِسْ على هذهِ المراتِبِ ما يُشبِهُها.

(الشرح)

قال: **(ج- ودُونَها في الرُّتْبَةِ)** هذه المجموعة الثالثة، مثل من؟ **(كسُهَيْلِ بنِ أَبي صالحٍ عَنْ أَبيهِ عن أَبي هُريرةَ)** هذا واحد، **(كسُهَيْلِ بنِ أَبي صالحٍ عَنْ أَبيهِ عن أَبي هُريرةَ)** إسناد صحيح لكن ليس كالأسانيد السابقة، البخاري ما أخرج لسهيل عن أبيه ويرى أنه في إشكال في الاتصال بين سهيل وأبيه.

الإسناد الثاني مثل ماذا؟ **(وكالعَلاءِ بنِ عبدِ الرحمن عن أَبيهِ عن أَبي هُريرةَ)** العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عبد الرحمن ابن يعقوب عن أبي هريرة.

☜ ماذا وصفهم؟

قال: **(فإِنَّ الجَميعَ يشمَلُهُم اسمُ العَدالَةِ والضَّبْطِ؛ إِلَّا أَنَّ في للمَرْتَبَةِ الأولى فيهم مِن الصِّفاتِ المُرَجِّحَةِ ما يقتَضي تقديمَ روايتِهِم على الَّتي تَليها، وفي الَّتي تليها مِنْ قوَّةِ الضَّبْطِ ما يقتَضي تقديمَها على الثَّالِثَةِ، وهِي -أي الثالثة- مُقدَّمةٌ على رِوايةِ مَن يُعَدُّ مَا يَنْفَرِدُ بِهِ حَسنًا)** هذا "د"، هذه المجموعة الرابعة، الرابعة: حديثهم حسن، فيقول: الأولى مقدَّمة على الثانية، والثانية مقدمة على الثالثة، والثالثة مقدمة على الحسن على الرابعة وهي الحديث الحسن.

كل هذا الكلام يريد أن يثبت به ماذا؟ يُمثِّل لأي شيء؟ يُمثِّل لأن الصحيح تتفاوت رتبه، والحسن تتفاوت رتبه، والضعيف تتفاوت رتبه كذا، لكن هذا كلام لا يعرفه إلا العلماء النُّقَّاد المشتغلين في الحديث هم الذي يعرفون هذا الكلام، هذا "د" قلنا.

(كمحمَّد بنِ إِسحاقَ عن عاصمِ بنِ عُمرَ بن قتادة عن جابرٍ) هذا الإسناد الأول، محمد بن إسحاق معروف.

(وعن عمروِ بنِ شُعَيْبٍ عنْ أَبيهِ عَنْ جَدِّهِ) هذا الإسناد الثاني: عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، **(عَنْ أَبِيهِ)** مختلَف فيه، هل أبوه شعيب ولا أبوه محمد؟ يعني الضمير يعود لمن؟ لأنه قال: عمرو بن شعيب عن أبيه، الضمير يعود لمن: لعمرو ولا لشعيب؟

- إن قلنا: لعمرو معناه أبيه هذه تُفسَّر بشعيب، يصير عمرو بن شعيب عن أبيه يعني عن شعيب.
- أو عن أبيه الضمير يعود لآخر المذكور هنا شعيب، فعن أبيه يعني عن محمد؛ لأن أبو شعيب هو محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص.

قال: **(عَنْ جَدِّهِ)** من هو جدُّه؟ نفس الكلام خلاف في عود الضمير، هل جدُّه عبد الله بن عمرو بن العاص ولا محمد؟ وبناءً عليه بعضهم حكم بانقطاع هذا الإسناد، وبعضهم قبِل هذا الإسناد وقال: هو من الحسن.

(وقِسْ على هذهِ المراتِبِ ما يُشبِهُها).

(المتن)

📖 [والمرتَبَةُ الأولي هِيَ الَّتي أَطلَقَ عليها بعضُ الأئمَّةِ أَنَّها أَصحُّ الأسانيدِ، والمُعْتَمَدُ عدمُ الإِطلاقِ لترجَمةٍ معيَّنةٍ منها.

نعم؛ يُستَفَادُ مِن مجموعِ ما أَطلَقَ الأئمَّةُ عليهِ ذلك أَرجَحِيَّتُهُ على ما لَمْ يُطْلِقوهُ.

ويلْتَحِقُ بهذا التَّفاضُلِ ما اتَّفَقَ الشَّيخانِ على تَخريجِهِ بالنِّسبةِ إِلى ما انْفَرَدَ بِهِ أَحَدُهُما، وما انْفَرَدَ بِهِ البُخاريُّ بالنِّسبةِ إِلى ما انْفَرَدَ بِهِ مُسلمٌ؛ لاتِّفاقِ العُلَماءِ بعدِهِما على تلقِّي كِتابَيْهِما بالقَبولِ، واختِلافِ بعضِهِم على أَيِّهِما أَرْجَحُ، فما اتَّفقا عليهِ أَرجَحُ مِن هذهِ الحَيثيَّةِ ممَّا لم يتَّفقا عليهِ، وقد صرَّحَ الجمهورُ بتقديمِ صحيحِ البُخاريِّ في الصِّحَّةِ، ولم يوجَدْ عنْ أحدٍ التَّصريحُ بنقيضِهِ].

(الشرح)

(والمرتَبَةُ الأولي هِيَ الَّتي أَطلَقَ عليها بعضُ الأئمَّةِ أَنَّها أَصحُّ الأسانيدِ) واضح هذا، **الآن انتقل لمسألة أخرى وهي: (والمُعْتَمَدُ عدمُ الإِطلاقِ لترجَمةٍ معيَّنةٍ منها)** أنه ما نقول: هذا الإسناد هو أصح الأسانيد على الإطلاق، لكن لو قيل: إن هذا أصح الأسانيد عن صحابي معين يكون أحسن ويكون أكثر قبول.

لو قلنا: أنه ما عندنا شي اسمه أصح الأسانيد، هذه التراجم -تراجم يعني الأسانيد- هذه الأسانيد الذي عنها قيل في وصفها أنها أصح الأسانيد نستفيد شيء من هذا الوصف؟ لو ألغينا

مسألة أنه ما في شيء اسمه أصح الأسانيد، لو ألغينا هذا ستبقى هذه الأسانيد التي وصفت بهذا الوصف أقوى من غيرها؛ لأنها وصلت لدرجة أن بعض للعلم يجعلها أصح الأسانيد على الإطلاق.

ماذا قال المصنِّف؟ **(نعم؛ يُستَفَادُ مِن مجموعِ ما أَطلقَ الأئمَّةُ عليهِ ذلك أَرجَحِيَّتُهُ على ما لَمْ يُطْلِقوهُ)** يعني ما وصف بأنه أصح الأسانيد أقوى مما لم يوصف بذلك.

⮰ **الآن سينتقل المصنِّف إلى مسألة، نُريد ناحية العملية**، من الناحية العملية إذا قلنا: أن الصحيح يتفاوت، فما أخرجه البخاري ومسلم واتفق على إخراجه الشيخان أقوى مما انفرد به البخاري، والبخاري وحده أفضل وأقوى من مسلم، فهمتم الترتيب؟

⇦ **قبل أن نشرع في هذا الترتيب، لا بُدَّ أن نفهم شيئًا وهو:** أن هذا الترتيب من حيث الجملة، يعني من حيث الغالب ما هو في كل حديث، يعني قد يكون حديث في البخاري أقوى من حديث أخرجه البخاري ومسلم، ما في مانع، أو حديث في مسلم أقوى من حديث للبخاري ما في إشكال، لكن من حيث الجملة الغالب كذا، أما عند التفصيل يُنظَر في كل إسناد ويُحكَم عليه بما يستحق.

(ويلْتَحِقُ بهذا التَّفاضُلِ ما اتَّفَقَ الشَّيخانِ على تَخريجِه بالنِّسبةِ إِلى ما انْفَرَدَ بِهِ أَحَدُهُما، وما انْفَرَدَ بِهِ البُخاريُّ بالنِّسبةِ إلى ما انْفَرَدَ بِهِ مُسلمٌ؛ لاتِّفاقِ العُلماءِ بعدِهِما على تلقِّي كِتابَيْهِما بالقَبولِ، واختِلافِ بعضِهِم على أَيِّهِما أَرْجَحُ، فما اتَّفقا عليهِ أَرجَحُ مِن هذهِ الحيثيَّةِ ممَّا لم يتَّفقا عليهِ) واضح هذا.

(وقد صرَّحَ الجمهورُ بتقديمِ صحيحِ البُخاريِّ في الصِّحَّةِ، ولم يوجَدْ عنْ أحدٍ التَّصريحُ بنقيضِهِ) بنقيض ماذا؟ تقديم البخاري على مسلم، وقِّف: في من صرَّح، في من تكلَّم، الآن

سيُجيب على ما نُقِل من تفضيل مسلم على البخاري، هل هناك أحد ورد عنه ما يفيد تقديم مسلم على البخاري؟ يقول: نعم فيه وسنُجيب عليه، بدأ أولًا قال:

(المتن)

📖 [وأمّا ما نُقِلَ عَن أبي عليٍّ النَّيْسابوريِّ أَنَّهُ قالَ: ما تحتَ أَديمِ السَّماءِ أَصحُّ مِن كتابِ مُسلمٍ؛ فلمْ يُصرِّحْ بكونِه أَصحَّ مِن صحيحِ البُخاريِّ؛ لأَنَّهُ إِنَّما نَفى وُجودَ كتابٍ أَصحَّ مِن كتابِ مسلم؛ إِذ المَنْفِيُّ إِنَّما هُو ما تَقْتَضيهِ صيغَةُ أَفْعَلَ من زيادَةِ صحَّةٍ في كتابٍ شارَكَ كتابَ مُسلمٍ في الصِّحَّةِ، يمتازُ بتلكَ الزِّيادَةِ عليه، ولم يَنْفِ المُساواةَ].

(الشرح)

(وأمّا ما نُقِلَ عَن أبي عليٍّ النَّيْسابوريِّ أَنَّهُ قالَ: ما تحتَ أَديمِ السَّماءِ أَصحُّ مِن كتابِ مُسلمٍ) هذه العبارة تدل على أنه مَن أصح: البخاري ولا مسلم؟ مسلم، ابن حجر يقول: لا، ما قال: مسلم أصح، ما قال: أصح من البخاري، يعني يقصد ماذا ؟ أنه ما في مانع أنه أراد المساواة.

(فلمْ يُصرِّحْ بكونِه أَصحَّ مِن صحيحِ البُخاريِّ؛ لأَنَّهُ إِنَّما نَفى وُجودَ كتابٍ أَصحَّ مِن كتابِ مسلم) يقول: ما في كتاب أصح من مسلم، إذًا البخاري ليس أصح من مسلم، ما هو إذًا؟ أنزل من مسلم ولا مساوي؟ فابن حجر يريد أن يقول: أنه قد يريد التساوي، المساواة، طبعًا أظن هذا تكلُّف، ما أظن، ما أحد يقول: أنه أصح يقصِد أنه في مساوي، الله أعلم، قد يريد ذلك.

(لأَنَّهُ إِنَّما نَفى وُجودَ كتابٍ أَصحَّ مِن كتابِ مسلم؛ إِذ المَنْفِيُّ إِنَّما هُو ما تَقْتَضيهِ صيغَةُ أَفْعَلَ من زيادَةِ صحَّةٍ في كتابٍ شارَكَ كتابَ مُسلمٍ في الصِّحَّةِ، يمتازُ بتلكَ الزِّيادَةِ عليه، ولم يَنْفِ المُساواةَ) إذًا هو لم ينفِ المساواة، هذا جواب الإمام ابن حجر، وقد يقال: لا، هذا ظاهره، ما هو ما نص، ليس نصًّا هذا، ما قال: مسلم أصح من البخاري، لكن قال: ما يوجد أصح من مسلم، فاحتمال أنه في من يساوي.

(المتن)

📖 [وكذلكَ ما نُقِلَ عنْ بعضِ المَغارِبَةِ أَنَّهُ فَضَّلَ [صحيح مسلم] على صحيحِ البُخاريِّ؛ فذلكَ فيما يرجعُ إِلى حُسْنِ السِّياقِ وجَوْدَةِ الوَضْعِ والتَّرتيبِ.

ولم يُفْصِحْ أَحدٌ منهُم بأَنَّ ذلكَ راجِعٌ إِلى الأصحِّيَّةِ، ولو أَفْصَحوا به لردَّهُ عليهِمْ شاهِدُ الوُجودِ، فالصِّفاتُ الَّتي تدورُ عليها الصِّحَّةُ في كتابِ البُخاريِّ أَتمُّ منها في كتابِ مسلمٍ وأَشَدُّ، وشرطُهُ فيها أَقوى وأَسَدُّ].

(الشرح)

(وكذلكَ ما نُقِلَ عنْ بعضِ المَغارِبَةِ) هذا الرد الثاني: نُقِل عن بعض المغاربة أنهم فضَّلوا [صحيح مسلم] على البخاري، كيف ستُجاوبوا عنه؟ فضَّلوا مسلم على البخاري، سيُجيب ابن الحجر ويقول: أن المراد تفضيلهم من حيث الترتيب والتصريف وليس من حيث الأصحية؛

تشَاجَرَ قَومٌ في البخاري ومُسلِم لـديَّ وقـالـوا أي ذَيـنِ نُـقَـدِّمُ
فقُلت لَقَد فاقَ البُخاري صِـحَّةً كما فـاقَ في حســن الصــنـاعـةِ

الصحيح أن مسلم مرتَّب أكثر وأفضل من حيث الترتيب أفضل، يجمع الحديث الواحد في مكان واحد، ويجمع الروايات ويجمع الطرق في مكان واحد، أسهل تناولًا، يجمع الألفاظ والأسانيد في مكانٍ واحد، فمن هذه الحيثية أفضل.

البخاري يُوزِّع ويُقطِّع، يورد الحديث في سبعة كتب، في كل موضع يذكر لفظ آخر أو إسناد آخر أو اختلاف في الإسناد أو متابعة أو كذا، طبعًا هذا جعل البخاري أكثر فقهًا من مسلم؛ لأنه يجيب الحديث الواحد في أبواب كثيرة، في كل باب يورده لبيان حكم معين من نفس الحديث، أو من جزءٍ من الحديث، أو من لفظةٍ في الحديث، بينما مسلم لا يجمعها في مكان واحد؛ فبعضهم فضَّل مسلم من حيث التصنيف ليس من حيث الأصحية.

الجواب: (وكذلكَ ما نُقِلَ عنْ بعضِ المَغارِبَةِ أَنَّهُ فَضَّلَ [صحيح مسلم] على صحيحِ البُخاريِّ؛ فذلكَ فيما يرجِعُ إلى حُسْنِ السِّياقِ وجَوْدَةِ الوَضْعِ والتَّرتيبِ، فذلكَ فيما يرجِعُ إلى حُسْنِ السِّياقِ وجَوْدَةِ الوَضْعِ والتَّرتيبِ) ليس في الأصحية، هكذا يقصد.

(ولم يُفْصِحْ أَحدٌ منهُم بأَنَّ ذلكَ راجِعٌ إلى الأصحِّيَّةِ) لو واحد فيهم قال: هذا راجع إلى الأصحية، بماذا نرد عليه؟ **(ولو أَفْصَحوا به لردَّهُ عليهِمْ شاهِدُ الوُجودِ)** ما هو شاهد الوجود؟ الواقع أن البخاري أقوى من مسلم، من حيث الشروط، من حيث الأحاديث المنتقدة في البخاري أقل، ومن حيث الرواة المنتقدون في البخاري أقل من مسلم.

قال -رَحِمَهُ اللهُ-: **(فالصِّفاتُ الَّتي تدورُ عليها الصِّحَّةُ في كتابِ البُخاريِّ أَتمُّ منها في كتابِ مسلمٍ وأَشَدُّ، وشرطُهُ فيها أَقوى وأَسَدُّ)** واضح شرط البخاري في صفات أقوى، صفات الرواة. الآن سيُفصِّل -عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللهِ- في تفضيل البخاري على مسلم حيث الأصحية، وهذا كلامنا في الجملة ولا على آحاد الأحاديث؟ في الجملة.

(المتن)

📖 **[أَمَّا رُجْحانُهُ مِن حيثُ الاتصالُ؛ فلاشْتِراطِهِ أَنْ يكونَ الرَّاوِي قَدْ ثَبَتَ لهُ لِقاءُ مَنْ روى عنهُ ولو مَرَّةً، واكْتَفى مُسْلِمٌ بمُطْلَقِ المُعاصَرَةِ، وأَلْزَمَ البُخاريَّ بأَنَّهُ يحتاجُ إلى ألا يقْبَلَ العَنْعَنَةَ أَصلًا!].**

(الشرح)

هذا "أ" هو سيذكر التفضيل من أربعة وجوه:

أ، هذا الوجه الأول: وهو رجحان البخاري على مسلم من حيث الاتصال، شرط البخاري في الاتصال أقوى من شرط مسلم.

☜ قبل ما نقرأ نتصور الاتصال: شرط البخاري في الاتصال ما هو؟ وشرط مسلم في الاتصال ما هو؟

هو في شيء كان ما وقفت عنده كثيرًا في الكلام على الشروط الصحيحة؛

هو بالنسبة للاتصال كيف نعرف الاتصال؟ هذا سؤال ويا ليت تكتبوا القواعد الذي سأذكرها، كيف نعرف الاتصال؟ عندنا إسناد فلان عن فلان عن فلان، كيف نعرف الاتصال؟ مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، كيف نعرف الاتصال؟

عندنا طرق يعني وسائل، سنذكرها:

الطريقة الأولى: أن يُصرِّح بالتحديث أن يقول الراوي: حدَّثنا فلان، نحن نتكلم عن ثقات ما نتكلم على الكذابين ولا على الضعفاء، أن يقول: حدثنا فلان، التصريح بالتحديث، أخبرنا فلان، سمعت فلان هذه صيغة صريحة، كذا.

الطريقة الثانية: ممكن ينص إمام على الاتصال بين فلان وفلان وهذا الإسناد صحيح، تصريح عالم من العلماء باتصال السند.

الطريقة الثالثة: إذا لم يُصرِّح الراوي بالسماع أو بالتحديث، الراوي عن مالك قال: حدثنا مالك عن نافع، هذا صيغة صريحة ولا محتمِلة؟ هذه محتمِلة، ما هي صريحة في السماع.

فإذا كانت الصيغة ليست صريحة في السماع فهل نحملها على الاتصال أو نحملها على عدم الاتصال؟ هذا هو السؤال، هو الإشكال كله في هذه الصيغ غير الصريحة، فما هو الجواب؟

الجواب: نحملها على الاتصال بشرطين، إذا توفر الشرطان قلنا: عن هنا على الاتصال، ما هما الشرطان؟

١. المعاصرة.

٢. وعدم التدليس.

فإذا قال الراوي: مالك عن نافع، ننظر في مالك عاصر نافع؟ نعم عاصره، هل مالك عُرِف بالتدليس؟ ما هو التدليس؟ هذه حكاية هذا يجرنا إلى التدليس، التدليس أن الراوي يُحدِّث عمن لم يسمع منه بصيغة توهم أنه سمِع، هذا هو المدلِّس، يعني ما يكذب لكن يُدلِّس، يُورِّي، يستخدم التورية، ما يستخدم الكذب الصريح، إذًا السماع سنحملها على السماع بشرطين:

١. أن يكون قد عاصر.

٢. وألا يكون مدلسًا.

هَبْ أن الراوي لم يعاصر شيخه، يعني مالك قال عن ابن عمر، هذه صيغة صريحة ولا غير صريحة؟ غير صريحة، نأتي ننظر في مالك هل عاصر ابن عمر؟ الجواب: لا، إذًا **(عنه)** هنا سنحملها على الانقطاع ما هي على الاتصال.

الاحتمال الثاني: أنه يكون عاصر لكن يكون هذا الراوي عُرِف بالتدليس فما نقبل عنعنة المدلس، المدلس إذا عنعن لا نقبله؛ لأنه يوهم، يستخدم هذا الأسلوب، فلذلك المدلِّس لا بُدَّ أن يُصرِّح بالسماع، حتى نقبل روايته لا بُدَّ أن يُصرِّح بالسماع.

☜ إذًا متى نحمل (عَنْ) على السماع؟

١. إذا كان الراوي معاصر لشيخه.

٢. ولا يُعرَف بالتدليس.

☜ متى نحملها على الانقطاع؟

إذا فقَد أحد الشرطين؛ يعني:

- إذا كان الراوي لم يعاصر شيخه.

- أو كان الراوي مدلِّسًا.
- أو الاثنين: ما عاصر ومدلِّس.

إذًا لكي نحملها على الاتصال لا بُدَّ من توفر الشرطين ليس واحد منهم، ما هما الشرطان؟

١. معاصرة.

٢. وعدم التدليس.

لازم الاثنين، واحد فيهم ما يكفي، فإذا اختلَّ واحد حملناه على غير الاتصال، إذا اختلَّ الاثنان حملناه على غير الاتصال، إذًا (عَنْ) صيغة صريحة ولا غير صريحة؟ لا غير صريحة، تحتمل هذا وتحتمل هذا، فنحملها في حالات ولا نحملها في حالات.

⇦ مسلم يكتفي بهذا، يقول: إذا عاصر وكان غير مدلس حملنا (عَنْ) على الاتصال.

⇦ البخاري يقول لك: نريد شرطًا ثالثًا زائدًا ما هو؟ لا بُدَّ أن يثبت اللقاء بين هذا الشيخ والطالب، يحصل لقاء بينهما، ثبوت اللقاء، يعني استبدل شرط بشرط، استبدل ماذا يا مشايخ؟ المعاصرة استبدلها بثبوت اللقاء، ما نكفي معاصرة؛ لأنه ممكن يكون عاصر وما لقيه، فلو لقيه ولو مرة واحدة يعني ليس لقيه مرة واحدة وما لقيه بعد ذلك، لا، يقول: لو ثبت عندنا في إسنادٍ واحد أنه لقيه يعني لو جاء في إسنادٍ أنه قال: حدثنا في مكان واحد خلاص معناه ثبت لقاءه وخلاص، عند ذلك نقبل بقية أحاديثه.

ولذلك البخاري في [الصحيح] أحيانًا يورد حديث بالعنعنة، ثم يأتي بإسنادٍ آخر لهذا الراوي فيه حدَّثنا، يأتي بالإسناد الثاني ما هو من أجل الحديث الثاني، الحديث الثاني يكون ما هو في الموضوع إنما لأن فيه التصريح بالسماع.

☜ **مَن شرطه أشد؟**

الذي يقول: لازم يثبت سماعه مرة واحدة، يثبت ولو مرة واحدة عندي أنه ارتقى لا بُدَّ أن يُثبت اللقاء به، ولا الذي يقول: أنه يكتفي بالمعاصرة، مَن أشد؟ اشتراط اللقاء.

- طبعًا بعضهم يقول: هذا شرط للبخاري في ثبوت اللقاء عمومًا.
- وبعضهم يقول: لا، هذا شرطه في الصحيح؛ يعني لا يورد في كتابه الصحيح إلا هذا.

سواءً هذا وعلى ذاك صار شرط البخاري أشد من شرط مسلم.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(أَمَّا رُجْحانُهُ مِن حيثُ الاتصالُ؛ فلاشْتِراطِهِ أَنْ يكونَ الرَّاوِي)** **من هو** اشتراطه الضمير البخاري؟ فلاشتراطه أي البخاري **(أَنْ يكونَ الرَّاوِي قَدْ ثَبَتَ لهُ لِقاءُ مَنْ روى عنهُ ولو مَرَّةً)** هذا شرط البخاري ضع عندها واحد، **(واكْتَفى مُسْلِمٌ)** **هذا اثنان،** **(واكْتَفى مُسْلِمٌ بمُطْلَقِ المُعاصَرَةِ)** مطلق المعاصرة ماذا نسميها؟ نقول: لقاء ولا إمكان لقاء؟ إمكان اللقاء، إذًا البخاري يشترط اللقاء وليس في كل حديث ولو مرة واحدة، ما يشترط اللقاء في كل حديث، وأما مسلم يكتفي بإمكان اللقاء، إمكان اللقاء يعني المعاصرة.

(وأَلْزَمَ البُخاريَّ) مَن الذي ألزم البخاري؟ مسلم **(بأَنَّهُ يحتاجُ إِلى ألا يقْبَلَ العَنْعَنَةَ أَصلًا)** طبعًا هذه قضية القضايا في قضية صارت عليها معركة كبيرة مسلم في مقدمة الصحيح شنَّع على من خالفه في هذه المسألة تشنيع عظيم، ووصفه بأوصاف لا تليق بالبخاري، هو لا يقصد البخاري غالبًا، لا يريد البخاري، لكن أشكل عند الشراح أنه يريد من؟ يقول: هذا الذي اشترط، وكاد مسلم أن يدَّعي الإجماع على أن شرطه مقبول، وطبعًا هذا الكلام ما يُقبَل أنه مسلم كاد أن يدَّعي الإجماع أنه يصير فيه إجماع، ما في إجماع، كلام البخاري صريح، كلام صريح هو ليس كلام البخاري صريح آسف، هو البخاري ما له عبارة صريحة، لكن المنقول عن البخاري كلام صريح، أقصد كلام العلماء فيما ينقلونه عن البخاري يقولون: هذا هو شرط البخاري كلامٌ صريح، فلا يمكن تجهيل كثير من العلماء بسبب كلمة مسلم.

قال -رَحِمَهُ اللهُ-: **(وما أَلْزَمَهُ بِهِ ليسَ بلازِمٍ)** ألزم البخاري بأنه يحتاج ألا يقبل العنعنة أصلًا، هو يقول: إذا أنت اشترطت الاتصال اللقي ولو مرة واحد، ما الذي أدراك في الإسناد الثاني؟ يمكن ما سمعه، فابن حجر يقول: ما ألزمه ليس بلازم؛ لأن الراوي إذا ثبت له اللقاء مرةً واحدة لا يجري في روايته احتمال ألا يكون قد سمع منه، يعني في الروايات الأخرى؛ لأنه يلزم -من جريانه- من ذلك يعني أن يكون الراوي مدلِّسًا، والمسألة مفروضةٌ في غير المدلس.

يعني المسلم يقول: لماذا أنت الحين هذا عاصره، لماذا تقول: لازم يثبت اللقاء مرة واحدة؟ إذا اشترطت اللقاء مرة واحدة، اشترطه في كل حديث، فالجواب يُقال: لا، هو اشتراطه مرة واحدة حتى نطمئن أنه حصل بينهم لقاء فقط، لكن ما نشترطه في كل حديث، نحن ما نتكلم على مدلسين، نتكلم على غير المدرسين، هذا الألف. انتهينا من ألف، باقي باء، باقي رجحانه من حيث العدالة والضبط لازم نوقف هنا خلاص، هذا وصلَّى الله وسلَّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.



[الدرس السادس]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

أَمَّا بَعْدُ...

(المتن)

📖 **قال المصنِّف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: [وأَمَّا رُجْحَانُهُ مِنْ حيثُ العَدالَةُ والضَّبْطُ؛ فلأنَّ الرِّجالَ الَّذينَ تُكُلِّمَ فيهِم مِن رجالِ مُسلِمٍ أَكثرُ عَدَدًا مِن الرِّجالِ الَّذينَ تُكُلِّمَ فيهِم مِن رجالِ البُخاريِّ، معَ أَنَّ البُخارِيَّ لم يُكْثِرْ مِن إِخراجِ حَديثِهِمْ، بل غالِبُهُمْ مِن شيوخِهِ الذينَ أَخَذَ عنهُم ومَارَسَ حَديثَهُم، بخِلافِ مُسلمٍ في الأمْرَينِ].**

(الشرح)

(وأَمَّا رُجْحَانُهُ مِنْ حيثُ العَدالَةُ والضَّبْطُ) رجحان مَن هذا؟ البخاري، هو الكلام الآن عن رجحان البخاري يعني صحيح البخاري هذا [صحيح مسلم] في الجملة طبعًا، وقلنا:

- **السبب الأول:** شرط البخاري في الاتصال أقوى من شرط مسلم في الاتصال. هذا الأول.
- **الثاني:** الذي هو من حيث العدالة والضبط.

➢ **(فلأنَّ الرِّجالَ الَّذينَ تُكُلِّمَ فيهِم مِن رجالِ مُسلِمٍ أَكثرُ عَدَدًا مِن الرِّجالِ الَّذينَ تُكُلِّمَ فيهِم مِن رجالِ البُخاريِّ)** **هذه النقطة الأولى:** أن الذي تُكلِّم فيهم في البخاري أقل من مسلم.

➢ (**معَ أَنَّ البُخارِيَّ لم يُكْثِرْ مِن إِخراجِ حَديثِهِمْ**) **هذا الثاني**، مع أنه ما قال عدد أقل رواية.

➢ **الثالث:** (**بل غالِبُهُمْ مِن شيوخِهِ الذينَ أَخَذَ عنهُم ومَارَسَ حَديثَهُم**)، الثالث: أن غالب هؤلاء الرواة الذين انتُقِدوا في البخاري من شيوخ البخاري، ما الفرق أن يروي عن شيخه المتكلَّم فيه ولا يروي عن شيخ شيخه؟ لا شيخه المتكلم فيه هو أعرف بحديثه، مارس حديثه وأخذ عنه.

قال: (**بخِلافِ مُسلمٍ في الأمْرَينِ**) ما هما الأمرين؟ أقل عددًا وأقل روايةً، طبعًا إذا أردتم أن تكتبوا تفضلوا؛ الرواة المتكلَّم فيهم الذين عند البخاري ثمانين راوي، بينما مسلم مئة وستين راوي المتكلَّم فيه، ولمن نقول: متكلَّم فيه ليس معناه أنه ضعيف وإنما تكلم فيه بعضهم بالضعف، لكن هذا الضعف قد يُسلَّم وقد لا يُسلَّم، والبخاري ومسلم حتى الرواة هؤلاء الذين تُكلِّم فيهم:

- أحيانًا يكون الصواب مع البخاري أنه ثقة ليس بضعيف، هذا واحد.
- الشيء الثاني: بعضهم لا يثبت فيهم الضعف، إلا أن البخاري ومسلم انتقوا من أحاديثهم، ما يروون لهم الأحاديث الضعيفة، يروون لهم الأحاديث التي سلِمت من الضعف، كأن يكون لهم متابِع، أو أحاديثهم لها شاهد، أو هذه الأحاديث من الأحاديث التي لم يخطئوا فيها.

⇦ وأنا أريد أن أسأل سؤال: لما نقول: هذا الراوي ثقة، إمام، ثقةٌ ثقة كمان، هل يعني هذا أنه لا يخطئ أو يمكن أن يخطئ؟ يمكن أن يخطئ، خطأه نادر، هذا الخطأ النادر كيف نكتشفه؟ هذا في العلل، يكتشفه أئمة العلل ويُضعِّفون الحديث بالخطأ النادر هذا من الثقة.

نقلب الآن الصفحة: الراوي الضعيف الذي يُخطئ كثير، طبعًا الضعيف درجات لكن الذي ضعفه يسير، الذي ضعفه يسير والذي ليس بتام الضبط هذا أقوى منه، وتام الضبط الذي أقوى منهم كلهم، تام الضبط يخطئ ولا ما يخطئ؟ سيخطئ أحيانًا، هو الذي قلنا: أنه في العلل يكتشفون أخطائهم أوهامهم، بجمع الطرق والأسانيد يكتشفون الخطأ، الذي هو أقل منه الضابط لكنه ليس تام الضبط، خطأه أكثر من تام الضبط، لكنه ما زال في عِدَاد وحديثه حسن إذا كثُر الضعف كثُر الخطأ أكثر فنزل حديثه إلى الضعيف.

هذا الضعيف الذي أخطاؤه كثيرة ما يصيب ولا ممكن يصيب؟ ما يصيب، ما رأيكم إذا تثبَّتنا وتأكدنا أن هذا الحديث مما لم يُخطئ فيه، يصير حديث ضعيف ولا صحيح؟ يصير مقبول، هذا راوي ضعيف؟ نعم هذا الراوي ضعيف، ونحن توقفنا في حديثه وضعَّفناه بسبب أننا نخشى أن يكون قد أخطأ في هذا الحديث، فإن تيقنَّا أنه لم يخطئ، كيف تيقنا أنه لم يخطئ؟ هذا الضعيف يروي حديث وجدنا أنه غيره روى نفس الحديث وبنفس اللفظ معناه ما أخطأ، شواهد كثيرة يا مشايخ.

- أحيانًا يكون هذا الحديث الذي يرويه الضعيف من طريق مثلًا ثابت عن أنس، يكون الإمام البخاري عنده نسخة ثابت عن أنس وموجود فيها هذا الحديث، إذًا أخطأ هذا الراوي ولا ما أخطأ؟ لا ما أخطأ.

- وأحيانًا هذا الراوي الذي عنده ضعف في حفظه يروي من صحيفة، يروي من كتابه، فأمِنا ضعفه، أمِنا الخطأ منه.

فالمسألة ما هي بهذه البساطة، نعم نحن اليوم ما عندنا معلومات، ولا عندنا صحف، ولا نحن حافظين مرويات الرواة، ولا نعرف حاجة، فنعتمد على ماذا قيل في الراوي، لكن الأئمة ما هم مثلنا، الأئمة لهم نظرة أخرى، فهو يعرف فلان ورواياته الصحيحة ورواياته الخاطئة، يعني

يمكن أن يعرف ذلك، هذه الروايات صحيحة، هو أخطأ في هذه الرواية أو ما أخطأ في هذه الرواية، فيُدخِلها في الصحيح، بينما أنت عندك بمقاييسك البدائية أن هذا الراوي فيه ضعف، تعتبر كل رواياته ضعيفة، ليس صحيح هذا الكلام، هذا كلام ما هو صحيح، ما هو صحيح في حق الأئمة، لكن أنت لو جئت تحكم لن تعرف، لن تستطيع أن تحدد ما أخطأ فيه مما لم يخطئ فيه، ما تستطيع أن تعرف ذلك إلا في حدود ضيقة مثل المتابعات والشواهد لهذا الحديث؛ يعني هذا يروي حديث وجدت له متابِع آخر قوي يقويه.

فقط لكيلا يظن أحد أن البخاري والله روى للرجل ضعيف يعني هذا البخاري ما شاء الله ما عنده تثبُّت، ومسلم ما عنده تثبُّت، ويورون للضعفاء، لا لا، يروون للرواة وينتقون من أحاديثهم. أزيدكم أكثر من هذا: تعرفون أنه حتى روايات الثقات البخاري ومسلم ينتقون من روايتهم، ما يروون للثقات ما أخطئوا فيه، ويروون بالضعفاء ما أصابوا فيه، ما هي المشكلة؟

(المتن)

📖 قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: [وأَمَّا رُجْحانُهُ مِن حيثُ عدمُ الشُّذوذِ والإِعلالِ؛ فلأَنَّ ما انْتُقِدَ على البُخاريِّ مِن الأَحاديثِ أَقلُّ عددًا مِمَّا انْتُقِدَ على مُسْلِمٍ، هذا مع اتِّفاقِ العُلَماءِ على أَنَّ البُخاريَّ كانَ أَجلَّ مِن مُسْلِمٍ في العُلومِ وأَعْرَفَ بصِناعةِ الحَديثِ مِنهُ، وأَنَّ مُسلمًا تِلْميذُهُ وخرِّيجُهُ، ولم يزَلْ يَسْتَفيدُ منهُ ويتتَبَّعُ آثارَهُ حتَّى لقد قالَ الدَّارَقُطنِيُّ: لولا البُخاريُّ لَما راحَ مُسْلِمٌ ولا جَاءَ].

(الشرح)

(وأَمَّا رُجْحانُهُ مِن حيثُ عدمُ الشُّذوذِ والإِعلالِ؛ فلأَنَّ ما انْتُقِدَ على البُخاريِّ مِن الأَحاديثِ أَقلُّ عددًا مِمَّا انْتُقِدَ على مُسْلِمٍ) هذا واضح؛ لأن الأحاديث التي انتُقِدت على البخاري ثمانية حديث، الأحاديث التي انفرد بها البخاري الذي انتُقِدت عليه: ثمانية وسبعين حديث، بينما مسلم مئة وعشرة حديث، طبعًا واتفقا على اثنين وثلاثين حديث كلاهما أخرجاها وانتقداه.

طالب: في كم اتفقا يا شيخ؟

اثنين وثلاثين، لكن الكلام في انفرد، البخاري انفرد بثمانية وسبعين حديث انتُقِدت عليه، انتُقِدت يعني هناك تكلَّم فيها بحقٍّ أو بباطل، أصاب أو أخطأ، لكن جُلَّ هذه الأحاديث أو تقريبًا كل هذه الأحاديث رُدَّ عليها، أجابوا عنها، يعني الدارقطني لما يخالف البخاري، مَن أعلم: البخاري ولا الدارقطني؟ يجيء واحد يقول: الدارقطني ضعَّف هذا الحديث، يا أخي: تضعيف الدارقطني معارَض بتصحيح الإمام البخاري.

طبعًا اليوم مع موجة اللعب والعبث بالشريعة وغيرها هناك من يُضعِّف البخاري، وهناك من يهاجم مسلم ويهاجم البخاري، وسيهاجم القرآن، وستُهاجَم السنَّة، وكل شيء يُهاجم.

(هذا مع اتِّفاقِ العُلماءِ على أنَّ البُخاريَّ كانَ أَجلَّ مِن مُسْلِمٍ في العُلومِ) هذه النقطة الرابعة: أن البخاري من حيث المكانة العلمية أعلى من مسلم، **(هذا مع اتِّفاقِ العُلماءِ على أنَّ البُخاريَّ كانَ أَجلَّ مِن مُسْلِمٍ في العُلومِ وأَعْرَفَ بِصِناعةِ الحَديثِ مِنهُ، وأَنَّ مُسلمًا تِلْميذُهُ وخِرِّيجُهُ، ولم يزَلْ يَسْتَفيدُ منهُ ويتَتَبَّعُ آثارَهُ حتَّى لقد قالَ الدَّارَقُطنِيُّ: لولا البُخاريُّ لَما راحَ مُسْلِمٌ ولا جَاءَ)** طبعًا ما في شك أن البخاري أعلى مكانة من مسلم، لكن انتبهوا: هذه ليست قاعدة مطردة، بعض الناس يقول لك: فلان هو عالم، درس على مَن؟ درس على فلان، إذًا فلان أعلم، ما هو بالضرورة، قد يفوق التلميذ الشيخ، لكن ما حصل هذا عند البخاري ومسلم، لكن ما هي قاعدة دائمًا، درس على مَن؟ درس على فلان إذًا فلان أعلى من فلان، والشيخ هذا مَن درس على مَن؟ على واحد قبله، ما يمكن.

(المتن)

📖 قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: [ومن ثَمَّ؛ أي: و من هذه الحيثيَّةِ -وهي أَرجحيَّةُ شَرْطِ البُخاريِّ على غيرِه- قُدِّمَ صحيحُ البُخاريِّ على غيرِه من الكُتُبِ المصنِّفةِ في الحديثِ.

ثُمَّ [صحيح مسلم] لمُشارَكَتِه للبُخاريِّ في اتِّفاقِ العُلَماءِ على تَلَقِّي كِتابِهِ بالقَبولِ أَيضًا، سوى ما عُلِّلَ].

(الشرح)

(ثمَّ [صحيح مسلم] لمُشارَكَتِه للبُخاريِّ في اتِّفاقِ العُلَماءِ على تَلَقِّي كِتابِهِ بالقَبولِ أَيضًا، سوى ما عُلِّلَ) يعني سوى من انتُقِد، ماذا بعد البخاري؟ إذًا هي الصحيحان، ثم البخاري، ثم مسلم، بعد ذلك؟

(المتن)

📖 [ثمَّ يُقَدَّمُ في الأرجحيَّةِ من حيثُ الأصحِّيَّةُ ما وافَقَهُ شَرْطُهُما؛ لأنَّ المُرادَ به رواتُهُما مع باقي شُروطِ الصَّحيحِ، ورواتُهما قد حَصَلَ الاتِّفاقُ على القَوْلِ بتَعديلِهِمْ بطريقِ اللُّزومِ، فهم مُقَدَّمونَ على غيرِهم في رِواياتِهم، وهذا أَصلٌ لا يُخْرَجُ عنهُ إِلَّا بدليلٍ.

- فإِنْ كانَ الخَبَرُ على شَرْطِهِما معًا؛ كانَ دونَ ما أَخرَجَهُ مسلمٌ أَو مثله.
- وإِنْ كانَ على شَرْطِ أَحَدِهما؛ فيُقَدَّمُ شَرْطُ البُخاريِّ وحْدَه على شرطِ مُسلمٍ وحدَه تبَعًا لأَصلِ كُلٍّ منهُما.

فخَرَجَ لنا مِن هذا سِتَّةُ أَقسامٍ تتفاوتُ دَرَجاتُها في الصِّحَّةِ.

وثَمَّةَ قسمٌ سابعٌ، وهو ما ليسَ على شرطِهِما اجتِماعًا وانْفرادًا، وهذا التَّفاوتُ إِنَّما هو بالنَّظرِ إِلى الحيثيَّةِ المذكورةِ].

(الشرح)

(ثمَّ يُقَدَّمُ في الأرجحيَّةِ من حيثُ الأصحِّيَّةُ ما وافَقَهُ شَرْطُهُما) هذا الرابع.

- الأول: ما اتفقا عليه.
- اثنين: صحيح البخاري.
- ثلاثة: مسلم.
- أربعة: ما كان على شرطهما.

ما هو المعنى؟ ما معنى على شرطهما؟

(لأنَّ المُرادَ به رواتُهما معَ باقي شُروطِ الصَّحيحِ):

أ. رواتهما.

ب. مع باقي الشروط الصحيح.

انتبهوا: كثير من الناس يُخطِئ في فهم شروط البخاري وشرط مسلم، يظن شرط البخاري يعني رواة البخاري، ليس صحيح، رواة مسلم، انظروا: هذا الإسناد نقول: رجاله رجال البخاري، هل يصبح على شرط البخاري؟ رجاله رجال البخاري، يعني الأول في صحيح البخاري، والثاني أيضًا روى له البخاري، والثالث روى له البخاري، يصلح هكذا الإسناد؟ لا لا أبدًا، طبعًا كونه من رجال البخاري يُستأنس به، يُستأنس بذلك في قوة الراوي، لكنه لا يعني أنه على شرط البخاري، لماذا؟ لأنه قد يروي البخاري هذا الراوي لكن عن غير هذا الشيخ، فإذًا ليس هذا شرط البخاري.

هَبْ أني أتيت وقفت على إسناد وجدته موجود في صحيح البخاري بنفس السلسلة، إذًا أقول: هذا الإسناد على شرط البخاري؟ لا طبعًا، مثلما قلنا مثلًا: سهيل بن أبي صالح وأبوه أبو صالح، إذا روى سهيل عن أبي صالح البخاري ما يقبل رواية سهيل عن أبيه، وإن كان سهيل لوحده مقبول وأبو صالح مقبول، لكن مع بعض ليس على شرطهما.

لو وجدنا سهيل عن أبي صالح عن أبي هريرة، هذا إسناد موجود في مسلم نقول: هذا على شرط مسلم؟ لا طبعًا؛ لأنه قد ينتقي مسلم لروايات سهيل عن أبيه، فما يصير، مسألة على شرطه لازم من توفُّر بقية الشروط، ولذلك أضعف ما يكون عندما يُقال: على شرطهما؛ لأنه قد يكون أنه هذا الإسناد بعينه موجود عند البخاري لكن مع ذلك البخاري ينتقي، ينتقي لهذه الترجمة أحاديث معينة ويتجنَّب أحاديث معينة، هذه الترجمة ما لها من متابعة، الأحاديث التي رويت بهذا الإسناد ولها متابعة رواها، والتي ما رواها ما يوردها، ممكن كذا، فكيف أنت تأتي بهذا وتقول: هو هذا على شرط البخاري، ولذلك شرط البخاري ومسلم فيه دقة، والذي يقول: على شرط البخاري ومسلم أكثر شيء الحاكم منتقَد في كثير منها.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(لأنَّ المُرادَ به رواتُهُما معَ باقي شُروطِ الصَّحيحِ، ورواتُهما قد حَصَلَ الاتِّفاقُ على القَوْلِ بتَعديلِهِمْ بطريقِ اللُّزومِ)** يلزم من وجودهم أنهم عدول، يعني هذا في الغالب صحيح، **(فهم مُقَدَّمونَ على غيرِهم في رِواياتِهم، وهذا أَصلٌ لا يُخْرَجُ عنهُ إِلَّا بدليلٍ)** يعني يريد أن يقول: أن شرط البخاري ومسلم مقدَّم على شرط البخاري، والبخاري وحده شرطه مقدَّم على شرط مسلم وحده.

الآن سيأتي لمسألة فيها شيء من الغرابة، وهي: إذا كان الحديث على شرط البخاري ومسلم هل هو أقوى أو مثل أو دون ما أخرجه مسلم؟

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(فإِنْ كانَ الخَبَرُ على شَرْطِهِما معًا)** على شرط البخاري ومسلم هل يكون مساوي لما أخرجه مسلم، انفرد به مسلم أو دونه؟ ماذا قال المصنِّف؟

(فإِنْ كانَ الخَبَرُ على شَرْطِهِما معًا؛ كانَ دونَ ما أَخرَجَهُ مسلمٌ) هذا واحد **(أَو مثله)** مساوي له، ما رأيكم: هو دونه ولا مثله؟ ما هو سبب الاختلاف هذا؟ هو مثله لما يقول: احتمال المثلية لماذا؟ لأن هذا انفرد به مسلم، وذاك على شرط الاثنين فصار توازن في هذا، والله أنا أقول: هذا

الكلام بعيد كل البعد، ما أخرجه مسلم نصَّ مسلم على انتقائه وأخرجه ليس مثل ظنوننا وأوهامنا أنه هذا على شرط الشيخين، والله أعلم يطلع على شرط الشيخين ولا يطلع أنه البخاري، لو عُرِض على البخاري ومسلم يمكن ما يقبلونه، فأنا ما عندي شك أن مثل هذا دون ما أخرجه مسلم، والإمام ابن حجر أعلم مننا كلنا، لكن الحمد لله أنه تردَّد لكي يعطينا مجال.

(وإِنْ كانَ على شَرْطِ أَحَدِهما؛ فيُقَدَّمُ شَرْطُ البُخاريِّ وحْدَه على شرطِ مُسلمٍ وحدَه تَبَعًا لأصلِ كُلٍّ منهُما) طبعًا شرط البخاري وحده خمسة وشرط مسلم هو السادس.

(فخَرَجَ لنا مِن هذا سِتَّةُ أَقسامٍ تتفاوتُ دَرَجاتُها في الصِّحَّةِ) طبعًا الستة الأقسام ما هي تذكرونها؟

١. ما أخرجه الشيخان.

٢. البخاري وحده.

٣. ثم مسلم وحده.

٤. ثم ما كان على شرطهما.

٥. ثم على شرط البخاري.

٦. ثم على شرط مسلم.

كل هذا الكلام في الجملة.

(وثَمَّةَ قسمٌ سابعٌ، وهو ما ليسَ على شرطِهما اجتِماعًا وانْفرادًا) الذي ما هو على شرط أحد

(وهذا التَّفاوتُ إِنَّما هو بالنَّظرِ إِلى الحيثيَّةِ المذكورةِ) يعني بالنسبة لإخراجه، وقلنا: هذا شيء ظني.

(المتن)

📖 [أَمَّا لو رُجِّحَ قِسْمٌ على ما هو فَوْقَهُ بأُمورٍ أُخرى تقتَضي التَّرْجيحَ؛ فإِنَّهُ يُقَدَّمُ على ما فَوْقَهُ -إذ قَدْ يَعْرِضُ للمَفوقِ مَا يجعَلُهُ فائقًا-.

كما لو كان الحديثُ عندَ مُسلم مثلًا، وهُو مشهورٌ قاصِرٌ عن دَرَجَةِ التَّواتُرِ، لكنْ حَفَّتْهُ قرينةٌ صارَ بها يُفيدُ العِلْمَ؛ فإِنَّه يُقَدَّمُ بها على الحديثِ الذي يُخْرِجُهُ البُخاريُّ إِذا كانَ فَرْدًا مُطْلَقًا.

وكما لو كانَ الحَديثُ الَّذي لم يُخْرِجَاهُ مِن ترجمةٍ وُصِفَتْ بكونِها أَصَحَّ الأسانيدِ كمالِكٍ عن نافعٍ عن ابنِ عُمرَ؛ فإِنه يُقَدَّمُ على ما انفرَدَ بِهِ أَحدُهُما مثلًا، لا سيَّما إِذا كانَ في إِسنادِهِ مَن فيهِ مَقالٌ].

(الشرح)

(أَمَّا لو رُجِّحَ قِسْمٌ على ما هو فَوْقَهُ بأُمورٍ أُخرى تقتَضي التَّرْجيحَ؛ فإِنَّهُ يُقَدَّمُ على ما فَوْقَهُ) يعني ممكن يكون حديث في مسلم بإسناد هو من أصح الأسانيد يُقدَّم على حديث في البخاري بإسناد أقل منه، **(إذ قَدْ يَعْرِضُ للمَفوقِ مَا يجعَلُهُ فائقًا)** يعني المجروح ما يجعله راجحًا، **(كما لو كان الحديثُ عندَ مُسلم مثلًا)** هذا مثال مسلم مثلًا **(وهُو مشهورٌ قاصِرٌ عن دَرَجَةِ التَّواتُرِ)** يعني قريب من التواتر **(لكنْ حَفَّتْهُ قرينةٌ صارَ بها يُفيدُ العِلْمَ؛ فإِنَّه يُقَدَّمُ بها على الحديثِ الذي يُخْرِجُهُ البُخاريُّ إِذا كانَ فَرْدًا مُطْلَقًا)**.

لحظة وقِّف هنا، هذا فيه إشكال: **(فَإِنَّه يُقدَّم)** يقول: حديث مشهور عند مسلم مثلًا مقدَّم على حديث فرد عند البخاري، هو قال: **(فَرْدًا مُطْلَقًا)** ما معنى مطلقًا؟ يعني فرد مطلق، ونحن عندنا فرد مطلق ولا عندنا غريب مطلق؟ هو هنا المراد يُقدَّم هذا الحديث الذي فيه مسلم على الحديث الذي خرَّجه البخاري وهو فرد يُقدَّم مطلقًا، يعني لو ترك مطلقًا أحسن، يُقدَّم مطلقًا.

(وكما لو كانَ الحَديثُ الَّذي لم يُخْرِجَاهُ مِن ترجمةٍ) هذا مثال ثاني، هو مثَّل:

- بالمثال الأول: أنه لو كان الحديث عند مسلم مثلًا -هذا ألف- وهو مشهور قاصر عن التواتر، قريب من التواتر.
- والثاني: لو كان الحديث هذا لم يخرجاه من ترجمة وصفت بكون، يقول: **(لو كانَ الحَديثُ الَّذي لم يُخْرِجَاهُ مِن ترجمةٍ وُصِفَتْ بكونِها أَصَحَّ الأسانيدِ كمالِكٍ عن نافعٍ عن ابنِ عُمرَ؛ فإِنه يُقَدَّمُ على ما انفرَدَ بِهِ أَحدُهُما مثلًا، لا سيَّما إِذا كانَ في إِسنادِهِ)** يعني المنفرد هذا **(مَن فيهِ مَقالٌ)**.

(وكما لو كانَ الحَديثُ الَّذي لم يُخْرِجَاهُ مِن ترجمةٍ وُصِفَتْ بكونِها أَصَحَّ الأسانيدِ كمالِكٍ عن نافعٍ عن ابنِ عُمرَ؛ فإِنه يُقَدَّمُ على ما انفرَدَ بِهِ أَحدُهُما مثلًا، لا سيَّما إِذا كانَ في إِسنادِهِ مَن فيهِ مَقالٌ) كل هذا يريد يُقرِّر أن هذا التفضيل من حيث الجملة، أنا من حيث التفصيل فقد يُقدَّم ما هو أدنى على ما هو أعلى، واضح هذا الكلام، انتهينا من الصحيح الآن.

✎ بالمناسبة: مراتب الجرح والتعديل كيف نعرف أنه هذا راوي صحيح ولا هذا راوي غير صحيح؟ كيف نعرف هذا؟

سنعرفها من مراتب الجرح والتعديل، وحبذا لو كان أهل الحديث يذكرون في هذا ما هي ألفاظ الصحيح؟ طبعًا من الآن احفظوها: عندنا عدة ألفاظ:

١. عندنا عبارة (أَفْعَلُ) التفضيل، أوثق الناس، أعدل الناس، إليه المنتهى، هذه العبارات أعلى الدرجات، هذه رواتها رواة الصحيح (أَفْعَلُ).

٢. تكرار الصفة، إذا قالوا: ثقةٌ ثقة، ثقةٌ حُجَّة، ثقةٌ ثَبْت، إذا كَرَّروا الصفة، هذه تليها وأيضًا حديثهم صحيح.

٣. تليها في الثالث: إفراد الصفة، إذا قالوا: ثقة، أو قالوا: حجة، أو قالوا: عدلٌ ضابط، عدلٌ ضابط يعني ثقة، إذا إفراد الصفة هذه الثالثة.

هذه الثلاثة مراتب من مراتب التعديل هي التي تُطلَق في حق رواة الصحيح، طبعًا عندكم مشكلة وهي: أنه لما تأتي لترجمة الراوي لن تجد مثلًا أنه الراوي هذا مثلًا كلهم اتفقوا على وصفٍ واحد إلا هو، لا، لكن عباراتهم تكون متقاربة، وطبعًا هذا العلم يحتاج إلى تطبيق، نحن الآن في أول مرتبة للساعة، لا أحد يُصحِّح ويُضعِّف، ولا أحد يُصدِّق أنه صار محدِّث، وصار إمام، وصار ناقد، لا ناقد ولا إمام ولا خرابيط، ما زال هو فقط يفهم مصطلح، يا الله يفهم كلامهم، لكن يحتاج إلى دراسة عميقة وتدرُّب ودُرْبَة وتخريج، وحكم أو دراسة الرواة، والتدرب على حكم على الرواة وكذا.

✍ **خلاصة الكلام:** إذا جاء الإنسان يدرس في الراوي -أنا أتكلم عن الناحية النظرية-، سينظر في هذا الراوي، يجمع كلام الأئمة، وفيه شيء اسمه علم الجرح والتعديل في كتاب [ضوابط الجرح والتعديل]، إن شاء الله يُشرَح بإذن الله تعالى يتكلَّم عن هذه الضوابط، فلما تجمع كلام العلماء قد تصل إلى نتيجة، ليس اليوم، أنت لن تصل لنتيجة، وأنا ضد تشجيع الناس على العبث بالأحكام الشرعية ولا بالعلوم الشرعية، لكن الباحث المؤهَّل قد يصل لنتيجة، ما هي النتيجة؟ أن هذا ثقة، أو ثقةٌ ثقة، أو أوثق الناس، النتيجة الذي سيحصل عليها هي التي سيحكم بها على الحديث.

- فإذًا عندنا التعبير بـ **(أَفعل)** كأوثق.
- والتعبير الثاني بتكرار الصفة وإثبات الصفة.

هذه كلها خاصة للصحيح، ما بعدها سننتقل للحسن، الآن ننتقل للحسن:

(المتن)

📖 [فإنْ خَفَّ الضَّبْطُ؛ أي: قَلَّ - يُقالُ: خَفَّ القومُ خُفوفًا: قَلُّوا - والمُرادُ مع بقيَّةِ الشُّروطِ المُتقدِّمَةِ في حَدِّ الصَّحيحِ؛ فهُو الحَسَنُ لذاتِهِ لا شتهاره لا لِشيءٍ خارِجٍ، وهُو الَّذي قد يكونُ حُسْنُهُ بسببِ الاعْتِضادِ، نحوُ حديثِ المَسْتُورِ إذا تعَدَّدَتْ طُرُقُه.

وخَرَجَ باشْتِراطِ باقي الأوْصافِ الضَّعيفُ.

وهذا القِسْمُ مِنَ الحَسَنِ مُشارِكٌ للصَّحيحِ في الاحتِجاجِ بهِ، وإنْ كانَ دُونَه، ومشابِهٌ لهُ في انْقِسامِه إلى مراتِبَ بعضُها فوقَ بعضٍ].

(الشرح)

(فإِنْ خَفَّ الضَّبْطُ) دخل في الحسن الآن، **(خَفَّ الضَّبْطُ)** نقص الضبط، المقصود نقص

انظروا: الضبط:

١. إما أن يكون في التمام فوق.

٢. أو ينقص قليلًا، يبقى ضابط إلا أنه ليس في التمام، هذا هو راوي الحسن، والذي في التمام هذا هو راوي الصحيح.

٣. إذا نقص أكثر وأصبح خطأه كثير، لكن ليس هو الأكثر والأغلب، لا، لكن كثُر بحيث أنه حتى حسن ما يُقبَل، هذا يسموه سيء الحفظ، فحديثه ضعيف منجبِر يتقوَّى بالمتابعات والشواهد.

٤. فإن زاد الضعف فصار فاحش الغلط، فهذا ضعيف شديد الضعف ما يتقوَّى.

إذًا نتكلم على الضبط الآن صار أربع مراتب:

١. تمام الضبط.

٢. وخفَّة الضبط والمقصود ليس أنه خفيف ضعيف لا، أو الضبط دون التمام.

٣. أو سوء الحفظ.

٤. أو فُحْش الغلط.

والنقاد طبعًا يميزون هذا أنه هذا فوق ولا تحت.

(فإِنْ خَفَّ الضَّبْطُ؛ أي: قلَّ - يُقالُ: خَفَّ القومُ خُفوفًا: قَلُّوا - والمُرادُ معَ بقيَّةِ الشُّروطِ المُتقدِّمَةِ في حَدِّ الصَّحيحِ) إذًا حدُّ الصحيح هو حدُّ الحسن، والفرق بدل ما نقول: تام الضبط نقول: خفَّ ضبطه، والمقصود نقص ضبطه ليس أنه خفيف الضبط، ضعيف الضبط، ما عنده ضبط لا ليس هذا.

(فهُو الحَسَنُ لذاتِهِ لا لِشيءٍ خارِجٍ) طبعًا قوله: **(الحَسَنُ لذاتِه)** أخرج الحسن لغيره الذي هو في الأصل ضعيف منجبِر مثل سيء الحفظ، يرتقي إلى الحسن لغيره، وهو الذي يكون حُسْنه قال: **(لا لِشيءٍ خارِجٍ)** ما هو الشيء الخارج **(وهُو الَّذي قد يكونُ حُسْنُهُ بالاعْتِضادِ، نحوُ حديثِ المَسْتُورِ)**.

☜ من المستور؟

المستور: الذي لم يُوثَّق ولم يُضعَّف، وروى عنه أكثر من واحد، ما نعرف عدالته ولا ضعفه، وروى عنه أكثر من واحد، وهذا كله سيأتي بعد ذلك.

(نحوُ حديثِ المَسْتُورِ إذا تعَدَّدَتْ طُرُقُه) إذا تعَدَّدَتْ طُرُقُه يصير حسن لغيره لا لذاته **(وخَرَجَ باشْتِراطِ باقي الأوْصافِ الضَّعيفُ، وهذا القِسْمُ مِنَ الحَسَنِ مُشارِكٌ للصَّحيحِ في الاحتِجاجِ بِهِ)** هذا القسم الذي هو الحسن لذاته مشارك للصحيح في عدة أمور، انتبهوا: ليس شارك عدة أمور لكن هو يمتاز أو له عدة صور؛

- أولًا: أنه يُشارك الصحيح في الاحتجاج هذا واحد.

- اثنين: وإن كان دونه، هذا اثنين معناه هو أقل من الصحيح.
- ثلاثة: هذه صفاته ومشابهٌ له في انقسامه إلى مراتب بعضها فوق بعض.

إذًا انتبهوا معي الآن أعيدوا الشروط الخمسة حق الصحيح، ماذا قال؟

١. الشرط الأول: العدل، فلو فقدت العدالة صار ضعيف.

٢. اثنين: تام الضبط فلو فُقِد تمام الضبط ماذا صار؟ صار إما حسن وإما ضعيف منجبر أو شديد الضعف.

٣. ثلاثة: متصل السند، إذا لم يحصل الاتصال انتقل إلى الضعيف.

٤. بعده: عدم العلة فلو وجدت العلة فهو ضعيف.

٥. عدم الشذوذ فإن وجد الشذوذ فهو ضعيف.

عبارة ابن حجر لما قال: **(وخَرَجَ باقي الشروطِ الضَّعيفُ)**.

(المتن)

📖 قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: [وبِكَثْرَةِ طُرُقِهِ يُصَحَّحُ؛ وإِنَّما يُحْكَمُ لهُ بالصِّحَّةِ عندَ تعدُّدِ الطُّرُقِ؛ لأنَّ للصُّورةِ المجموعةِ قُوَّةً تَجْبُرُ القَدْرَ الَّذي قَصَّرَ بِهِ ضَبْطُ راوِي الحَسَنِ عن راوي الصَّحيحِ، ومِن ثَمَّ تُطلَقُ الصِّحَّةُ على الإِسنادِ الَّذي يكونُ حسنًا لذاتِه لو تفرَّدَ إِذا تَعَدَّدَ].

(الشرح)

(وبِكَثْرَةِ طُرُقِهِ يُصَحَّحُ) الآن انتقل إلى الصحيح لغيره، ماذا قال؟ **(وبِكَثْرَةِ طُرُقِهِ يُصَحَّحُ؛ وإِنَّما يُحْكَمُ لهُ بالصِّحَّةِ عندَ تعدُّدِ الطُّرُقِ؛ لأنَّ للصُّورةِ المجموعةِ قُوَّةً تَجْبُرُ القَدْرَ الَّذي قَصَّرَ بِهِ ضَبْطُ راوِي الحَسَنِ عن راوي الصَّحيحِ)** ماذا قال؟ يقول: الصورة المجموعة لها قوة، يعني

الحديث بمجموع الطرق يكون أقوى تجبُر الضعف الذي حصل في الإسناد الواحد، **(قَصَّرَ بِهِ ضَبْطُ راوِي الحَسَنِ عن راوي الصَّحيحِ)**.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(ومِن ثَمَّ تُطلَقُ الصِّحَّةُ على الإِسنادِ الَّذي يكونُ حسنًا لذاتِه لو تفرَّدَ إذا تَعَدَّدَ)** قال: **(ومِن ثَمَّ تُطلَقُ الصِّحَّةُ)** هنا يقصد لغيره، الصحة أي لغيره، الصحيح لغيره، **(على الإِسنادِ الَّذي يكونُ حسنًا لذاتِه لو تفرَّدَ إذا تعَدَّدَ)** أُطلِق عليه الصحة، إذًا قيدوها: الصحة هنا يعني لغيره.

(المتن)

📖 [وهذا حيثُ ينفردُ الوصفُ، فإِنْ جُمِعا؛ أي: الصَّحيحُ والحسنُ في وصفِ حديثٍ واحِدٍ؛ كقولِ التِّرمذيِّ وغيرِه: حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ؛ فللتَّرَدُّدِ الحاصلِ مِن المُجتهدِ في النَّاقِلِ؛ هل اجتَمَعَتْ فيهِ شُروطُ الصِّحَّةِ أَو قَصَّرَ عَنْها؟!

وهذا حَيْثُ يَحْصُلُ منهُ التَّفرُّدُ بتلكَ الرِّوايةِ.

وعُرِف بهذا جوابُ مَن اسْتَشْكَلَ الجَمْعَ بينَ الوصفينِ، فقالَ: الحسنُ قاصرٌ عنِ الصَّحيحِ، ففي الجمعِ بينَ الوَصفَيْنِ إِثباتٌ لذلك القُصورِ ونَفْيُه!

ومُحَصَّلُ الجوابِ أَنَّ تردُّدَ أَئمَّةِ الحديثِ في حالِ ناقلِه اقْتَضى للمُجتهدِ أَلا يصِفَهُ بأَحدِ الوَصفَينِ، معينًا فيُقالُ فيهِ: حسنٌ؛ باعتبارِ وَصْفِه عندَ قومٍ، صحيحٌ باعتبارِ وصفِهِ عندَ قومٍ آخرين.

وغايةُ ما فيهِ أَنَّه حَذَفَ منهُ حرفَ التردُّدِ؛ لأَنَّ حقَّهُ أَنْ يقولَ: حَسَنٌ أَو صحيحٌ.

وهذا كما حَذَفَ حَرْفَ العَطفِ مِن الَّذي يقول بَعْدَهُ.

وعلى هذا؛ فما قيلَ فيهِ حَسَنٌ صحيحٌ؛ دونَ ما قيلَ فيهِ: صَحيحٌ؛ لأنَّ الجزمَ أَقوى مِن التَّردُّدِ، وهذا حيثُ التفرُّدُ.

وإلاَّ؛ أَي: إِذا لم يَحْصُلِ التَّفرُّدُ؛ فإِطلاقُ الوَصفَيْنِ معًا على الحديثِ يكونُ باعْتِبارِ إِسنادَيْنِ، أَحدُهُما صحيحٌ، والآخرُ حسنٌ.

وعلى هذا؛ فما قيلَ فيهِ: حسنٌ صحيحٌ؛ فوقَ ما قيلَ فيهِ: صحيحٌ؛ فقطْ إذا كانَ فَرْدًا؛ لأنَّ كثرةَ الطُّرقِ تُقَوِّي].

(الشرح)

انتقل المصنِّف -عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللهِ- إلى مسألة جديدة وهي قولهم: حسنٌ صحيح، ما هو الحسن الصحيح؟

(وهذا حيثُ ينفردُ الوصفُ) أي وصف؟ وصف صحيح لوحده، وحسن لوحده، يقول: صحيح لوحده كما سبق وشرحنا، حسن لوحده كذلك، فإن جُمِعا؟

(فإِنْ جُمِعا؛ أَي: الصَّحيحُ والحسنُ في وصفِ حديثٍ واحِدٍ؛ كقولِ التِّرمذيِّ وغيرِه: حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ) فمعناه ماذا؟ ركزوا معي، سأشرح الفكرة وبعدين نقرأها بسرعة:

إذا قالوا: حسن صحيح اختلفوا اختلاف كبير على أقوال كثيرة في بيان معنى حسن صحيح، الحافظ ابن حجر اختار قول معين، قال: إذا كان هذا الحديث له إسنادٌ واحد ووصف بأنه حسنٌ صحيح معناه أنه للتردُّد في الحكم على الراوي هل هو ثقة فنحكم عليه أنه صحيح ولا صدوق فنحكم عليه أنه حسن؟ أنا ما عطيتكم ألفاظ الحسن، مرتبة الحسن هي الرابعة، فيقولون عنه:

- صدوق.
- لا بأس به.

- ليس به بأس.
- مأمون.
- خيارٌ.
- رضا.

كل هذه العبارات تُطلَق عليه، اكتبوا هذه الثلاثة: صدوق، ولا بأس به، وليس به بأس، هذه إذا قيلت في الراوي فحديثه حسن، في الجملة ولا ترى بعض نقاد الأئمة كانوا يقولون: لا بأس به يقصدون أنه ثقة مثل ما يقول ابن معين أحيانًا وغيره كما، لُحِيم ليس بإطلاق، أحيانًا يقولها في حق الثقات، وأحيانًا يقول: أن هؤلاء النقاد منهم استنبطنا المصطلح، ما هم الذي كانوا يمشون عن المصطلح.

☜ **فنعيد: إذًا متى يُقال: حسنٌ صحيح؟**

إن كان له إسناد واحد معناه متردَّد في هذا الإسناد، في الحكم على رواة هذا الإسناد؛ هل هم ثقات وهذا الإسناد صحيح، أو فيهم صدوق فالإسناد حسن؟ فللتردُّد في الناقل، فلما قال: حسنٌ صحيح أسقط حرف التردُّد، أو كأنه يقول: حسنٌ أو صحيح متردد فيه، مَن أعلى إذا قيل فيه: صحيح أو حسن صحيح بهذا المعنى؟ مَن أحسن؟ صحيح أقوى، أقول: هذا صحيح أحسن ولا أقول: هذا حسن أو صحيح متردِّد هل وصل للصحيح ولا ما زال حسن؟ الصحيح أقوى، هذا إطلاق.

إذا كان للحديث إسنادان فما معنى حسن صحيح؟ معناه باعتباره سنتين له إسناد حسن وإسناد صحيح، هنا التقدير حرف الواو، حرف العطف ليس حرف التردُّد، حرف الواو جمع، صار حسنٌ وصحيح، على هذا المعنى أيهما أقوى: لما أقول: صحيح أو أقول: حسنٌ صحيح؟ حسن صحيح أحسن من صحيح.

هذا خلاصة الكلام الذي يقوله.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(فإنْ جُمِعا؛ أي: الصَّحيحُ والحسنُ في وصفِ حديثٍ واحدٍ؛ كقولِ التِّرمذيِّ وغيرِه: حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ؛ فللتَّرَدُّدِ الحاصلِ مِن المُجتهدِ في النَّاقِلِ)**؛

أ. **(فللتَّرَدُّدِ الحاصلِ مِن المُجتهدِ)** الذي هو المحدِّث الناقل، في الناقل يعني في الراوي، **(هل اجتَمَعَتْ فيهِ شُروطُ الصِّحَّةِ أو قَصَّرَ عَنْها؟!)** هل اجتمعت شروط الصحة فهو صحيح أو قصر عنها فهو حسن؟

(وهذا حَيْثُ يَحْصُلُ منهُ التَّفرُّدُ بتلكَ الرِّوايةِ. وعُرِف بهذا جوابُ مَن اسْتَشْكَلَ الجَمْعَ بينَ الوصفينِ، فقالَ: الحسنُ قاصرٌ عنِ الصَّحيحِ، ففي الجمعِ بينَ الوَصفَيْنِ إثباتٌ لذلك القُصورِ ونَفْيُه) هو طبعًا على التعريف السابق تعريف الصحيح وتعريف الحسن السابق يُصبِح الجمع بينهما مشكِل، أنت عرَّفت الصحيح بشيء وعرَّفت الحسن بشيء آخر ثم تقول: حسن صحيح فهذا مشكِل، فيقول: هذا هو الجمع، إذا كان إسناد واحد فللتردُّد في الناقل، قال: فللتردُّد في الناقل حيث التفرد، وإلا فباعتبار إسنادين.

(ومُحَصَّلُ الجوابِ أَنَّ تردُّدَ أَئمَّةِ الحديثِ في حالِ ناقلِه اقْتَضى للمُجتهدِ ألا يصِفَهُ بأَحدِ الوَصفَينِ، معينًا فيُقالُ فيهِ: حسنٌ؛ باعتبارِ وَصْفِه عندَ قومٍ، صحيحٌ باعتبارِ وصفِهِ عندَ قومٍ آخرين وغايةُ ما فيهِ أَنَّه حَذَفَ منهُ حرفَ التردُّدِ) الذي هو أو، **(لأنَّ حقَّهُ أَنْ يقولَ: حَسَنٌ أَو صحيحٌ وهذا كما حَذَفَ حَرْفَ العَطفِ مِن الَّذي بَعْدَهُ)** ما هو حرف العطف الذي بعده؟ الذي هو الواو، لا غلط، في نسخة من الذي يعد؟

- على نسخة الذي بعده مثلما قلنا الذي هو حسن وصحيح باعتبار سنده.

- أما على نسخة من الذي يُعد يعني يقول: هو حقًا يقول: حسنٌ أو صحيح، مثلما يحذفون حرف العطف في العدد، يقولون: واحد اثنان ثلاثة أربع خمسة، يحذفون الواو والواو، أو من الذي بعده.

(وعلى هذا؛ فما قيلَ فيهِ حَسَنٌ صحيحٌ؛ دونَ ما قيلَ فيهِ: صَحيحٌ؛ لأنَّ الجزمَ أَقوى مِن التَّردُّدِ، وهذا حيثُ التفرُّدُ، وإِلاَّ؛ أَي: إِذا لم يَحْصُلِ التَّفرُّدُ؛ فإِطلاقُ الوَصفَيْنِ معًا على الحديثِ يكونُ باعْتِبارِ إِسنادَيْنِ، أَحدُهُما صحيحٌ، والآخرُ حسنٌ) هذا باء، **(وعلى هذا؛ فما قيلَ فيهِ: حسنٌ صحيحٌ؛ فوقَ ما قيلَ فيهِ: صحيحٌ؛ فقطْ إذا كانَ فَرْدًا؛ لأَنَّ كثرةَ الطُّرقِ تُقَوِّي)** واضح هذا الكلام؟ نعم.

طبعًا وقيل شيء ثاني قيل كلام كثير، لكن من الذي قيل وهو كلام قد يكون له وجاهة قوية: أن المراد بالحسن الصحيح التأكيد على قوة الحديث فقط وصحته؛ لأنهم ما صاروا على هذه المصطلحات، فممكن يقول: صحيح، حسنٌ صحيح، تأكيد فقط، يعني لا يريد تفريق ولا شيء.

الآن سيأتي إشكال، يبغي يورد إشكال ويجيب عنه، ما هو الإشكال؟ نجيب الإشكال ثم نقرأ الرد عليه انتبهوا معي، الإشكال ما هو؟ الإشكال الآن ليس خاص بحسن وصحيح فقط، الإشكال الخاص بقول الترمذي: حسنٌ صحيح، عرفنا ما هو حسن صحيح؟ بالنسبة لأهل العلم الحسن عندهم شيء والصحيح شيء فكيف يجمعون؟ قلنا الجواب؛

١. يا إما بالتردُّد في النقل.

٢. أو باعتبار إسنادين.

لكن الإشكال إذا اذا كان الترمذي نفسه، هذا إشكال ثاني، الترمذي يقول: حسن صحيح، ما هو الحسن عند الترمذي، الحسن عند الترمذي غير الحسن المشهور عند العلماء، إذًا ما هو الحسن عند الترمذي؟ الحسن عند الترمذي يقول: كل حديثٌ يُروى لا يكون راويه متهمًا

بالكذب، ما معنى راويه ليس متهمًا بالكذب هذا الحسن عنده، هو عرَّف الحسن في كتابه في [العلل الصغير]، كل حديثٍ لا يكون راويه متهمًا بالكذب، يعني ماذا؟ يعني ضعيف لكن ضعفًا يسيرًا، القدماء ما كانوا يُعبِّرون بتعبيراتنا الدقيقة هذه، لا، يمثِّلون، لا يكون متهم بالكذب، لا يكون شديد الضعف، إذًا ضعفه يسير هذا باختصار؛ لأنه ممكن يكون ضعفه شديد لكن ما هو متهم بالكذب، ممكن يكون ليس متهم بالكذب لكن ضعفه يسير، يعني فاحش الغلط، سيدخل معه.

إذًا شرطة الترمذي، الحسن عند الترمذي ما جمع ثلاثة شروط:

- الأول: ألا يكون راويه متهمًا بالكذب.
- اثنين: أن يُروَى من غير وجهٍ، يكون له أكثر من إسناد فيه ضعفٌ يسير.
- الشرط الثالث: ولا يكون شاذًّا؛ يعني لا يخالف أقوى منه.

بالله عليكم عند جميع الأئمة الحديث الذي لا يكون في إسناده متهم في الكذب، ويُروَى من غير وجه، ولا يكون شاذًا، ماذا نسميه؟ يسمونه حسن لغيره، يسمى الحسن لغيره.

إذًا كيف يقول الترمذي: حسنٌ صحيح وهو الحسن عنده كما عرَّفه بنفسه الحسن عنده هو الحسن لغيره، فهمتم الإشكال ولا لا؟ فما هو الجواب؟

الجواب باختصار: أن هذا التعريف للترمذي لما قال فيه: حسن فقط، فقط من عندي أنا ليس من عند الترمذي، الترمذي يقول: حسن ويسكت، فتعريفه أنه لا يكون في إسناده متهم بالكذب ويُروَى من غير وجهٍ؛ يعني له أكثر من طريق، ولا يكون شاذًّا، هذا هو الحسن عنده، أما حسن صحيح فلا يريد بالحسن الصحيح ما قال فيه: الحسن، فهمتم الجمع وانتهى الإشكال؟ هيا اقرأ الآن.

(المتن)

📖 [فإنْ قيلَ: قدْ صَرَّحَ التِّرمِذيُّ بأَنَّ شَرْطَ الحَسَنِ أَنْ يُرْوى مِن غيرِ وجْهٍ، فكيفَ يقولُ في بعضِ الأحاديثِ: حسنٌ غَريبٌ لا نعرِفُه إِلَّا مِن هذا الوجهِ؟!

فالجوابُ: أَنَّ التِّرمذيَّ لم يُعَرِّفِ الحَسَنَ المُطْلَقَ، وإِنَّما عَرَّفَ بنوعٍ خاصٍّ منهُ وقعَ في كتابِه، وهُو ما يقولُ فيهِ: حسن؛ من غيرِ صفةٍ أُخرى، وذلك أَنَّهُ:

- يقولُ في بعضِ الأحاديثِ: حسنٌ.
- وفي بعضِها: صحيحٌ.
- وفي بعضِها: غريبٌ.
- وفي بعضِها: حسنٌ صحيحٌ.
- وفي بعضِها: حسنٌ غَريبٌ.
- وفي بعضِها: صحيحٌ غريبٌ.
- وفي بعضِها: حسنٌ صحيحٌ غريبٌ.

وتعريفُه إِنَّما هو وقعَ على الأوَّلِ فقطْ، وعبارتُه تُرشِدُ إِلى ذلك، حيثُ قال في آخِرِ كتابِه: وما قُلْنا في كتابِنا: حديثٌ حسنٌ؛ فإِنَّما أَرَدْنا بِهِ حَسَنٌ إِسنادِهِ عندَنا، إِذْ كُلُّ حديثٍ يُرْوي و لا يكونُ راويهِ مُتَّهَمًا بكَذِبٍ، ويُروي مِن غيرِ وجْهٍ نحو ذلك، ولا يكونُ شاذًّا؛ فهو عندَنا حديثٌ حسنٌ.

فعُرِف بهذا أَنَّهُ إِنَّما عَرَّفَ الَّذي يقولُ فيه: حَسَنٌ فقطْ، أَمَّا ما يقولُ فيهِ: حسنٌ صحيحٌ، أو: حسنٌ غريبٌ، أو: حسنٌ صحيحٌ غريبٌ؛ فلم يُعَرِّجْ على تعريفِه؛ كما لم يُعَرِّجْ على تعريفِ ما يقولُ فيهِ: صحيحٌ فقط، أو: غريبٌ فقط.

وكأنَّهُ تَرَكَ ذلك اسْتِغناءً بشُهرَتِه عندَ أَهلِ الفنِّ، واقْتصرَ على تعريفِ ما يقولُ فيهِ في كتابهِ: حسنٌ فقط؛ إمَّا لغُموضِهِ، وإمَّا لأنَّهُ اصطِلاحٌ جديدٌ، ولذلك قيَّدَهُ بقولِه: عندنا، ولم ينْسِبْهُ إِلى أَهلِ الحديثِ كما فعل الخَطَّابيُّ.

وبهذا التَّقريرِ يندفعُ كثيرٌ مِن الإِيراداتِ التي طالَ البحثُ فيها ولمْ يُسْفِرْ وجْهُ توجيهِها، فللهِ الحمدُ على ما أَلهَم وعَلَّمَ].

(الشرح)

(فإِنْ قيلَ: قدْ صَرَّحَ التِّرمِذيُّ بأَنَّ شَرْطَ الحَسَنِ أَنْ يُرْوى مِن غيرِ وجْهٍ، فكيفَ يقولُ في بعضِ الأَحاديثِ: حسنٌ غَريبٌ لا نعرِفُه إِلَّا مِن هذا الوجهِ؟!) هذا إشكال ثاني أنا ما أوردت هذا: أنه أحيانًا يقول: حسن غريب، كيف حسن غريب؟ وهو عدة إشكالات على اصطلاح الترمذي ليس هذا فقط، أنا جاوبت على إشكال وتركت هذا ما جاوبت عنه، الحين نُجيب عليه.

الترمذي يقول: حسنٌ غريب، هو الحسن عنده ألا يكون راويه متهم بالكذب ما في مشكلة، وأن يُروى من غير وجه، كيف وحسن غريب ما له وجه، فالجواب: نعم هذا تعريف الترمذي للحسن نقطة، ما هو للحسن غريب، حسن غريب معناه زي الجمهور.

(فالجوابُ: أَنَّ التِّرمذيَّ لم يُعَرِّفِ الحَسَنَ المُطْلَقَ) مطلقًا، قال: المطلق ما هي مشكلة نفسها، **(وإِنَّما عَرَّفَ بنوعٍ خاصٍّ منهُ وقعَ في كتابِه، وهُو ما يقولُ فيهِ: حسن؛ من غيرِ صفةٍ أُخرى)** حسنٌ ضعها بين قوسين؛ يعني حسن لحالها من غير صفة أخرى هذا الكلام لابن حجر.

(وذلك أَنَّهُ يقولُ في بعضِ الأَحاديثِ: حسنٌ، وفي بعضِها: صحيحٌ، وفي بعضِها: غريبٌ، وفي بعضِها: حسنٌ صحيحٌ، وفي بعضِها: حسنٌ غَريبٌ، وفي بعضِها: صحيحٌ غريبٌ، وفي بعضِها: حسنٌ صحيحٌ غريبٌ) يا ليت كل مصطلح من هذه تضعونه بين قوسين، **(وتعريفُه إِنَّما هو وقعَ**

على الأوَّلِ فقطْ) وتعريفه هنا اكتب عنده: "وتعريفه للحسن إنما وقع للأول فقط"، الذي هو قال في الأول فقط كلمة حسن.

(حيثُ قال في آخِرِ كتابِه: وما قُلْنا في كتابِنا: حديثٌ حسنٌ؛ فإِنَّما أَرَدْنا بِهِ حَسَنٌ إِسنادِهِ عندَنا) وقَّف: **(قُلْنا في كتابِنا: حديثٌ حسنٌ)** ما قال: حسنٌ غريب، حسنٌ صحيح، حسنٌ..، فعندنا افتح معكوفة: **(إِذْ كُلُّ حديثٍ يُرْوي:**

١. لا يكونُ راويهِ مُتَّهَمًا بكَذِبٍ.

٢. ويُروي مِن غيرِ وجْهٍ نحو ذلك.

٣. ولا يكونُ شاذًّا.

فهو عندَنا حديثٌ حسنٌ، فعُرِف بهذا أَنَّهُ إِنَّما عَرَّفَ الَّذي يقولُ فيه: حَسنٌ فقطْ، أَمَّا ما يقولُ فيهِ: حسنٌ صحيحٌ، أو: حسنٌ غريبٌ، أو: حسنٌ صحيحٌ غريبٌ؛ فلم يُعَرِّجْ على تعريفِه؛ كما لم يُعَرِّجْ على تعريفِ ما يقولُ فيهِ: صحيحٌ فقط، أو: غريبٌ فقط) وقِّف.

لماذا عرَّف الحسن فقط ما عرَّف البقية؟ الآن سيجيب؛

(وكأَنَّهُ تَرَكَ ذلك اسْتِغناءً بشُهرَتِه عندَ أَهلِ الفنِّ) الباقية مشهورة، لكن الحسن لوحده لا ما هو مشهور، هذا احتمال **(واقْتصرَ على تعريفِ ما يقولُ فيهِ في كتابِهِ: حسنٌ)** لماذا عرَّف الحسن فقط وترك الباقية؟ قال:

١. **(إِمَّا لغُموضِهِ)** هذا الاحتمال الأول.

٢. **(وإِمَّا لأَنَّهُ اصطِلاحٌ جديدٌ)** يعني خاصٌّ به. هذا رقم اثنين.

(ولذلك قيَّدَهُ بقولِه: عندنا، ولم ينْسِبْهُ إِلى أَهلِ الحديثِ كما فعل الخَطَّابِيُّ) هذه قرينة أنه أراد اصطلاح خاص به كما فعل الخطابي، **(وبهذا التَّقريرِ يندفعُ كثيرٌ مِن الإِيراداتِ التي طالَ البحثُ فيها)** الخطابي قال: ما عُرِف مخرجه واشتهر رجاله؛

- ما عُرِف مخرجه يريد أنه ما في انقطاع.
- واشتهر رجاله -يُعرِّف الحسن- واشتهر رجاله، يعني أن رجاله ما وصلوا للضعف.

(وبهذا التَّقريرِ يندفعُ كثيرٌ مِن الإِيراداتِ التي طالَ البحثُ فيها ولمْ يُسْفِرْ وجْهُ توجيهِها، فللهِ الحمدُ على ما أَلهَم وعَلَّمَ).

إذًا نقِف هنا؛ لأنه بعد ذلك انتقل المصنِّف إلى زيادة الثقة، فنُكمل هذا في اللقاء القادم، هذا وصلَّى الله وسلَّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.



[الدرس السابع]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

أَمَّا بَعْدُ...

فكنا قد وقفنا في شرح النزهة للحافظ ابن حجر عند باب زيادة الثقات...

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، اللّهم اغفر لنا ولشيخنا ولوالدينا وللمسلمين.

(المتن)

📖 [وزِيادةُ راويهِما؛ أي: الصَّحيحِ والحَسنِ؛ مقبولةٌ؛ مَا لَمْ تَقَعْ مُنافِيَةً لِروايةِ مَنْ هُو أَوْثَقُ ممَّن لم يَذْكُرْ تلك الزِّيادةِ:

لأنَّ الزِّيادةَ:

١. إمَّا أَنْ تكونَ لا تَنافِيَ بينَها وبينَ روايةِ مَن لم يَذْكُرْها؛ فهذه تُقْبَلُ مُطْلَقًا؛ لأَنَّها في حُكْمِ الحديثِ المُستقلِّ الذي ينفرِدُ بِهِ الثِّقةُ ولا يَرويه عن شيخِهِ غيرُه.

٢. وإمَّا أَنْ تكونَ مُنافِيةً بحيثُ يلزمُ مِن قبولِها رَدُّ الرِّوايةِ الأخرى، فهذه هي التي يَقَعُ التَّرجيحُ بينها وبينَ معارِضِها، فيُقْبَلُ الرَّاجحُ ويُرَدُّ المرجوحُ.

واشْتُهِرَ عَنْ جَمْعٍ مِن العُلماءِ القَوْلُ بقَبولِ الزِّيادةِ مُطْلَقًا مِن غيرِ تفصيلٍ، ولا يَتَأَتَّى ذلك على طريقِ المُحَدِّثينَ الَّذينَ يشترِطونَ في الصَّحيحِ ألا يكونَ شاذًّا، ثمَّ يفسِّرونَ الشُّذوذَ بمُخالَفةِ الثِّقةِ مَن هو أَوثَقُ منهُ.

والعَجَبُ مِمَّنْ أَغفلَ ذلك منهُم معَ اعْتِرافِه باشْتِراطِ انْتفاءِ الشُّذوذِ في حدِّ الحديثِ الصَّحيحِ، وكذا الحَسنِ].

(الشرح)

قال المصنِّف-رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(وزِيادةُ راويهِما؛ أي: الصَّحيحِ والحَسنِ؛ مقبولةٌ؛ مَا لمْ تَقَعْ مُنافِيَةً لِروايةِ مَنْ هُو أَوْثَقُ ممَّن لم يَذْكُرْ تلك الزِّيادةِ)** هذه مسألة معروفة بمسألة زيادة الثقات، يسمونها زيادة الثقات، ما حكم زيادة الثقات؟ وقبل الحكم: ما المراد بزيادة الثقة؟ المراد بزيادة الثقات يعني إذا روى ثقةً حديثًا أو أكثر، وخالفه غيره من الثقات فزاد في الحديث ما لم يزده الأول أو ما لم يزده الجماعة الآخرين، فزيادة الثقة هي فيها توسُّع؛ لأنه ليس المقصود الثقة الثقة راوي الصحيح دون الحسن، لا، المقصود زيادة المقبول، على الدقيق أن يقال: زيادة الراوي المقبول يعني سواء الراوي الصحيح أو الراوي الحسن.

☜ فإذا روى جماعة حديثًا وانفرد واحد منهم بزيادةٍ لم يذكرها الباقي فما حكم هذه الزيادة هل تُقبَل أو لا تُقبَل؟

خلاصة الكلام في هذا: أنها تُقبَل إذا غلب على الظن صوابها، وتُرَد إذا غلب على الظن خطأها، تعبير العلماء مختلف:

- منهم من يقول: هكذا تُقبَل مطلقًا.
- وبعضهم يقول: لا العمل على القرائن.

الذي يقول: تُقبَل يقول: تُقبَل إلا إذا قام الدليل على ردِّها وعدم قبولها، عمل المحدِّثين القدماء الأئمة النُّقَّاد قديمًا أنهم يتبعون القرائن، إذا كانت القرائن تدل على صحَّة هذه الزيادة قبِلوها وإلا ردُّوها.

ابن حجر قال: **(مقبولةٌ؛ مَا لَمْ تَقَعْ مُنافِيَةً لِروايةِ مَنْ هُو أَوْثَقُ منه)** يعني إذا لم تُنافي رواية الثقات فهي مقبولة، إذا كانت منافية لرواية الثقات فهذه ماذا تسمى؟ ستعتبر شاذةً.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(لأنَّ الزِّيادةَ: إِمَّا أَنْ تكونَ لا تَنافِيَ بينَها وبينَ روايةِ مَن لم يَذْكُرْها)** طبعًا الآن هو سيذكر صور زيادة الثقة، الثقة الذي انفرد بالزيادة، هذه الزيادة أنواع:

- إما أن تنافي رواية الجماعة، تُعارِض خالفهم تمامًا، الزيادة تنافي.
- أو لا تنافي أبدًا، ما لها أي علاقة فيها زيادة يعني ذكر حديثًا أو ذكر نصًّا، ثم زاد قصةً أو حذف القصة، بعضهم زاد القصة، وبعضهم ما زاد القصة، زيادة القصة لا تنافي أصل الحديث، هذا على سبيل المثال.

فإذا كان لا تنافي **هذه صورة.**

الصورة الثانية: أن يكون هناك تنافي، معارضة، منافاة، فهذه الصورة الثانية.

الصورة الثالثة ذكرها ابن الصلاح: أنها قد تكون تنافيه من وجه وتوافقه من وجهه؛ يعني توافق رواية الأصل من وجه وتخالفه من وجه.

قال: **(لأنَّ الزِّيادةَ: إِمَّا أَنْ تكونَ لا تَنافِيَ بينَها وبينَ روايةِ مَن لم يَذْكُرْها)**:

أ. **(لا تَنافِيَ)** هذه الصورة الأولى، **(فَهَذِهِ تُقبَلُ مُطْلَقًا)** لماذا؟ **(لأنَّها في حُكْمِ الحديثِ المُستقلِّ الذي ينفرِدُ بِهِ الثِّقةُ ولا يَرويهِ عن شيخِهِ غيرُه)** **هذه الصورة الأولى.**

ب. **الصورة الثانية: (وإِمَّا أَنْ تكونَ مُنافِيةً بحيثُ يلزمُ مِن قبولِها رَدُّ الرِّوايةِ الأخرى، فهذه)** ما حكم هذه الصورة الثانية إذا كان بينهم تعارض؟ قال: **(فهذه هي التي يَقَعُ التَّرجيحُ بينها وبينَ معارِضِها، فيُقْبَلُ الرَّاجحُ ويُرَدُّ المرجوحُ)** هذه يقع فيها الترجيح، فإما أن يترجح عندنا الزيادة وعدم الزيادة، أو لا يترجح فنتوقف؛ لأنه في منافاة.

إذا كانت تنافي من وجه وتوافق من وجه فيمكن الجمع بينها.

(واشْتُهِرَ عَنْ جَمْعٍ مِن العُلماءِ القَوْلُ بقَبولِ الزِّيادةِ مُطْلَقًا مِن غيرِ تفصيلٍ) هذا قول: أنها تُقبَل مطلقًا من غير تفصيل، طبعًا أكيد أنه إذا كانت الزيادة فيها تنافي ما في شيء اسمه تُقبَل مطلقًا من غير تفصيل، هو الكلام أنها تُقبَل مطلقًا من غير تفصيل قول قيل، لكن قطعًا أنه إذا حصلت منافاة لا بُدَّ من الترجيح، لن يُقبَل الشيء ونقيضه، ماذا قال المصنِّف؟ هل هذا القول مقبول ولا غير مقبول؟

(ولا يَتَأَتَّى ذلك على طريقِ المُحَدِّثينَ الَّذينَ يشترِطونَ في الصَّحيحِ ألا يكونَ شاذًّا) قال: **(وَلَا يَتَأَتَّى ذَلِكَ)** يعني ذلك الإطلاق، ما يتأتَّى هذا الإطلاق أن تُقبَل مطلقًا **(على طريقِ المُحَدِّثِينَ)**؛ لأنهم يشترطون في الصحيح ألا يكون شاذًا، فإن كانت هذه الزيادة مخالفة لرواية الأكثر والأكثر أوثق فتكون شاذة، فكيف تقولون: ما تُقبَل؟!

(ثُمَّ يفسِّرونَ الشُّذوذَ بمُخالَفةِ الثِّقةِ مَن هو أَوثقُ منهُ) إذًا ابن حجر يرد على هذا القول الذي هو القبول بالإطلاق لا، ولعله يا جماعة أن الذي يُطلِق القبول ما يريد الإطلاق، قطعًا ما يريد الإطلاق والله أعلم.

(والعَجَبُ مِمَّنْ أَغفلَ ذلك منهُم) أغفل: أي ترك، ذلك: أي الشرط، وقبِل الزيادة: يعني مطلقًا، **(معَ اعْتِرافِه باشْتِراطِ انْتفاءِ الشُّذوذِ في حدِّ الحديثِ الصَّحيحِ، وكذا الحَسنِ)** غريبة أنه العجب كيف يترك هذا الشرط، شرط ماذا ؟ أنه يُغفِل هذا الشرط أنه يقول بالقبول مطلقًا ولا يقول: إلا إذا نافت، ومع ذلك يعترف بأن انتفاء الشذوذ شرطٌ للحديث الصحيح وكذا الحسن، الحسن نشترط فيه انتفاء الشذوذ، وانتفاء العلة، واتصال السند، وعدالة الراوي، هو الفرق ماذا؟ في تمام الضبط ودون التمام.

الآن انتقل إلى القول الثالث:

(المتن)

📖 [والمَنقولُ عن أئمَّةِ الحَديثِ المُتَقَدِّمينَ كعبدِ الرحمنِ بنِ مَهْدي، ويحيى القَطَّانِ، وأَحمدَ بنِ حنبلٍ، ويحيى بنِ مَعينٍ، وعليِّ بنِ المَدينيِّ، والبُخاريِّ، وأَبي زُرْعةَ الرازي، وأَبي حاتمٍ، والنَّسائيِّ، والدَّارقطنيِّ وغيرِهم: اعتبارُ التَّرجيحِ فيما يتعلَّقُ بالزِّيادةِ وغيرِها، ولا يُعْرَفُ عن أَحدٍ منهُم إِطلاقُ قَبولِ الزِّيادةِ.

وأَعْجَبُ مِن ذلك إِطلاقُ كثيرٍ مِن الشَّافعيَّةِ القَوْلَ بقَبولِ زِيادةِ الثِّقةِ، معَ أَنَّ نصَّ الشافعيِّ يدلُّ على غيرِ ذلك؛ فإِنَّهُ قالَ في أَثناءِ كلامِه على ما يُعْتَبَرُ بِهِ حالُ الرَّاوي في الضَّبْطِ ما نَصُّهُ: ويكونُ إِذا أَشْرَكَ أَحدًا مِن الحُفَّاظِ لم يُخالِفْهُ، فإِنْ خالَفَهُ فوُجِدَ حديثُهُ أَنْقَصَ كانَ في ذلك دليلٌ على صحَّةِ مَخْرَجِ حديثِهِ، ومتى خالَفَ ما وَصَفْتُ أَضرَّ ذلك بحديثِهِ انتهى كلامه.

ومُقتَضاهُ أَنَّهُ إِذا خَالَفَ فوُجِدَ حديثُهُ أَزْيَدَ من أَضرَّ ذلك بحديثِه، فدلَّ على أَنَّ زيادةَ العَدْلِ عندَه لا يلزَمُ قَبولُها مُطْلَقًا، وإِنَّما تُقْبَلُ مِن الحافِظِ؛ فإِنَّهُ اعْتَبَرَ أَنْ يكونَ حديثُ هذا المُخالِفِ أَنْقَصَ مِن حديثِ مَن خالَفَهُ مِن الحُفَّاظِ، وجَعَلَ نُقصانَ هذا الرَّاوي مِن الحديثِ دليلًا على صحَّتِه؛ لأَنَّه لا يَدُلُّ على تَحَرِّيهِ، وجَعَلَ ما عَدا ذلك مُضِرًّا بحديثِه، فدَخَلَتْ فيهِ الزِّيادةُ، فلو كانتْ عندَه مقبولةً مُطْلَقًا؛ لم تكنْ مُضِرَّةً بحديثِ صاحِبِها، واللهُ أَعلمُ].

(الشرح)

(والمَنقولُ عن أَئمَّةِ الحَديثِ المُتَقَدِّمينَ كعبدِ الرحمنِ بنِ مَهْدي، ويحيى القَطَّانِ، وأَحمدَ بنِ حنبلٍ، ويحيى بنِ مَعينٍ، وعليِّ بنِ المَدينيِّ، والبُخاريِّ، وأَبي زُرْعةَ الرازي، وأَبي حاتمٍ، والنَّسائيِّ، والدَّارقطنيِّ وغيرِهم: اعتبارُ التَّرجيحِ فيما يتعلَّقُ بالزِّيادةِ وغيرِها) اعتبار الترجيح يعني بالقرائن فيما يتعلق بالزيادة وغيرها.

(ولا يُعْرَفُ عن أَحدٍ منهُم إِطلاقُ قَبولِ الزِّيادةِ) إذًا عمل المحدثين هو هذا العمل بالقرائن، لكن عبارة ابن حجر قال: **(مقبولةٌ ما لم تقع منافية لمن هو أوثق)** هل هذا يُخالف كلام الأئمة ولا يوافق كلام الأئمة؛ **(مقبولة إلا إذا كانت منافية)**؟ يمكن أن يُوجَّه هذا الكلام بمعنى أنها مقبولة بالقرائن إلا إذا نافت، إذا نافت كانت هذه قرينة لردها، لكن هو قد يحصل العكس.

يعني أنت تقول: مقبولة، هم ما ينظرون لهذه الزيادة ما يقولون: الأصل فيها القبول، وإنما الأصل النظر في القرائن، لكن في الأخير سننتهي إلى شيء إلى أنه إذا وجدت القرائن على قبولها قُبِلت، وإن وجدت القرائن على ردِّها رُدَّت، ومن القرائن المنافاة، وأحيانًا القرينة ما هي منافاة، أحيانًا القرينة رد الزيادة ما هو لمجرد منافاة فقط، لا، قد تكون القرينة رواية الأكثر وتفرُّد هذا الراوي عن هذا الشيخ قرينة وهم وخطأ منه ولو لم تكن منافية؛ يعني ما يُقيِّدون دائمًا القرائن قرائن الرد هي المنافاة، لا.

هذا الفرق بين كلام ابن حجر وبين عمل الأئمة، عمل الأئمة ينظرون في القرينة، يعني يكون كبار أصحاب الزهري ما زادوا هذه الزيادة، وزادها واحد من صغار طلاب الزهري، فيغلب على ظنِّ النقاد أنه وهِم، أنه جاء بهذه الزيادة من حديث رجل آخر غير الزهري ثم أضاف إلى الزهري وهمًا وإن لم تكن منافية.

(وأَعْجَبُ مِن ذلكَ) هذه مسألة جديدة، يبغي يناقش الآن الشافعية الذين يقولون: بقبول زيادة الثقة ويخالفون نص الشافعي في هذه المسألة:

(وأَعْجَبُ مِن ذلك إِطلاقُ كثيرٍ مِن الشَّافعيَّةِ القَوْلَ بقَبولِ زِيادةِ الثِّقةِ، معَ أَنَّ نصَّ الشافعيِّ يدلُّ على غيرِ ذلك) ما هو نص الشافعي الذي يدل على خلاف ذلك؟ **(فإِنَّهُ قالَ في أَثناءِ كلامِه على ما يُعْتَبَرُ بهِ حالُ الرَّاوي في الضَّبْطِ ما نَصُّهُ)** هذه عبارة الشافعي الآن القادمة -افتح المعكوفة-: **(ويكونُ)** يعني الراوي **(إِذا أَشْرَكَ أَحدًا مِن الحُفَّاظِ)** يعني إذا شارك أحدًا من

الحُفَّاظ في رواية **(لم يُخالِفْهُ)** الآن هو يتكلم عن الراوي الذي يُقبَل حديثه، الراوي الذي يُوثَّق، الشافعي يقول، يقول: إذا شارك أحدًا من الحُفَّاظ لا يخالفه، فإذا روى رواية، هم كيف كانوا يعرفون ضبط الراوي وعدم ضبطه وحُسن حديثه؛ يعني حُسْن ضبطه، أو سوء ضبطه، أو فُحْش غلطه؟ بكثرة الموافقة والمخالفة والتفرُّدات؛

- إذا كان دائمًا يتفرَّد، ما يروي شيء أحد يروي مثله، ما في إلا هو الذي يرويه، هذا يوهِم، أن هذه أوهام، هذه أخطاء، لكن عندما يروي شيئًا رواه الحُفَّاظ يوافقهم غالبًا، فهذا معناه أن ضبطه قوي.
- إذا كانت له مخالفات لكن ليست كثيرة معناه أنه نزل قليل إذا كثُرت مخالفاته، الحُفَّاظ يرونه بصورة وهو يرويه بصورة ثانية.

من خلال هذه، هذه قرائن على أن ضبطه ليس بالقوي، هم ما يجيبون الراوي يُسمِّعوا له سمِّع لكي نرى حفظك، لا، لكن ينظروا للمرويات والأخطاء التي في الروايات، فالإمام الشافعي يُقرِّر أن الأصل في الراوي لكي نُقرِّر أنه ثقة وأنه ضابط قال: إذا شارك أحد من الحُفَّاظ لا يخالفه، إن خالف ماذا تعتبره يا إمام يا شافعي؟

قال: **(فإِنْ خالَفَهُ فوُجِدَ حديثُهُ)** حديث مَن؟ حديث هذا الراوي الذي نحن جالسين نختبره لابن القيم منزلته ماذا **(فوُجِدَ حديثُهُ أَنْقَصَ كانَ في ذلك دليلٌ على صحَّةِ مَخْرَجِ حديثِهِ)** يعني لا يضر، يقول: يا يُوافقهم أو يروي أقل منهم يختصر، لكن إذا زاد ضر قال: **(فوُجِدَ حديثُهُ أَنْقَصَ كانَ في ذلك دليلٌ على صحَّةِ مَخْرَجِ حديثِهِ)** يعني لا أزيد فيضر، **(ومتى خالَفَ ما وَصَفْتُ)** يعني بأن يروي أزيد **(أَضرَّ ذلك بحديثِهِ انتهى كلامه)** لماذا يقول هذا الشافعي؟

قال: **(ومُقتَضاهُ أَنَّهُ إِذا خَالَفَ فوُجِدَ حديثُهُ أَزْيَدَ من أَضرَّ ذلك بحديثِه)** لماذا يضر بحديثه؟ قال: **(فدلَّ على أَنَّ زيادةَ العَدْلِ عندَه لا يلزَمُ قَبولُها مُطْلَقًا، وإِنَّما تُقْبَلُ مِن الحافِظِ)**؛ لحظة: لماذا

يقول: إذا كان أزيد أضر؟ يقول: إذا كان زاد معناه وهِم، أخطأ فزاد في الحديث، لكن كونه يُنقِص لا حرج، هذا يدل على ضبطه وتحرِّيه وتركه الألفاظ التي شكَّ فيها مثلًا، طبعًا هذا الكلام في ماذا؟ في مسألة اختبار ضبط الراوي وليس في المرويات، يعني الآن الشافعي ما يقرِّر أنه انظروا رواية الثقة إذا روى أزيد رُدُّوها، وإذا روى أنقص اقبلوها، وإذا زاد لا رُدُّوها، لا، هو ليس هكذا، هو الآن يُقرِّر كيف نختبر رواية الراوي؟ كيف نختبر ضبط الراوي؟

قال: **(فإِنَّهُ اعْتَبَرَ أَنْ يكونَ حديثُ هذا المُخالِفِ أَنْقَصَ مِن حديثِ مَن خالَفَهُ مِن الحُفَّاظِ)** يقول: اعتبر لازم يكون حديث هذا المخالف أنقص، **(وجَعَلَ نُقصانَ هذا الرَّاوي مِن الحديثِ دليلًا على صحَّتِهِ؛ لأنَّه لا يَدُلُّ على تَحَرِّيهِ، وجَعَلَ ما عَدا ذلك مُضِرًّا بحديثِه)** وهي الزيادة، **(فدَخَلَتْ فيهِ الزِّيادةُ، فلو كانتْ عندَه مقبولةً مُطْلَقًا؛ لم تكنْ مُضِرَّةً بحديثِ صاحِبِها)** يعني هو يقول: غريب من الشافعية أنهم يقولون بهذا القول ويخالفون الإمام؛ القول بزيادة الثقة مطلقًا.

انتهى المصنِّف من حكم زيادة الثقات، وخلاصة الحكم: أنه يدور مع القرائن.

انتقل الآن إلى مسألة ثانية: إلى الشاذ والمحفوظ، والمنكر والمعروف، عندنا أربع مصطلحات:

١. مصطلح الشاذ.

٢. ويقابله المحفوظ.

٣. ومصطلح المنكر.

٤. ويقابله المعروف.

وكل هذه الأربع مصطلحات قائمة على المخالفة.

(المتن)

📖 [فإنْ خُولِفَ -أي الراوي- بأرْجَحَ منهُ؛ لمزيدِ ضَبْطٍ أَوْ كثرةِ عدَدٍ أَو غيرِ ذلك مِن وُجوهِ التَّرجيحاتِ؛ فالرَّاجِحُ يقالُ لهُ: المَحْفوظُ. ومُقابِلُهُ - وهو المرجوحُ - يُقالُ لهُ: الشَّاذُّ.

مثالُ ذلك: ما رواهُ التِّرمذيُّ والنَّسائيُّ وابنُ ماجَة مِن طريقِ ابنِ عُيَيْنَةَ عن عَمْرو بنِ دينارٍ عن عَوْسَجة، عن ابنِ عباسٍ --رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا--: أَنَّ رجُلًا تُوُفِّيَ في عهدِ رسولِ اللهِ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ-، ولم يَدَعْ وارِثًا إِلَّا مولىً هو أَعتقَهُ.... الحديثَ.

وتابَعَ ابنَ عُيَيْنَةَ على وَصْلِهِ ابنُ جُريجٍ وغيرُه.

وخالفَهُم حمَّاد بن زيد، فرواهُ عَنْ عَمْرو بنِ دينارٍ عَن عَوْسَجَةَ ولم يَذْكُرِ حديث ابنَ عباسٍ.

قال أبو حاتمٍ: المَحفوظُ حديثُ ابنِ عُيَيْنَةَ. أهـ كلامُه.

فحمَّاد بن زيد مِن أَهلِ العدالةِ والضَّبطِ، ومعَ ذلك رجَّحَ أبو حاتمٍ روايةَ مَن هُم أَكثرُ عددًا منهُ.

وعُرِفَ مِن هذا التَّقريرِ أَنَّ: الشَّاذَّ: ما رواهُ المقبولُ مُخالِفًا لِمَنْ هُو أَوْلَى مِنهُ.

وهذا هُو المُعْتَمَدُ في تعريفِ الشاذِّ بحَسَبِ الاصْطِلاحِ].

(الشرح)

(فإنْ خُولِفَ -أي الراوي- بأرْجَحَ منهُ) يقول: إذا خولف الراوي بأرجح منه، نبغي نفهم: كيف يكون أرجح منه؟ أرجح منه كيف؟ بصورتين، الأرجح منه يكون له صورتان:

أ. إما بزيادة الضبط بمزيد ضبطٍ.

ب. أو كثرة العدد.

إذًا الراوي يكون ثقة فيخالفه راوٍ آخر أوثق منه، فسنُقدِّم رواية الأوثق، ونسمي رواية الثقة شاذة، ورواية الأوثق محفوظة، هنا تفوَّق؛ يعني ترجحت رواية الأوثق بماذا؟ بالعدد ولا بزيادة الضبط؟ بزيادة الضبط.

قال: **(أَوْ كَثْرَةِ عَدَدٍ)** أحيانًا هذا الثقة يخالفه ثلاثة أو اثنان في درجته في الضبط لكن العدد أكثر فيفوقون عليه بالعدد، وأحيانًا قبل ذلك أنه ممكن يكون العدد والصفات كلها أفضل.

(فإِنْ خُولِفَ -أي الراوي- بأَرْجَحَ منهُ؛ لمزيدِ ضَبْطٍ أَوْ كثرةِ عدَدٍ أو غيرِ ذلك مِن وُجوهِ التَّرجيحاتِ؛ فالرَّاجِحُ يقالُ لهُ: المَحفوظُ. ومُقابِلُهُ -وهو المرجوحُ- يُقالُ لهُ: الشَّاذُّ) طبعًا في وجوه ترجيح أخرى غير هذا تأتي في بابها، هات مثال للشاذ والمحفوظ:

(مثالُ ذلك: ما رواهُ التِّرمذيُّ والنَّسائيُّ وابنُ ماجَة مِن طريقِ ابنِ عُيَيْنَةَ عن عَمْرو بنِ دينارٍ) عند ابن عُيينة -ضعوا ألف-، **هذا الإسناد الأول:** ابن عيينة سفيان بن عيينة **(عن عَمْرو بنِ دينارٍ عن عَوْسَجة، عن ابنِ عباسٍ: أَنَّ رجُلًا تُوُفِّي في عهدِ رسولِ اللهِ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ-، ولم يَدَعْ وارِثًا إِلَّا مولىً هو أَعتقَهُ.... الحديثَ)** لاحظوا الحديث هذا؛ الحديث من طريق عوسجة عن ابن عباس عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، يعني الحديث متصل.

الرواية الثانية قال: (وتابَعَ ابنَ عُيَيْنَةَ على وَصْلِهِ ابنُ جُريجٍ وغيرُه) يعني ابن جريج رواه أيضًا من طريق عوسجة عن ابن عباس عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، هذا باء.

(وخالَفَهُم حمَّاد بن زيد، فرواهُ عَنْ عَمْرو بنِ دينارٍ عَن عَوْسَجَةَ ولم يَذْكُرِ حديث ابنَ عباسٍ) يعني عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- مرسلًا، لاحظتم الخلاف؟

إذًا عندنا طريق ابن عيينة وطريق ابن جريج كلاهما يرويان عن عوسجة عن ابن عباس عن رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، والحديث حكاية حصلت في عهد النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّم-، فخالفهما حمَّاد بن زيد، حمَّاد بن زيد رواه عن عوسجة على طول بذكر القصة بدون ابن عباس، أين الشاذ وأين المحفوظ بين هذه الروايات؟

(قال أبو حاتمٍ: المَحفوظُ حديثُ ابنِ عُيَيْنَةَ. أهـ) حديث ابن عيينة لماذا؟ لأنه توبع بابن جريج، تابع ابن جريج، يصير حديث حمَّاد هو الشاذ، أو مخالف في السند والمتن.

- إما في الألفاظ الحديث مختلفة، فيها زيادة، فيها نقص، فيها مخالفة.
- أو في الإسناد مختلف.

هنا في الأسنان.

(فحمَّاد بن زيد مِن أَهلِ العدالةِ والضَّبطِ، ومعَ ذلك رجَّحَ أبو حاتمٍ روايةَ مَن هُم أَكثرُ عددًا منهُ) الآن سؤال: حمَّاد بن زيد يصير ضعيف ولا تُصبِح روايته هذه الرواية بعينها شاذة ضعيفة؟ فقط هذه الرواية، اكتشفنا أن حمَّاد بن زيد أخطأ في هذه الرواية فقط، فردَّينا هذه الرواية لكن لا نرد جميع المرويات حمَّاد بن زيد، ولماذا حكمنا في رواية حمَّاد بالشذوذ، لماذا ما حكمنا بأنها منكرة؟ لأن حمَّاد ثقة.

(وعُرِفَ مِن هذا التَّقريرِ أَنَّ: الشَّاذَّ: ما رواهُ المقْبولُ مُخالِفًا لِمَنْ هُو أَوْلَى مِنهُ) طبعًا قال: المقبول ليدخل الثقة ويدخل الصدوق، الراوي الصحيح والراوي الحسن، **(وهذا هُو المُعْتَمَدُ في تعريفِ الشاذِّ بحَسَبِ الاصْطِلاحِ)** ونحن قلنا قبل ذلك: أن هذا التعريف هو تعريف الشافعي، وهناك من عرَّف الشاذ وأطلق الشاذ على شيء ثاني؛

- فالخليلي أطلقه على تفرُّد الراوي مطلقًا سواء كان ثقةً أو غير، تفرُّد ليس مخالفة.
- والحاكم أطلقه على تفرُّد الثقة، وقال: الثقة إذا تفرَّد يعتبر شاذ.

(المتن)

📖 [وَإِنْ وَقَعَتِ المُخالفةُ لهُ معَ الضَّعْفِ؛ فالرَّاجِحُ يُقالُ لهُ: المَعْروفُ، ومُقابِلُهُ يُقالُ لهُ: المُنْكَرُ.

مثالُه: ما رواهُ ابنُ أَبي حاتمٍ مِن طريقِ حُبَيِّبِ بنِ حَبيبٍ - وهو أَخو حَمْزَةَ بنِ حَبيبٍ الزَّيَّاتِ المُقرئِ- عن أَبي إِسحاقَ عن العَيْزارِ بنِ حُرَيثٍ عن ابنِ عبَّاسٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا- عن النبي - صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- قالَ: «مَن أَقامَ الصَّلاةَ وآتى الزَّكاةَ وحَجَّ البيتَ وصامَ وقَرَى الضَّيْفَ؛ دَخَلَ الجنَّةَ».

قالَ أَبو حاتمٍ: و هُو مُنْكَرٌ؛ لأَنَّ غيرَه مِن الثِّقاتِ رواهُ عن أَبي إِسحاقَ مَوقوفًا، وهُو المَعروفُ].

(الشرح)

(وَإِنْ وَقَعَتِ المُخالفةُ لهُ معَ الضَّعْفِ؛ فالرَّاجِحُ يُقالُ لهُ: المَعْروفُ، ومُقابِلُهُ يُقالُ لهُ: المُنْكَرُ)

نبغي مثال، المثال: **(مثالُه: ما رواهُ ابنُ أَبي حاتمٍ)** هذا المثال الأول "أ"؛ لأنه في الخلاف لما نتكلم عن الشذوذ معناه عندنا مرويات، فالمثال السابق الذي هو مثال الشاذ والمحفوظ كان عندنا ثلاثة مرويات، والآن هنا ننظر في المرويات، أظن عندنا روايتين فقط.

(مثالُه: ما رواهُ ابنُ أَبي حاتمٍ مِن طريقِ حُبَيِّبِ بنِ حَبيبٍ) حُبَيِّبِ بنِ حَبيبٍ ضعيف، ضعَّفه أبو زرعة وتركه ابن المبارك، **(وهو أَخو حَمْزَةَ بنِ حَبيبٍ الزَّيَّاتِ المُقرئِ)** لكن هو ضعيف، عن مَن؟ **(عن أَبي إِسحاقَ عن العَيْزارِ بنِ حُرَيثٍ عن ابنِ عبَّاسٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا- عن النبي -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- قال)** هذا الإسناد يرويه ابن عباس عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- متصل **(«مَن أَقامَ الصَّلاةَ وآتى الزَّكاةَ وحَجَّ البيتَ وصامَ وقَرَى الضَّيْفَ؛ دَخَلَ الجنَّةَ. قالَ أَبو حاتمٍ: و هُو مُنْكَرٌ »)**.

هذه الرواية منكر لماذا؟ لأن حُبَيِّبِ بنِ حَبيبٍ خالفه عدد من الثقات ورووا هذا الحديث بعينه بهذا الإسناد عن العيزار بن حُرَيث عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- ولم يذكر ابن عباس، فصار اختلاف الآن، **(قالَ أَبو حاتمٍ: و هُو مُنْكَرٌ؛ لأَنَّ غيرَه مِن الثِّقاتِ رواهُ عن أَبي إِسحاقَ مَوقوفًا)** على ابن عباس؛ يعني بهذا الإسناد لكن بدون إسقاط ابن عباس فما هو الصواب؟ الرواية الصواب التي فيها ذِكْر ابن عباس أو التي ليس فيها ذكر لابن عباس؟ الصواب ماذا؟

ما معنى الصواب؟ نسأل عن الواقع، الواقع ماذا؟ العيزار بن حُريث لما حدَّث أبا إسحاق السبيعي حدَّثه كيف؛ قال له ابن عباس ولا ما قال له ابن عباس؟ حدَّثه عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- هذا لما نتكلم عن الصواب، هذا المصطلح في باب العلل، لمن يقولون: الصواب كذا يقصدون الواقع كذا، الصحيح كذا يقصدون الواقع كذا، ما يتكلمون على صحة الرواية ولا ضعف الرواية، ركزوا على هذه المسألة الآن.

الآن هذا مثال عندنا جيد -ركزوا معي-: العيزار بن حُريث لما حدَّث أبا إسحاق السبيعي، أليس هو حدَّث أبا إسحاق؟ حدَّثه ماذا قال له؟ قال له: حدثني ابن عباس عن النبي ولا حدَّثه عن النبي مباشرة؟

طالب: الذي فهمته هل حدَّثه عن ابن عباس من قول ابن عباس، أم عن ابن عباس أعن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- من قول النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، فيصير ابن عباس مذكور في الطريقين.

صحيح أنا أسقطت ابن عباس، هو من قوله موقوفًا، قلنا: موقوفًا عليه. نُعيد الكلام مرة ثانية، أنا صار عندي انتقال في الذهن بين الإرسال والوقف، لا هو ما هو مرسل صحيح، هذا موقوف.

نُعيد: ابن عباس حدَّث العيزار، حدَّثه من قوله ولا نسبه للنبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، ما هي الحقيقة؟ وبناءً عليه العيزار حدَّث أبا إسحاق، وأبو إسحاق حدَّث حُبيِّب وغير حُبيِّب، حدَّث ناس كثير، نحن ما نعرف الحقيقة ماذا، ما شهدناها، لكن جئنا نسأل عن الواقع فوجدنا أن الأكثر قالوا: العيزار حدَّث عن ابن عباس من قوله، وحُبيِّب قال: لا، العيزار حدَّث عن ابن عباس عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، فالواقع ماذا؟ الواقع هل حُبيِّب هو الذي أخطأ ورفع الحديث؟

وهو في الحقيقة ما هو كذا؛ لأن ابن عباس حدَّث من قوله ما حدَّث عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، نحن ما نعلم الحقيقة، لكن نحن ننظر في القرائن؛ وجدنا أن الرواية الأكثر تقول أنه من كلام العباس وحده نفسه، وحُبيِّب هو الوحيد الذي رفع الحديث عن ابن عباس عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، فغلب على ظننا أنه هذا الضعيف هو الذي أخطأ فرفع الحديث وهو ليس بمرفوع، صار من حيث الصواب ما هو؟ الواقع ابن عباس لغلبة الظن طبعًا.

أنا الذي جعلني أنتقل في الذهن شيء ثاني لكن خلوني أرجع للانتقال، ذاك المثال الخطأ جيد نبغيه: أحيانًا يحصل خلاف هذا، ما يحصل قضية وقف ورفع، أحيانًا إرسال ووصل، فيكون التابعي رواه عن ابن عباس عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- في رواية، وفي رواية أخرى التابعي يرويه عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- مباشرة، فما هو الصحيح؟ الحقيقة ماذا؟ حقيقة الأمر الواقع الذي حصل في كون الله في الأرض ما هو؟

أن التابعي لما حدَّث تلميذه الراوي عنه حدَّثه عن الصحابي عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- أم حدَّثه عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- مباشرة وترك الصحابي؛ لأنه نسيه أو اختصر أو لأي سبب، الواقع ماذا؟ يهمنا نبحث عن الواقع ولا ليس مهم عندنا؟ ما هي أهمية هذا

البحث؟ لماذا أبحث عن الواقع؟ لأن إذا عرفت ما هو الواقع سأعرف حكم الحديث صحيح ولا ضعيف؟

- فبالبحث لو أني بحثت فوجدت أن الواقع أن الصحابي موجود والتابعي رواه عن الصحابي عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، سأحكم على الحديث بالاتصال وسأقول: حديث صحيح مع بقية الشروط طبعًا.
- وإذا اكتشفت أن الواقع رواية الإرسال، أن التابعي رواه عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- بدون ذكر صحابي هذا هو الواقع، سيصبح الحديث عندي ضعيف ولا صحيح؟ مرسل منقطع.

أئمة العلل إذا سُئِلوا عن هذا: ما تقول في حديث كذا؟ فأحيانًا يقول الإمام: الصواب المرسل، كيف يكون الصواب المرسل؟ الصواب المرسل، المرسل ضعيف ما هو الصواب، لا الصواب يعني في الواقع، الذي حصل أن الرواية الصحيحة الثابتة الصحيحة من حيث الوقوع، هو الإرسال ما هو الوصل، وبناءً عليه تحكم على الرواية صحيحة ولا غير صحيحة.

قال: **(لأَنَّ غيرَه مِن الثِّقاتِ رواهُ عن أَبي إِسحاقَ مَوقوفًا، وهُو المَعروفُ)** لأن المعروف يقابله ماذا غير المعروف؟ المنكر.

(المتن)

📖 [وعُرِفَ بهذا أَنَّ بينَ الشَّاذِّ والمُنْكَرِ عُمومًا وخُصوصًا مِن وَجْهٍ؛ لأَنَّ بينَهُما اجْتِماعًا في اشْتِراطِ المُخالفَةِ، وافْتراقًا في أَنَّ الشَّاذَّ راويهِ ثقةٌ أَو صدوقٌ، والمُنْكَرَ رَاويهِ ضعيفٌ، وقد غَفَلَ مَن سَوَّى بينَهُما، واللهُ أَعلمُ].

(الشرح)

(وعُرِفَ بهذا أَنَّ بينَ الشَّاذِّ والمُنْكَرِ عُمومًا)؛

طالب: وهو المعروف من كلام ابن حجر ولا من كلام أبي حاتم؟

ما هو ابن حجر؟

طالب: قوله: والمعروف.

أنا أظن أن أبو حاتم قال: منكر فقط، الباقي كله تعليق لابن حجر والله أعلم.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(وعُرِفَ بهذا أَنَّ بينَ الشَّاذِّ والمُنْكَرِ عُمومًا وخُصوصًا مِن وَجْهٍ؛ لأنَّ بينَهُما اجْتِماعًا في اشْتِراطِ المُخالفَةِ)** لما نقول: عموم وخصوص وجهين؛ يعني يجتمعان في وجه ويفترقان في أوجه أخرى؛ لأن بينهما اجتماعًا، ما هو الوجه الذي يجتمعان فيه؟ المخالفة، فالشاذ فيه مخالفة والمنكر فيه مخالفة، فكلاهما فيه مخالفة، **(وافْتراقًا في أَنَّ الشَّاذَّ)** المخالف في الشأن ثقة، والمخالف في المنكر ضعيف هذا الفرق.

(وافْتراقًا في أَنَّ الشَّاذَّ راويهِ ثقةٌ أو صدوقٌ، والمُنْكَرَ رَاويهِ ضعيفٌ، وقد غَفَلَ مَن سَوَّى بينَهُما، واللهُ أَعلمُ) بعضهم سوَّى بينهما مثل ابن الصلاح، لكن أهل الحديث يتساهلون ترى ما يتقيَّدون بهذا دائمًا، فقد يتساهل أهل الحديث في إطلاق المنكر على الشاذ والشاذ على المنكر، ما في إشكال.

انتهى من المسألة هذه، الآن سيشرع في مسألة جديدة وهي: المتابعة والشاهد والاعتبار؛

(المتن)

📖 **[وَما تقدَّم ذِكرُه مِن الفَرْدِ النِّسْبِيِّ؛ إِنْ وُجِدَ – بعدَ ظَنِّ كونِه فَرْدًا – قد وافَقَهُ غيرُهُ؛ فهُو المُتابِعُ؛ بكسرِ الباءِ الموحَّدةِ.**

والمُتابَعَةُ على مراتِبَ:

- **لأنَّها إِنْ حَصَلَتْ للرَّاوي نفسِهِ؛ فهي التَّامَّةُ.**

- وإِنْ حَصَلَتْ لشيخِهِ فمَنْ فوقَهُ؛ فهِيَ القاصِرةُ.

ويُستفادُ منها التَّقويةُ].

(الشرح)

☜ **ما هي المتابعة؟**

(وَما تقدَّم ذِكرُه مِن الفَرْدِ النِّسْبِيِّ؛ إِنْ وُجِدَ – بعدَ ظَنِّ كونِه فَرْدًا – قد وافَقَهُ غيرُهُ؛ فهُو المُتابِعُ؛ بكسرِ الباءِ الموحَّدةِ) ما رأيكم نشرح هذا تصوره قبل أن نبدأ، وهذا الذي تقول: يُطوِّل الدرس؛ لأنه نحن نشرح النخبة صرنا، فعلًا نشرح النخبة مرة ثانية.

عندنا:

١. المتابعة.

٢. والشاهد.

٣. وعندنا ثالث اسمه الاعتبار مختلِف.

هذان قسمان: المتابعة والشاهد، انظروا: إذا حصلت موافقة بين الروايتين، عندنا روايتين، ما دام في متابعة ولا شاهد معناه في روايتين، الروايتان هاتان إذا اتفقا في أمرين قلنا: متابعة، ما هما الأمران؟

- الأمر الأول: الصحابي.
- والثاني: الحديث بلفظه أو بمعناه.

عندنا حديث يتكلم عن «بُنِي الإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ» لو اختلفت ألفاظهم هو نفس الحديث، فإذا كان هذا المتن نفس الحديث اتفقت الروايتان على الحديث وعلى الصحابي، فقلنا: بين

الروايتين متابعة، يصير راوي الأولى تابع راوي الثانية، وراوي الثانية تابع راوي الأولى، كل واحد فيهم متابع للثاني.

إذا اتفقا في الحديث والأصل نقول: الحديث هو الأول، فإن اتفقا في الحديث واختلفا في الصحابي هذا هو الشاهد، فنفرض مثلًا أنه الحديثين وسيذكر مثال ما نحتاج لكن فهمنا المسألة؟ صار عندنا المتابعة والشاهد، المتابعة نفسها تنقسم إلى قسمين:

١. متابعة تامة.

٢. ومتابعة قاصرة.

كيف متابعة تامة؟ في المتابعة سنشترط كم شرط؟ اتفاق في كم؟ شيئين، ما هما؟

- الأول: الحديث.
- الثاني: الصحابي.
- الثالث: الشيخ نفسه.

يعني نقول: مالك عن نافع عن ابن عمر والحديث نفسه، ثم نقول: الليث عن نافع عن ابن عمر، فرواية مالك ورواية الليث اتفقتا في ماذا؟

- اتفقتا أول شيء في الحديث، واتفقتا ثانيًا في الصحابي ابن عمر، واتفقت رواية مالك والليث في من؟ الشيخ الأول، فهذه تامة.
- لكن لو التقيا في الشيخ الثاني يعني كل واحد له شيخ مختلف عن الثاني لكن في الأخير تكون في الشيخ الثاني أو الثالث أو في الصحابي؛ فهذه متابعة قاصرة.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(وَما تقدَّم ذِكرُه مِن الفَرْدِ النِّسْبِيِّ؛ إِنْ وُجِدَ – بعدَ ظَنِّ كونِه فَرْدًا – قد وافَقَهُ غيرُهُ؛ فهُو المُتابِعُ؛ بكسرِ الباءِ الموحَّدةِ)** يعني هو في الغالب بالنسبة للمتابعة كيف نصل إليها؟ أنا نسيت الاعتبار ما شرحناه.

☜ كيف نصل للمتابعة والشاهد؟

عن طريق البحث في الأسانيد، البحث في الكتب عن الأسانيد، هذا البحث يسمى الاعتبار، وما دام أنك ستبحث معناه أنت ما تعرف أن هذه الرواية هي غريبة ولا مشهورة ولا؟ فأنت تبحث عن متابع، ولهذا قال المصنِّف: **(الفَرْدِ النِّسْبِيِّ؛ إِنْ وُجِدَ – بعدَ ظَنِّ كونِه فَرْدًا – قد وافَقَهُ غيرُهُ؛ فهُو المُتابِعُ؛ بكسرِ الموحَّدةِ)** ما هي الموحَّدة؟ الموحدة الباء، هذه مصطلحات يستخدمها أهل العلم:

- يُفرِّقون بين الباء والتاء والنون والياء، هذه متشابهات.
- ويُفرِّقون بين السين والشين.
- ويُفرِّقون بين الجيم والحاء والخاء.
- ويُفرِّقون بين الدال والذال وبين الراء والزاي.

فمصطلحاتهم في التفريق يستخدمون الموحَّدة يعني بنقطة واحدة، إذا كانت النقطة لما نُفرِّق بين الباء والنون فنقول: بالموحدة، إذا قلنا: بالموحدة اشتبهت هذه بهذه، فيضطرون إلى اصطلاح ثاني: فوقية وتحتية، إذًا الموحدة ماذا يقابلها؟ المثنَّاة والمثلَّثة؛

- إن كانت نقطة موحَّدة.
- إن كانت اثنتين قالوا: مثنى.
- وإن كانت ثلاثة قالوا: مثلَّثة مثل الثاء مثلثة.

- وإذا كانت فوق أو تحت يقولون: فوقية وتحتية.

وأحيانًا ما يحتاجوا مثل السين والشين ما يحتاجوا يقولون: مثلَّثة ولا مثنَّاة ولا موحَّدة، إنما يقولون ماذا؟ يُعبِّرون بالمعجمة والمهملة، صارت:

- المعجمة يعني منقوطة سواءً نقطة ولا اثنتين ولا ثلاث.
- والمهملة التي ما هي منقوطة.

فصار المصطلحات كالتالي:

- المهملة تقابلها المعجمة.
- والفوقية تقابلها التحتية.
- والموحدة والمثنَّاة والمثلَّثة.

طبعًا انظروا: هم في الغالب ما يضطرون لهذا إلا عند الاشتباه، وأحيانًا ما يكون الاشتباه بين الجميع؛ يعني لو كانت باء قد تكون الكلمة فيها باء، لكنها تشتبه بالنون، قد تُقرَأ نون فيضطر يقول كذا، لكن لو اشتبهت بالياء مثلًا فيقول: بالموحدة؛ يعني ليست بالمثنى، يعني يستخدمونها بقدر الحاجة.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(والمُتَابَعَةُ على مراتِبَ:**

- **إنْ حَصَلَتْ للرَّاوي نفسِهِ؛ فهِي التَّامَّةُ.**
- **وإِنْ حَصَلَتْ لشيخِهِ فمَنْ فوقَهُ؛ فهِيَ القاصِرةُ).**

أظن عرفتم صورة الأولى والثانية، إذًا:

أ. التامة.

ب. والقاصرة.

(ويُستفادُ منها التَّقوية) هاتوا مثال المتابعة:

(المتن)

📖 [مِثالُ المُتابعةِ التامة: ما رواهُ الشَّافعيُّ في الأمِّ عن مالِكٍ عن عبدِ اللهِ بنِ دينارٍ عن ابنِ عُمرَ أنَّ رسولَ الله –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم– قالَ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وعِشرون، فلا تَصوموا حتَّى تَرَوُا الهِلالَ، ولا تُفْطِروا حتَّى تَرَوْهُ، فإِنْ غُمَّ عليكم؛ فأَكْمِلوا العِدَّةَ ثلاثينَ».

فهذا الحديثُ بهذا اللَّفظِ ظَنَّ قومٌ أَنَّ الشافعيَّ تفرَّدَ بِهِ عن مالِكٍ، فعَدُّوهُ في غرائِبِه؛ لأنَّ أَصحابَ مالِكٍ رَوَوْهُ عنهُ بهذا الإِسنادِ، بلفظِ: «فإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمُ فاقْدُروا لهُ!» لكِنْ وجَدْنا للشَّافعيِّ مُتابِعًا، وهو عبدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَةَ القَعْنَبِيُّ، كذلك أَخرجَهُ البُخاريُّ عنهُ عن مالكٍ. فهَذهِ متابَعةٌ تامَّةٌ.

ووَجَدْنا لهُ أَيضًا مُتابَعَةً قاصرةً:

- في صحيحِ ابنِ خُزَيْمةَ مِن روايةِ عاصمِ بنِ محمَّدٍ عن أَبيهِ محمَّدِ بنِ زيدٍ عن جدِّهِ عبدِ اللهِ بنِ عُمرَ بلفظِ: «فكَمِّلوا ثلاثينَ».
- وفي [صحيح مسلم] من روايةِ عُبيدِ اللهِ بنِ عُمرَ عن نافعٍ عن ابنِ عُمرَ بلفظ: «فاقْدُروا ثلاثينَ».

ولا اقْتِصارَ في هذه المُتابعةِ – سواءٌ كانتْ تامَّةً أَم قاصرةً – على اللَّفْظِ، بل لو جاءَتْ بالمعنى؛ لكَفَتْ، لكنَّها مختَصَّةٌ بكونِها مِن روايةِ ذلك الصَّحابيِّ].

(الشرح)

(مِثالُ المُتابعةِ التامة: ما رواهُ الشَّافعيُّ في الأمِّ عن مالِكٍ عن عبدِ اللهِ بنِ دينارٍ عن ابنِ عُمرَ أَنَّ رسولَ الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قالَ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وعِشرون، فلا تَصوموا حتَّى تَرَوُا الهِلالَ، ولا تُفْطِروا حتَّى تَرَوْهُ، فإِنْ غُمَّ عليكم؛ فأَكْمِلوا العِدَّةَ ثلاثينَ». فهذا الحديثُ بهذا اللَّفظِ ظَنَّ قومٌ أَنَّ الشافعيَّ تفرَّدَ بِهِ عن مالِكٍ) ما هو اللفظ الذي يقصد الآن؟

اللفظ الذي يريده الآن **«فأَكْمِلوا العِدَّةَ ثلاثينَ»**، وليس **«فَاقْدُرُوا لَهُ»**، فظُنَّ أن عبارة **«فأَكْمِلوا العِدَّةَ ثلاثينَ»** هي من تفرُّد الشافعي، **(فعَدُّوهُ في غرائِبِه؛ لأنَّ أَصحابَ مالِكٍ رَوَوْهُ عنهُ بهذا الإِسنادِ، بلفظِ: «فإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمُ فاقْدُروا لهُ!»)** لاحظتم الفرق؟ ما فيه ثلاثين، إذًا هو موطن الشاهد قضية ثلاثين ولا فاقدروا له؟ ثلاثين، وظُنَّ أن مالك تفرَّد بهذه الرواية، بهذا اللفظ يعني.

ب- **(لكِنْ وجَدْنا للشَّافعيِّ مُتابِعًا)** هذا رواية ثانية، **(وهو عبدُ اللهِ بنُ مَسْلَمَةَ القَعْنَبِيُّ، كذلك أَخرجَهُ البُخاريُّ عنهُ عن مالكٍ)** تلميذ مالك هذا، القعنبي تابع الشافعي، المتابعة بين الشافعي والقعنبي تامة، فأخرجه كذلك عن مالك بهذا اللفظ الذي هو الثلاثين، صار في متابعة.

قال: **(فهَذِهِ متابَعةٌ تامَّةٌ)**.

ج- **(ووَجَدْنا لهُ أَيضًا مُتابَعَةٌ قاصرةً)** هذه الرواية الثالثة **(في صحيحِ ابنِ خُزَيْمةَ مِن روايةِ عاصمِ بنِ محمَّدٍ عن أَبيهِ محمَّدِ بنِ زيدٍ عن جدِّهِ عبدِ اللهِ بنِ عُمرَ بلفظِ: «فكَمِّلوا ثلاثينَ»)** هذه متابعة قاصرة ولا لا؟ لماذا قاصرة؟ التقوا أين؟ في الصحابي، التقوا في الحديث في الصحابي.

د- بعد ذلك رواية رابعة: **(وفي [صحيح مسلم] من روايةِ عُبيدِ اللهِ بنِ عُمرَ عن نافعٍ عن ابنِ عُمرَ بلفظ: «فاقْدُروا ثلاثينَ»)** نفس الشيء هذه متابعة قاصرة ولا تامة ولا ما هي قصتها؟ لماذا قاصرة؟ أين التقوا؟ اللقاء أين؟ في ابن عمر.

(ولا اقْتِصارَ في هذه المُتابعةِ – سواءٌ كانتْ تامَّةً أَم قاصرةً – على اللَّفْظِ، بل لو جاءَتْ بالمعنى؛ لكَفَتْ، لكنَّها مختَصَّةٌ بكونِها مِن روايةِ ذلك الصَّحابيِّ) واضح هذا؟ كلام سبق، أنه العبرة ما هو باللفظ، العبرة بالمعنى، لكن لا بُدَّ أن يتفقا في الحديث في معناه، ويتفقا في الصحابي.

اذهب إلى الشاهد:

(المتن)

📖 [وإِنْ وُجِدَ مَتْنٌ يُروى مِن حديثِ صحابيٍّ آخَرَ يُشْبِهُهُ في اللَّفظِ والمعنى، أَو في المعنى فقطْ؛ فهُو الشَّاهِدُ.

ومثالُه في الحديثِ الَّذي قدَّمناهُ ما رواهُ النَّسائيُّ مِن روايةِ محمَّدِ بنِ حُنَيْنٍ عن ابن عبَّاسٍ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا– عن النبي –صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ–، فذَكَرَ مثلَ حديثِ عبد اللهِ بنِ دينارٍ عنِ ابنِ عُمرَ سواءً. فهذا باللَّفظِ.

وأَمَّا بالمَعْنى؛ فهو ما رواهُ البُخاريُّ مِن روايةِ محمَّدِ بنِ زيادٍ عن أَبي هُريرةَ بلفظ: «فإِنْ غُمَّ عليكُمْ فأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبانَ ثلاثينَ» وخَصَّ قومٌ المُتابعةَ بما حَصَلَ باللَّفظِ، سواءٌ كانَ مِن روايةِ ذلك الصَّحابيِّ أَم لا، والشاهدَ بما حصلَ بالمَعنى كذلك.

وقد تُطْلَقُ المُتابعةُ على الشَّاهِدِ وبالعكسِ، والأمرُ فيهِ سَهْلٌ].

(الشرح)

(وإِنْ وُجِدَ مَتْنٌ يُروى مِن حديثِ صحابيٍّ آخَرَ يُشْبِهُهُ في اللَّفظِ والمعنى، أَو في المعنى فقطْ؛ فهُو الشَّاهِدُ) في اللفظ مع المعنى، أو في اللفظ فقط، أو في المعنى فقط؛ فهذا هو الشاهد.

هات مثال: **(ومثالُه في الحديثِ الَّذي قدَّمناهُ)** أي حديث قدمناه؟ حديث مالك، **(ما رواهُ النَّسائيُّ مِن روايةِ محمَّدِ بنِ حُنَيْنٍ عن ابن عبَّاسٍ عن النبي –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–)** ذاك كان

عن مَن؟ عن ابن عمر، اختلف الصحابي، ولذلك اعتُبِر شاهدًا، **(فذَكَرَ مثلَ حديثِ عبد اللهِ بنِ دينارٍ عنِ ابنِ عُمرَ سواءً؛ فَهَذَا بِاللَّفْظِ)** أي ذكر الثلاثين، بلفظ الأول وفيه ذكر ثلاثين، وفيه «إِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ».

(وأَمَّا بالمَعْنى؛ فهو ما رواهُ البُخاريُّ مِن روايةِ محمَّدِ بنِ زيادٍ عن أَبي هُريرةَ بلفظ) أبي هريرة شاهد؛ الأول عن ابن عمر، والثاني عن ابن عباس، والثالث عن أبي هريرة، قال: **(بلفظ: «فإِنْ غُمَّ عليكُمْ فأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبانَ ثلاثينَ»)** الآن التي وجدتها: «فَإِنْ غُبِّيَ عَلَيْكُم» في البخاري.

(وخَصَّ قومٌ المُتابعةَ بِما حَصَلَ باللَّفظِ) **الآن انتقل إلى قول ثاني مثلًا، هذه مسألة جديدة:**

بعضهم قال: الفرق بين المتابعة والشاهد أن المتابعة هي الموافقة باللفظ سواءً كان من رواية ذلك الصحابي أو غيره، يعني العبرة بالاتفاق باللفظ ليس في الصحابي؛

- إذا اتفقا لفظًا فهذه متابعة.
- وإذا اتفقا معنًى فهذا هو الشاهد.

(وخَصَّ قومٌ المُتابعةَ بِما حَصَلَ باللَّفظِ، سواءٌ كانَ مِن روايةِ ذلك الصَّحابِيِّ أَم لا، والشاهدَ بِما حصلَ بالمَعنى كذلك) ارجع لمتن النخبة، ظاهر لفظ متن النخبة يُسعِف أي قول، ماذا قال في الشاهد؟ **(وإن وجد متنٌ يُشبهه فهو الشاهد)** ماذا قال في المتابعة؟ "في الفرد النسبي وإن وافقه غيره فهو المتابع" ما في لفظ، لكنه قال هنا قال: "فإن وجد متنٌ يشبهه" فظاهر متن النخبة أنه يُسعِف القول الثاني، لكن الشارح لما شرح صرف اللفظ وقال: "وإن وجد متنٌ يُروَى من حديث صحابيٍّ آخر يشبهه في اللفظ والمعنى أو في المعنى".

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(وقد تُطْلَقُ المُتابعةُ على الشَّاهِدِ وبالعكسِ، والأمرُ فيهِ سَهْلٌ)** يعني أهل الحديث قد يتجاوزن هذه الفروق.

(المتن)

📖 [وَاعْلَمْ أَنَّ تَتَبُّعَ الطُّرُقِ مِن الجوامعِ والمسانيدِ والأجزاءِ لذلك الحديثِ الذي يُظَنُّ أَنَّه فردٌ لِيُعْلَمَ هلْ لهُ متابعٌ أَم لا هُو: الاعتبارُ.

وقولُ ابنِ الصَّلاحِ: معرفةُ الاعتبارِ والمتابعاتِ والشَّواهِدِ قد يوهِمُ أَنَّ الاعتبارَ قَسيمٌ لهُما، وليسَ كذلك، بل هُو هيئةُ التوصُّلِ إِليهِما.

وجَميعُ ما تقدَّمَ مِن أَقسامِ المَقبولِ تَحْصُلُ فائدةُ تقسيمِهِ باعتبارِ مَراتِبِهِ عندَ المُعارضةِ، واللهُ أَعلمُ].

(الشرح)

(وَاعْلَمْ أَنَّ تَتَبُّعَ الطُّرُقِ مِن الجوامعِ والمسانيدِ والأجزاءِ لذلك الحديثِ الذي يُظَنُّ أَنَّه فردٌ لِيُعْلَمَ هلْ لهُ متابعٌ أَم لا هُو: الاعتبارُ) **الآن انتقلنا للاعتبار هو الثالث والأخير** قال: **(تَتَبُّعَ الطُّرُقِ مِن الجوامعِ والمسانيدِ والأجزاءِ لذلك الحديثِ الذي يُظَنُّ أَنَّه فردٌ لِيُعْلَمَ هلْ لهُ متابعٌ أَم لا هُو: الاعتبارُ)** إذًا الاعتبار ما هو؟ هل هو نوع قسيم لهذين الاثنين؟ يعني هل هم ثلاثة أقسام: متابعة، شاهد، اعتبار؟ لا؛

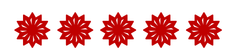
- المتابعة قسيمها الشاهد.
- أما الاعتبار فهي كيفية الوصول للمتابعة أو الشاهد، ما هو قسيم لهما، شيء ثاني مختلف.

(وقولُ ابنِ الصَّلاحِ: معرفةُ الاعتبارِ والمتابعاتِ والشَّواهِدِ قد يوهِمُ أَنَّ الاعتبارَ قَسيمٌ لهُما، وليسَ كذلك، بل هُو هيئةُ التوصُّلِ إِليهِما) هيئة التوصل يعني كيفية التوصل إليهما.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(وجَميعُ ما تقدَّمَ مِن أَقسامِ المَقبولِ تَحْصُلُ فائدةُ تقسيمِهِ باعتبارِ مَراتِبِهِ عندَ المُعارضةِ، واللهُ أَعلمُ)** ماذا يعني هذا؟ **هذه قاعدة الآن**، يقول: أقسام المقبول التي تقدمت

ماذا فائدة معرفة أنه عندنا صحيح، والصحيح درجات ومراتب؛ في أعلى، وفي ما هو أدنى، وفي حسن، والحسن مراتب، ما فائدة هذا؟ قال: **(تَحْصُلُ فائدةُ تقسيمِهِ باعتبارِ مَراتِبِهِ عندَ المُعارضةِ)** يعني إذا حصل تعارض بين حديثين فماذا نعمل؟ نأخذ الأصح؟ غلط، ما نأخذ الأصح، إذًا سنأخذ الأضعف؟ لا ما نأخذ الأضعف، نجمع بينهما، هو الكلام نأخذ بالأصح إذا تعذَّر الجمع، ولا هو أصلًا نجمع بينهما، إذا ما قدرنا نلجأ للنسخ، فننظر للمتأخر وننسخ به، وإلا رجحنا بالأقوى، ما أحد يفهم أنه والله مجرد هذا حديث في البخاري ومسلم وهذا في مسلم وبينهم تعارض يمكن الجمع بينهما، نأخذ بحديث البخاري ونترك حديث مسلم، هذا ليس بصحيح.

والله أعلم ونقول كذلك نحن: والله أعلم، ونقف هنا وصلَّى الله وسلَّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.



[الدرس الثامن]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

أَمَّا بَعْدُ...

فنُكمِل حيث وقفنا في شرح نزهة النظر في الحافظ ابن حجر -عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللهِ-، وقفنا عند مسألة التعارض والسلامة من التعارض؛ يعني انقسام الخبر من حيث التعارض وعدم التعارض؛

⇦ فالحديث المقبول إذا سلِم من المعارضة من معارضة مثله طبعًا يُسمى مُحكَم.

⇦ وإن عُرِض بمثله فلنا خطوات في الترجيح، أو لنا خطوات في التعامل مع هذا التعارض؛

- الخطوة الأولى: أن نجمع بين الحديثين المتعاطفين بحيث نُعمِل الاثنين.
- فإذا تعذَّر الجمع نلجأ للنسخ، فيكون أحدهما ناسخ والآخر منسوخ، المتأخر هو الناسخ والمتقدِّم هو المنسوخ.
- والخطوة الثالثة: إذا تعذَّر معرفة الناسخ من المنسوخ أن نلجأ إلى الترجيح، فسندخل في الراجح والمجروح والشاذ والمحفوظ وهكذا.
- ثم إذا كان هذا متعذِّر أيضًا فنلجأ إلى التوقف.

سيأتي تفصيل هذا كله في ثنايا ما سنقرأ.

(المتن)

📖 قال المصنِّف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: [ثمَّ المَقبول ينقسِمُ أَيضًا إلى:

١. مَعمولٍ بِهِ.

٢. وغيرِ مَعْمولٍ بِه.

لأنَّهُ إنْ سَلِمَ مِنَ المُعارَضَةِ؛ أي: لم يَأْتِ خبرٌ يُضادُّهُ، فهُوَ المُحْكَمُ، وأَمثلتُه كثيرةٌ.

وإنْ عُورِضَ؛ فلا يَخْلو:

١. إمَّا أنْ يكونَ مُعارِضُهُ مقبولًا مثلَه.

٢. أو يكونَ مَردودًا.

فالثَّاني لا أثَرَ لهُ؛ لأنَّ القويَّ لا تُؤثِّرُ فيهِ مُخالفةُ الضَّعيفِ].

(الشرح)

(ثمَّ المَقبول ينقسِمُ أَيضًا إلى مَعمولٍ بهِ وغيرِ مَعْمولٍ بهِ؛ لأنَّهُ إنْ سَلِمَ مِنَ المُعارَضَةِ؛ أَي: لم يَأْتِ خبرٌ يُضادُّهُ، فهُوَ المُحْكَمُ) هو قال:

١. معمولٌ به.

٢. وغير معمول به.

لأنه:

- إذا لجأنا للجمع سيكون معمول به، معمول بالاثنين.
- لكن إذا لجأنا للنسخ فيُعمَل بالناسخ ولا يُعمَل بالمنسوخ.
- وعند الترجيح سيُعمَل الراجح دون المجروح .

توقف الاثنين طبعًا، بس التوقف هذا بالنسبة للمجتهد هو الذي يتوقف، لكن لن يعمل باثنين سيلجأ إلى دليل آخر غير النصوص.

إذًا الأول: أن يسلَم من المعارضة، هذا رقم واحد أو ألف.

(لأنَّهُ إِنْ سَلِمَ مِنَ المُعارَضَةِ؛ أَي: لم يَأْتِ خبرٌ يُضادُّهُ، فهُوَ المُحْكَمُ، وأَمثلتُه كثيرةٌ.

وإِنْ عُورِضَ؛ فلا يَخْلو إِمَّا أَنْ يكونَ مُعارِضُهُ مقبولًا مثلَه، أَو يكونَ مَردودًا) إذا عورض عُورِض بصحيح بمثله يعني بمقبول فهذا الذي سنلجأ للخطوات الجمع ثم النسخ في الترجيح، قال: **(أَو يكونَ مَردودًا)** ضعيف، طبعًا الضعيف إذا عارض الصحيح لا تأثير له. قال: **(فالثَّاني لا أَثَرَ لهُ؛ لأنَّ القويَّ لا تُؤَثِّرُ فيهِ مُخالفةُ الضَّعيفِ)** الثاني أي الضعيف.

(المتن)

📖 [وإِنْ كانتِ المُعارضةُ بِمِثْلِهِ فلا يخلو إِمَّا أَنْ يُمْكِنَ الجَمْعُ بين مدلولَيْهِما بغيرِ تَعَسُّفٍ أَوْ لاَ: فإِنْ أَمْكَنَ الجَمْعُ؛ فهو النَّوعُ المُسمَّى مُخْتَلِفَ الحَديثِ، و مثَّلَ لهُ ابنُ الصَّلاحِ بحديثِ: «لَا عَدْوى ولا طِيَرَةَ، ولا هامَّةَ، ولا صَفَر، ولا غُول» مع حديث: «فِرَّ مِنَ المَجذومِ فِرارَكَ مِن الأَسَدِ». وكلاهُما في الصَّحيحِ، وظاهِرُهما التَّعارُضُ!

ووجْهُ الجمعِ بينَهُما أَنَّ هذهِ الأمراضَ لا تُعْدي بطبْعِها، لكنَّ اللهَ سبحانَه و تعالى جَعَلَ مُخالطةَ المريضِ بها للصَّحيحِ سببًا لإِعدائِهِ مَرَضَه.

ثمَّ قد يتخلَّفُ ذلك عن سبَبِه كما في غيرِهِ من الأسبابِ، كذا جَمَعَ بينَهما ابنُ الصَّلاحِ تبَعًا لغيرِه!

والأَوْلى في الجَمْعِ بينَهُما أَنْ يُقالَ: إِنَّ نَفْيَهُ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- للعَدْوى باقٍ على عُمومِهِ، وقد صحَّ قوله -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ-: «لا يُعْدِي شيءٌ شيئًا»، وقولُه -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- لِمَن عارَضَهُ: بأَنَّ البَعيرَ الأَجْرَبَ يكونُ في الإِبلِ الصَّحيحةِ، فيُخالِطُها، فتَجْرَبُ، حيثُ ردَّ عليهِ بقولِه: «فمَنْ أَعْدى الأَوَّلَ؟» يعني: أَنَّ الله سبحانَه و تعالى ابتَدَأَ ذلك في الثَّاني كما في ابْتَدَأَ في الأَوَّلِ.

وأَمَّا الأمرُ بالفِرارِ مِن المَجْذومِ فمِن بابِ سدِّ الذَّرائعِ؛ لئلاَّ يَتَّفِقَ للشَّخْصِ الذي يُخالِطُه شيءٌ مِن ذلك بتقديرِ اللهِ سبحانه و تعالى ابتداءً لا بالعَدْوى المَنْفيَّة، فيَظُنَّ أَنَّ ذلك بسببِ مُخالطتِه فيعتقدَ صِحَّةَ العَدْوى، فيقعَ في الحَرَجِ، فأَمَرَ بتجنُّبِه حسْمًا للمادَّةِ، والله أعلم].

(الشرح)

(وإِنْ كانتِ المُعارضةُ بِمِثْلِهِ فلا يخلو إِمَّا أَنْ يُمْكِنَ الجَمْعُ بين مدلولَيْهِما بغيرِ تَعَسُّفٍ أَوْ لاَ)

وَإِنْ يَكُنْ تَعَارُضٌ صَحِيحُ فَالجَمْعُ ثُمَّ النَّسْخُ فَالتَّرْجِيحُ

(فإِنْ أَمْكَنَ الجَمْعُ؛ فهو النَّوعُ المُسمَّى مُخْتَلِفَ الحَديثِ) إذن إذا أمكن الجمع بغير تعسُّفٍ قال: أو لا، فإن أمكن الجمع فهو المسمَّى ماذا عندك؟ مختلِف الحديث، مختلِف ولا مختلَف؟ مكسورة اللام، كلها صحيح، ماذا الفرق بين مختلِف وبين مختلَف؟ العلوم مترابطة، هذا الكلام مردُّه للصرف، هي أصلها **(اخْتَلَفَ)** التي هي على وزن **(افْتَعَلَ)**:

- مضارعها (يَفْتَعِلُ، يَخْتَلِفُ).
- اسم الفاعل منها: (يَخْتَلِفُ)، اسم الفاعل كيف نأتي به؟ نحذف حرف المضارع ونُبدله ميم (يَخْتَلِفُ صار مُخْتَلِف) هذا اسمه الفاعل.
- اسم المفعول بفتح ما قبل الأخير (مُخْتَلَف).
- المصدر الميمي نفسه هو اسم المفعول هو المصدر الميمي (مُخْتَلَف).

⇦ فإن قلنا: (مُخْتَلَف) فنقصد الاختلاف، نتكلم عن المصدر الاختلاف، (اخْتَلَفَ يَخْتَلِفُ اخْتِلَافًا؛ افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ افْتِعَالًا) اختلاف الحاصل بين الحديثين.

⇦ وإن كنا نتكلم عن الحديث نفسه فهو مُخْتَلِف.

يقول: **(فإِنْ أَمْكَنَ الجَمْعُ؛ فهو النَّوعُ المُسمَّى مُخْتَلَفَ الحَديثِ -أو مُخْتَلِف الحديث-)**.

مثَّل له ابن الصلاح حين يقرأ سيأتي بمثال لمختلِف الحديث؛ يعني الحديث مختلف، أو سيأتي بمثال لمختلَف الحديث يعني اختلاف بين حديثين:

(مثَّلَ لهُ ابنُ الصَّلاحِ بحديثِ: «لَا عَدْوى ولا طِيَرَةَ») هذا في البخاري ومسلم هذا الحديث **(مع حديث: «فِرَّ مِنَ المَجذومِ فِرارَكَ مِن الأسَدِ»)** هذا في البخاري، اكتب عندها "خ"، **(وكلاهُما في الصَّحيحِ، وظاهِرُهما التَّعارُضُ)**.

أوجه الجمع:

أ. **(ووجْهُ الجمعِ بينَهُما)** اسمع: الآن هذا تعارض ولا لا؟ إذًا من كونه محكَم الحديث، دخل في التعارض، أول خطوة نلجأ لها ما هي؟

وَإِنْ يَكُنْ تَعَارُضٌ صَحِيحُ فَالْجَمْعُ ثُمَّ النَّسْخُ فَالتَّرْجِيحُ
ثُمَّ اضْطِرَابٌ حُكْمُهُ التَوَقُّفُ وَقِيلَ لِلأَوَّلِ ذَا مُخْتَلَفُ

ماذا قال؟ **(ووجْهُ الجمعِ بينَهُما)** قلنا: حصل التعارض، خرج من المحكَم، دخل الآن أول خطوة في الجمع؛

- فإن جمعنا استطعنا الجمع فيصير مختلَف الأحاديث.
- وإن ما استطعنا الجمع نبحث عن النسخ.

يمكن نجمع وخلاص ما نلجأ للنسخ.

الوجه الأول للجمع: (أَنَّ هذهِ الأمراضَ لا تُعْدي بطبْعِها)، (لكنَّ الله سبحانَه و تعالى جَعَلَ مُخالطةَ المريضِ بها للصَّحيحِ سببًا لإعدائِهِ مَرَضَه. ثمَّ قد يتخلَّفُ ذلك) ذلك المرض أو ذلك الأعداء، **(عَنْ سَبِبِه)** الذي هو المخالطة **(كَمَا فِي غَيْرِه مِنَ الأَسْبَابِ)**، إذًا هذا الوجه الأول في الجمع فيه إثبات العدوى ولا نفي العدوى؟ فيه إثبات العدوى، صار أول بهذه الطريقة الآن

ثبَّت «فِرَّ مِنَ الَمجْذُومِ»، وأول: «لَا عَدْوَى وَلَا طِيَرَةَ» بما يتوافق «فِرَّ مِنَ الَمجْذُومِ»، قال: (كذا جَمَعَ بينَهما ابنُ الصَّلاحِ تَبعًا لغيرِه) وقد نص الشافعي وقبله مالك على وجود العدوى.

الجمع الثاني "ب": (والأَوْلى في الجَمْعِ بينَهُما أَنْ يُقالَ) هذا اختيار ابن حجر، (أَنْ يُقالَ: إِنَّ نَفْيَهُ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- للعَدْوَى باقٍ على عُمومِهِ) إذًا هنا سيثبت نفي ويؤول الحديث الذي يثبت العدوى، باقٍ على عمومه إذًا فيه نفي العدوى، (وقد صحَّ قوله -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ-: «لا يُعْدِي شيءٌ شيئًا») يقول: هذا الحديث يؤيد هذا المعنى، والحديث في الترمذي.

(وقولُه -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- لِمَن عارَضَهُ: بأَنَّ البَعيرَ الأَجْرَبَ يكونُ في الإِبلِ الصَّحيحةِ، فيُخالِطُها، فتَجْرَبُ، حيثُ ردَّ عليهِ بقولِه: «فمَنْ أَعْدى الأَوَّلَ؟») والحديث في البخاري ومسلم؛ (يعني: أَنَّ الله سبحانَه و تعالى ابْتَدَأَ ذلك في الثَّاني كما في ابْتَدَأَ في الأَوَّلِ) ابتدأ الجرب في الثاني كما ابتدأ في الأول، إذًا يلزمه أن يُجيب عن حديث: «فِرَّ مِنَ الَمجْزُومِ».

قال: (وأَمَّا الأَمرُ بالفِرارِ مِن الَمجْذومِ فمِن بابِ سدِّ الذَّرائعِ؛ لئلاَّ يَتَّفِقَ للشَّخْصِ الذي يُخالِطُه شيءٌ مِن ذلك بتقديرِ اللهِ سبحانه و تعالى ابتداءً لا بالعَدْوى الَمنْفِيَّة)؛ لأنه ما في عدوى، (فيَظُنَّ أَنَّ ذلك بسببِ مُخالطتِه فيعتقدَ صِحَّةَ العَدْوى، فيقعَ في الحَرَجِ، فأَمَرَ بتجنُّبِه حسْمًا للمادَّةِ) الحرج هنا الإثم، فيقع في الإثم، (فأَمَرَ بتجنُّبِه حسْمًا للمادَّةِ) من باب سدِّ الذريعة، والله أعلم، هما قولان إذًا في إثبات العدوى وعدم إثبات العدوى.،

(المتن)

📖 [وقد صنَّفَ في هذا النَّوعِ الإمامُ الشافعيُّ كتابَ اختِلافِ الحديثِ، لكنَّهُ لم يَقْصِدِ استيعابَه.

وصنَّفَ فيهِ بعدَهُ ابنُ قُتيبةَ والطَّحاويُّ وغيرُهما.

وإِنْ لم يُمْكِنِ الجمعُ؛ فلا يخْلو: إِمَّا أَنْ يُعْرَفَ التَّاريخُ أَوْ لاَ:

فإِنْ عُرِفَ وَثَبَتَ المُتَأَخِّرُ بهِ، أَو بأَصرحَ منهُ؛ فهو النَّاسِخُ، والآخَرُ المَنْسُوخُ].

(الشرح)

(وقد صنَّفَ في هذا النَّوعِ الإِمامُ الشافعيُّ كتابَ: [اختِلافِ الحديثِ]) الإمام الشافعي محمد بن إدريس المتوفى سنة مئتين وأربع في الهجرة، اختلاف الحديث كتاب مطبوع طبعًا، طُبِع مستقلًّا وطُبِع في آخر [الأم]، **(لكنَّهُ لم يَقْصِدِ استيعابَه)** ما هو مستوعب يعني هو ليس بكبير الكتاب كتاب صغير.

صنَّف في هذا أيضًا الذي هو اختلاف الحديث: (وصنَّفَ فيهِ بعدَهُ ابنُ قُتيبةَ) ابن قتيبة عبد الله بن مسلم بن قتيبة المتوفى ست وسبعين ومئتين للهجرة كتابه: [تأويل مختلَف الحديث] مطبوع، **(وَالطَّحَاوِي)** أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي واحد وعشرين وثلاثمئة للهجرة متوفًّى، له أكثر من كتاب، له كتاب شرح [مشكِل الآثار] وله كتب أخرى، وشرح معاني الآثار تراه جمع بين الأحاديث الظاهرة؛ يعني فيه جمع كثير ما هو فقط متخصص في الجامع لا.

(وإِنْ لم يُمْكِنِ الجمعُ؛ فلا يخْلو) تعذَّرت المرحلة الأولى فالجمع ثم النسخ فالترجيح، تعذَّر الجمع سننتقل إلى النسخ؛

وَإِنْ يَكُنْ تَعَارُضٌ صَحِيحُ فَالْجَمْعُ ثُمَّ النَّسْخُ فَالتَّرْجِيحُ
ثُمَّ اضْطِرَابٌ حُكْمُهُ التَوَقُّفُ وَقِيلَ لِلأَوَّلِ ذَا مُخْتَلَفُ

- الأول يسمى مختلَف الحديث، والأخير يقال له: المضطرب.
- وأما النسخ فهو ناسخ ومنسوخ ما عاد فيه ما له تسمية.
- وأما الترجيح **(فَالْجَمْعُ ثُمَّ النَّسْخُ فَالتَّرْجِيحُ)**، والترجيح من اسمه راجح ومجروح ما في تسمية.

▪ في الأخير الذي هو التوقُّف، حكم التوقُّف ماذا نسمي الحديث؟ مضطرب، اضطرب، تعارض رُوِي على أوجه متعارضة متساوية، وتعذَّر الجمع بينها أو النسخ.

(وإِنْ لم يُمْكِنِ الجمعُ؛ فلا يخْلو: إِمَّا أَنْ يُعْرَفَ التَّاريخُ أَوْ لاَ، فإِنْ عُرِف وَثَبَتَ المُتَأَخِّرُ بهِ، أَو بأَصرحَ منهُ)، ثبت المتأخر به يعني بالتاريخ، إذا أحببتم تفكيك العبارة بكتابة كلمة، **(أَوْ بِأَصْرَحَ مِنْهُ)** الأصرح من التاريخ «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ... أَلَا فَزُورُوهَا» هذا أقوى من التاريخ **(فهو النَّاسِخُ، والآخَرُ المَنْسُوخُ)**.

⮰ الآن شرع يُعرِّف النسخ، ما هو النسخ؟

(المتن)

📖 [والنَّسْخُ: رفْعُ تعلُّقِ حُكمٍ شرعيٍّ بدليلٍ شرعيٍّ متأَخِّرٍ عنهُ.

والنَّاسخُ: ما يدلُّ على الرَّفعِ المذكورِ.

وتسميتُهُ ناسِخًا مجازٌ؛ لأَنَّ النَّاسخَ في الحقيقةِ هو اللهُ تعالى.

ويُعْرَفُ النَّسخُ بأُمورٍ:

١. أَصرحُها: ما ورَدَ في النَّصِّ كحديثِ بُريدَةَ في [صحيح مسلم]: «كُنْتُ نَهَيْتُكُم عن زِيارةِ القُبورِ ألا فزُوروها؛ فإِنَّها تُذَكِّرُ الآخِرَةَ»,

٢. ومِنها ما يجزِمُ الصَّحابيُّ بأَنَّه متأَخِّرٌ كقولِ جابرٍ: "كانَ آخِرَ الأَمْرَيْنِ مِن رسولِ اللهِ –صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ– تَرْكُ الوُضوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ" أَخرَجَهُ أَصحابُ السُّننِ.

٣. ومِنْها ما يُعْرَفُ بالتَّاريخِ، وهُو كَثيرٌ.

وليسَ مِنْها مَا يَرويهِ الصَّحابيُّ المُتأَخِّرُ الإِسلامِ مُعارِضًا للمُتَقَدِّمِ عليهِ؛ لاحْتِمالِ أَنْ يكونَ سَمِعَهُ مِن صَحابيٍّ آخَرَ أَقدمَ مِنَ المُتَقَدِّمِ المذكورِ أو مثلِهِ فأَرْسَلَهُ.

لكنْ؛ إِنْ وَقعَ التَّصريحُ بسماعِهِ لهُ مِن النبيِّ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- فيَتَّجِهُ أَنْ يكونَ ناسِخًا؛ بشَرْطِ أَنْ يكونَ المُتأَخِّرُ لمْ يَتحمَّلْ مِنَ النبيِّ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- شَيْئًا قبلَ إِسلامِهِ.

وأَمَّا الإِجماعُ؛ فليسَ بناسِخٍ، بل يدُلُّ على ذلكَ.

وإِنْ لمْ يُعْرَفِ التَّاريخُ؛ فلا يخلو إِمَّا أَنْ يُمْكِنَ ترجيحُ أَحدِهِما على الآخَرِ بوجْهٍ مِن وجوهِ التَّرجيحِ المُتعلِّقَةِ بالمَتْنِ أَو بالإِسنادِ أَوْ لاَ:

فإِنْ أَمْكَنَ التَّرجيحُ؛ تعيَّنَ المصيرُ إِليهِ، وإِلاَّ؛ فلا.

فصارَ ما ظاهِرُهُ التَّعارُضُ واقِعًا على هذا التَّرتيبِ:

١. الجمعُ إِنْ أَمكَنَ.

٢. فاعْتبارُ النَّاسِخِ والمَنْسوخِ.

٣. فالتَّرْجيحُ إِنْ تَعيَّنَ.

٤. ثمَّ التوقُّفُ عنِ العَمَلِ بأَحدِ الحَديثَينِ.

والتَّعبيرُ بالتوقُّفِ أَولى مِن التَّعبيرِ بالتَّساقُطِ؛ لأَنَّ خفاءَ ترجيحِ أَحدِهِما على الآخَرِ إِنَّما هُو بالنِّسبةِ للمُعْتَبِرِ في الحالةِ الرَّاهنةِ، معَ احتِمالِ أَنْ يظهَرَ لغيرِهِ ما خَفِيَ عليهِ، واللهُ أعلمُ].

(الشرح)

(والنَّسْخُ: رفْعُ تعلُّقِ حُكمٍ شرعيٍّ بدليلٍ شرعيٍّ متأَخِّرٍ عنهُ) ضعه بين معكوفتين: **(رفْعُ تعلُّقِ حُكمٍ شرعيٍّ)** المقصود تعلُّقه بالمكلفين، رفع تعلُّق الحكم الشرعي بالمكلفين، صار ما يتعلَّق بالمكلفين، **(بدليلٍ شرعيٍّ متأَخِّرٍ عنهُ)** هذا النسخ ليس الناسخ.

ما هو الناسخ؟ (والنَّاسِخُ: ما يدلُّ على الرَّفعِ المذكورِ) الناسخ هو الحديث، والحقيقة أن الناسخ هو الله- عز وجل- ليس النص هذا فقط. **(وتسميتُهُ ناسِخًا مجازٌ؛ لأنَّ النَّاسِخَ في الحقيقةِ هو اللهُ تعالى)**.

☜ **كيف نعرف النسخ؟**

(ويُعْرَفُ النَّسخُ بأُمورٍ) رقِّموا هذه الأمور:

الأول: (أَصرحُها: ما ورَدَ في النَّصِّ كحديثِ بُريدَةَ في [صحيح مسلم]: «كُنْتُ نَهَيْتُكُم عن زِيارةِ القُبورِ ألا فزُوروها؛ فإِنَّها تُذَكِّرُ الآخِرَةَ») طبعًا انتبهوا هو المصنِّف قال: في [صحيح مسلم]، افتحوا معكوفة: **«كُنْتُ نَهَيْتُكُم عن زِيارةِ القُبورِ ألا فزُوروها»** أغلقوا القوس أو المعكوفة هذا مسلم، **«فإِنَّها تُذَكِّرُ الآخِرَةَ»** هذا عند ابن ماجة.

التعليق يحتاج إلى فن، التعليق فن، يعني أنت تقدر تسوِّد الكتاب بكلمات كثيرة تأخذ الوقت وتُشوِّش على الكتاب، حتى إذا أردت تراجع في الكتاب ما تقدر تراجع فيه من كثرة ما تكتب ومن كثرة ما تشكت فيه، وبإمكانك تضع هذين معقوفتين وتقول: مسلم، وتضع العبارة الثانية بين معكوفتين وتقول: ابن ماجة، بمجرد أنك تنظر تعرف أن هذا الجزء في مسلم وهذا الجزء عند ابن ماجة.

ولمن نأتي عند كلمة مثلًا نقول: (وثبت المتأخِّر به) ما دام فُتِح الباب خلوني أسلكه قليلًا، (وثبت المتأخر به) آتي أقول أنا: بالتاريخ يجيء يكتب المؤلف، قصد المؤلف بكلمة بقوله: (به) أي بالتاريخ، قل: لا إله إلا الله يا محمد حكاية هذه، خلاص (به) يعني التاريخ وخلِّصنا، وهذا رأيته تبحثونها، قاعد أتخيل، ما أتخيل أنا، أنا يأتيني الطالب يسأل ويغلط يجيب كتابه معناه فألقط كتابه، أقول له: خاف الله ماذا قاعد تكتب أنت؟ تكتب أشياء ما لها داعي.

الثاني: قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(ومِنها ما يجزِمُ الصَّحابيُّ بأنَّه متأَخِّرٌ كقولِ جابرٍ: كانَ آخِرَ الأَمْرَيْنِ مِن رسولِ الله -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- تَرْكُ الوُضوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ أَخرَجَهُ أَصحابُ السُّننِ).**

الثالث: (ومِنْها ما يُعْرَفُ بالتَّاريخِ، وهُو كَثيرٌ) ما يُعْرَفُ بالتَّاريخِ: يعني انظر في الأول كان في فتح مكة، الثاني في حجة الوداع، فننسخ المتقدِّم بالمتأخر.

الآن في مسألة صورة قد توهم أنها تدل على النسخ وليس كذلك، ما هي الصورة؟

(وليسَ مِنْها) ليس من طرق معرفة النسخ: **(مَا يَرويهِ الصَّحابيُّ المُتأَخِّرُ الإِسلامِ مُعارِضًا للمُتَقَدِّمِ عليهِ)** ما يرويه الصحابي الذي تأخر إسلامه يخالف ما رواه صحابي متقدِّم الإسلام، يصلح هذا ولا ما يصلح؟ يعني هل ينفع هذا يدل على النسخ؟ نقول: الحديث الأول رواه الصحابي فلان الذي أسلم في السنة الثانية للهجرة، والثاني حديث ثاني رواه الصحابي الذي أسلم في السنة الثامنة للهجرة، يصلح كذا ننسخ بإسلامه؟ ينفع؟ يصلح تقول: الذي أسلم متأخر ما يمكن يروي عن صحابي آخر متقدِّم، في مانع؟

(لاحْتِمالِ أَنْ يكونَ سَمِعَهُ مِن صَحابيٍّ آخَرَ أَقدمَ مِنَ المُتَقَدِّمِ المذكورِ أو مثلِهِ فأَرْسَلَهُ) يعني يكون من قبيل مرسل الصحابي، ممكن يكون سمعه من صحابي آخر أو سمعه -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مرة ثانية، ما في مانع.

(لَكِنْ) سيأتي إشكال تقول أنت: هذا قد يكون مرسل صحابي، لو كان الصحابي متأخر الإسلام صرَّح بسماعه من النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-؛ **(لكنْ؛ إِنْ وَقَعَ التَّصريحُ بسماعِهِ لهُ مِن النبيِّ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- فيَتَّجِهُ أَنْ يكونَ ناسِخًا؛ بشَرْطِ أَنْ يكونَ المُتَأَخِّرُ لم يَتحمَّلْ مِنَ النبيِّ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- شَيْئًا قبلَ إِسلامِهِ)** واضحة الصورة؟ ما رأيكم: فيها إشكال ولا ما في

إشكال؟ ليست واضحة؛ يعني لو كان الصحابي المتأخر صرح بالسماع قال: سمعت النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- يقول كذا أو مَن؟

انظروا: ما راح تنضبط القاعدة، لكن قد يظهر عندنا لو كان الذي تقدَّم إسلامه مثلًا مات مبكرًا، ثم المتأخر الإسلام روى الحديث وصرَّح بالسماع، فعندنا نقطع أنه هذا الحديث قيل: سمعه بعد ماذا؟ يعني نقول مثلًا: الصحابي الأول مات في السنة الرابعة للهجرة، والثاني أسلم بعد الرابعة وصرَّح بالسماع وما كان يسمع من النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- قبل الإسلام؛ لأنه قد يسمع قبل الإسلام ويُحدِّث بعد الإسلام وهذا صحيح مقبول، فعند ذلك سنقول: أكيد هذا الحديث متأخر عن هذا، فهي المسألة تحتاج إلى التأكُّد من جميع هذه الأمور، يعني مع العلم بعدم سماع المتقدم بعد إسلام المتأخر أو موته.

(وأَمَّا الإِجماعُ؛ فليسَ بناسِخٍ، بل يدُلُّ على ذلكَ) إذا انعقد الإجماع على خلاف حديث فالإجماع لا ينسخ، الإجماع يدل على وجود ناسخٍ لم يبلغنا، قد يبلغنا وقد ما يبلغنا، يعني ليس شرط تقول: والله هذا إذا انعقد الإجماع إذًا يدل على وجود ناسخ، أين هذا الناسخ؟ قد نقف عليه وقد لا نقف عليه لكن الإجماع دلَّ عليه.

(وإِنْ لمْ يُعْرَفِ التَّاريخُ؛ فلا يخلو إِمَّا أَنْ يُمْكِنَ ترجيحُ أَحدِهِما على الآخَرِ بوجْهٍ مِن وجوهِ التَّرجيحِ المُتعلِّقَةِ بالمتْنِ أَو بالإِسنادِ أَوْ لاَ) وهذا في الأصول يتوسعون فيه، يبسطون الكلام في أوجه الترجيح، وهنا يذكرون أيضًا لكن أقل منه، **(فإِنْ أَمْكَنَ التَّرجيحُ؛ تعيَّنَ المصيرُ إِليهِ، وإِلاَّ؛ فلا)** ونسميه الراجح والمرجح **(وَإِلَّا فَلَا)** يعني وإلا فلا نصير إلى الترجيح.

(فصارَ ما ظاهِرُهُ التَّعارُضُ واقِعًا على هذا التَّرتيبِ) رقِّموا:

- الأول: **(الجمعُ إِنْ أَمكَنَ)** نسميه مختلَف الحديث.
- الثاني: **(فاعْتبارُ النَّاسِخِ والمَنْسوخِ)** ونسميه ناسخ ومنسوخ.

- الثالث: **(فالتَّرْجيحُ إنْ تَعيَّنَ)** وهذا يُسمى الراجح والمرجوح.

- الرابع: **(ثمَّ التوقُّفُ عنِ العَمَلِ بأَحدِ الحَديثينِ)** التوقف معناه الحديث مضطرب.

طبعًا هو قد يكون مضطرب عند المجتهد ما هو مضطرب في واقع الأمر، هو بالنسبة له اضطرب الوضع خلاص ما يعرف، بعض الناس يُعبِّر بالتساقط، يقول: تتساقط الأدلة، ابن حجر يقول: لا، قولوا: نتوقف أحسن ما نقول: تتساقط الأدلة.

(والتَّعبيرُ بالتوقُّفِ أَولى مِن التَّعبيرِ بالتَّساقُطِ؛ لأَنَّ خفاءَ ترجيحِ أَحدِهِما على الآخَرِ إنَّما هُو بالنِّسبةِ للمُعْتَبِرِ في الحالَةِ الرَّاهنةِ) يعني للناظر، للناقل، للمجتهد، في هذا الحالة، **(معَ احتِمالِ أَنْ يظْهَرَ لغيرِهِ ما خَفِيَ عليهِ، واللهُ أعلمُ)** أو يظهر له هو بعد مدة ممكن هذا.

(المتن)

📖 قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: [ثمَّ المردودُ: وموجبُ الرَّدِّ إمَّا أَنْ يكونَ لِسَقْطٍ مِن إسنادٍ، أَوْ طَعْنٍ من إسناد في رَاوٍ على اخْتِلافِ وُجوهِ الطَّعْنِ، أَعَمُّ مِن أَنْ يكونَ لأمْرٍ يرجِعُ إلى دِيانَةِ الرَّاوي أَو إلى ضبْطِهِ.

والسَّقْطُ:

١. إمَّا أَنْ يَكونَ مِنْ مَبادئ السَّنَدِ مِن تصرُّفِ مُصَنِّفٍ.

٢. أو من آخِرِهِ؛ أي: الإِسنادِ بعدَ التَّابعيِّ.

٣. أَو غير ذلك].

(الشرح)

(ثمَّ المردودُ) الآن انتقل إلى أقسام الحديث المردود: أقسام الحديث الممدود هو الذي كنا سوينا عليه الرسمة هذه، نُلخِّص قبل أن نشرع أحسن، نقول: الرد، رد الحديث، ضعف الحديث له سببان رئيسان:

١. إما سقط في الإسناد.

٢. وإما طعن في الراوي.

السقط الإسناد له صورتان:

١. إما سقط جلي ظاهر واضح.

٢. أو سقطٌ خفي.

والطعن في الراوي:

١. إما أن يكون طعنًا في عدالته.

٢. أو طعنًا في حفظه وضبطه.

السقط الجلي سيذكر المصنِّف أنها أربعة صور له، ماذا هي؟

١. المرسل: السقوط يكون في الصحابي.

٢. أو المنقطع: أن يسقط راوي في أي مكان.

٣. أو المعضَل: يسقط راويان على التوالي أو أكثر في أي مكان.

٤. أو المعلَّق: أن يكون السقط من بداية السند.

إما من بداية السند هذا معلق، وآخر السند هذا مرسل.

في أي مكان:

- براوي واحد يسقط هذا منقطع.
- أو راويان متتاليان فأكثر هذا المعضل.

كل هذا شُرِح في النخبة هناك، ما في داعي الآن نعيد شرح النخبة مع أنه أعدنا نصفها تقريبًا.

☜ **السقط الخفي ما هو؟** له نوعان فقط وهما:

١. التدليس المدلَّس.

٢. أو المرسل الخفي.

سيأتي بيانه.

بالنسبة للطعن في الراوي:

١. إما طعنٌ في العدالة.

٢. أو طعنٌ في الضبط.

طعن في العدالة خمسة أسباب، والطعن في الضبط خمسة أسباب أيضًا، عشرة أسباب، صارت مجموعة لأسباب كم؟ نُعيد نقول:

- السقط في السند الجلي أربعة والخفي اثنان، ستة هذا.
- والطعن في الراوي خمسة وخمسة عشرة.

ستة عشر سبب، سينتج عنها أنواع من علوم الحديث؛ يعني ما راح ينتج ستة عشر نوع لا، بعضها سينتج أكثر من ستة عشر نوع مثل المخالفة تنتج كثير.

قال -رَحِمَهُ اللهُ-: **(ثمَّ المردودُ: وموجِبُ الرَّدِّ إِمَّا أَنْ يكونَ لِسَقْطٍ مِن إِسنادٍ)** سقطٍ واحد **(أَوْ طَعْنٍ)** اثنان **(أَوْ طَعْنٍ من إسناد في رَاوٍ على اخْتِلافِ وُجوهِ الطَّعْنِ، أَعَمُّ مِن أَنْ يكونَ لأمْرٍ يرجِعُ إِلى دِيانةِ الرَّاوي أَو إِلى ضبْطِهِ)** يعني لما قال: لطعنٍ في الراوي هذا يشمل:

١. الطعن في العدالة في الديانة.

٢. والطعن في الضبط، يعني في الحفظ.

بدأ الآن قال: **(والسَّقْطُ إِمَّا أَنْ يَكونَ مِنْ مَبادئ السَّنَدِ مِن تصرُّفِ مُصَنِّفٍ، أو من آخِرِهِ؛ أي: الإِسنادِ بعدَ التَّابعيِّ، أَو غير ذلك)** كم نوع الآن ذكر؟ أشار إلى كم قسم؟

أ. **(إِمَّا أَنْ يَكونَ مِنْ مَبادئ السَّنَدِ)** من مبادئ السند قال: من جهة المصنِّف.

ب. **(أَوْ مِنْ آخِرِهِ)** يعني من جهة الصحابي.

ج. **(أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ)**.

كم صار عندنا؟ هنا ثلاثة لكن غير ذلك ستشمل اثنين، الآن لاحظوا: هذا الإسناد كررناه؛ أحمد يروي عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-؛

الصورة الأولى: إذا كان السقط من أول السند يعني مَن الذي ساقط؟ من جهة المصنِّف مَن الذي ساقط؟ الراوي عن أحمد، فلو فرضنا أن الذي يروي عن أحمد مَن يروي عن أحمد؟ أبو داود، فلو فرضنا أن أبا داود أسقط أحمد وبدأ بالشافعي طبعًا ما راح يقول: حدثنا لأنه ما حدَّثه وإنما سيسقط سيروي عن الشافعي يقول: قال الشافعي: حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- هذا ماذا نسميه؟ معلَّق.

صورة ثانية للمعلَّق: أبو داود أسقط أحمد والشافعي وقال: قال مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- معلَّق.

الصورة الثالثة: أسقط الثلاثة وقال: قال نافع عن ابن عمر عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- هذا معلَّق.

الصورة الرابعة: أسقط الجميع ورواه عن ابن عمر، وقال: قال ابن عمر كذا معلَّق.

الخامسة: أسقط ابن عمر وقال: قال رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- معلَّق.

⇦ **ننتقل الآن للمرسل:**

المرسل السقط سيكون أين؟ في ابن عمر معناه أنه الرواية كيف تكون؟ يروي أبو داود يقول: حدَّثنا أحمد عن الشافعي عن مالك عن نافع قال رسول الله وعن رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، فإذا سقط ابن عمر من الإسناد ما صار في الإسناد صحابي، تابعي يروي عن رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-؛ فهذا نسميه المرسل.

⇦ **ننتقل للثالث، ما هو الثالث؟ المنقطع:**

المنقطع أن يسقط راوٍ واحد في الإسناد في أي موضعٍ كان، فلو تصورنا أنه أبو داود روى عن أحمد عن مالك، فأسقط الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر، صار هذا منقطع.

طبعًا انتبهوا: ما يقول أبو داود: حدَّثنا أحمد قال حدَّثنا مالك صار كذب، ما حدَّثه مالك، حدثنا أحمد عن مالك، أنت لماذا تُغيِّر يا شيخ، فهمت الصورة الآن؟

صورة ثانية للمنقطِع: ما يُسقِط الشافعي يُسقِط مالك، فيقول: حدثنا أحمد عن الشافعي عن نافع، أسقط مالك.

صورة ثالثة: أن يُسقِط نافع مثلًا، فيروي عن أحمد عن الشافعي عن مالك عن ابن عمر.

كل هذه صور لمنقطع.

صورة أخرى للمنقطع: أن يُسقِط الشافعي ونافع فيقول: حدَّثنا أحمد عن مالك عن ابن عمر، أسقط الشافعي وأسقط نافع، هذا ماذا نسميه؟ منقطع في موضعين، ليس في موضع واحد في موضعين، وقد يكون في أكثر.

طبعًا افهموا علي: لما أقول: أسقط الشافعي هو من يذكر الشافعي ويأتيك الإسناد هكذا أحمد عن مالك، لكن الباحث يبحث في الأسانيد الأخرى فيجد أنه الساقط هو الشافعي، وأحيانًا ما يعرف من هو الساقط، لكن يعرف أنه في ساقط هنا، من هو؟ ما يدري، في واحد بين أحمد ومالك لكن مَن؟ الله أعلم، قد يكون كثير.

طالب: بالتاريخ.

كيف عرف أنه في واحد بينهم؟ لأن أحمد لم يُدرِك مالك هذا السبب، ما دام ما أدركه إذن كيف روى عنه؟ في واسطة، الواسطة كم: شخص واحد ولا أكثر؟ قد يكون واحد، وقد يكون أكثر.

⇦ **الصورة الأخيرة: التي هي المعضَل؛**

المعضل كيف؟ أن يسقط اثنان على التوالي كأن يقول أبو داود: حدثنا أحمد عن نافع، أسقط كم؟ أسقط اثنين، لو قال: حدثنا أحمد عن ابن عمر معضَل، أسقط ثلاثة على التوالي.

هذا هو التقرير، يبقى عندنا التدليس هذا سيأتي بعدين، التدليس والمرسل الخفي.

(المتن)

📖 [فالأوَّلُ: المُعَلَّقُ سواءٌ كانَ السَّاقِطُ واحدًا أَو أَكثَرَ.

وبينَهُ وبينَ المُعْضَلِ الآتي ذِكْرُهُ عمومٌ وخُصوصٌ مِن وجْهٍ.

- فمِنْ حيثُ تعريفُ المُعْضَلِ بأَنَّهُ سقَطَ منهُ اثنانِ فصاعِدًا يجتَمِعُ معَ بعضِ صُورِ المُعَلَّقِ.

- ومِن حيثُ تقييدُ المُعَلَّقِ بأنَّه مِن تصرُّفِ مُصَنِّفٍ مِن مبادئِ السَّنَدِ يفترِقُ منه، إِذْ هُو أَعَمُّ مِن ذلك.

و مِن صُوَرِ المُعَلَّقِ:

- أَنْ يُحْذَفَ جميعُ السَّندِ، ويُقالَ مثلًا: قالَ رسولُ اللهِ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ-.
- ومنها: أَنْ يُحْذَفَ جميع السند إِلَّا الصَّحابيَّ أَوْ إِلَّا الصَّحابيَّ والتَّابعيَّ معًا.
- ومنها: أَنْ يَحْذِفَ مَن حَدَّثَهُ ويُضيفَهُ إِلى مَنْ فوقَهُ، فإِنْ كانَ مَن فوقَه شيخًا لذلك المصنِّف؛ فقد اخْتُلِفَ فيه: هل يُسمَّى تعليقًا أَوْ لاَ؟

والصَّحيحُ في هذا: التَّفصيلُ: فإِنْ عُرِفَ بالنَّصِّ أَو الاستِقْراءِ أَنَّ كان فاعِلَ ذلك مُدَلِّسٌ قضي بهِ، وإِلَّا فتعليقٌ.

وإِنَّما ذُكِرَ التَّعليقُ في قسمِ المردودِ للجَهْلِ بحالِ المحذوفِ].

(الشرح)

(فالأَوَّلُ: المُعَلَّقُ سواءٌ كانَ السَّاقِطُ واحدًا أَو أَكثرَ) أو أكثر على التوالي، **(وبينَهُ وبينَ المُعْضَلِ الآتي ذِكْرُهُ عمومٌ وخُصوصٌ مِن وجْهٍ)** كيف عموم وخصوص؟ **(فمِنْ حيثُ تعريفُ المُعْضَلِ بأَنَّهُ سقَطَ منهُ اثنانِ فصاعِدًا يجتَمِعُ معَ بعضِ صُورِ المُعَلَّقِ)** نحن نقول: المعضل سقط منه اثنان فصاعدًا على التوالي، والمعلَّق لو أسقط الراوي شيخه فقط ما يلتقي مع المعضَل، لكن لو أسقط شيخه ومن فوقه أيضًا شيخين التقى، أسقط ثلاثة التقى.

طالب: [٣٤:١٩]

قل ما شئت لكن هو إذا كان البداية التعبير بالتعليق أولى.

(ومِن حيثُ تقييدُ المُعَلَّقِ بأَنَّه مِن تصرُّفِ مُصَنِّفٍ مِن مبادئِ السَّنَدِ يفتَرِقُ منهُ، إِذْ هُو أَعَمُّ مِن ذلك) إذ هو يعني المعضل أعمُّ من ذلك، قال: **(إِذْ هُوَ)** من هو ذا؟ المعضَل.

(ومِن صُوَرِ المُعَلَّقِ):

١. الصورة الأولى: **(أَنْ يُحْذَفَ جميعُ السَّنَدِ ويُقالَ مثلًا: قالَ رسولُ اللهِ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ-)**.

٢. **(ومنها: أَنْ يُحْذَفَ جميع السند إِلَّا الصَّحابِيَّ)**.

٣. **(أَوْ إِلَّا الصَّحابِيَّ والتَّابعيَّ معًا)**.

٤. **(ومنها: أَنْ يَحْذِفَ مَن حَدَّثَهُ ويُضيفَهُ إِلى مَنْ فوقَهُ)**.

مسألة: (فإِنْ كانَ مَن فوقَه شيخًا لذلك المصنِّف؛ فقد اخْتُلِفَ فيه: هل يُسمَّى تعليقًا أَوْ لاَ؟ والصَّحيحُ فِي هذا: التَّفصيلُ: فإِنْ عُرِفَ بالنَّصِّ أَو الاستِقْراءِ أَنَّ كان فاعِلَ ذلك مُدَلِّسٌ قضي بِهِ) ما معنى الصورة هذه؟

الصورة الرابعة: (ومنها: أَنْ يَحْذِفَ مَن حَدَّثَهُ ويُضيفَهُ إِلى مَنْ فوقَهُ) مثلما قلنا في المثال هذا،: أن يحذف أبو داود أحمد ويرويه عن الشافعي، قال: **(فإِنْ كانَ مَن فوقَه شيخًا لذلك المصنِّف)** هنا لا يصلح أنه يكون، **(فإِنْ كانَ مَن فوقَه)** لأنه يحذف من فوقه **(فإِنْ كانَ مَن فوقَه شيخًا لذلك المصنِّف)** الذي حذف **(فقد اخْتُلِفَ فيه: هل يُسمَّى تعليقًا أَوْ لاَ يسمى تعليقًا؟)** قال: **(والصَّحيحُ: التَّفصيلُ)**.

هو يقول: هل يسمى تعليقًا؟ ماذا يسمى لو ما سميناه تعليق؟ نقول ماذا؟ هو هذه الصورة تشتبه بالتدليس، ماذا الفرق؟ لو حذف أبو داود أحمد ورواه عن الشافعي واضح أنه أبو داود ما التقى بالشافعي فما في إشكال، لكن لو كان الراوي عن أحمد لقي الشافعي وحذف أحمد هذه صورة التدليس: أن يحذف شيخه ويروي عمن سمع منه ما لم يسمع منه، هي نفس هذه الصورة

بالضبط، فقال: الصحيح التفصيل، ما هو التفصيل؟ **(فإنْ عُرِفَ بالنَّصِّ أو الاستِقْراءِ أنَّ كان فاعِلَ ذلك مُدَلِّسٌ قضي بِهِ)** إذا كان من أهل التدليس فيصير نعتبره تدليس، **(وإلَّا فتعليق)**.

(وإنَّما ذُكِرَ التَّعليقُ في قسمِ المردودِ) لماذا جعلنا التعليق المعلَّق جعلناه من الضعيف؟ السبب: **(وإنَّما ذُكِرَ التَّعليقُ في قسمِ المردودِ للجَهْلِ بحالِ المحذوفِ)**.

(المتن)

📖 [وقد يُحْكَمُ بصحَّتِهِ إنْ عُرِفَ بأَنْ يجيءَ مسمًّى مِن وجهٍ آخَرَ.

فإنْ قالَ: جميعُ مَن أَحْذِفُهُ ثقاتٌ؛ جاءتْ مسأَلةُ التَّعديلِ على الإِبهامِ.

وعندَ الجُمهورِ لا يُقْبَلُ حتَّى يُسمَّى.

لكنْ قالَ ابنُ الصَّلاحِ هنا: إنْ وَقَعَ الحَذْفُ في كتابٍ التُزِمَتْ صحَّتُه؛ كالبُخاريِّ؛ فما أَتى فيه بالجَزْمِ دلَّ على أَنَّه ثَبَتَ إِسنادُهُ عِندَه، وإِنَّما حُذِفَ لغَرَضٍ مِنَ الأَغْراضِ.

ومَا أَتى فيهِ بغيرِ الجَزْمِ؛ ففيهِ مقالٌ.

وقد أَوْضَحْتُ أَمثلَةَ ذلك في النُّكَتِ على ابنِ الصَّلاحِ].

(الشرح)

(وقد يُحْكَمُ بصحَّتِهِ إنْ عُرِفَ بأَنْ يجيءَ مسمًّى مِن وجهٍ آخَرَ) فهمتم السبب؟ عمومًا هذا السبب ليس فقط في المعلَّق، هذا في المنقطع، كل أنواع الانقطاع الستة، لماذا جعلنا أنواع المنقطع الستة كلها في الضعيف؟ لأننا:

- نجهل حال المحذوف هل هو عدل أو ليس بعدل، أو هل هو ضابط أو ليس بضابط؟

- شيء ثاني: هل هو سمع شيخه ولا ما سمع؟ يمكن في انقطاع، لو عرفنا الاسم نقول: منقطع.

(وقد يُحْكَمُ بصحَّتِهِ إِنْ عُرِفَ بأَنْ يجيءَ مسمًّى مِن وجهٍ آخَرَ) وقد يُحكَم بصحته الذي هو المنقطع هذا **إِنْ عُرِفَ بأَنْ يجيءَ مسمًّى** قد نجد في إسناد ثاني موضع السقط نجده فنعرف من هو الساقط.

✐ **مسألة: (فإِنْ قالَ: جميعُ مَن أَحْذِفُهُ ثقاتٌ)** هذه مسألة لو قال: كل من أحذفه ثقات عن ابن عمر عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- أنه قال، تقبلون هذا ولا ما نقبله؟ يعني نقبله ولا لا؛ ما الجواب؟ قال: **(جاءتْ مسأَلةُ التَّعديلِ على الإِبهامِ)** هذه تصير مبنية على مسألة حدَّثني الثقة، هل تقبلون حدثني الثقة ولا ما نقبل؟ خلاف بينهم والجمهور لا يقبلون، أنت تقول: حدَّثني سميه حتى نتأكد أنه ثقة ولا لا، قد يكون ثقة عندك وليس ثقة عندنا.

(و عندَ الجُمهورِ لا يُقْبَلُ حتَّى يُسمَّى. لكنْ قالَ ابنُ الصَّلاحِ هنا) انتبهوا: هنا ابن الصلاح يبغي يستثني مسألة البخاري؛ لأن البخاري فيه معلَّقات صح ولا لا؟ وأحاديث البخاري متفق عليها التي تُلقيت بالقبول هي المسندة ولا المعلقة؟ المسندة ليست المعلقة، معلقة إنما أضافها زيادة على الكتاب مثل تراجم الأبواب هذه إضافة مضافة على الكتاب.

قال: **(إِنْ وَقَعَ الحَذْفُ في كتابٍ التُزِمَتْ صحَّتُه؛ كالبُخاريِّ؛**

أ. فما أَتى فيه بالجَزْمِ) يعني بصيغة الجزم **(دلَّ على أَنَّه ثَبَتَ إِسنادُهُ عِندَه، وإِنَّما حُذِفَ لغَرَضٍ مِنَ الأَغْراضِ)** إذًا نُفرِّق بين ما رواه البخاري معلَّقًا بصيغة الجزم، وما رواه معلَّقًا بغير صيغة الجزم بصيغة التمريض، ما رواه بصيغة الجزم دلَّ على أنه ثابت عند البخاري إلى من صرَّح به؛

- ما هي صيغة الجزم؟ نبغي أمثلة، مثل ماذا؟ صيغة الجزم مثل فعل الماضي **(كَانَ)** فلان يفعل، **(قال، ذكر)**.

- في المقابل صيغة غير الجزم التمريض؛ بدل قال: **(قيل، يُذكَرُ)**.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(ومَا أَتى فيهِ بغيرِ الجَزْمِ؛ ففيهِ مقالٌ)** رُوِي هذا صيغته، قال: **(فيهِ مَقالٌ)** يعني فيه اختلاف هذا الذي يقصده، قال: **(وقد أَوْضَحْتُ أَمثلةَ ذلك في النُّكتِ على ابنِ الصَّلاحِ)** ما هو [النكت] على ابن الصلاح؟ كتاب الحافظ ابن حجر طبعًا هو مطبوع لكن ليس بكامل، الموجود منه مطبوع، والواقع أن معلَّقات البخاري غير المجزوم بها في الصحيح فيها الصحيح طبعًا وفيها الحسن وفيها ما هو دون ذلك يعني ضعف يسير لكن ليس فيها الضعف الشديد.

انتقل للمرسَل، انتهى الوقت، إذًا نقِف هنا لنُكمِل فيما بعد، وصلَّى الله وسلَّم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.



[الدرس التاسع]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

أَمَّا بَعْدُ...

فكنا قد وقفنا المرسل، سبق أن تكلمنا عن أسباب الضعف وقلنا: إن الأسباب الرئيسية سببان:

١. إما سقطٌ في الإسناد.

٢. وإما طعنٌ في الراوي.

والسقط في الإسناد:

- إما ظاهرٌ جلي وهذا يشمل أربعة أنواع: المرسل، والمعلق، والمنقطع، والمعضَل.
- والخفي ويشمل نوعين، وهما: المدلَّس، والمرسل الخفي.

وأما الطعن في الراوي فهما رأي سببان أيضًا:

- طعنٌ في عدالته.
- أو طعنٌ في ضبطه.

نحن وقفنا الآن عند المرسل.

(المتن)

📖 [والثَّاني: وهو ما سَقَطَ مِن آخِرِهِ مَن بعدَ التَّابعيِّ هو المُرْسَلُ:

وصورَتُه: أَنْ يقولَ التابعيُّ سواءٌ كانَ كبيرًا أو صغيرًا قالَ رسولُ الله -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- كذا، أو: فعَلَ كذا، أو: فُعِلَ بحضرتِه كذا، أو نحوُ ذلك.

وإنَّما ذُكِرَ في قسمِ المَردودِ للجَهْلِ بحالِ المحذوفِ؛ لأنَّه يَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ صحابيًّا، ويَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ تابعيًّا، وعلى الثَّاني يَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ ضَعيفًا، ويَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ ثقةً، وعلى الثَّاني يَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ حَمَلَ عن صحابيٍّ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ حَمَلَ عن تابعيٍّ آخَرَ، وعلى الثَّاني فيعودُ الاحتمالُ السَّابقُ، ويتعدَّدُ و أَمَّا بالتَّجويزِ العقليِّ، فإِلى ما لا نهايَةَ لهُ، وأَمَّا بالاستقراءِ؛ فإِلى ستَّةٍ أَو سبعةٍ، وهو أَكثرُ ما وُجِدَ مِن روايةِ بعضِ التَّابعينَ عن بعضٍ.

فإِنْ عُرِفَ مِن عادةِ التَّابعيِّ أَنَّه لا يُرسِلُ إِلَّا عن ثِقةٍ؛

- فذهَبَ جُمهورُ المُحَدِّثينَ إِلى التوقُّفِ؛ لبقاءِ الاحتمالِ، وهُو أَحدُ قولَيْ أَحمدَ.
- وثانيهما – وهُو قولُ المالِكيِّينَ والكوفيِّينَ – يُقْبَلُ مُطْلَقًا.
- وقالَ الشَّافِعيُّ رضيَ اللهُ عنهُ: يُقْبَلُ إِنِ اعْتَضَدَ بمجيئِهِ مِن وجْهٍ آخَرَ يُبايِنُ الطُّرُقَ الأولى مُسْنَدًا كانَ أَو مُرْسَلًا؛ ليترجَّحَ احتمالُ كونِ المحذوفِ ثقةً في نفسِ الأمرِ.
- ونقلَ أَبو بكرٍ الرَّازيُّ مِن الحنفيَّةِ وأَبو الوليدِ الباجِيُّ مِن المالِكيَّةِ أَنَّ الرَّاويَ إِذا كانَ يُرْسِلُ عنِ الثِّقاتِ وغيرِهم لا يُقْبَلُ مُرسَلُه اتِّفاقًا].

(الشرح)

قال المصنِّف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(والثَّاني: وهو ما سَقَطَ مِن آخِرِهِ مَن بعدَ التَّابعيِّ هو المُرْسَلُ وصورَتُه أَنْ يقولَ التابعيُّ سواءٌ كانَ كبيرًا أو صغيرًا قالَ رسولُ الله -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- كذا، أو: فعَلَ كذا، أو: فُعِلَ بحضرتِه كذا، ونحوُ ذلك)** وهذا طبعًا أدق من قولهم: المرسل ما سقط منه الصحابي؛ لأنه لو عُلِم أن الساقط صحابي ما يضر، لكن صورة المرسل: أنه تابعي يروي عن الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-؛ فقد يكون أسقط صحابي، وقد يكون أسقط أكثر من

صحابي، وقد يكون أسقط تابعي وصحابي، وقد يكون أسقط أكثر من تابعي ومن صحابي، فهذا هو سبب جعل المرسل في قسم الضعيف، طبعًا هو أخف أنواع الضعيف المرسل.

(وإنَّما ذُكِرَ في قسمِ المَردودِ للجَهْلِ بحالِ المحذوفِ؛ لأنَّه يَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ صحابيًّا) يُحتَمَل يعني يُغتفر، نقول: هذا أمرٌ يُحتَمَل يعني يغتفر، لكن الأمر يحتمِل كذا وكذا، يحتمِل اثنين يعني يقبل اثنين، يمكن أن يكون صادقًا على كذا وعلى كذا، اثنين أو أكثر يعني.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(لأَنَّه يَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ صحابيًّا، ويَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ تابعيًّا)** الذي هو الساقط، **(وعلى الثَّاني يَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ ضَعيفًا)** مَن هو الثاني؟ الثاني الذي هو التابعي، أنه يكون في تابعي ساقط فيحتمل أن يكون ضعيفًا ويحتمل أن يكون ثقةً، **(وعلى الثَّاني يَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ حَمَلَ عن صحابيٍّ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ حَمَلَ عن تابعيٍّ آخَرَ، وعلى الثَّاني فيعودُ الاحتمالُ السَّابقُ)** ما هو الثاني؟

الثاني إذا كان عن ثقةٍ يحتمل أن يكون حمل عن صحابي أو عن تابعي آخر، والتابعي الآخر لو كان على الاحتمال الثاني فيعود الاحتمال السابق ويتعدَّد؛ ما هو الاحتمال السابق؟ إذا قلنا: احتمال يكون تابعي؟ احتمال أن يكون ثقة واحتمال أن يكون ضعيف، وبعدين لو قلنا: هو ثقة لكن حتى هذا الثقة يحتمل أن يكون روى عن صحابي ويحتمل أن يكون عن تابعي، والتابعي يمكن ثقة ويمكن غير ثقة، قال: هذا يتعدَّد هذا الاحتمال، تعدُّده العقلي ما له نهاية، إذًا بالعقل يحتمل أن يكون عدد كبير، أما بالاستقراء لا، معروف أكثر ما روى التابعون عن بعضهم.

(ويتعدَّدُ و أَمَّا بالتَّجويزِ العقليِّ، فإِلى ما لا نِهايةَ لهُ، وأَمَّا بالاستقراءِ؛ فإِلى ستَّةٍ أَو سبعةٍ، وهو أَكْثَرُ ما وُجِدَ مِن روايةِ بعضِ التَّابعينَ عن بعضٍ، فإِنْ عُرِفَ مِن عادةِ التَّابعيِّ أَنَّه لا يُرسِلُ إِلَّا عن ثِقةٍ؛

١. **فذهَبَ جُمهورُ المحَدِّثِينَ إِلى التوقُّفِ)** هذا القول الأول **(لبقاءِ الاحتمالِ)** ما هو الاحتمال؟ عادة هذا التابعي ألا يُرسِل إلا عن ثقة، احتمال أنه في هذا الموضع بالذات أرسل عن غير ثقة، **(وهُو أَحدُ قولَيْ أَحمدَ)**.

٢. **(وثانيهِما –وهُو قولُ المالِكيِّينَ والكوفيِّينَ– يُقْبَلُ مُطْلَقًا)** هذا القول الثاني.

٣. والقول الثالث هو قول الشافعي، **(وقالَ الشَّافِعيُّ رضيَ اللهُ عنهُ: يُقْبَلُ إِنِ اعْتَضَدَ بمجيئِهِ مِن وجْهٍ آخَرَ يُبايِنُ الطُّرُقَ الأولى مُسْنَدًا كانَ أَو مُرْسَلًا؛ ليترجَّحَ احتمالُ كونِ المحذوفِ ثقةً في نفسِ الأمرِ)** هذا القول الثالث.

شروط قبول المرسل عند الإمام الشافعي متعددة، **شروط القبول كالتالي:**

١. أن يكون المرسِل من كبار التابعين.

٢. وأن يكون ثقةً.

٣. وألا يُرسِل إلا عن ثقة.

٤. وأن يصح السند إلى المرسِل.

إذًا له شروط في المرسِل:

١. أن يكون ثقةً من كبار التابعين.

٢. ولا يُرسِل إلا عن ثقة.

٣. ويصح الإسناد إليه.

هذه بديهيات يصح الإسناد إليه أكيد، نحن نتكلم عن رواية التابعي: إذا كان من كبار التابعين ولا يُرسِل إلا عن ثقة فهذا نقبله، طبعًا قضية الإسناد إليه وقضية كون ثقة هذا بدهي، ما راح نروي عن ضعيف أصلًا ولا نقبل رواية الضعيف، إذًا كأنه سينحصر الشرط في التابعي:

١. أن يكون من كبار التابعين.

٢. ولا يُرسِل إلا عن الثقات.

كذلك أن يُعضَّد شرطه في نصِّ المرسَل، إذًا له شرطٌ في المرسِل وشرطٌ في المرسَل؛

⇦ **المرسِل:** لا بُدَّ أن يكون من كبار التابعين، وأن يكون إذا أرسل لا يُرسِل له عن الثقات.

⇦ **وفي المرسَل:** أن يكون النص المرسَل عضَّده أحد أمور، ما هي الأمور التي عضدته؟

- أن يكون قد عضده مسندٌ آخر، عضده شيء مسند.
- أو مرسلٌ آخر من وجهٍ آخر، مرسلٌ من وجه آخر، ما معنى مسنَد؟ مرسل من وجه آخر؛ يعني لا يكون مرسل آخر الساقط فيهما واحد، نحن نُقوِّي هذا المرسل نقوم نقويه بمرسل ثاني والساقط في الأول هو نفس الساقط في الثاني ما يتقوَّى، لكن يكون المرسِل الأول يروي عن أناس عن شيوخ، والمرسِل الثاني يروي عن شيوخ آخرين ليسوا الأول، فنعرف عند ذلك أن هناك من عضَّد الأول.

أو فتوى صحابي، تعضده فتوى صحابي أو فتوى عوام أهل العلم.

إذًا لا بُدَّ أن يُعضَّد المرسل:

- إما بمسندٍ.
- أو بمرسلٍ من وجهٍ آخر مختلف.
- أو فتوى صحابة، صحابي يعني.
- أو فتوى عوام أهل العلم الغير الصحابة.

يقبله الشافعي، ولهذا **(وقالَ الشَّافِعِيُّ: يُقْبَلُ إِنِ اعْتَضَدَ بمجيئِهِ مِن وجْهٍ آخَرَ يُبايِنُ الطُّرُقَ الأولى مُسْنَدًا كانَ)** يعني الثاني **(أَو مُرْسَلًا؛ ليترجَّحَ احتمالُ كونِ المحذوفِ ثقةً في نفسِ الأمرِ)**.

قال -رَحِمَهُ اللهُ-: **(ونقلَ أَبو بكرٍ الرَّازيُّ)** الذي هو الجصَّاص أحمد بن علي، متوفى ثلاثمئة وسبعين للهجرة، له [أحكام القرآن]، وأبو الوليد الباجي سليمان بن خلف أربعمئة وأربعة وسبعين للهجرة متوفى، الرازي من الحنفية والباجي من المالكية، **(ونقلَ أَبو بكرٍ الرَّازيُّ مِن الحنفيَّةِ وأبو الوليدِ الباجِيُّ مِن المالِكيَّةِ أَنَّ الرَّاويَ إِذا كانَ يُرْسِلُ عنِ الثِّقاتِ وغيرِهم لا يُقْبَلُ مُرسَلُه اتِّفاقًا)** لا يُقبَل اتفاقًا.

(المتن)

📖 [وَالقسمُ الثَّالِثُ مِن أَقسامِ السَّقْطِ مِن الإِسنادِ: إِنْ كانَ باثنَيْنِ فصاعِدًا مَعَ التَّوالي؛ فهو المُعْضَلُ].

(الشرح)

طبعًا يدخل في المعضل ما يسمى البلاغات، معروف البلاغ: **(بلغنا كذا وكذا)** هذا معضل صار.

(المتن)

📖 [وإِلَّا فإِنْ كانَ السَّقْطُ باثنينِ غيرِ متوالِيَيْنِ في مَوضِعَيْنِ مثلًا؛ فهُو المُنْقَطِعُ، وكذا إِنْ سَقَطَ واحدٌ فقط، أَو أَكثرُ مِن اثنينِ، لكنَّه بشرطِ عدمِ التَّوالي].

(الشرح)

(وإِلَّا فإِنْ كانَ السَّقْطُ باثنينِ غيرِ متوالِيَيْنِ في مَوضِعَيْنِ مثلًا؛ فهُو المُنْقَطِعُ) إذا كان السقط اثنين بس غير متوازيين هذا منقطع في موضعين، في انقطاع في موضعين، وإذا كان في موضع واحد يصير منقطع في موضع واحد، **(وكذا إِنْ سَقَطَ واحدٌ فقط، أَو أَكثرُ مِن اثنينِ، لكنَّه بشرطِ عدمِ التَّوالي)** هذا منقطع.

انتهى المصنِّف من السقط الجلي، فذكر المرسل وذكر المعلَّق، بدأ بالمعلَّق والمرسل والمعضل والمنقطع.

انتقل الآن إلى الخفي:

(المتن)

[ثمَّ إِنَّ السَّقطَ مِن الإِسنادِ قدْ:

١. يَكونُ واضِحًا يحصُلُ الاشْتِراكُ في معرفَتِه ككَوْنِ الرَّاوي مثلًا لم يُعْاصِرْ مَن روى عنهُ.

٢. أَوْ يكونُ خَفِيًّا؛ فلا يُدْرِكُهُ إِلَّا الأئمَّةُ الحُذَّاقُ المُطَّلِعونَ على طُرُقِ الحديثِ وعِلَلِ الأسانيدِ.

فالأَوَّلُ وهُو الواضحُ يُدْرَكُ بعَدمِ التَّلاقي بينَ الرَّاوِي وشيخِهِ بكونِه لمْ يُدْرِكْ عصْرَهُ أَو أَدْرَكَهُ لكنَّهما لم يجْتَمِعا، وليستْ لهُ منهُ إِجازةٌ ولا وِجَادَةٌ.

ومِنْ ثَمَّ احْتِيجَ إِلى التَّاريخِ لتضمُّنِهِ تحريرَ مواليدِ الرُّواةِ ووَفياتِهِم وأَوقاتِ طَلَبِهِم وارْتِحالِهِم.

وقد افْتُضِحَ أَقوامٌ ادَّعَوا الرِّوايةَ عن شيوخٍ ظهرَ بالتَّاريخِ كَذِبُ دعْواهُم].

(الشرح)

(ثمَّ إِنَّ السَّقطَ مِن الإِسنادِ:

أ. قدْ يَكونُ واضِحًا يحصُلُ الاشْتِراكُ في معرفَتِه ككَوْنِ الرَّاوي مثلًا لم يُعْاصِرْ مَن روى عنهُ).

ب. **(أَوْ يكونُ خَفِيًّا؛ فلا يُدْرِكُهُ إِلَّا الأئمَّةُ الحُذَّاقُ المُطَّلِعونَ على طُرُقِ الحديثِ وعِلَلِ الأسانيدِ)** إذًا الثاني: أن يكون خفيًّا.

كيف يُعرَف الأول وكيف يُعرَف الثاني؟

(فالأَوَّلُ وهُو الواضحُ يُدْرَكُ بعَدمِ التَّلاقي بينَ الرَّاوِي وشيخِهِ بكونِه لمْ يُدْرِكْ عصْرَهُ أَو أَدْرَكَهُ لكنَّهما لم يجْتَمِعا)، إذن يُدرَك بعدم التلاقي، ما هو عدم التلاقي؟

أ. إما أنه لكونه لم يُدرِك عصره.

ب. أو أدرك عصره لكن لم يجتمعا.

(وليستْ لهُ منهُ إِجازةٌ ولا وِجادَةٌ، ومِنْ ثَمَّ احْتِيجَ إِلى التَّاريخِ) لكن لو كان له منه إجازة صارت هذه طريقة اتصال، أو وجادة عند من يقول بها، **(ومِنْ ثَمَّ احْتِيجَ إِلى التَّاريخِ)** ما هو التاريخ؟ التاريخ الهجري ولا الميلادي؟ التاريخ يعني علم رواة الحديث، علم تراجم الرواة، تاريخ الرواة، تاريخهم ليس وفايات والولادة لا، التاريخ يشمل الولادة والوفاة والأشياخ؛ يعني تراجم الرواة، **(لِتَضَمُّنِهِ)** يعني التاريخ **(لتضمُّنِهِ تحريرَ مواليدِ الرُّواةِ ووَفياتِهِم وأَوقاتِ طَلَبِهِم وارْتِحالِهِم)** وَفَيَاتِهِم وليس وَفيَّاتهم. **(وارْتِحالِهِم)** يعني طلبهم العلم رحلتهم كل هذا يدخل في التاريخ.

(وقد افْتُضِحَ أَقوامٌ ادَّعَوا الرِّوايةَ عن شيوخٍ ظهرَ بالتَّاريخِ كَذِبُ دعْواهُم) إذًا علم التاريخ وتراجم الرواة هو الذي سيكشف كثير من الانقطاع والاتصال وكذا.

الآن سينتقل قلنا: للخفي، بيَّن أن هناك سقط خفي وسقط جلي، انتهى من الجلي، الآن سيأتي للخفي:

(المتن)

📖 [وَالقسمُ الثَّانِي: وهو الخَفِيُّ المُدَلَّسُ -بفتحِ اللاَّمِ-، سُمِّي بذلك لكونِ الرَّاوي لم يُسَمِّ مَن حَدَّثَهُ، وأَوهَمَ سماعَهُ للحَديثِ مِمَّن لم يُحَدِّثْهُ بهِ.

واشْتِقاقُهُ مِن الدَّلَسِ –بالتَّحريكِ– وهو اختلاطُ الظَّلامِ بالنُّورِ، سُمِّيَ بذلك لاشتراكِهِما في الخَفاءِ.

ويَرِدُ المُدَلَّسُ بِصيغَةٍ مِن صيغِ الأداءِ تَحْتَمِلُ وقوعَ اللُّقِيِّ بينَ المُدَلِّسِ ومَن أَسنَدَ عنهُ كَعَن وَكذا قَاَلَ.

ومتى وقَعَ بصيغةٍ صريحةٍ لا تَجَوُّزَ فيها؛ كانَ كذِبًا.

وحُكْمُ مَن ثبتَ عنهُ التَّدليسُ إذا كانَ عَدْلًا ألا يُقْبَلَ منهُ إِلَّا ما صرَّحَ فيهِ بالتَّحديثِ على الأصحِّ].

(الشرح)

قال –رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى–: **(وَالقسمُ الثَّانِي: وهو الخَفِيُّ المُدَلَّسُ –بفتحِ اللاَّمِ–، سُمِّي بذلك لكونِ الرَّاوي لم يُسَمِّ مَن حَدَّثَهُ، وأَوهَمَ سماعَهُ للحَديثِ مِمَّن لم يُحَدِّثْهُ بهِ. واشْتِقاقُهُ مِن الدَّلَسِ –بالتَّحريكِ– وهو اختلاطُ الظَّلامِ بالنُّورِ)** الدَّلَس: هو اختلاط الظلام بالنور بالتحريك دَلَس ليس دَلْس.

☜ **الآن ما هو المدلس؟** لاحظوا عندنا كم احتمال، نقول:

١. أن يروي عن من لقيه وسمع منه ما لم يسمع منه، إذن رواياته التي سمعها ما فيها تدليس، رواياته التي لم يسمعها منه هي هذه روايات التدليس، هذه المدلَّسة.

٢. أو لقيه ولم يسمع منه لكن فيه لقاء.

٣. بقي احتمال ثالث، هو ما عندنا إلا ثلاثة احتمالات، الاحتمال الثالث ماذا؟ أنه لم يلقه لكن عاصره طبعًا، وإذا ما عاصر ما صار خفي.

إذًا الاحتمالات مرة ثانية:

١. إما أن يكون له لقاء وسماع.

٢. أو لقاءٌ بغير سماع.

٣. أو معاصرة بغير لقاء.

فبعضهم يجعل الثلاثة كلها داخلة في التدليس، كل الثلاثة داخلة في التدليس، بعضهم طبعًا منهم ابن حجر يُخرِج الثالث، يقول: لا، الثالث كونه عاصر لكن لم يرتقِ به هذا كأنه ما عاصر، فيسميه مرسلٌ خفي؛

- فلو أدخلنا هذا الثالث في التدليس ألغينا المرسل الخفي.
- ولو أخرجناه من التدليس إذًا قلنا بالمرسل الخفي.

فعند الجمهور ابن الصلاح والنووي والعراقي كلهم يعتبرونه التدليس، وفي الأخير هذا خلاف ما له قيمة كثير؛ يعني هو يسميه مدلِّس سمِّي هذا التصرف الراوي هذا مرسل خفي، ولا يقول: مدلِّس، في الأخير هو ضعيف فقط.

والتدليس هو في الحقيقة هو إخفاءٌ لعيب، التدريس في الفقه: إخفاء عيب السلعة وإظهار حُسنها، وفي الرواية إظهار إخفاء عيب الرواية، يُخفِي الانقطاع هو، هذا عيب، الانقطاع عيبٌ في الرواية، ويُخفِي هذا العيب ويُظهِر الاتصال.

(ويَرِدُ المُدَلَّسُ بِصيغَةٍ مِن صيغِ الأداءِ تَحْتَمِلُ وقوعَ اللُّقِيِّ بينَ المُدَلِّسِ ومَن أَسنَدَ عنهُ كَعَن وَكذا قَالَ) إذًا صار التدريس هكذا نقول: أن يروي عمن لقيه وسمع منه أو لقيه ولم يسمع منه -على طريقة ابن حجر- ما لم يسمعه، إذًا نعيد مرة ثانية نقول: يروي عمن لقيه وسمع منه ما لم يسمع منه، أو لقيه ولم يسمع منه بصيغةٍ محتملة، هذا شرط، أما إذا كان يروي ما لم يسمع بصيغة السماع فهذا كذب، لكن التدليس إيهام، فيقول: قال فلان عن فلان ما قال: حدَّثني، إذا قال:

حدثني أو سمعت وهو ما سمع هذا كذب يُضعِّف الراوي، أما التدليس فليس بكذب، ولذلك الصحيح أن الراوي لا يضعُف به، لكن تُرَد الرواية التي رواها بالعنعنة للشك فيها.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(ويَرِدُ المُدَلَّسُ بِصيغَةٍ مِن صيغِ الأداءِ تَحْتَمِلُ وقوعَ اللُّقِيِّ بينَ المُدَلِّسِ ومَن أَسنَدَ عنهُ كَعَن وَكذا قَالَ)** كعن وقال، **(ومتى وقَعَ بصيغةٍ صريحةٍ لا تَجُوَّزَ فيها؛ كانَ كذِبًا)** يعني لو كان بصيغة صريحة كسمعت أو حدثنا أو أخبرنا فهذا لا.

(وحُكْمُ مَن ثبتَ عنهُ التَّدليسُ إذا كانَ عَدْلًا ألا يُقْبَلَ منهُ إلَّا ما صرَّحَ فيهِ بالتَّحديثِ على الأصحِّ) ولو كان ضعيف سنردُّه بالضعف ليس بالتدليس فقط، إذًا حكم رواية المدلس أن نقبل ما صرَّح في السماع ولا نقبل ما لم يُصرِّح فيه بالسماع.

التدليس طبعًا:

- قد يكون في الإسناد هو هذا الذي عرفناه.
- والتدليس أحيانًا يكون في الشيوخ تدليس الشيوخ، تدليس الشيوخ أن يُغيِّر في اسم الشيخ بغير كذبٍ، فيُسمِّي الشيخ أو يكنيه أو ينسبه بأسماء صحيحة وكُنه صحيحة ونسبة صحيحة لكن غير مشهورة، فلا يُعرَف من هو هذا الشيخ.

طبعًا قد يرجع لهذا لأسباب منها: أن يكون هذا الراوي يعتقد أنه ثقة لكن الناس يضعِّفونه فيُغيِّر في اسمه، والتغيير في الاسم هذا وارد، يعني واحد مثلًا قد يُنسَب لجد أعلى، قد يُنسَب لقبيلة أعلى أبعد، الشيوخ أخف طبعًا؛ لأنه مشكلة الشيوخ ماذا ؟ أنه يوعِّر الوصول للشيخ من هو، هذه أنواع التدريس.

يبقى أمر ثاني وهو طبقات المدلسين: المدلسون خمس طبقات، ابن حجر له كتاب في هذا، والعلائي قبله له كتاب في هذا، وقسَّموا المدلسين لخمس طبقات، بعضهم من تُقبَل عنعنتهم

كالطبقة الأولى والثانية، لماذا؟ لأنه إما تدليسهم نادر أو تدليسهم قليل في جنب ما رووا ولإمامتهم أيضًا، وأنهم لا يُدلِّسون إلا عن ثقة، يعني:

- الأول الذي هو تدليسه نادر جدًّا فهذا مقبول ولو عنعن.
- والثاني: هو أن يكون إمامًا وقلَّ تدليسه في جنب ما روى، روى كثير ودلَّس في شيء يسير، أو أنه لا يُدلِّس إلا عن ثقات فهذا يُقبَل أيضًا ولو عنعن.

نبدأ في الثالثة والرابعة والخامسة هذا لا يُقبَل؛

- فالمرتبة الثالثة: ما كثُر منه التدليس فهذا لا يُقبَل إلا إذا صرَّح بالسماع.
- والرابعة: من كثُر تدليسه عن الضعفاء أيضًا، فهذا لا يُقبَل إلا إذا صرَّح بالسماع.
- والخامسة: من جمع مع التدليس ضعفًا آخر، يعني هو ضعيف ومدلِّس، فهذا لا يُقبَل سواء صرَّح بالسماع أو لم يُصرِّح بالسماع بسبب ضعفه.

(المتن)

📖 قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: [وكَذا المُرْسَلُ الخَفِيُّ إِذا صَدَرَ مِنْ مُعاصِرٍ لَمْ يَلْقَ مَن حَدَّث عنهُ، بل بينَه وبينَه واسِطةٌ].

(الشرح)

من معاصر لم يلقه يعني لم يلتقِ به، عاصرة ولم يلتقِ به، ما الفرق بين أنه عاصره ولم يلتق به أو لم يُعاصِره؟ المحصِّلة واحد أنه التقى به، لكن الذي عاصره أشدُّ خفاءً من الذي لم يعاصره؟

(المتن)

📖 [والفَرْقُ بينَ المُدَلَّسِ والمُرْسَلِ الخفيِّ دقيقٌ حَصَلَ تحريرُه بما ذُكِرَ هنا:

وهو أَنَّ التَّدليسَ يختصُّ بمَن روى عمَّن عُرِفَ لقاؤهُ إِيَّاه، فأَمَّا إِن عاصَرَهُ ولم يُعْرَفْ أَنَّه لقِيَهُ؛ فَهُو المُرْسَلُ الخَفِيُّ.

ومَن أَدْخَلَ في تعريفِ التَّدليسِ المُعاصَرَةَ، ولو بغيرِ لُقي؛ لزِمَهُ دُخولُ المُرْسَلِ الخَفِيِّ في تعريفِهِ.

والصَّوابُ التَّفرقةُ بينَهُما.

ويدلُّ على أَنَّ اعتبارَ اللُّقي في التَّدليسِ دونَ المُعاصرةِ وحْدَها لا بُدَّ منهُ إِطْباقُ أَهلِ العلمِ بالحديثِ على أَنَّ روايةَ المُخَضْرَمينَ كأَبي عُثمانَ النَّهْديِّ وقيسِ بنِ أَبي حازِمٍ عن النبيِّ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- مِن قبيلِ الإِرسالِ لا مِن قَبيلِ التَّدليسِ.

ولو كانَ مجرَّدُ المُعاصرةِ يُكْتَفى بهِ في التَّدليسِ؛ لكانَ هؤلاءِ مُدلِّسينَ لأَنَّهُم عاصَروا النبيَّ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- قطعًا، ولكنْ لمْ يُعْرَفْ هل لَقوهُ أَمْ لا؟].

(الشرح)

(والفَرْقُ بينَ المُدَلَّسِ والمُرْسَلِ الخفيِّ دقيقٌ حَصَلَ تحريرُه بما ذُكِرَ هنا: وهو أَنَّ التَّدليسَ يختصُّ بمَن روى عمَّن عُرِفَ لقاؤهُ إِيَّاهُ) سواءً سمعه أو لم يسمعه فيكون هذا التدليس، إذا روى بصيغةٍ محتملة، **(فأَمَّا إِن عاصَرَهُ ولم يُعْرَفْ أَنَّه لقِيَهُ؛ فَهُو المُرْسَلُ الخَفِيُّ)** واضح.

قال: **(ومَن أَدْخَلَ في تعريفِ التَّدليسِ المُعاصَرَةَ، ولو بغيرِ لُقي؛ لزِمَهُ دُخولُ المُرْسَلِ الخَفِيِّ في تعريفِهِ)** واضح هذا قلنا هذا الكلام من أول، لكن هذا هو مذهب كثير، **(والصَّوابُ التَّفرقةُ بينَهُما)** أن المرسل الخفي هو نوع وقسم من أقسام التدليس، مثل الخطيب، وابن الصلاح، والنووي، وابن كثير، والعراقي، قيل: هو مذهب الجمهور.

(ويدلُّ على أَنَّ اعتبارَ اللُّقي في التَّدليسِ دونَ المُعاصرةِ وحْدَها) يبغي يأتي بدليل على هذا التفريق **(لا بُدَّ منهُ إِطْباقُ أَهلِ العلمِ بالحديثِ على أَنَّ روايةَ المُخَضْرَمينَ)** المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية وأدركوا الإسلام، لكن لم يلتقوا بالنبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- حال إيمانهم، رواية هؤلاء المخضرمين **(كأَبي عُثْمانَ النَّهْديِّ وقيسِ بنِ أَبي حازِمٍ عن النبيِّ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- مِن قبيلِ الإِرسالِ لا مِن قَبيلِ التَّدليسِ)** فهمتم الاستدلال كيف؟ ممكن إجابة عن هذا، يمكن الجواب عن هذا، هؤلاء بالذات عُمِلوا معاملة خاصة؛ لأنهم ما قصدوا الإسقاط أصلًا.

قال: **(ولو كانَ مجرَّدُ المُعاصرةِ يُكْتَفى بهِ في التَّدليسِ؛ لكانَ هؤلاءِ مُدلِّسينَ لأَنَّهُمْ عاصَروا النبيَّ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- قطعًا، ولكنْ لمْ يُعْرَفْ هل لَقُوهُ أَمْ لا؟)** يعني المقصود أنه لم يعدُّهم أحد من في المدلسين.

(المتن)

📖 [وممَّن قالَ باشْتِراطِ اللِّقاءِ في التَّدليسِ: الإِمامُ الشافعيُّ وأَبو بكرٍ البزَّارُ، وكلامُ الخطيبِ في الكِفايةِ يقتَضيهِ، وهُو المُعْتَمَدُ.

ويُعْرَفُ عدمُ المُلاقاةِ بإِخبارِهِ عنْ نفسِهِ بذلك، أَو بجَزْمِ إِمامٍ مُطَّلعٍ.

ولا يَكْفي أَنْ يَقَعَ في بعض الطُّرُقِ زيادةُ- راوٍ أَو أَكثَرَ بينَهُما؛ لاحتِمالِ أَنْ يكونَ مِن المزيدِ، ولا يُحْكَمُ في هذه الصُّورةِ بحُكْمٍ كُلِّيٍّ؛ لتَعارُضِ احتِمالِ الاتِّصالِ والانْقِطاعِ.

وقد صنَّفَ فيهِ الخَطيبُ كتابَ التَّفصيلِ لِمُبْهَمِ المراسيلِ، وكتاب المزيدِ في مُتَّصِلِ الأَسانيدِ.

وقد انْتَهَتْ هُنا حكم أَقسامُ حُكمِ السَّاقِطِ مِن الإِسنادِ].

(الشرح)

(وممَّن قالَ باشْتِراطِ اللِّقاءِ في التَّدليسِ: الإِمامُ الشافعيُّ وأَبو بكرٍ البزَّارُ، وكلامُ الخطيبِ في الكِفايةِ يقتَضيهِ، وهُو المُعْتَمَدُ) وممن قال باشتراط اللقي في التدليس: الإمام الشافعي والبزار أحمد بن عمرو بن عبد الخالق مئتين واثنين وتسعين، وكلام **(وكلامُ الخطيبِ في الكِفايةِ يقتَضيهِ، وهُو المُعْتَمَدُ)** يعني مسألة خلافية لكن الخلاف ما ينبني عليه شيء، هو في الأخير ضعيف لكن ماذا نسميه؟

(ويُعْرَفُ عدمُ المُلاقاةِ) هات الآن مسألة جديدة، كيف نعرف أنه لقيه أو لم يلاقيه؟

(ويُعْرَفُ عدمُ المُلاقاةِ:

١. **بإِخبارِهِ عنْ نفسِهِ بذلك.**

٢. **أَو بجَزْمِ إِمامٍ مُطَّلِعٍ)** أو أنه ينص أمام مطَّلعٌ على أنه لقيه أو ما لقيه.

(لا يَكْفي أَنْ يَقَعَ في بعض الطُّرُقِ زيادةُ راوٍ أَو أَكثرَ بينَهُما؛ لاحتِمالِ أَنْ يكونَ مِن المزيدِ) قِف هنا؛ لو جاء في إسناد بين الراوي هذا وشيخه يقول: **(لا يَكْفي أَنْ يَقَعَ في بعض الطُّرُقِ زيادةُ راوٍ)** يعني أن يقع بينه وبين شيخه راوٍ بينهما، ماذا يعني؟ يعني في إسناد في راوي بينهم، في إسناد ليس بينهما، هل نقول: الإسناد الذي ليس فيه راوٍ بينهما تدليس؟ هل يكفي هذا؛ لأنه الكلام في كيف نعرف أنه لقيه ولا ما لقيه؟ هو يروي عن شيخ عاصره لكن ما نعرفه لقيه ولا لا، ثم جاء فيه إسناد بينهم واحد فغلب على ظنهم أنه لم يلقه، أنه ما لقيه، أنه هذا هو الواسطة الذي بينهم، هذا صحيح هذا احتمال لكن ليس قاطع لماذا؟

قال: **(لاحتِمالِ أَنْ يكونَ مِن المزيدِ)** ما معنى هذه الجملة؟ المزيد في متصل الأسانيد، عندنا شيء اسمه المزيد فيه متصل الأسانيد، ما هو المزيد في متصل الأسانيد؟ أن يزيد راوٍ يعني بالخطأ أن يدخل راوي في الإسناد بين راوين التقيا ودخوله خطأ، دخوله وهم من بعض الرواة، فقد يكون هذا الذي زاد في إسناد ولم يزد في إسنادٍ آخر فقد يكون الزيادة من باب المزيد في متصل

الأسانيد، وقد يكون لا بالعكس ما هو مزيد صحيح هذا ويكون الراوي دلَّس في موضع الذي سقطت فيه الزيادة أنه تدليس، يرِد، ممكن هذا، وممكن يكون سمعه أولًا بدون واسطة وسمعه بنفصه، كل هذا وارد.

ما الذي يُدرينا هذا؟ بأي الاحتمالات، كيف نعرف الصواب؟ بالقرائن، لكن أنا أقطع أن القرائن لن نعرفها نحن، الأئمة سيعرفون القرائن؛ لأنه عندهم ما وصلت إلينا، ليس الصحيح إذا مشى كالمقعد، الذي عنده معلومات ليس كالذي ليس عنده معلومات.

إذًا قوله هنا: **(مِنَ المَزِيدِ)** اكتبوا عندها: أي في متصل الأسانيد، اختصر؛ لأنه اسم هذا النوع "المزيد في متصل الأسانيد".

(ولا يُحْكَمُ في هذه الصُّورةِ بحُكْمٍ كُلِّيٍّ؛ لتَعارُضِ احتمالِ الاتِّصالِ والانْقِطاعِ) هذه الصورة التي قلنا: تحتمل أن تكون من المزيد في متصل الأسانيد بحكمٍ كليٍّ قطعيٍّ لتعارض احتمال الاتصال والانقطاع، **(وقد صنَّفَ فيهِ الخَطيبُ كتابَ [التَّفصيلِ لُمبْهَمِ المراسيلِ])** ما نعرفه، ما هو موجود، **(وكتاب: [المزيدِ في مُتَّصِلِ الأسانيدِ] وانْتَهَتْ هُنا حكم أَقسامُ حُكمِ السَّاقِطِ مِن الإِسنادِ)**.

⮰ وسيشرع في الطعن في الراوي التي هي العشرة هذه؛ خمسة تتعلق بالعدالة، وخمسة تتعلق بالضبط:

(المتن)

📖 [ثمَّ الطَّعْنُ يكونُ بعشرةِ أَشياءَ، بعضُها يكون أَشدُّ في القَدْحِ مِن بعضٍ، خمسةٌ منها تتعلَّقُ بالعدالَةِ، وخمسةٌ تتعلَّقُ بالضَّبْطِ. ولم يَحْصُلِ الاعتناءُ بتمييزِ أَحدِ القِسمينِ مِن الآخَرِ لمصلحةٍ اقْتَضَتْ ذلك، وهي ترتيبُها على الأشدِّ فالأشدِّ في موجَبِ الرَّدِّ على سَبيلِ التَّدلِّي؛ لأنَّ الطَّعْنَ إِمَّا أَنْ يكونَ:

١. لِكَذِبِ الرَّاوِي في الحديثِ النبويِّ بأَنْ يرويَ عنهُ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ما لمْ يَقُلْهُ متعمِّدًا لذلك.

٢. أو تُهْمَتِهِ بذلكَ؛ بألا يُرْوى ذلك الحديثُ إِلَّا مِن جِهتِهِ، ويكونَ مُخالِفًا للقواعِدِ المعلومةِ، وكذا مَنْ عُرِفَ بالكذبِ في كلامِهِ، و إِنْ لم يَظْهَرْ منهُ وقوعُ ذلك في الحَديثِ النبويِّ، وهذا دُونَ الأَوَّلِ.

٣. أَو فُحْشِ غَلَطِهِ؛ أي: كَثْرَتِه.

٤. أَو غَفْلَتِهِ عن الإِتْقانِ.

٥. أَو فِسْقِهِ؛ أي: بالفعلِ والقَوْلِ ممَّا لا يبلُغُ الكُفْرَ، و بينَهُ وبينَ الأَوَّلِ عُمومٌ، وإِنَّما أُفْرِدَ الأَوَّلُ لكونِ القَدْحِ بِهِ أَشدَّ في هذا الفنِّ، وأَمَّا الفِسقُ بالمُعْتَقَدِ؛ فسيأْتي بيانُه.

٦. أَو وَهَمِهِ بأَنْ يَرْوِيَ على سبيلِ التوهُّمِ.

٧. أَو مُخالَفتِه؛ أَي: للثِّقاتِ.

٨. أو جَهالَتِهِ؛ أي بألا يُعْرَفَ فيهِ تعديلٌ و لا تَجريحٌ مُعيَّنٌ.

٩. أَو بِدْعتِهِ، وهي اعتقادُ ما أُحْدِثَ على خِلافِ المَعروفِ عن النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، لا بِمعانَدَةٍ، بل بنَوْعِ شبهةٍ.

١٠. أَو سوءِ حِفْظِه، وهِيَ عبارةٌ عن ألا يكونَ غَلَطُهُ أَقلّ].

(الشرح)

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: (ثمَّ الطَّعْنُ يكونُ بعشرةِ أَشياءَ، بعضُها يكون أَشدُّ في القَدْحِ مِن بعضٍ، خمسةٌ منها تتعلَّقُ بالعدالَةِ، وخمسةٌ تتعلَّقُ بالضَّبْطِ. ولم يَحْصُلِ الاعتناءُ بتمييزِ أَحدِ القِسمينِ مِن الآخَرِ لمصلحةٍ اقْتَضَتْ ذلك، وهي ترتيبُها على الأشدِّ فالأشدِّ في موجَبِ الرَّدِّ على

سَبيلِ التَّدلِّي) يقصد أنه أنا الآن لما عرضتها ما عرضتها منفصلة ما يتعلق بالضبط وما يتعلق بالعدالة كلٌّ لوحده لا، إنما يقول: عرضتها مدمجة، خلطتها بحسب الأشد، فبدأت الأسوأ، ثم الذي هو أقل منه سوءًا، ثم الأخف ثم الأخف ثم الأخف هكذا، يعني يقول: **(على سَبيلِ التَّدلِّي)** من الأعلى إلى الأدنى، اكتب عندك إذا أحببت.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(لأنَّ الطَّعْنَ إمَّا أنْ يكونَ:**

❶ **لِكَذِبِ الرَّاوِي في الحديثِ النبويِّ بأَنْ يرويَ عنهُ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- ما لمْ يَقُلْهُ متَعمِّدًا لذلك)** هو قال في المتن: **(أن يكون لكذب الراوي)** كلمة كذب الراوي فيها اشهام قد تصدُق على كذب الراوي في حديث الناس ليس في حديث النبي، لا، ما يريد هذا، يريدون كذب الراوي في حديث المصطفى -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- هذا واحد.

❷ **(أو تُهْمَتِهِ بذلكَ)** إذًا أشدُّها الكذب في حديث الرسول -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، من أسباب الطعن في العدالة، هذا من الطعن في العدالة بالمناسبة، والثاني: التهمة بالكذب، الاتهام بالكذب، هذا الثاني وهو أيضًا متعلق بالعدالة.

☜ **ماذا يعني التهمة بالكذب؟ كيف نعرف التهمة بالكذب؟ الكذب فهمنا، والتهمة ما هي؟**

(بألَا يُرْوى ذلك الحديثُ إلَّا مِن جِهتِهِ، ويكونَ مُخالِفًا للقواعِدِ المعلومةِ) هذا ألف، التهمة بالكذب لها صورتان:

الصورة الأولى "أ": أن ينفرد بحديث لا يروى ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون هذا الحديث يخالف القواعد المعلومة من الدين، يخالف نصوص القرآن، يخالف المجمَع عليه، يخالف الأحاديث الصريحة، يخالف القواعد الثابتة المعدومة، هذه المخالفة مع الانفراد أحيانًا تجعلنا نتهمه أنه هو الذي كذب في هذا الحديث، هذه صورة.

الصورة الثانية "ب": (وكذا مَنْ عُرِفَ بالكذبِ في كلامِهِ، و إِنْ لم يَظْهَرْ منهُ وقوعُ ذلك في الحَديثِ النبويِّ، وهذا دُونَ الأوَّلِ) إذًا الثاني: أن يُعرَف الكذب في حديثه في مثل هذا لا نأمن أن يكذب في حديث النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، لكن يقول: هذا الأخير دون الأول؛

- الذي هو الكذب في حديث الناس أقل من أنه يروي شيئًا يصادر به قواعد المعلومة من الدين، هذا احتمال.
- وفي احتمال ثاني: أنه يريد أن التهمة بالكذب أقل من الكذب هذا معلوم.

تحصيل حاصل، ولذلك الظاهر أنه هذا لأنه انظروا: الذي يكذب في حديثه مع الناس نقول: في احتمال أن يكذب على النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-؟ احتمال، لكن هل هذا مثل من يروي شيئًا يصادم به القواعد ووحده ما يوافقه أحد، لا هذه تهمة حاضرة، ما هي بعيدة، ولذلك هذا أهون من الأول.

❸ **(أَو فُحْشِ غَلَطِهِ؛ أي: كَثْرَته)** فُحْش الغلط هذا الثالث، فُحْش الغلط يتعلق بالضبط ليس بالعدالة، فُحْش الغلط يعني الغلط كثير، غلطه كثير.

❹ **الرابع: (أَو غَفْلَتِهِ عن الإِتْقانِ)** يعني فحش الغفلة، غفلته عن الإتقان، فاحشة، ما معنى الغفلة عن الإتقان؟ المقصود بها التساهل الكثير في حال التحمُّل أو في حال الأداء، الذي يتساهل كثيرًا في حال التحمُّل:

- تحمُّل الحديث كالذي ينام في الدرس أو ينعس.
- أو في حال أداء كمن مثلًا يسمع الحديث ثم يأخذ ويكتب الحديث من الشيخ ثم نحن بعد أن يكتب ماذا يفعل؟ لا بُدَّ يُقابِل الأصل، فهو لا يقابل الأصل، ثم يُحدِّث من هذا الأصل غير المقابل، مثل الذي يروح يشتري من مكتبة كتاب ممكن طابعة رديئة ويُحدِّث الناس يقول: هذا سماع، أنا أرويه في صحيح البخاري، أنت تروي هذه

النسخة ولا ماذا؟ هذه النسخة طبعت اليوم ما كان الزمن البخاري وما قُوبِلت أصلًا على البخاري.

ومثل التلقين يُلقِّنونه يقولون له: أنت رويت كذا وكذا، حدَّثك فلان عن فلان؟ يقول: نعم نعم هو ما حدَّثه ولا شيء يقبل التلقين، ولا يُميِّز حديثه من حديث غيره، يُخطِئ يظن يسمع بعض الأحاديث ولا يرويها يظنه ورواها، هذا فاحش الغفلة، كثرة الغفلة التي هي التساهل:

- إما التساهل في التلقِّي.
- أو التساهل في الأداء.

فإذا فاحش الغفلة أو كثر الغلط هذه كلها متعلقة بالضبط ما هي متعلقة بالعدالة، وبالمناسبة إذا كنا نحن نسينا نتكلم عن موضوع الضعيف، أن الضعيف شديد الضعف ويسير الضعف، هذه كلها شديدة الضعف، الكذب ضعف شديد، التهمة ضعف شديد، فُحْش الغلط ضعف شديد، كثرة الغفلة ضعف شديد، يعني لا ينجبر.

❺ **الخامس: (أَوْ فِسْقِهِ)** هذا الخامس، الفسق يعني المعصية، وهذا ضعف شديد أيضًا، كيف يكون فسقه؟ **(أي: بالفعلِ والقَوْلِ ممَّا لا يبلُغُ الكُفْرَ)** ما يصل للكفر؛ فسقه بالفعل أو فسقه بالقول، أليس الكذاب فاسق؟ بلى، يدخل هنا ولا ما يدخل؟ لا ما يدخل، ذاك أفردناه لوحده بنوع لوحد لأنه أشد، **(وبينَهُ وبينَ الأَوَّلِ عُمومٌ)** الأول هو الكذب، **(وإِنَّما أُفْرِدَ الأَوَّلُ لكونِ القَدْحِ بِهِ أَشدَّ في هذا الفنِّ، وأَمَّا الفِسقُ بالمُعْتَقَدِ؛ فسيأْتي بيانُه)** الفسق بالمعتقد الذي هو البدعة سيأتي في الكلام في البدعة، والفسق بالمعتقد غير الفسق بالفعل:

- الفسق بالفعل دليل على ضعف الدين، هذا ما عنده دين، الذي قاعد يشرب خمر ولا يكذب.
- لكن الذي بالبدعة هذا ما هو ضعف دين، هذه شبهة جاءته في الدين.

ولذلك المبتدعة أنواع: بعضهم يكون يتشدَّد في المعاصي لا يقع فيها، وبعضهم يتساهل بحسب نوع البدعة، هل البدعة تُرخِّص له في المعاصي، أو البدعة تُشدِّد عليه في المعاصي؟ مثل الخوارج مثلًا هؤلاء يُكفِّرون بالكبيرة، معناه الكذب عندهم كفر، فلذلك هو أجلها إلى موضعها.

❻ **السادس**: **(أَو وَهَمِهِ)** هذا السادس: الوهم **(بِأَنْ يَرْوِيَ على سبيلِ التوهُّمِ)** يعني يُخطئ ويهِم في الحديث، الوهم هذا سيصدر ممن؟ غالبًا من الثقات هم الذين يهيمون، أجل الضعفاء ما يهيمون، لا الضعفاء الأصل فيه الأخطاء.

❼ **السابع**: **(أَو مُخالَفَتِه؛ أَي: للثِّقاتِ)** أي يُخالف الثقات، مخالفة الثقات لها صور كثيرة، خمس صور.

❽ **(أَو جَهالَتِهِ؛ أي بألا يُعْرَفَ فيهِ تعديلٌ و لا تَجريحٌ مُعيَّنٌ)** وسيأتي بيان الجهالة، سيدخل فيها المبهم ويدخل فيها مجهول العين ومجهول الحال، والمستور سيأتي موضوع المستور مجهول الحال هل هما شيء واحد أو هما شيئان مختلفان؟

❾ **(أَو بِدْعتِهِ، وهي اعتقادُ ما أُحْدِثَ على خِلافِ المَعروفِ عن النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، لا بِمعانَدَةٍ، بل بنَوْعِ شبهةٍ)** بشبهة هذا التاسع.

❿ **(أَو سوءِ حِفْظِهِ)** أو سوء الحفظ هذا العاشر والأخير **(وهِيَ عبارةٌ عمن يكونَ غَلَطُهُ أَقَلَّ مِن إِصابتِه)** النسخة هذه مختلفة، ما هي النسخ الثانية؟ زادت بعض النسخ: "يستوي غلطه أو يكون غلطه أقل من إصابة" هذه العبارة: **(وهِيَ عبارةٌ عمن يكونَ غَلَطُهُ أَقَلَّ مِن إِصابتِه)**.

القارئ: ذكر في الحاشية قالوا: سيأتي عند تعريف المصنِّف لسوء الحفظ قوله: والمراد به من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطأه.

العبارة هذه فيها مشكلة؛ لأن هذه العبارة هنا مشكلة مع الموضع العاشر هناك لما يُفصِّل في سوء الحفظ سيذكر عبارة أخرى تعارض هذا، ولذلك الظاهر أن المراد **(عَمَّن يكون غلطه أقل من إصابته)** يعني لا مساوي ولا أكثر، **(عمن يكون غلطه أقل من إصابته)** الظاهر هذا هو المقصود؛ لأنه هناك قال في الموضع هناك في التفصيل: **(من لم يترجح جانب إصابته على جانب خطأه)**.

✐ **خلاصة الكلام:** سوء الحفظ أنه يكون غلطه أقل، غلطه كثير لكن هو أقل من الإصابة، لكن إذا ساوى أو زاد هذا فاحش الغلط، ما الفرق؟ نحن قلنا الحفظ مراتب أربع:

١. التمام.

٢. الصحيح.

٣. دون التمام.

٤. الحسن.

- إذا كثُر ولم يغلب سيئ الحفظ.
- إذا غلب صار الفاحش.

نقِف هنا وصلَّى الله وسلَّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

❋❋❋❋❋

[الدرس العاشر]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

أَمَّا بَعْدُ...

وقفنا عند القسم الأول وهو الموضوع.

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، اللّهم اغفر لنا ولشيخنا ولوالدينا وللمسلمين.

(المتن)

📖 قال الحافظ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: [فالقسمُ الأوَّلُ: وهُو الطَّعْنُ بكَذِبِ الرَّاوي في الحَديثِ النبويِّ هو المَوضوعُ، والحُكْمُ عليهِ بالوَضْعِ إِنَّما هُو بطريقِ الظَّنِّ الغالِبِ لا بالقَطْعِ، إِذ قَدْ يَصْدُقُ الكَذوبُ، لكنَّ لأهلِ العلمِ بالحديثِ مَلَكَةً قويَّةً يميِّزون بها بين ذلك، وإِنَّما يقومُ بذلك منهُم مَن يكونُ إِطِّلاعُهُ تامًّا، وذِهْنُهُ ثاقِبًا، وفهمُهُ قويًّا، ومعرِفتُهُ بالقرائنِ الدَّالَّةِ على ذلك متمَكِّنَةً.

وقد يُعْرَفُ الوضعُ بإِقرارِ واضِعِه، قالَ ابنُ دقيقِ العيدِ رحمه الله: لكنْ لا يُقْطَعُ بذلك؛ لاحتمالِ أَنْ يكونَ كَذَبَ في ذلك الإِقرارِ أ.هـ.

وفهِمَ منهُ بعضُهم أَنَّهُ لا يُعْمَلُ بذلك الإِقرارِ أَصلًا، وليسَ ذلكَ مرادَهُ، وإِنَّما نفى القَطْعَ بذلك، ولا يلزَمُ مِن نفيِ القَطْعِ نفيُ الحُكْمِ؛ لأنَّ الحُكْمَ يقعُ بالظَّنِّ الغالِبِ، وهُو هُنا كذلك، ولولا ذلك لَمَا ساغَ قَتْلُ المُقرِّ بالقتلِ، ولا رَجْمُ المُعْتَرِفِ بالزِّنى؛ لاحتمالِ أَنْ يكونا كاذِبَيْن فيما اعْتَرَفا به!

ومِن القَرائنِ الَّتي يُدْرَكُ بها الوَضْعُ ما يؤخَذُ مِن حالِ الرَّاوي؛ كما وقَعَ لـمأمونِ بنِ أَحمدَ أَنَّه ذُكِرَ بحضرَتِه الخلافُ في كونِ الحسنِ سَمِعَ مِن أَبي هُريرةَ أَوْلاَ؟ فساقَ في الحالِ إِسنادًا إِلى النبيِّ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- أَنَّهُ قالَ: سمِعَ الحسنُ مِن أَبي هُريرة.

وكما وقعَ لِغياثِ بنِ إِبراهيمَ حيثُ دخَلَ على المَهْدي فوجَدَهُ يلعبُ بالحَمَام، فساقَ في الحالِ إِسنادًا إِلى النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-: أَنَّه قالَ: «لا سَبَقَ إِلَّا في نَصْلٍ أَو خُفٍّ أَو حافِرٍ أَو جَناحٍ»، فزادَ في الحديثِ: أَو جَناحٍ، فَعَرَفَ المهديُّ أَنَّه كذبَ لأَجلِه، فأَمرَ بذَبْحِ الحَمَامِ.

ومِنها ما يُؤخَذُ مِن حالِ المَرويِّ كأَنْ يكونَ مُناقِضًا لنَصِّ القُرآنِ أَو السُّنَّةِ المُتواتِرَةِ أَو الإِجماعِ القطعيِّ أَو صَريحِ العَقْلِ، حيثُ لا يَقْبَلُ شيءٌ مِن ذلك التَّأْويلَ].

(الشرح)

(فالقسمُ الأوَّلُ: وهُو الطَّعْنُ بكَذِبِ الرَّاوي في الحَديثِ النبويِّ هو المَوضوعُ) يسمى الموضوع هذا من أسمائه، ويسمى أيضًا المختلَق، ويسمى المصنوع، والمقصود به المكذوب أيضًا، **(والحُكْمُ عليهِ بالوَضْعِ إِنَّما هُو بطريقِ الظَّنِّ الغالِبِ لا بالقَطْعِ)** لماذا؟ **(إِذ قَدْ يَصْدُقُ الكَذوبُ)**

نحن كيف نعرف وكيف نحكم على الحديث أنه موضوع؟

إذا وجدنا في الإسناد رجل كذَّاب يكذب في حديث النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، فنحكم على الإسناد بالوضع، يعني بالكذب نقول: هذا حديث موضوع، يعني مكذوب، يعني مختلق، يعني مصنوع، ألا يحتمل أن يكون هذا الكذاب صدق في هذا الحديث؟ هذا يحتمل، إذًا حكمنا على هذا بطريق الظن الغالب ليس بالقطع.

(إِذ قَدْ يَصْدُقُ الكَذوبُ، لكنَّ لأَهلِ العلمِ بالحديثِ مَلَكَةً قويَّةً يميِّزون بها بين ذلك، وإِنَّما يقومُ بذلك منهُم مَن يكونُ إِطِّلاعُهُ تامًّا، وذِهْنُهُ ثاقِبًا، وفهمُهُ قويًّا، ومعرِفتُهُ بالقرائنِ الدَّالَّةِ على ذلك متمَكِّنَةً) يميزون المكذوب من غير المكذوب أحيانًا يعني من حيث الألفاظ أيضًا، لكن

نحن حكمنا على الموضوع بمجرد أن يكون فيه راوٍ كذَّاب، إذًا هذا حديث مكذوب لا نقبله، يقال: قد يصدُق، نقول: قد يصدق وقد يكذب، وحديث رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- لا يُقبَل إلا بعد توفر شروط القبول.

✐ **مسألةٌ: كيف نعرف الحديث المكذوب والموضوع؟**

❶ **(وقد يُعْرَفُ الوضعُ بِإقرارِ واضِعِه)** إذًا الطريق الأول: أن يُقرَّ واضعه بأني كذبت في حديث رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، لكن هنا مسألة: لو أقرَّ وقال: أنا وضعت هذا الحديث، لما يقول: أنا وضعت هذا الحديث معناه أنه هو في إسناد هذا الحديث، ألا يمكن أن يكذب في إقراره ولا لا؟ يمكن، لكن ما دام عُرِف أن هذا يكذب فلا نقبل. **(قالَ ابنُ دقيقِ العيدِ رحمه الله: لكنْ لا يُقْطَعُ بذلك)** يعني لا يُقطَع بأنه كذب فعلًا، قد يصدُق لكن يبقى الحديث موضوع **(لاحتمالِ أَنْ يكونَ كَذَبَ في ذلك الإِقرارِ)**.

(وفهِمَ منهُ بعضُهم أَنَّهُ لا يُعْمَلُ بذلك الإِقرارِ أَصلًا) لا ليس هذا الموضع **(وليسَ ذلكَ مرادَهُ، وإِنَّما نفى القَطْعَ بذلك، ولا يلزَمُ مِن نفيِ القَطْعِ نفيُ الحُكْمِ)** الحكم يبقى أنه مكذوب، بناءً على الظن الغالب؛ **(لأنَّ الحُكْمَ يقعُ بالظَّنِّ الغالِبِ، وهُو هُنا كذلك)** نعني نحن نحكم بالظن الغالب؛

- والظن الغالب في حديث الثقة أنه أصاب.
- والظن الغالب في حديث ضعيف الحفظ أنه أخطأ.
- والظن الغالب في حديث الكذاب أنه كذب.

كل هذا ظن غالب، لكن قد يحصل خلاف ذلك؟ ممكن يحصل خلاف ذلك، لكن هذا شيء نادر ولو حصل يُعرَف، يعرفه الأئمة النقاد.

(ولولا ذلك لَمَا ساغَ قَتْلُ المُقِرِّ بالقتلِ، ولا رَجْمُ المُعْتَرِفِ بالزِّنى) لماذا؟ **(لاحتمالِ أَنْ يكونا كاذِبَيْن فيما اعْتَرَفا به)** لكن نحن متعبَّدون بالظن غالب، ولسنا متعبَّدين باليقين في كل شيء، وهذا من تسهيل الشريعة، وإلا لو كان وقت الصلاة لا تصلي حتى تتيقن، أنت تصلي بأذان المؤذن، وأذان المؤذن ظن غالب، وتصلي بغلبة ظنك أنك متوضئ مع احتمال أنك تكون محدِث ونسيت كل هذا تيسير من الشريعة.

❷ قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(ومِن القَرائنِ الَّتي يُدْرَكُ بها الوَضْعُ: ما يؤخَذُ مِن حالِ الرَّاوي)** هذا الأمر الثاني: **(ما يؤخَذُ مِن حالِ الرَّاوي)** إذًا كيف نعرف الموضوع؟

- إما بإقرار الراوي.
- وإما بقرينة في حال الراوي.

مثال للقرينة في حال الراوي: **(كما وقَعَ لمأْمونِ بنِ أَحمدَ أَنَّه ذُكِرَ بحضرَتِه الخلافُ)** المأمون بن أحمد هذا المثال الأول "أ"، المأمون بن أحمد الهروي، هذا رجل دجَّال، قال: **(أَنَّه ذُكِرَ بحضرَتِه الخلافُ في كونِ الحسنِ سَمِعَ مِن أَبي هُريرةَ أَوْ لاَ؟ فساقَ في الحالِ إِسنادًا إِلى النبيِّ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- أَنَّهُ قالَ: سمِعَ الحسنُ مِن أَبي هُريرة)** -رضي الله عنه-، يعني هذه قرينة حال أنه كذَّاب.

مثال ثاني "ب": **(وكما وقعَ لِغياثِ بنِ إِبراهيمَ حيثُ دخَلَ على المَهْدي)** محمد بن منصور العباسي والد هارون الرشيد، **(دخَلَ على المَهْدي فوجَدَهُ يلعبُ بالحَمامِ، فساقَ في الحالِ إِسنادًا إِلى النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: أَنَّه قالَ: «لا سَبَقَ إِلَّا في نَصْلٍ أَو خُفٍّ أَو حافِرٍ أَو جَناحٍ»، الحديث «أَوْ حَافِرٍ»** ما في أو جناح، لكن "أو جناح" هذه زادها من؟ زادها غياث بن إبراهيم، هي هذه اللفظة الزائدة. **(فزادَ في الحديثِ: أَو جَناحٍ، فَعَرَفَ المهديُّ أَنَّه كذبَ لأجلِهِ، فأَمرَ بذَبْحِ الحَمامِ)**.

❸ **(ومِنها ما يُؤخَذُ مِن حالِ المَرويِّ)** هذا الثالث: وإما من حال الراوي قرينة في الراوي أنه هذا دخل على المأمور، دخل على المهدي فأراد أن يُجامله فقال: "أو جناح" شافه يلعب بالحمام، أو حال المروي مثل ماذا حال المروي؟ **(كأَنْ يكونَ مُناقِضًا لنَصِّ القُرآنِ)** إما أن يكون الحديث يناقض نص القرآن **(أو السُّنَّةِ المُتواتِرَةِ أَو الإِجماعِ القطعيِّ أَو يخالف صَريحِ العَقْلِ، حيثُ لا يَقْبَلُ شيءٌ مِن ذلك التَّأْويلَ)** لاحظتم القيد الأخير؟ يعني إذا كان يناقض نص القرآن لكن يقبل التأويل، يمكن أن نجمع، هذا ما يُعتبَر، لكن إذا كان لا يقبل الجمع أصلًا، إذًا **(حيثُ لا يَقْبَلُ شيءٌ مِن ذلك التَّأْويلَ)** الجمع بين النصين.

✍ **مسألةٌ: الآن سيتكلم عن اللفظ المختَرَع هذا، اللفظ الموضوع، اللفظ المكذوب من أين يأتي به الكذاب؟ مسألةٌ:**

(المتن)

📖 **[ثمَّ المَرويُّ:**

١. تارةً يختَرِعُهُ الواضِعُ.

٢. وتارةً يأْخُذُ مِن كلامِ غيرِه كبَعْضِ السَّلفِ الصَّالحِ أَو قُدماءِ الحُكماءِ أَو الإِسرائيليَّاتِ.

٣. أَو يأْخُذُ حَديثًا ضَعيفَ الإِسنادِ، فيُرَكِّبُ لَهُ إِسنادًا صحيحًا ليَرُوجَ].

(الشرح)

(ثمَّ المَرويُّ:

١. **تارةً يختَرِعُهُ الواضِعُ)** مثلما قال الحسن: سمع أبي هريرة.

٢. **(وتارةً يأْخُذُ مِن كلامِ غيرِه)** هذا الثاني، ممكن يأخذ كلام معروف أو مشهور ويجعله حديث **(كبَعْضِ السَّلفِ الصَّالحِ أَو قُدماءِ الحُكماءِ أَو الإِسرائيليَّاتِ)**.

٣. **(أَو يأْخُذُ حَديثًا ضَعيفَ الإِسنادِ، فيُرَكِّبُ لَهُ إِسنادًا صحيحًا ليَرُوجَ)** فيكون موضوعًا، طبعًا يكون موضوع الإسناد ما هو المتن؟ قد يأخذ حديثًا ضعيف الإسناد له إسناد ضعيف، فيخترع له إسناد جديد عشان يروج.

هنا ما هو الموضوع؟ الإسناد الجديد، فيبقى هذا المتن ضعيف، وهذا المتن بهذا الإسناد لا أصل له.

انتقل المصنِّف إلى مسألة أخرى تتعلق بأسباب الوضع: ما هو الدافع والحامل للكذاب على الكذب؟ مسألة؛

(المتن)

📖 [والحامِلُ للواضِعِ على الوَضْعِ:

١. إِمَّا عَدَمُ الدِّينِ؛ كالزَّنادقةِ.

٢. أَو غَلَبَةُ الجَهلِ؛ كبعضِ المتعبِّدينَ.

٣. أَو فَرْطُ العَصبيَّةِ؛ كبعضِ المُقَلِّدينَ.

٤. أَو اتِّباعُ هوى بعضِ الرُّؤساءِ.

٥. أَو الإِغرابُ لقصدِ الاشتِهارِ].

(الشرح)

(والحامِلُ للواضِعِ على الوَضْعِ:

١.**إِمَّا عَدَمُ الدِّينِ؛ كالزَّنادقةِ)** هذا الأول رقم واحد.

٢. **(أَو غَلَبَةُ الجَهلِ؛ كبعضِ المتعبِّدينَ)** ما هو من بعض المتعبَّدين؟ قد يكذبون فيخترعون أحاديث ليحثوا الناس على الطاعة والعبادة، وهذا له أمثلة كثيرة، كما فعل نوح بن أبي مريم المروزي أبو عصمة كُنيته، هذا وضع أحاديث في فضائل السور سور القرآن سورةً سورة، كل سورة وضع لها حديث فلما قيل له: لماذا فعلت هذا؟ قال: "إني رأيت الناس قد أعرضوا عن كتاب الله عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي محمد بن إسحاق، فوضعت ذلك حُسْبَةً"، يكذب، فبعض الناس يستحل الكذب عشان يخدم فكرة عنده.

٣. **الثالث: (أَو فَرْطُ العَصبيَّةِ؛ كبعضِ المُقلِّدينَ)**، أحيانًا هي مجرد العصبية أحيانًا ما تصل بإنسان يكذب الحديث على رسول الله، لكن فرط العصبية قد يحمله ذلك كما فعل البعض مثل المأمون بن أحمد الهروي الذي قلنا عنه قبل قليل: هذا صاحب حديث ماذا؟ سمع الحسن من أبي هريرة، هذا زعلان من الشافعي ما هو ضد الشافعية فاخترع حديث: "يكون في أمتي رجل اسمه محمد يقال له: محمد بن إدريس أضر على أمتي من إبليس"، لماذا ألَّف الحديث هذا؟ نكاية في الشافعي.

ويأتي فريق ثاني مثل الحنفية بعضهم يجيء يخترع حديث يقول: "سراج أمتي أبو حنيفة" وهكذا، وهذه العصبية موجودة في بعض المنتسبين للمذاهب الفقهية، وبعضهم حتى المنتسبين للمذاهب الدعوية، قد يكذبون ليس بتأليف أحاديث لكن قد يفترون بذم أناس أو مدح أناس وهكذا.

٤. **(أَو اتِّباعُ هوى بعضِ الرُّؤساءِ)** هذه العصبية الحزبية التي عند بعض الناس اتباع بعض الرؤساء، وطبعًا من أمثلة اتباع بعض الرؤساء مثل غياث بن إبراهيم لما زاد "أو جناح" يبغي يتقرَّب إلى الخليفة.

٥. **(أَو الإِغرابُ لقصدِ الاشتِهارِ)** يعني يأتي بشيء غريب كي يشتهر.

(المتن)

📖 [وكُلُّ ذلك حَرامٌ بإِجماعِ مَن يُعْتَدُّ بهِ، إِلَّا أَنَّ بعضَ الكَرَّاميَّةِ وبعضَ المُتصوِّفةِ نُقِلَ عنهُم إِباحَةُ الوَضْعِ في التَّرغيبِ والتَّرهيبِ وهو خطأٌ مِن فاعلِهِ، نشَأَ عَن جَهْلٍ؛ لأَنَّ التَّرغيبَ والتَّرهيبَ مِن جُملةِ الأَحكامِ الشَّرعيَّةِ.

واتَّفقوا على أَنَّ تَعَمُّدَ الكذبِ على النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- مِن الكَبائِرِ.

وبالَغَ فيه أَبو مُحَمَّدٍ الجُوَيْنِيُّ فكَفَّرَ مَن تعمَّدَ الكَذِبَ على النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-.

واتَّفَقوا على تَحْريمِ روايةِ الموضوعِ إِلَّا مقرونًا ببيانِه؛ لقولِه -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-: «مَن حَدَّثَ عَنِّي بحديثٍ يُرى أَنَّهُ كذبٌ؛ فهُو أَحدُ الكاذِبَيْنِ»، أَخرجَهُ مسلمٌ].

(الشرح)

(وكُلُّ ذلك حَرامٌ بإِجماعِ مَن يُعْتَدُّ بهِ، إِلَّا أَنَّ بعضَ الكَرَّاميَّةِ وبعضَ المُتصوِّفةِ نُقِلَ عنهُم إِباحَةُ الوَضْعِ في التَّرغيبِ والتَّرهيبِ)؛ بعض الكرامية أتباع عبد الله بن كرَّام، وبعض المتصوفة **(وهو خطأٌ مِن فاعلِهِ، نشَأَ عَن جَهْلٍ؛ لأَنَّ التَّرغيبَ والتَّرهيبَ مِن جُملةِ الأَحكامِ الشَّرعيَّةِ)** أعوذ بالله.

هذه مسألة جديدة: ما حكم من تعمَّد الكذب؟ هل تعمُّد الكذب كبيرة فقط أم أنها رِدَّة؟

- الجمهور على أنها كبيرة.
- وبعضهم قال: هي كفرٌ بالله.

(واتَّفقوا على أَنَّ تَعَمُّدَ الكذبِ على النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- مِن الكَبائِرِ) هذا الرقم واحد، **القول الأول**.

(وبالَغَ فيه أَبو مُحمَّدٍ الجُوَيْنِيُّ فكَفَّرَ مَن تعمَّدَ الكَذِبَ على النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-) فكفَّر هذا القول الثاني، والجمهور على خلافه الجمهور على الأول، إلا إذا استباحه استباح الكذب، هذه الاستباحة شيء ثاني، هذه ما هي خاصة بالكذب، استباحة أي منكر تُخرِج الإنسان من الملَّة إذا كان معلومًا له ويعرف الحكم الشرعي.

أبو محمد الجويني عبد الله بن يوسف والد عبد الملك الذي هو أبو المعالي عبد الملك إمام الحرمين، والجويني متوفى أربعمئة وثمانية وثلاثين للهجرة، وأبو المعالي عبد الملك متوفى أربعمئة وثمانية وسبعين للهجرة.

(واتَّفَقوا على تَحْرِيمِ روايةِ الموضوعِ) هذه مسألة جديدة: هذا المكتوب هل تجوز روايته أم لا؟

قال تجوز ولا ما يجوز؟ **(واتَّفَقوا على تَحْرِيمِ روايةِ الموضوعِ إِلَّا مقرونًا ببيانِه)** إذًا يجوز ولا ما يجوز روايته؟ تفصيل، ما هو التفصيل؟ تجوز مقرونًا ببيانة، إذًا لا يُروَى، فإن رُوِي يُقرَن ببيانه للتحذير منه فقط. **(لقولِه -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-: «مَن حَدَّثَ عَنِّي بحديثٍ يُرى أَنَّهُ كذبٌ؛ فهُو أَحدُ الكاذِبَيْنِ»، أَخرجَهُ مسلمٌ)**.

انتهى من الأول وهو الموضوع، انتقل إلى الثاني، فاكرين الأول والثاني أسباب الطعن:

- الأول: الكذب.
- والثاني: التهمة بالكذب، ماذا قلنا: التهمة بالكذب؟ هو سيذكر الآن؟

(المتن)

📖 [وَالقسمُ الثَّاني مِن أَقسامِ المَردودِ: وهو ما يكونُ بسبَبِ تُهَمَةِ الرَّاوي بالكَذِبِ، و هُو المَتْروكُ].

(الشرح)

نحن قلنا فيما سبق: ما هي التهمة؟ التهمة قلنا: أحد اثنين، ما هما؟ متى يُتَّهم بالكذب؟

- إما أن يكون الرجل معروف بكذبه في حديث الناس.
- وإما أن يروي شيئًا يخالف القواعد والأصول العامة وينفرد هو بهذه الرواية في شكلٍ هو الذي وضعه.

فهذا يسمى المتروك.

(المتن)

📖 [والثَّالِثُ: المُنْكَرُ على رَأْيِ مَن لا يَشْتَرِطُ في المُنْكَرِ قيدَ المُخالفةِ.

وكذا الرَّابِعُ والخَامِسُ، فمَنْ فَحُشَ غَلَطُهُ، أَو كَثُرَتْ غفلَتُه، أَو ظهَرَ فِسْقُه؛ فحديثُهُ مُنْكَرٌ].

(الشرح)

(والثَّالِثُ: المُنْكَرُ على رَأْيِ مَن لا يَشْتَرِطُ في المُنْكَرِ قيدَ المُخالفةِ) ما هو الثالث؟ فُحْش الغلط، **(وكذا الرَّابِعُ والخَامِسُ، فمَنْ فَحُشَ غَلَطُهُ، أَو كَثُرَتْ غفلَتُه، أَو ظهَرَ فِسْقُه؛ فحديثُهُ مُنْكَرٌ)** إذًا:

- الثالث: فُحْش الغلط.
- والرابع: كثرة الغفلة، الغفلة الكثيرة.
- والخامس: الفسق.

قلنا: كثرة الغفلة شرحناها بماذا؟ قبول التلقين، نحن لخصناها باثنين قلنا:

- تساهل في السماع في حال التلقِّي.
- أو في الأداء.

يسمى المنكر على رأيٍ، ماذا يقول؟ يقول: **(على رأي)** على رأي من؟ من لا يشترط في المنكر قيد المخالفة؛ لأنه مرَّ معنا أنه المنكر قسيم الشاذ، وهو المنكر يخالف مَن يخالف من؟ الضعيف يخالف الثقة والثقة يخالف الثقات أو الأوثق، وقد يتساهل في إطلاق هذا على ذاك.

انتقل الآن إلى السادس الذي هو الوهم: لاحظتم الشدة كيف تجيء؛

- أشد شيء عندهم الكذب ثم التهمة بالكذب، وهذه متعلقة بالعدالة.
- بعد ذلك ينتقل إلى الضبط، فُحْش الغلط، وكثرة الغفلة، وهذه متعلقة بالضبط هذه أربعة.

ثم يرجعون للعدالة فيقولون ماذا؟ ظهور الفسق، فابن حجر يرى أن فُحْش الغلط وكثرة الغفلة أشد من الفسق؛ لأن ذلك سيخطئ كثير فاحش الغلط وكثير الغفلة، سيُخطئ كثير وسيُقلِّب الأحاديث، ويُخطئ في الألفاظ، أما الفاسق فقد يضبط لكن لا يُؤمَن من ناحية الديانة، يُخشَى منه. هذه صارت كم عددها؟ خمسة.

السادس: الوهم الأوهام التي هي أخطاء الثقات، هذا يعتبر بعد الفسق، بالنسبة للطعن في العدالة:

١. إما الكذب.
٢. ثم التهمة بالكذب.
٣. ثم الفسق.
٤. الجهالة.
٥. ثم البدعة.

الجهالة تأتي بعدها، ثم البدعة آخرها، معناه أنه:

- ما الأسوأ: الجهالة ولا البدعة؟ الجهالة.
- ما الأسوأ: الجهالة ولا الفسق؟ الفسق.

بالنسبة للضبط:

١. فحش الغلط.

٢. ثم كثرة الغفلة.

٣. ثم الوهم.

٤. ثم بعد ذلك المخالفة.

٥. ثم في الأخير سوء الحفظ.

معناه المخالفة ولا سوء الحفظ أسوأ؟ المخالفة، سوء الحفظ يعني يكون حفظه ضعيف لكن لم يغلب عليه الخطأ، يصير أكثر رواياته الخطأ، المخالفة أشد.

المخالفة نفسها تتضمن خمسة أنواع من أنواع الضعيف، المخالفة ينتج عنها خمسة أنواع:

النوع الأول من المخالفة: المدرَج إذًا المخالفة بأن يُدرِج، يُدرِج ماذا؟ إما أن يُدرِج في الإسناد أو يُدرِج في المتن، يسمونه المدرَج.

ومن أنواع المخالفة: المخالفة أحيانًا تكون بالقلب، قلب لفظة مكان لفظة، أو تقديم وتأخير لفظة دون لفظة، أو اسم، تقديم وتأخير في الاسم وهذا الذي يسمى المقلوب.

إذًا المخالفة:

١. إما مدرَج.

٢. وإما قلب مقلوب.

٣. وإما مزيد في متصل الأسانيد، يزيد راوي غلط خطأً في سندٍ متصل، فيضيف فيه بينهم راوي.

٤. وإما أن تُنتِج المخالفة الاضطراب، المضطرب.

٥. وأخيرًا المخالفة قد تكون تُنتِج المصحَّف والمحرَّف كأن تكون المخالفة بتغيير نقطة أو شكل، يخالف بنقطة أو شكل، بتغيير نقطة إضافة نقطة أو حذف نقطة وإضافة تغيير شكل، وهذا يسمى المصحَّف والمحرَّف.

فصارت المخالفة تُنتِج ماذا؟

١. المدرَج.

٢. والمقلوب.

٣. والمزيد في متصل الأسانيد.

٤. والمضطرب.

٥. والمصحَّف.

٦. والمحرَّف.

نُكرِّرها: إذًا الطعن في العدالة تُنتِج خمسة أنواع وهي:

١. أشدها الكذب.

٢. ثم التهمة بالكذب وراويه منكر.

٣. وإما الفسق الراوي.

٤. وإما جهالة الراوي.

٥. وأخيرًا بدعة الراوي.

هذه خمسة تتعلق بالعدالة.

وهناك خمسة تتعلق بالضبط، طبعًا هذه الخمسة ستُنتِج تسع أنواع وهي:

١. الشديد منها فُحْش الغلط.

٢. وكثرة الغفلة.

٣. ثم الأوهام الوهم.

٤. بعد ذلك تأتي المخالفة. لاحظوا أن المخالفة لماذا هي هنا؟ لأن المخالفة هي علامة خطأ، ما هي خطأ قطعًا؛ يعني هل كل من خالف غلطان؟ لو اختلفوا اثنين؟ اثنين كل واحد فيهم خالف الثاني كلهم غلطانين؟ لا، لكن المخالفة توحي بوجود خطأ، فأحيانًا يكون فعلًا المخالفة أنتجت خطأ وأحيانًا لا، الرواية كذا جاءت بهذه الصورة وبتلك الصورة.

٥. ثم آخر شيء سوء الحفظ.

المخالفة كم نوع؟ ضمن المخالفة خمسة:

١. المدرج.

٢. المقلوب.

٣. المزيد في متصل الأسانيد.

٤. المضطرب.

٥. المصحَّف والمحرَّف.

صار عندنا خمسة وخمسة كذا، لكن إذا جئنا من ناحية الترتيب بالأشد مثلما قال الحافظ:

أول شيء، أشد شيء: نأخذ اثنين في العدالة.

١. الكذب.

٢. التهمة للكذب.

ثم نأخذ اثنين من الضبط:

٣. فُحْش الغلط.

٤. وكثرة الغفلة.

٥. الخامس: الفسق.

٦. السادس: الوهم.

ثم نرى السابع ما هو؟

(المتن)

📖 [ثمَّ الوَهَمُ -وهُو القِسمُ السَّادسُ- وإِنَّما أُفْصِحَ بِهِ لِطولِ الفَصْلِ، إِنِ اطُّلِعَ عَليهِ؛ أي: على الوَهَمِ بِالقَرائِنِ الدَّالَّةِ على وَهَمِ راويهِ مِن وَصْلِ مُرْسَلٍ أَو مُنْقَطعٍ، أَو إِدخال حَديثٍ في حَديثٍ، أَو نحوِ ذلك مِن الأشياءِ القادحةِ وتَحْصُلُ معرفةُ ذلك بكثرةِ التَّتبُّعِ، وجَمْعِ الطُّرُقِ؛ فهذا هو المُعَلَّلُ].

(الشرح)

(ثمَّ الوَهَمُ وهُو القِسمُ السَّادسُ، وإِنَّما أُفْصِحَ بِهِ لِطولِ الفَصْلِ) اسمحوا لي باختصار ما دام ضبطوها:

- الخامس: الفسق.

- السادس: الوهم.
- السابع: المخالفة.

ثم نرجع للجهالة والبدعة، ماذا فعلنا لكي نُقرِّبهم وإلا ليس هذا السبب:

- نحن أخذنا من العدالة الكذب والتهمة.
- ثم أخذنا من الضبط فُحْش الغلط وكثرة الغفلة.
- رجعنا للعدالة وأخذنا الفسق، صار الخامس الفسق.
- ثم أخذنا اثنين الوهم والمخالفة من الضبط.
- ثم رجعنا للعدالة وأخذنا الجهالة ثم البدعة.

ثم سنضطر نأخذ ماذا آخر شيء؟ سوء الحفظ.

مَن يقول العشرة كلها، أو الخمسة الأولى ثم الخمسة الأولى؛

١. أول شيء: الكذب.
٢. ثم التهمة بالكذب.
٣. ثم فحش الغلط.
٤. ثم كثرة الغفلة.
٥. ثم الفسق.
٦. ثم الوهم.
٧. المخالفة.
٨. الجهالة.

٩. البدعة.

١٠. ثم سوء الحفظ.

(ثمَّ الوَهَمُ -وهُو القِسمُ السَّادسُ- وإِنَّما أُفْصِحَ بِهِ لِطولِ الفَصْلِ، إِنِ اطُّلعَ عَليهِ) لماذا قال: **(ثُمَّ الوهَمُ)** ما قال والثالث والرابع الخامس، قال: **(ثُمَّ الوَهْمُ)** ونصَّ عليه، إذًا **(إِنَّما أُفْصِحَ بِهِ)** يعني الوهم **(لِطولِ الفَصْلِ)** طال الفصل، طال الكلام.

(إِنِ اطُّلعَ عَليهِ؛ أَي: على الوَهَمِ بِالقَرائِنِ الدَّالَّةِ على وَهَمِ راويهِ مِن وَصْلِ مُرْسَلٍ أَو مُنْقَطع) قال: مثل ماذا؟ يعني مثَّل الوهم كيف ممكن يقع؟

١. **(مِن وَصْلِ مُرْسَلٍ)** هذا صورة، حديث مرسل ما في صحابي فيذكر فيه الصحابي فيصبح متصل.

٢. **(أَو وصل مُنْقَطِعٍ)** إسناد فيه انقطاع فيهم ويذكر فيه يزيد راوي خطأً فيصبح متصل.

٣. **(أَو إِدخال حَديثٍ في حَديثٍ)** هذا رقم ثلاثة.

٤. **(أَو نحوِ ذلك مِن الأَشياءِ القادحةِ)** أربعة.

٥. وكإرسال موصولٍ، هو قال: وصل مرسلٍ أو العكس إرسال موصول.

٦. أو وقف مرفوع.

٧. أو رفع موقوف.

حديث موقوف على صحابي فيهم ويجعله عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، حديث عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- فيهم ويجعله عن الصحابي، هذه صور من الصور، حديث موصول فيجعله مرسل أو يجعله منقطع، حديث مرسل أو منقطع فيجعله...

(وتَحْصُلُ معرفةُ ذلك بكثرةِ التَّتبُّعِ، وجَمْعِ الطُّرُقِ؛ فهذا هو المُعَلَّلُ) طريقة معرفة العلة جمع طرق؛ فهذا هو المعلَّل، فهذا سماه المعلل.

نقف وقفة صرفية قصيرة: سمَّاه معلَّل، ماذا يُقال له؟ معلَّل ومُعَلّ ومَعْلُول، من أين جاء معلول؟ من الثلاثي، اسم المفعول من الثلاثي **(عَلَّ يعني عَلَلَ مَعْلُول)**، إذًا قلنا: **(عَلَلَ)** صار معلول، وإذا قلنا: من **(مُعَلّ)** مأخوذ من **(أَعَلَّ)** من الرباعي، **(أَعَلَّ يُعِلُّ)** نأتي باسم الفاعل كيف نأتي به واسم المفعول؟ نأتي به بقلب حرف مضارع ميمًا وفتح ما قبل الآخر لكي نأتي باسم المفعول، نقول: **(أَعَلَّ مضارعه يُعِلُّ)**:

- اسم الفاعل **(يُعِلُّ)** نحذف الضم ونضع ميم: **(مُعِل)** هذا اسم الفاعل.
- واسم المفعول: **(مُعَل)**.

هذا المُعَل.

الاسم الثالث: مُعَلَّل من ماذا؟ **(عَلَّلَ: يُعَلِّلُ مُعَلِّل ومُعَلَّل)** هذا رباعي لكن ما الفرق بين عَلَّلَ وعَلَّ؟ كلها رباعية، هذا بالهمزة للتضعيف، أعلَّ مثل أكرم، وذلك علَّلَ مثل كرَّمَ وفرَّحَ.

الصحيح ماذا نقول من هذه الثلاثة؟ الصحيح ماذا تختاروا من هذه الثلاثة؟ هذا الحديث الصواب نقول: مُعَلَّل ولا مُعَلّ ولا معلول؟ بحسب المراد، ما المراد؟

⇦ إذا قلنا: هو **(عَلَّ)** بمعنى التكرار، تدل على التكرار، العَلَل الشربة الثانية بعد النَّهَل، النَّهل الشربة الأولى نَهَل والثانية عَلَل، فالعلل التكرار، هذا يناسب المعلَّل ولا ما يُناسب؟ يُناسب ممكن يقول: نعم؛ لأنه فيه تكرار وإعادة نظر حتى تصل.

⇦ وإذا قلنا: من **(أَعَلَّ)** مُعَل يعني، **(أَعَلَّ)** بمعنى المرض، فكأن الحديث فيه مرض.

⇦ وإذا قلنا: من **(عَلَّلَ)** عَلَّل بمعنى ألهى وأشغل، فكأن البحث في الحديث المعلَّل يُشغَل باحثة.

فالظاهر أن الثلاثة لها ارتباط، هذا إذا أحببنا نربط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي.

✐ **الآن سيذكر مسألة:** وهي أنه علم العلل واكتشاف العلل ومعرفة العلل هذا علم لا يُحسِنُه إلا الأئمة النُّقاد ليس الثقات، الأئمة النقاد، ما معنى الأئمة النقاد؟ يعني الأئمة المجتهدين في هذا الفن، وهؤلاء ماتوا -عليهم رحمة الله-، لا يظن أحد يطلع اليوم مسكين يظن أنه هو يمكن أن يكتشف العلل كلام فارغ؛ لأن الأئمة أولئك عندهم من المعلومات لم تصل إلينا، وعندهم من الصحف لم نقف عليها، وعندهم من الحفظ ما لا نستطيعه، فلذلك أحكامهم على الأحاديث بالتعليل لا يستطيعه أحد اليوم.

ما نقول هذا لأننا نحجر على سعة فضل الله -عز وجل-، يمكن واحد يقول: وما المانع يطلع واحد في الاجتهاد الفقهي ممكن، ما يُغلَق باب الاجتهاد؛ لأنه ممكن يكون الله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- يرزق بعض العلماء من العلم والفهم والحفظ بحيث أنه يستطيع الاجتهاد، يكون عنده آله الاجتهاد، ما هي ممنوعة، آله الاجتهاد متوفرة، لكن من الذي يصل إليها؟ ليس كل واحد يصل إليها، الذين يصلون إليها قليل، ولا تلتفت إلى شنشنة المشنشنين.

يجيء واحد يقول: هذا الراجح عندي، وكل واحد يعتقد أنه مجتهد يعتقد كما شاء، لكن الأكثر لا، المجتهد لا بُدَّ من توفر شروط الاجتهاد فيه، أما من قرأ متن في الأصول ومنظومة في الحديث وكذا ويقول: أنه مجتهد لا، هذا يكون متقنًا، ومن أهم الأشياء التي يتقنها اللغة العربية، واللغة العربية ما أتكلم على النحو والصرف، لا مفردات اللغة التي جاءت بها القرآن وجاءت بها السنَّة.

✐ **الشاهد:** هذا ممكن بالنسبة للفقه أن يوجد من يجتهد سواء مطلق ولا جزئي، لكن بالنسبة للحديث لا؛ لأن المسألة مبنية على معلومات ما وصلت إلينا، فمعناه يجيء واحد يقول: يمكن ربنا واحد ويصلح، ماذا ربنا يفتح على واحد يعني يخليه يطلع على الغيب ولا ماذا؟ يعلم الغيب،

هذه يبغي لها معلومات بخلاف الفقه، معلومات الفقه موجودة، والنصوص موجودة، والأصول موجودة فيمكن.

(المتن)

📖 [وهو مِن أَغمَضِ أَنواعِ عُلومِ الحديثِ وأَدقِّها، ولا يقومُ بِهِ إلاَّ مَن رَزَقَهُ اللهُ تعالى فهْمًا ثاقِبًا، وحِفْظًا واسِعًا، ومعرِفةً تامَّةً بمراتِبِ الرُّواةِ، ومَلَكَةً قويَّةً بالأسانيدِ والمُتونِ، ولهذا لم يتكلَّمْ فيهِ إِلَّا القليلُ مِن أَهلِ هذا الشأْنِ؛ كعليِّ بنِ المَدينيِّ، وأَحمدَ بنِ حنبلٍ، والبُخاريِّ، ويَعقوبَ بنِ شَيْبَةَ، وأَبي حاتمٍ، وأَبي زُرعةَ، والدَّارَقُطنيُّ.

وقد تَقْصُرُ عبارةُ المُعَلِّلِ عَن إِقامةِ الحُجَّةِ على دَعْواهُ؛ كالصَّيْرَفيِّ في نَقْدِ الدِّينارِ والدِّرهَمِ].

(الشرح)

(وهو مِن أَغمَضِ أَنواعِ عُلومِ الحديثِ وأَدقِّها، ولا يقومُ بِهِ إلاَّ مَن رَزَقَهُ اللهُ تعالى فهْمًا ثاقِبًا، وحِفْظًا واسِعًا، ومعرِفةً تامَّةً بمراتِبِ الرُّواةِ، ومَلَكَةً قويَّةً بالأسانيدِ والمُتونِ، ولهذا لم يتكلَّمْ فيهِ إِلَّا القليلُ مِن أَهلِ هذا الشأْنِ) لاحظوا المسألة هذه: قليل من أهل هذا الشأن الذين تكلموا فيه، **(كعليِّ بنِ المَدينيِّ، وأَحمدَ بنِ حنبلٍ، والبُخاريِّ، ويَعقوبَ بنِ شَيْبَةَ، وأَبي حاتمٍ، وأَبي زُرعةَ، والدَّارَقُطنيُّ)** كم عددهم هؤلاء؟ سبعة.

(وقد تَقْصُرُ عبارةُ المُعَلِّلِ عَن إِقامةِ الحُجَّةِ على دَعْواهُ؛ كالصَّيْرَفيِّ في نَقْدِ الدِّينارِ والدِّرهَمِ) ما معنى هذا الكلام؟ سأذكر أمر سريع قبل المخالفة، المخالفة للقاء القادم.

⇦ **بالنسبة لأئمة العلل نلاحظ أن أئمة العلل عندما يُعلون الحديث:**

أولًا: عباراتهم مختصرة يستخدمون مختصرة، يقولون: هو خطأ فقط الصواب كذا، أو يقولون: الأشبه كذا، أو يقولون: مثلًا: وهِم فلان ما يُفصِّلون، عباراتهم موجزة مختصرة.

الشيء الثاني: ما يبسطون القول والدليل على ذلك أولًا وثانيًا، ما يفعلون هذا الشيء، لو لاحظنا ملاحظة نقول: ما السبب؟ السبب: أنه أصلًا الذي كانوا يتكلمون في العلل يعني السائل والمسؤول الذي يسأل والذي يُسأل في هذا أئمة، كان الإمام الترمذي يسأل البخاري فيعبِّر يقول: سألت محمد بن إسماعيل، وسألته عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، وابن أبي حاتم يقول: سألت أبا حاتم وسألت أبا زرعة؛ فهم سألت فلان هل رأيت الإمام؟ يقول: سألت أحمد فقال: سألت يحيى فقال، فهو أصلًا حوار ونقاش بين إمامٍ في الشأن مع إمامٍ آخر، فهو ما محتاج أن تقول له.

يأتي العامي، يأتوا أمثالنا ويقولوا: لماذا ما ذكر السبب وما السبب؟ ما يحتاج؛ لأنه يسأله عن حديث فلان فيقول: خطأ، إنما هو أي حمَّاد عن أيوب عن حارث مثلًا، إنما هو كذا ما يحتاج التفصيل الذي اليوم أنت تحتاجه، نحن نحتاجه لجهلنا، هم ما كانوا يحتاجون هذا التفصيل. هذه مسألة.

ولذلك كتب العلل غموضها في الاختصار. **هذا واحد.**

اثنين: لماذا يقولون أنه قد تقصر عبارة المعلِّل عن إقامة الحجة؟ ركزوا معي، ما عندنا قاعدة، القواعد في العلل ما في قاعدة أنه زاد الراوي؛ فالذي زاد مُعل والذي ما زاد معلول، ليست هكذا، أحيانًا يقبلون الزيادة، وأحيانًا يقبلون النقص، وأحيانًا يكون مرويات الشيخ، فإذا تفرَّد واحد عن إمام من الأئمة يقولون: هذا معلول خطأ، وأحيانًا ما يقولون: خطأ، فتبغاه يقول لك: قاعدة، في قاعدة؟ ما في قاعدة، القاعدة كل حديث بعينه ينظرون في قرائنه، وهذا يُدركه كل صاحب صنعة يعرف.

فلما تأتي في حديث يرويه الزهري غير حديث يرويه مثلًا مالك، غيره حديث يرويه... له قرائنه؛ فهو ينظر في هذا الحديث يسأل يقول: ما تقول في رواية فلان عن الزهري؟ هو يعرف

الزهري، ويعرف مرويات الزهري، ويعرف الرواة عن الزهري، ويعرف من الذي يخطئ في الزهري؟ من الذي يُغرِب عن الزهري؟ فهو يعرف معلومات كثيرة نحن ما نعرفها، عنده دربة، وعنده معلومات، وعنده صحف، أحيانًا عنده ليست عندنا.

ولذلك الشيء المخيف أنهم يقولون: مثلًا سلوك الجادة يقول: لا، هذا خطأ، لماذا؟ هذا خطأ فقد سلك الجادة، ما معنى سلك جادة؟ يعني روى إسنادًا، أخطأ في إسناد فرواه بالصيغة المشهورة مثلما نقول: مالك عن نافع عن ابن عمر، هذا مشهور، لكن لو قلنا: مالك عن الزهري عن أنس مثلًا هذا ما هو مشهور، فيأتي واحد يروي عن مالك بغير المشهور فيهِم ويرويها بالمشهور فيقولون: سلك الجادة، وهل كل مرة سلك الجادة تصير معلول؟ لا طبعًا، لماذا هنا قال؟ هنا قال: سلوك الجادة وهم؛ لأنه عارف أنه هذه الرواية ليست من مرويات الزهري، وأن هذا وهم.

في معلومات كثيرة يبنون عليها لا نعرفها، لم تصل إلينا، نحن ما نعرفها، فهات لي هذا الشاطر الذي يعرف من روايات الزهري ويحفظ من رواية الزهري، ويعرف الصحف التي أُخذَت عن الزهري، ويعرف تلاميذ الزهري، ويعرف مرويات كل تلميذ من تلاميذ الزهري وهكذا.

ولذلك أختم بكلمة: الحذر الحذر من التطفُّل على حديث رسول الله والتلاعب به، علم العلل علم خطير، وهو يبيِّن أوهام الثقات، ولذلك ترى علم العلل أهل العلم قديمًا ما كانوا يرضون أن يُحدَّث به العامة أبدًا، لماذا؟ لأنه ممتاز لما نأتي نقول للعامة: مالك أخطأ في حديث وروى ألف حديث أخطأ في حديث، ماذا يقول العامة؟ هذا مالك لا يُوثق فيه، ما الذي فهَّم العامي، وإذا طلَّعنا وهم للزهري أوهام الزهري أو أخطاء الزهري أو أخطاء غيره، لن يثق العامة بالعلماء ما يفهمون.

مثل اليوم لو جاء شخص وجلس في مجلس وسط العامة وقال: الشيخ فلان الفلاني أخطأ في المسألة الفلانية، فالعامة سيظنون أن هذا ليس بعالم بسبب الغلطة هذه، وهذا طبيعي، ما في أحد إلا ويخطئ؛

مَـنْ ذَا الَّـذِي لَمْ يُخْـطِـئْ قَـطْ   وَمَـنْ لَـهُ الْحُسْـــنَـى فَـقَـط

إلا الأنبياء، وصلَّى الله وسلَّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

❋❋❋❋❋

[الدرس الحادي عشر]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

أَمَّا بَعْدُ...

(المتن)

📖 قال المصنِّف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: [ثمَّ المُخالَفَةُ وهو القسمُ السابعُ إِنْ كانتْ واقعةً بسببِ تَغْيِيرِ السِّياقِ؛ أي: سياقِ الإسنادِ؛ فالواقعُ فيهِ ذلك التَّغييرُ هو مُدْرَجُ الإِسْنادِ].

(الشرح)

المخالفة تنقسم لخمسة أقسام:

القسم الأول من المخالفة: هو المدرَج، قال: مدرج الإسناد، ضعوا عنوان قولوا: [المدرج]، والمدرج نوعان:

١. مدرج الإسناد.

٢. ومدرج المتن.

مدرج الإسناد هو الذي بدأ به المصنِّف، وقال: **(ذلك مُدْرَجُ الإِسْنادِ)** يعني التغيير سيكون في سوق الإسناد بالنسبة للمتن الذي سيق له الإسناد، مثَّل لهذا قال:

(المتن)

📖 [وهو أَقسامٌ:

- **الأوَّلُ: أَنْ يَرْوِيَ جماعةٌ الحديثَ بأَسانيدَ مُختلفةٍ، فيرويهِ عنهُم راوٍ، فيَجْمَعُ الكُلَّ على إِسنادٍ واحِدٍ مِن تلكَ الأسانيدِ، ولا يُبَيِّنُ الاختلافَ.**
- **الثَّاني: أَنْ يكونَ المتنُ عندَ راوٍ إِلَّا طَرفًا منهُ؛ فإِنَّه عندَه بإِسنادٍ آخَرَ، فيرويهِ راوٍ عنهُ تامًّا بالإِسنادِ الأوَّلِ.**

ومنهُ أَنْ يسمَعَ الحديثَ مِن شيخِهِ إِلَّا طرفًا منهُ فيسمَعَهُ عَن شيخِهِ بواسطةٍ، فيرويهِ راوٍ عنهُ تامًّا بحَذْفِ الواسِطةِ.

- **الثَّالِثُ: أَنْ يكونَ عندَ الرَّاوي متْنانِ مُخْتَلِفان بإِسنادينِ مختلفينِ، فيرويهما راوٍ عنهُ مُقتَصِرًا على أَحدِ الإِسنادينِ، أَو يروي أَحَدَ الحَديثينِ بإِسنادِهِ الخاصِّ بهِ، لكنْ يزيدُ فيهِ مِن المَتْنِ الآخَرِ ما ليسَ في المَتْنِ الأوَّلِ.**
- **الرَّابعُ: أَنْ يسوقَ الرَّاوي الإِسنادَ، فيَعْرِضُ لهُ عارِضٌ، فيقولُ له كلامًا مِن قِبَلِ نفسِهِ، فيظنُّ بعضُ مَن سَمِعَهُ أَنَّ ذلكَ الكلامَ هُو متنُ ذلكَ الإِسنادِ، فيَرويهِ عنهُ كذلك.**

هذهِ أَقسامُ مُدْرَجِ الإِسنادِ].

(الشرح)

(وهو أَقسامٌ: الأوَّلُ: أَنْ يَرْوِيَ جماعةٌ الحديثَ بأَسانيدَ مُختلفةٍ) في جماعة من الرواة يروون حديث كل واحد بإسناد مختلف عن الثاني، **(فيرويهِ عنهُم راوٍ، فيَجْمَعُ الكُلَّ على إِسنادٍ واحِدٍ مِن تلكَ الأسانيدِ، ولا يُبَيِّنُ الاختلافَ)** واضحة صورته؟ مثال ذلك، خذوا مثال ذلك:

الترمذي روى عن محمد بن بشار، عن عبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان الثوري، عن واصل ومنصور والأعمش، الثوري هكذا الثوري عن واصل ومنصور والأعمش، عن أبي وائل عن عمرو ابن شرف شرحبيل عن عبد الله بن مسعود، والحديث مرفوع: «أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟» هكذا

رواه مدرجًا، هذه الرواية مدرجة طبعًا، رواه مدرجًا محمد بن كثير العبدي عن سفيان، فرواية واصل مدرجة على رواية منصور والأعمش.

نعيد مرة ثانية: سفيان الثوري رواه عن منصور والأعمش وواصل، رواية واصل تختلف عن رواية منصور والأعمش، ما هو الفرق؟ منصور والأعمش يرويانها عن أبي وائل عن عمرو عن عبد الله بن مسعود، أما واصل فما يرويها كذا، واصل يرويها على طول عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود بدون عمرو، فالإدراج لما أدرج محمد بن كثير العبدي الآن هو عنده حديث واصل لوحده، وعنده حديث منصور والأعمش لوحده.

- واصل روايته فيها نقص راوي.
- ومنصور والأعمش ما فيها نقص الراوي.

فدمجهم كلهم وجعل رواية منصور والأعمش مثل رواية واصل، أو العكس: جعل رواية واصل بزيادة راوي مثل رواية منصور والأعمش، فهذا نوع من أنواع الإدراج في السند.

(الثَّاني: أَنْ يكونَ المتنُ عندَ راوٍ إِلَّا طَرفًا منهُ) يعني الحديث ورد تامًّا وورد ناقصًا، لمن نقول: تام يعني فيه زيادة جملة مثلًا، وورد ناقص لهذه الجملة؛

- التام بإسناد "أ".
- والناقص بالإسناد "ب".

(أَنْ يكونَ المتنُ عندَ راوٍ إِلَّا طَرفًا منهُ؛ فإِنَّه عندَه بإِسنادٍ آخَرَ، فيرويهِ راوٍ عنهُ تامًّا بالإِسنادِ الأَوَّلِ) يعني في المثال الذي أنا قلته لا الثاني، يعني ما هو الذي قلته؟ قلت: الحديث التام بالإسناد "أ" وناقص جملة بالإسناد "ب"، فهو يروي التام بإسناد ألف ولا باء؟ إسناد باء، فيكون أدرج في الإسناد، أدرج في سياق الإسناد، سوق الإسناد بالنسبة للمتن فيه إدراج، هذه صورة.

الصورة الثانية: **(ومنهُ أَنْ يسمَعَ الحديثَ مِن شيخِهِ إِلَّا طرفًا منهُ فيسمَعَهُ عَن شيخِهِ بواسطةٍ، فيرويهِ راوٍ عنهُ تامًّا بحَذْفِ الواسِطةِ)** على فكرة هذا الثاني ينقسم إلى أ، ب؛

أ. أن يكون المتن عند راوٍ.

ب. أن يسمع الحديث من شيخه إلا طرفًا منه فيسمعه عن شيخه أيضًا واسطة، فيرويه راوٍ عن شيخه تامًّا عنه -عنه هنا عن شيخ- تامًّا بحذف الواسطة.

ما هو الموضوع؟ نفس الكلام ألف وباء، هي إسنادين، في المثال الأول إسنادان مختلفان لكن هنا زيادة راوي عن شيخي بواسطة وعدم واسطة، فيُعتبروا إسنادين، فعنده إسناد "أ" عن شيخه مباشرة بدون واسطة، وإسناد "ب" لا رواه عن شيخه بواسطة، في واسطة بين الشيخ، فما الذي حصل؟ الإسناد الأول عن ناقصًا، والثاني الذي بواسطة تامًّا، فيروي التام بأي إسناد بإسناد ألف ولا باء؟ بإسناد الأول الذي هو ألف.

(الثَّالِثُ: أَنْ يكونَ عندَ الرَّاوي متْنانِ مُخْتَلِفان بِإسنادينِ مختلفينِ، فيرويهما راوٍ عنهُ مُقتَصِرًا على أَحدِ الإِسنادينِ) فيرويهما يعني المتنين، **(راوٍ عنهُ مُقتَصِرًا على أَحدِ الإِسنادينِ)** على فكرة هذا كذلك الثالث ينقسم إلى ألف وباء؛

أ -الأول هذا الذي قرأناه-: (أَنْ يكونَ عندَ الرَّاوي متْنانِ مُخْتَلِفان) متنان مختلفان بإسنادين مختلفين، ما الذي يفعله الآن؟ فيروي المتنين المختلفين بإسناد واحد، يعني مثاله نقول: متنين، المتن الأول بإسناده الخاص به بالألف يقول، والثاني متن مختلف يسمي إسناده باء، فهو يروي المتنين بهاذا بأي إسناد بـ "أ" ولا "ب"؟ سواء "أ" ولا "ب" كل هذا مثال له.

(أَو يروي أَحَدَ الحَديثَينِ بإِسنادِهِ الخاصِّ بهِ) هذه الصورة "ب": (أَو يروي أَحَدَ الحَديثَينِ بإِسنادِهِ الخاصِّ بهِ، لكنْ يزيدُ فيهِ مِن المَتْنِ الآخَرِ ما ليسَ في المَتْنِ الأَوَّلِ) إدراج، هذا يسموه مدرج الإسناد.

(الرَّابعُ: أَنْ يسوقَ الرَّاوي الإِسنادَ، فيَعْرِضُ لهُ عارِضٌ) انتبهوا اكتبوا: يعرض له عارض قبل ذكر المتن **(فيقولُ له كلامًا مِن قِبَلِ نفسِهِ)** لكن لا يذكر متن الحديث، **(فيظنُّ بعضُ مَن سَمِعَهُ أَنَّ ذلكَ الكلامَ هُو متنُ ذلكَ الإسنادِ، فيَرويهِ عنهُ كذلك)** ما رأيكم لو ذكر متن الحديث؟ ما يصير مدرج إسناد يصير مدرج متن، يعني:

- لو ذكر متن الحديث ثم ذكر اللفظ يصير ماذا؟ مدرج متن.
- أو أنه ذكر كلامًا من عنده ثم ذكر متن الحديث فهذا يصير مدرج متن ليس إسناد.

(فيظنُّ بعضُ مَن سَمِعَهُ أَنَّ ذلكَ الكلامَ هُو متنُ ذلكَ الإسنادِ، فيَرويهِ عنهُ كذلك. هذهِ أَقسامُ مُدْرَجِ الإِسنادِ).

انتقل الآن إلى مدرج المتن:

(المتن)

[وأَمَّا مُدْرَجُ المَتْنِ فهُو: أَنْ يَقَعَ في المتنِ كلامٌ ليسَ منهُ، فتارةً يكونُ في أَوَّلِه، وتارةً يكون في أَثْنائِه، وتارةً يكون في آخِرِهِ -وهو الأكثرُ- لأنَّهُ يقعُ بعطفِ جُملةٍ على جُملةٍ، أو بِدَمْجِ مَوْقوفٍ مِن كلامِ الصَّحابةِ أَو مَنْ بعْدَهُم بِمَرْفوعٍ مِن كلامِ النبيِّ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- مِن غيرِ فصلٍ، فهذا هُو مُدْرَجُ المَتْنِ].

(الشرح)

(وأَمَّا مُدْرَجُ المَتْنِ فهُو: أَنْ يَقَعَ في المتنِ كلامٌ ليسَ منهُ، فتارةً يكونُ في أَوَّلِه، وتارةً يكون في أَثْنائِه، وتارةً يكون في آخِرِهِ) يعني الكلام ليس منه متصل بالحديث من غير فصل، ومكانه أين؟ أين موضع مدرج إدراج المتن؟

- قد يكون في الأول.

- أو في الأثناء.
- أو في الآخر.

أيها أكثر الإدراج؟ في الآخر، **(لأنَّهُ يقعُ بعطفِ جُملةٍ على جُملةٍ، أو بِدَمْجِ مَوْقوفٍ مِن كلامِ الصَّحابةِ أَو مَنْ بعْدَهُم بِمَرْفوعٍ مِن كلامِ النبيِّ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- مِن غيرِ فصلٍ، فهذا هُو مُدْرَجُ المَتْنِ)** مثلما قالت عائشة -رَضِيَ اللهُ عَنْهَا-: "فكان يتحنث في غار حراء"، قالت: "فكان يتحنَّث" وهو التعبُّد، فهذا ماذا يسمونه؟

(المتن)

📖 **[ويُدْرَكُ الإِدراجُ:**

١. بوُرودِ روايةٍ مُفَصِّلةٍ للقَدْرِ المُدْرَجِ فيهِ.

٢. أَو بالتَّنصيصِ على ذلك مِن الرَّاوي.

٣. أَو مِن بعضِ الأئمَّةِ المُطَّلعينَ.

٤. أو باستحالَةِ كونِ النبيِّ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- يقولُ ذلك.

وقد صنَّفَ الخَطيبُ في المُدْرَجِ كتابًا ولَخَّصْتُهُ وزدتُ عليهِ قدْرَ ما ذكَرَ مرَّتينِ أَو أَكثَرَ، وللهِ الحمدُ].

(الشرح)

الآن مسألة جديدة: كيف نعرف المدرج أن هنا في إدراج في الرواية؟

سيذكر المصنِّف -عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللهِ- أربعة طرق لإدراك الأدراج:

الطريقة الأولى: **(ويُدْرَكُ الإِدراجُ بوُرودِ روايةٍ مُفَصِّلةٍ للقَدْرِ المُدْرَجِ فيهِ)** هذا الأول، ماذا يعني؟ ماذا فهمتم منه؟ الآن قلنا: أن هذا الحديث من كلام النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ورد

فيه إدراج لفظًا من كلام الصحابي مثلًا، كيف نعرف أنه هذا يُدرِج؟ أن يأتي في رواية أخرى بدون هذه اللفظة مفصِّلة ومبينة للقدر الذي أُدرِج فيه، هذا واحد.

اثنين: **(أَو بالتَّنصيصِ على ذلك مِن الرَّاوي)** أن الراوي نص يقول: لا هذا من عندي.

(أَو مِن بعضِ الأئمَّةِ المُطَّلعينَ). هذا الثالث.

أربعة: **(أو باستحالَةِ كونِ النبيِّ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- يقولُ ذلك)** الأخير الرابع هذا خاص بالمتن لكن ما سبق؟ لا ما هو خاص بالمتن، قد يكون في الإسناد، يعني لو كان في إسناد زيادة فيأتي في إسناد آخر يرِد بدون هذه الزيادة، لا تخلطوا الأمر؛ لأنه إذا فيه زيادة فهو يحتمل:

- قد يكون هو مدرج.
- قد يكون هو مروي بالوجهين.

لكن هذه طريقة: إذا كان هو مدرج سيرد في مكان آخر من غير إدراج، لكن ما هو شرط، ما هي قاعدة أنه إذا جاء مرة زائد ومرة ناقص معناه أنه مدرج، لا طبعًا؛

- قد يكون مدرج ويكون من باب المزيد في متصل أسانيد.
- وقد يكون مدرج وليس من هذا الباب.
- وقد يكون هو مدرج أصلا روي بالوجهين.

وكذلك التنصيص من الراوي أو من بعض الأئمة:

- قد يكون في الإسناد.
- وقد يكون في المتن.

لكن استحالة كون النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- قال ذلك هذا خاص بالمتن.

(وقد صنَّفَ الخَطيبُ في المُدْرَجِ كتابًا ولَخَّصْتُهُ وزدتُ عليهِ قدْرَ ما ذكَرَ مرَّتينِ أَو أَكثرَ، وللهِ الحمدُ) طبعًا كتاب الخطيب مطبوع كتاب طيِّب [الفصل للوصل المدرج في النقل]، كتاب ابن حجر ما هو موجود [تقريب المنهج في ترتيب المدرج]. السيوطي له كتاب: [المَدْرَج إلى المُدرج].

نحن قلنا: المخالفة أنواع:

- النوع الأول: الإدراج المدرج.
- الثاني من المخالفة: المقلوب.

(المتن)

📖 **[أَوْ إِنْ كانَتِ المُخالفةُ بِتَقْدِيمٍ أَو تَأْخيرٍ؛ أي: في الأسماءِ كَمُرَّةَ بنِ كعبٍ، وكَعبِ بنِ مُرَّةَ؛ لأنَّ اسمَ أَحدِهِما اسمُ أَبي الآخَرِ؛ فهذا هو المَقْلوبُ، وللخطيبِ فيهِ يُسمى: [رافعِ الارْتِيابِ] في المقلوب من الأسماء والأنساب.**

وقد يَقَعُ القلبُ في المتنِ أَيضًا؛ ويصير كحديثِ أَبي هُريرةَ رضي الله تعالى عنه عندَ مُسلمٍ في السَّبعةِ الَّذينَ يُظِلُّهُم اللهُ تحتَ ظلِّ عَرْشِهِ، ففيهِ: «وَرَجلٌ تصدَّقَ بصدَقةٍ أَخْفاها حتَّى لا تَعْلَمَ يمينُهُ ما تُنْفِقُ شِمالُهُ»، فهذا ممَّا انْقَلَبَ على أَحدِ الرُّواةِ، وإِنَّما هو: «حتَّى لا تعْلَمَ شِمالُه ما تُنْفِقُ يمينُهُ»؛ كما في [الصحيحين].

(الشرح)

(أَوْ إِنْ كانَتِ المُخالفةُ بِتَقْدِيمٍ أَو تَأْخيرٍ؛ أي: في الأسماءِ كَمُرَّةَ بنِ كعبٍ، وكَعبِ بنِ مُرَّةَ) في ضع ألف، قلب هذا؛ **(لأنَّ اسمَ أَحدِهِما اسمُ أَبي الآخَرِ؛ فهذا هو المَقْلوبُ، وللخطيبِ فيهِ يُسمى: [رافعِ الارْتِيابِ])** كتاب الخطيب الذي هو [رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب] ما هو موجود ما نعرفه، وابن حجر له كتاب أيضًا في المقلوب ما وجدناه.

(وقد يَقَعُ القلبُ في المتنِ) هنا باء.

إذًا القلب:

- قد يكون في الإسناد.
- وقد يكون في المتن.

مثل الإدراج:

- قد يكون في الإسناد.
- وقد يكون في المتن.

(كحديثِ أَبي هُريرةَ -رضي الله عنه- عندَ مُسلمٍ في السَّبعةِ الَّذينَ يُظِلُّهُم اللهُ تحتَ ظلِّ عَرْشِهِ، ففيهِ: «رَجلٌ تصدَّقَ بصدَقةٍ أَخْفاها حتَّى لا تَعْلَمَ يمينُهُ ما تُنْفِقُ شِمالُهُ»).

، فهذا ممَّا انْقَلَبَ على أَحدِ الرُّواةِ، وإِنَّما هو: حتَّى لا تعْلَمَ شِمالُه ما تُنْفِقُ يمينُهُ؛ كما في [الصحيحين]) القلب هنا وقع في كلمة يمينه وكلمة شماله، وحتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه، **(فهذا ممَّا انْقَلَبَ على أَحدِ الرُّواةِ، وإِنَّما هو: «حتَّى لا تعْلَمَ شِمالُه ما تُنْفِقُ يمينُهُ» كما في [الصحيحين]).**

انتقل إلى النوع الثالث من أنواع المخالفة: وهو المزيد في متصل الأسانيد؛

(المتن)

[أَوْ إِنْ كانتِ المُخالفةُ بِزيادةِ راوٍ في أَثناءِ الإِسنادِ، ومَن لم يَزِدْها أَتقَنُ ممَّن زادَها، فهذا هُو المَزيدُ في مُتَّصِلِ الأَسانِيدِ.

وشرطُهُ أَنْ يقعَ التَّصريحُ بالسَّماعِ في مَوْضِعِ الزِّيادةِ، وإِلاَّ؛ فمتى كانَ مُعَنْعَنًا مثلًا؛ ترجَّحَتِ الزِّيادةُ].

(الشرح)

(أَوْ إِنْ كانتِ المُخالفةُ بِزيادةِ راوٍ في أَثناءِ الإِسنادِ، ومَن لم يَزِدْها أَتقَنُ ممَّن زادَها، فهذا هُو المَزيدُ في مُتَّصِلِ الأَسانِيدِ) الخطيب له كتاب في هذا المفقود، **(وشرطُهُ أَنْ يقعَ التَّصريحُ بالسَّماعِ في مَوْضِعِ الزِّيادةِ، وإِلاَّ؛ فمتى كانَ مُعَنْعَنًا مثلًا؛ ترجَّحَتِ الزِّيادةُ)**.

ما معنى شرطه أن يقع التصريح عند من لم يزدها يقصد؟ التصريح عند من لم يزدها يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة، خلونا نُمثِّل لكي تتضح الصورة، هي واضحة مسألة المزيد وسبق أظن تعرضنا لها عرضًا.

السند متصل لو قلنا مثلًا: مالك عن نافع عن ابن عمر، هذا سند متصل، فيأتي أحد الرواة فيُخطِئ ويقول: مالك عن الزهري عن نافع عن ابن عمر، هنا يقع الإشكال، الزهري هذا الذي تجد روايتان؛ رواية مالك عن نافع عن ابن عمر، ورواية لنفس الحديث رواية ثانية مالك عن الزهري عن نافع عن ابن عمر، يصير عندنا الزهري هذا هو الإشكال هل هو وروده صحيح ولا خطأ؟

طبعًا لو جئنا للاحتمالات عند المحدِّثين احتمالات كثيرة:

- احتمال أن يكون كلاهما صواب، كيف يكون كلاهما صواب ممكن؟ ممكن، مالك سمع الحديث عن الزهري ورواه عنه وسمعه من نافع فرواه عنه، روى هكذا وروى هكذا، هذا هو احتمال.
- الاحتمال الثاني: أن يكون الحديث الصحيح أنه هذا الحديث مالك سمعه من الزهري ما سمعه من نافع، فرواه منقطعًا في رواية نافع؛ يعني أسقط الزهري.

طالب: يكون عنعنة؟

لكن يصير هذا تدليس، إذا فعل هذا يكون تدليس، راوي عنعن وأسقط الزهري.

- الاحتمال الثالث: أن يكون زيادة الزهري هو الخطأ.

إذًا:

- إما كلاهما صواب.
- وإما عدم الزهري أو وجود الزهري هو الصواب.

إلى الآن ما دخلنا في المزيد في متصل الأسانيد.

- وإما أن يكون زيادة الزهري هو الخطأ، طبعًا إذا قلنا: هو الخطأ يعني الثاني صواب على طول، زيادة الزهري هو الخطأ.

زيادة الزهري خطأ، ما هي هذه الصورة؟

نقول: الراوي عن مالك أخطأ، فزاد راويًا مزيدًا في سندٍ متصل، كيف متصل؟ لأن مالك يروي عن نافع، فإذا كان زيادة الزهري بين راويين التقيا هذا الذي نسميه المزيد في الأسانيد، لكن ما نقدر نقول هذا الكلام إلا إذا وجدنا طريقًا آخر، ماذا يعني آخر؟ آخر يعني طريق ثاني، والأول ما هو؟

- الأول: مالك عن الزهري عن نافع عن ابن عمر.
- والثاني: فيه مالك يقول: حدثنا نافع عن ابن عمر.

هذا معنى: **(وشرطُهُ أَنْ يقعَ التَّصريحُ بالسَّماعِ في مَوْضِعِ الزِّيادةِ)** انتبهوا لهذا: إذا كان عندنا إسناد يقول: مالك حدثنا نافع عن ابن عمر، وعندنا إسناد آخر يقول: مالك عن الزهري عن نافع عن ابن عمر، ما دام هناك صرَّح يصير احتمال وضع الزهري دخول الزهري خطأ، وأن هذه الرواية الذي فيها الزهري هي من باب المزيد في متصل الأسانيد.

ما هو الاحتمال الثاني؟ نحن قلنا: ليس دائمًا زيادة الراوي هو في المزيد، الآن نحن لما أتينا بها في فرق، لا أحد يسيء الفهم يظن أنه كلما وجد إسناد فيه راوي زائد وفيه إسناد ليس فيه هذا الزائد. الراويان التقيا فيحكُم على الثاني بأنه من المزيد، لا، هو قد يكون من المزيد في متصل الأسانيد، ما يلزم، ما هو الاحتمال الثاني؟

- الاحتمال الثاني: أن يكون الزيادة هي الصواب والنقص هو الخطأ.
- والثالث: احتمال أنها كلها صواب، كلها واردة.

☜ كيف يحكم المحدثون على هذا؟

يحكمون على هذا بالقرائن، ومعرفة الطرق، وحفظهم للأسانيد، وأحيانًا يكون هو حافظ مرويات الزهري أو حافظ مرويات مالك ويعرف أنه مالك هذا الحديث بالذات تلقَّاه عن نافع ما تلقاه عن الزهري. ولذلك يُحذَر: ما يجيء واحد على طول يرى هذا ويقول: مزيد في متصل الأسانيد لا.

☜ ما فائدة دراسة هذا الكلام؟

ندرس هذا الكلام حتى إذا جاء أحد العلماء وقال: هذا من المزيد فهمنا ماذا يقصد، وإذا خالفه آخر وقال: لا هذا ليس من المزيد، وإنما نشِط مالك فنصَّ على الزهري واختصر فرفع، ممكن الراوي أحيانًا ينشط فيُصرِّح بالإسناد كامل، وأحيانًا لا ينشط، فالاحتمالات كثيرة وهذه من سمات علم الحديث، صنعة الحديث ما يمكن أنك تعطي قاعدة وتمشي عليها على طول، لا، هي مجموعة قواعد ما هي العيب طبعًا، لكن تنزيل القاعدة المناسبة على المثال هو هذا الذي يحتاج إلى خبرة وإلى معلومات وإلى علم.

(المتن)

📖 [أَوْ إِنْ كانتِ المُخالفةُ بِإِبْدَالِهِ؛ أي: الراوي، ولا مُرَجِّحَ لإحدى الراويتين على الأخرى، فهذا هو المُضْطَرِبُ، وهو يقعُ في الإسنادِ غالبًا، وقد يقعُ في المتْن.

لكنْ قلَّ أَنْ يَحْكُمَ المحدِّثُ على الحديثِ بالاضطرابِ بالنِّسبةِ إلى الاختلافِ في المَتْنِ دون الإِسنادِ.

وقد يَقَعُ الإِبدالُ عَمْدًا لِمَن يُرادُ اختبار حفظه امتحانًا مِن فاعِلِهِ؛ كما وقعَ للبُخاريِّ والعُقَيْليِّ وغيرِهما، وشَرْطُهُ ألا يُستمرَّ عليهِ، بل ينتهي بانْتهاءِ الحاجةِ.

فلو وَقَعَ الإِبدالُ عمدًا لا لمصلحةٍ، بل للإِغرابِ مثلًا؛ فهو مِن أَقسامِ الموضوعِ، ولو وقعَ غَلَطًا؛ فهُو مِن المقلوبِ أو المُعَلَّلِ].

(الشرح)

الآن انتقل إلى موضوع رابع، نحن قلنا: المخالفة تنتج خمسة أنواع:

- النوع الأول: مدرج إسناد ومتن.
- والثاني: المقلوب في الإسناد والمتن.
- والثالث: المزيد في متصل الأسانيد.
- والرابع: المضطرب.

☜ ما هو المضطرب؟

المضطرب باختصار:

١. ما روي على أوجهٍ معناه ما له وجه واحد، المضطرب ما يكون له وجه واحد، وجه يعني ماذا ؟ إسناد، ما روي على أوجه يعني بأسانيد، ما هي صفات الأسانيد هذه؟

٢. متعارضة. هذه الصفة الأولى.

٣. متساوية يعني متكافئة، ما في واحد أقوى من الثاني.

٤. ولم يمكن الجمع بينها.

نعيد قلنا:

١. مروي على أوجه.

٢. متعارضة.

٣. متساوية ومتكافئة.

٤. ولم يمكن الجمع بينها.

الجمع المقصود الجمع وما بعده يعني جمع والنسخ نحن قلنا:

وَإِنْ يَكُنْ تَعَارُضٌ صَحِيحُ فَالجَمْعُ ثُمَّ النَّسْخُ فَالتَّرْجِيحُ
ثُمَّ اضْطِّرَابٌ حُكْمُهُ التَوَقُّفُ وَقِيلَ لِلأَوَّلِ ذَا مُخْتَلَفُ

إذًا بهذه الأربعة نعيد الضوابط، قلنا:

١. مروية بأوجه، لو روي بوجهٍ واحد ما يدخل في الاضطراب.

٢. بأوجهٍ متعارضة، لو لم تكن متعارضة متوافقة، إذن ما عندنا اضطراب.

٣. أن تكون متكافئة متساوية في القوة، لو كانت ما هي متساوية واحد قوي والثاني ضعيف أو واحد قوي والثاني أضعف يعني أقوى، سنُقدِّم الأقوى على القوى، ونقدِّم القوي على الضعيف، ونُقدِّم الصحيح على الحسن.

٤. الرابع: ولم يمكن الجمع أو النسخ أو الترجيح؛

- فإن أمكن الجمع لن ندخل في المضطرب، ندخل في شيء ثاني اسمه ماذا؟ مختلف الحديث.

- وإذا ما قدرنا نجمع رجعنا للنسخ ندخل أين؟ الناسخ والمنسوخ نخرج من المضطرين.
- وإن كان لم نعرف التاريخ ولجأنا إلى الترجيح بالقوة فالراجح والمجروح.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(أَوْ إِنْ كانتِ المُخالفةُ بِإِبْدَالِهِ؛ أي: الراوي)** بإبداله هذا مثال فقط، إبدال الراوي بغيره هذا مثال، اكتبوا عنده لما قال بإبداله: **(أو باختلافٍ)** كتعارض الوصل والإرسال والرفع والوقف وغير ذلك، أحيانًا يكون المخالفة تعارض وصل وإرسال، فعندنا رواية موصولة ورواية مرسلة، أو رواية مرفوعة ورواية موقوفة، وجئنا نُرجِّح بها ما استطعنا، **(ولا مُرَجِّحَ لإحدى الراويتين على الأخرى، فـهذا هو المُضْطَرِبُ، وهو يقعُ في الإِسنادِ غالبًا، وقد يقعُ في المتْن لكنْ قلَّ أَنْ يَحْكُمَ المحدِّثُ على الحديثِ بالاضطرابِ بالنِّسبةِ إلى الاختلافِ في المَتْنِ دونَ الإِسنادِ)** إذًا هو يستعان بالإسناد على الترجيح وهذا هو الغالب.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(وقد يَقَعُ الإِبدالُ عَمْدًا لِمَن يُرادُ اختبار حفظه امتحانًا مِن فاعِلِهِ؛ كما وقعَ للبُخاريِّ والعُقَيْلِيِّ وغيرِهِما)** طبعًا معروفة قصة البخاري وقصة العقيلي ولا لا؟

البخاري قصته في بغداد، لما دخل بغداد وجاءوه بأحاديث قلبوها وسألوه عنها، جاءوا بأحاديث وقلبوا أسانيدها ومتونها، فلما سألوه عنها كلها كان يقول لهم: لا أعرفه، لا أعرفه، أتوا بمئة حديث طبعًا بعضهم قال: فهم الرجل وبعد ما انتهوا من المئة حديث رجع إليه وقال: التفت إلى الأول فقال سألت عن كذا وصوابه وكذا، وأما حديث كذا وصابه كذا، وصوَّب المئة حديث.

أما قصة العقيلي فموضوع ثاني، العقيلي ما كان يُخرِج أصله لمن يقرأ عليه، لما يقرأون عليه يقرأون عليه من حفظه، خلاص هو حافظ صحيفته فيقرأون عليه، فيأتون يقرأوا عليه فيقول لهم: اقرأ في كتابك، أحضر الكتاب واقرأ، روح انسخ الكتاب من أحد وتعال، هو ما يقول كذا

أنا أتخيل هذا أنه يأتيه بكتابه الطالب ويقرأ، فأنكروا وقالوا: إما أن يكون هذا إمام حافظ أو يكن يعني غير ذلك، فنقرأ ويقول لي: صح صح والإسناد كذا.

فلجئوا إلى عدد من أحاديثه وغيَّروا فيها وزادوا فيها ونقصوا فيها وجاءوه يقرأوا عليه، فقرأوا عليه فلما قرءوا عليه فلما كانوا انتهوا إلى الزيادة أو النقصان وقف قال: لا، قِف، يعني لما وصل للحديث الذي فيه خطأ قال: قف هات الكتاب أخذ الكتاب صوَّبه بيده، صوبه أضاف النقص وشطب على الزيادة فعرفوا أنه حافظ، لكن كل هذا امتحان فقط للشيخ.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(وَشَرْطُهُ)** يعني شرط الامتحان **(ألا يُستمرَّ عليهِ، بل ينتهي بانْتهاءِ الحاجةِ)** وإلا يصير كذب بعدين.

(فلو وَقَعَ الإبدالُ عمدًا لا لمصلحةٍ، بل للإغرابِ مثلًا؛ فهو مِن أَقسامِ الموضوعِ) الإبدال إذا صار عمدًا صار موضوع، لو وقع الإبدال غلطًا ماذا يحدث؟ **(ولو وقعَ غَلَطًا؛ فهُو مِن المقلوبِ أو المُعَلَّلِ)**.

متى يكون مقلوب متى يكون معلل؟

- إن كان ظاهرًا مقلوب.
- وإن كان خفيًّا معلَّل.

نحن قلنا: أن المخالفة خمسة أنواع؛

- الأول: الإدراج.
- والثاني: المقلوب.
- والثالث: المزيد في متصل الأسانيد.
- الرابع: المضطرب.

- والخامس هذا الأخير الذي سيأتينا: المصحَّف والمحرَّف.

(المتن)

📖 [أَوْ إِنْ كانتِ المُخالفةُ بتَغْييرِ حرفٍ أَو حُروفٍ مَعَ بَقاءِ صورةِ الخَطِّ في السِّياقِ.

- فإِنْ كانَ ذلك بالنِّسبةِ إِلى النَّقْطِ؛ فالمُصَحَّفُ.
- وَإِنْ كانَ بالنِّسبةِ إِلى الشَّكْلِ؛ فالمُحَرَّفُ.

ومعرفةُ هذا النَّوعِ مُهمَّةٌ.

وقد صنَّف فيهِ: العَسْكَريُّ، والدَّارَقُطنِيُّ، وغيرُهما.

وأَكثرُ ما يقعُ في المُتونِ، وقد يقعُ في الأسماءِ الَّتي في الأسانيدِ.

ولا يَجوزُ تَعَمُّدُ تَغْييرِ صورَةِ المَتْنِ مُطلقًا، ولا الاختصارُ منهُ بالنَّقْصِ ولا إِبْدالُ اللَّفْظِ المُرادِفِ باللَّفْظِ و المُرادِفِ لهُ؛ إِلَّا لِعالِمٍ بمَدْلولاتِ الألْفاظِ، وبِما يُحيلُ المَعاني على الصَّحيحِ في المسأَلتَيْنِ].

(الشرح)

(أَوْ إِنْ كانتِ المُخالفةُ بتَغْييرِ حرفٍ أَو حُروفٍ مَعَ بَقاءِ صورةِ الخَطِّ في السِّياقِ. فإِنْ كانَ ذلك بالنِّسبةِ إِلى النَّقْطِ؛ فالمُصَحَّفُ) إذاً المصحَّف هو التغيير في النقط مثل ماذا ؟ مثل لو قلنا: **(بُسْر وبِشْر)** الفرق بينها الصورة واحدة، الفرق ماذا؟ النقط، فهذا يسمونه مصحَّف.

(وَإِنْ كانَ بالنِّسبةِ إِلى الشَّكْلِ؛ فالمُحَرَّفُ) الشكل كما لو قيل مثلًا: **(عَقِيل وعُقَيل)**، فغيَّر إذا غيَّر خالف بدل ما يقول: عُقَيل قال: عَقِيل، يسمى هذا محرَّف، هذا الاصطلاح الذي صار عليه ابن حجر، لكن ابن الصلاح والمتقدمون عمومًا كانوا لا يفرِّقون بينهم، يُطلَق على هذا مصحَّف ومحرَّف، كلها يطلقون عليها مصحَّف، يعني كلاهما مصحَّف.

(ومعرفةُ هذا النَّوعِ مُهمَّةٌ. وقد صنَّف فيهِ: العَسْكَريُّ) العسكري الحسن بن عبد الله العسكري، له كتاب مطبوع: [تصحيفات المحدثين] ثلاثة مجلدات ومتوفى ثلاثمئة اثنين وثمانين للهجرة، وكذلك الدارقطني علي بن عمر الدارقطني متوفى ثلاث مئة وخمسة وثمانين للهجرة، لكنه لا نعرف كتابه هذا، وغيرهما.

(وأكثرُ ما يقعُ في المُتونِ، وقد يقعُ في الأسماءِ الَّتي في الأسانيدِ) ما المعنى؟ التصحيف:

- قد يقع في المتون.
- وقد يقع في الإسناد.

الآن نُعيد قلنا:

- أول شيء: المدرج هذا في السند وفي المتن.
- والثاني المقلوب في السند وفي المتن.
- الثالث: المزيد في متصل الأسانيد خاص بالسند.
- الرابع: المضطرب أين يكون؟ يكون في الإسناد ويكون في المتن.
- الخامس: المصحَّف والمحرَّف يكون في الإسناد وفي المتن.

انتقل الآن إلى مسألة جديدة تتعلق بمسألة الألفاظ: التي هي عندنا مسألة اختصار الحديث ومسألة الرواية بالمعنى، هل يجوز اختصار الحديث؟ ما معنى اختصار الحديث؟ يعني الحديث طويل فتذكر جزء منه أو يُقال: تقطيع الحديث يُقطِّعوه، تقطيع الحديث: يأتي بجملة ويترك جملة أخرى.

مثلما يفعل البخاري -عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللهِ- يُقطِّع الحديث الواحد بحسب الأبواب، يعني الحديث فيه ثلاثة جمل، جملة تتعلق ببعض وجملة ثانية تتعلق بباب ثاني وجملة ثالثة تتعلق ببابٍ آخر، فيُقطِّع

الحديث بحسب الأبواب، لكن لما يُقطِّع الحديث ما يُقطِّع الحديث بحيث أنه يذكر جملة لها تعلُّق بشيء آخر، لا، ما يفعل مثلًا ما يقول: ويل للمصلين ويسكت، ما يصلح.

فهمتم المسألتين: الاختصار، والرواية بالمعنى؛

- الرواية بالمعنى لا تغيير في الألفاظ.
- أما الاختصار ما هو تغيير في الألفاظ، الاحتفاظ بلفظ كما هو، تأتي بجزء من الحديث.
- أما الرواية بالمعنى لا، تُغيِّر الألفاظ، لكن إلى ألفاظٍ أخرى بنفس المعنى.

فما حكم هاتين الصورتين: يجوز ولا ما يجوز؟ انظر جواب الحجر.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(ولا يَجُوزُ تَعَمُّدُ تَغْيِيرِ صورَةِ المَتْنِ مُطلقًا)** يعني يجوز ولا ما يجوز؟ المصنِّف سيقول: إلا؛ المصنِّف قال: **(ولا يَجُوزُ تَعَمُّدُ تَغْيِيرِ صورَةِ المَتْنِ مُطلقًا)**؛

أ. **(ولا الاختصارُ منهُ بالنَّقْصِ) هذا الاختصار.**

ب. **(ولا إِبْدالُ اللَّفْظِ المُرادِفِ) هذه الرواية بالمعنى.**

(إِلَّا لِعالِمٍ بمَدْلولاتِ الأَلْفاظِ، وبِما يُحِيلُ المَعاني على الصَّحيحِ في المسأَلَتَيْنِ) معناه ماذا ؟ يقول: **(إِلَّا لِعالِمٍ بمَدْلولاتِ الأَلْفاظِ)** مدلولات الألفاظ يعني معاني الألفاظ **(وما يُحِيلُ المَعاني)** يعني ما يُغيِّر المعاني، يحيلها يُغيِّرها **(على الصَّحيحِ في المسأَلَتَيْنِ)**. إذًا العالم بمدلولات الألفاظ وما يحيل المعاني يجوز له أن يُقطِّع ويجوز له أن يروي بالمعنى، طبعًا المسألة فيها خلاف؛ بعضهم يمنع ذلك مطلقًا، وبعضهم يسمح.

(المتن)

📖 [أَمَّا اخْتِصارُ الحَديثِ؛ فالأَكْثَرونَ على جَوازِهِ بِشرطِ أَنْ يكونَ الَّذي يَختَصِرُهُ عالِمًا؛ لأَنَّ العالِمَ لا يَنْقُصُ مِن الحديثِ إِلَّا ما لا تعلُّقَ لهُ بما يُبْقيهِ منهُ؛ بحيثُ لا تختلِفُ الدِّلالةُ، ولا يختَلُّ

البَيانُ، حتَّى يكونَ المَذكورُ والمَحذوفُ بمنزِلَةِ خَبَرَينِ، أَو يَدُلَّ ما ذَكَرَهُ على ما حَذَفَهُ؛ بخِلافِ الجاهِلِ، فإِنَّهُ قد يَنْقُصُ ما لَهُ تعلُّقٌ؛ كتَرْكِ الاستِثناءِ].

(الشرح)

أ. (أَمَّا اخْتِصارُ الحَديثِ) هذه المسألة الأولى: (فالأَكْثَرونَ على جَوازِهِ بِشرطِ أَنْ يكونَ الَّذي يَختَصِرُهُ عالِمًا؛ لأنَّ العالِمَ لا يَنْقُصُ مِن الحديثِ إِلَّا ما لا تعلُّقَ لهُ بما يُبْقيهِ منهُ؛ بحيثُ لا تختلِفُ الدِّلالةُ، ولا يختَلُّ البيانُ، حتَّى يكونَ المَذكورُ والمَحذوفُ بمنزِلَةِ خَبَرَينِ) منفصلين، خبرين يعني منفصلين، كأنهم خبرين، ذكر جزء وترك جزء. (أَو يَدُلَّ ما ذَكَرَهُ على ما حَذَفَهُ؛ بخِلافِ الجاهِلِ، فإِنَّهُ قد يَنْقُصُ ما لَهُ تعلُّقٌ؛ كتَرْكِ الاستِثناءِ) كلام واضح.

(المتن)

📖 [وأَمَّا الراوية بالمعنى؛ فالخِلافُ فيها شَهيرٌ:

١. والأكثرُ على الجَوازِ أَيضًا، ومِن أَقوى حُججهِم الإِجماعُ على جوازِ شرحِ الشَّريعةِ للعَجَمِ بلسانِهِم للعارِفِ بهِ، فإِذا جازَ الإِبدالُ بلُغةٍ أُخرى؛ فجوازُهُ باللُّغةِ العربيَّةِ أَولى.

٢. وقيلَ: إِنَّما يجوزُ في المُفْرَداتِ دونَ المُرَكَّباتِ!

٣. وقيلَ: إِنَّما يَجُوزُ لَمَن يستَحْضِرُ اللَّفْظَ ليتَمَكَّنَ مِن التَّصرُّفِ فيه.

٤. وقيلَ: إِنَّما يجوزُ لَمن كانَ يحفظُ الحَديث فنَسِيَ لفظَهُ، وبقيَ معناهُ مُرْتَسِمًا في ذِهنِه، فلهُ أَنْ يروِيَهُ بالمعنى لمصلَحَةِ تحصيلِ الحُكْمِ منهُ؛ بخِلافِ مَن كانَ مُسْتَحْضِرًا لِلَفْظِهِ.

وجَميعُ ما تقدَّمَ يتعلَّقُ بالجَوازِ وعَدَمِه، ولا شكَّ أَنَّ الأَوْلى إِيرادُ الحَديثِ بأَلفاظِهِ دُونَ التَّصرُّفِ فيهِ.

٥. قالَ القاضي عِياضٌ: يَنْبَغِي سَدُّ بابِ الرِّاويةِ بالمَعْنَى لِئلاَّ يتَسَلَّطَ مَن لاَ يُحْسِنُ مِمَّن به يظنُّ أَنَّهُ يُحْسِنُ؛ كما وقَعَ لِكثيرٍ مِن الرُّواةِ قديمًا وحَديثًا، واللهُ المُوَفِّقُ].

(الشرح)

ب. (وأمَّا الراوية بالمعنى) أيضًا فيها خلاف (فالخِلافُ فيها شَهيرٌ):

❶ (والأكثرُ على الجَوازِ أَيضًا) هذا القول الأول؛ لأنه سيعرض الآن عدة أقوال (والأكثرُ على الجَوازِ أَيضًا، ومِن أَقوى حُججِهِم الإِجماعُ على جوازِ شرحِ الشَّريعةِ للعَجَمِ بلسانِهِم للعارِفِ بِهِ، فإِذا جازَ الإِبدالُ بلُغةٍ أُخرى؛ فجوازُهُ باللُّغةِ العربيَّةِ أَولى) واضح هذا الكلام، لكن أضيفوا قيد ما ذكره المصنِّف: "وهذا في غير ما تُعبِّد بلفظه"، لكن ما تُعبِّد بلفظه ما يصير أن يُروى بالمعنى.

❷ هذا القول الثاني: (وقيلَ: إِنَّما يَجوزُ في المُفْرَداتِ دونَ المُرَكَّباتِ) ما هو الذي يجوز في المفردات؟ الرواية بالمعنى؛ يعني ممكن يُغيِّر كلمة مكان كلمة، يشيل قال ويضع تكلَّم، يحذف جلس ويضع جلس فقط ما يُغيِّر غير هذا.

❸ القول الثالث: (وقيلَ: إِنَّما يَجُوزُ لِمَن يستَحْضِرُ اللَّفْظَ ليتَمَكَّنَ مِن التَّصرُّفِ فيه).

❹ الرابع: (وقيلَ: إِنَّما يَجوزُ لِمَن كانَ يحفَظُ الحَديثَ فنَسِيَ لفظَهُ، وبقِيَ معناهُ مُرْتَسِمًا في ذِهنِه، فلهُ أَنْ يروِيَهُ بالمعنى لمصلَحَةِ تحصيلِ الحُكْمِ منهُ؛ بخِلافِ مَن كانَ مُسْتَحْضِرًا لِلَفْظِهِ) كل هذه الأقوال مبنية في غالبها على الاحتياط للحديث.

(وجَميعُ ما تقدَّمَ يتعلَّقُ بالجَوازِ وعَدَمِه، ولا شكَّ أَنَّ الأَوْلى إِيرادُ الحَديثِ بأَلفاظِهِ دُونَ التَّصرُّفِ فيهِ) هو الآن يتكلم يقول: هذه الأقوال بالجواز وعدم الجواز، أما الأفضل والأولى أن يروى الحديث كما هو.

(قالَ القاضي عِياضٌ: يَنْبَغِي سَدُّ بابِ الرِّاويةِ بالمَعْنَى لئلاَّ يتَسَلَّطَ مَن لاَ يُحْسِنُ ممَّن به يظنُّ أَنَّهُ يُحْسِنُ؛ كما وقَعَ لِكثيرٍ مِن الرُّواةِ قديمًا وحَديثًا، واللهُ المُوَفِّقُ) هذا الذي هو جهل المركب قلناه.

(المتن)

📖 [فإنْ خَفِيَ المَعْنَى بأَنْ كانَ اللَّفْظُ مستَعْمَلًا بقلَّةٍ احْتيجَ إِلى الكُتُبِ المصنَّفةِ في شَرْحِ الغَريبِ؛

١. ككتابِ أَبي عُبَيْدِ الله القاسِمِ بنِ سلامٍ، وهو غيرُ مرتَّبٍ، وقد رتَّبَهُ الشيخُ مُوفَّقُ الدِّينِ ابنُ قُدامَة على الحُروفِ.

٢. وأَجْمَعُ منهُ كتابُ أَبي عُبيدٍ الهَرَوِيِّ، وقد اعتَنَى بهِ الحافظُ أَبو موسى المَدينيُّ فنَقَّبَ عليهِ واسْتَدْرَكَ.

٣. وللزَّمَخْشَرِيِّ كتابٌ اسمُهُ الفائِقُ حسنُ التَّرتيبِ.

٤. ثمَّ جَمَعَ الجَميعَ ابنُ الأثيرِ في النِّهايةِ، وكتابُهُ أَسهَلُ الكُتُبِ تناوُلًا، مع إِعوازٍ قليلٍ فيهِ.

وإِنْ كانَ اللَّفْظُ مُستَعْملًا بكثرةٍ، لكنَّ في مَدلُولِهِ دِقَّةً؛ احْتِيجَ إِلى الكُتُبِ المصنَّفةِ في شَرْحِ معاني الأَخْبارِ وبيانِ المُشْكِلِ منها.

وقد أَكثَرَ الأئمَّةُ مِن التَّصانيفِ في ذلك؛ كالطَّحاويِّ والخَطَّابِيِّ وابنِ عبدِ البَرِّ وغيرِهم].

(الشرح)

(فإِنْ خَفِيَ المَعْنَى بأَنْ كانَ اللَّفْظُ مستَعْمَلًا بقلَّةٍ) فهمتم ما معنى خفي المعنى؟ إذا كان في غموض في المعنى (احْتيجَ إِلى الكُتُبِ المصنَّفةِ في شَرْحِ الغَريبِ):

(ككتابِ أَبي عُبَيْدِ الله القاسِمِ بنِ سلامٍ) أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي له كتاب [غريب الحديث] مطبوع وهو غير مرتب.

- وقد رتبه الشيخ موفق الدين ابن قدامة على الحروف عبد الله بن أحمد المقدسي ستمئة وعشرين متوفى وهو مفقود الكتاب.
- وأجمع منه كتاب أبي عبيد الهروي أحمد بن محمد الهروي أربعمئة وواحد متوفى، له كتاب [الغريبين] مطبوع.
- وقد اعتنى به الحافظ أبو موسى المديني محمد بن أبي بكر الأصفهاني المتوفى خمسمئة وواحد وثمانين له كتاب [مجموع المغيث في غريب القرآن والحديث] فنقَّب عليه اعتنى به، اعتنى بكتاب الهروي فنقَّب عليه واستدرك يعني زاد.

قال: **(وللزَّمَخْشَرِيِّ كتابٌ اسمُهُ الفائِقُ حسنُ التَّرتيبِ)** الزمخشري محمود بن عمر جار الله، المتوفى خمسمئة وثمانية وثلاثين للهجرة، وقيل له: جار الله لأنه جاور بمكة، كتابه [الفائق في غريب الحديث] مطبوع، **(حسُن الترتيب)**.

(ثمَّ جَمَعَ الجَميعَ ابنُ الأثيرِ) **ابن** الأثير الذي هو المبارك محمد الجزلي، ابن الجزلي أبو السعادات المتوفى سنة ستمئة وستة للهجرة، كل هذا مطبوع **(وكتابُهُ أَسهَلُ الكُتُبِ تناوُلًا، مع إِعواز قليلٍ فيهِ)** يعني نقصٍ قليلٍ فيه، إذًا هذا إذا كنا نبحث عن ألفاظ غريبة، أحيانًا لا الغموض ليس في اللفظ وإنما في معنى الجملة، هذا الثاني الذي سيذكره.

قال: **(وإِنْ كانَ اللَّفْظُ مُستَعْمَلًا بكثرةٍ، لكنَّ في مَدلُولِهِ دِقَّةً؛ احْتِيجَ إلى الكُتُبِ المصنِّفةِ في شَرْحِ معاني الأَخْبارِ وبيانِ المُشْكِلِ منها. وقد أَكثرَ الأئمَّةُ مِن التَّصانيفِ في ذلك؛ كالطَّحاويِّ والخَطَّابِيِّ وابنِ عبدِ البَرِّ وغيرِهم)**؛

- الطحاوي أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي، ثلاثمئة وواحد وعشرين، له كتابان: [شرح مشكل الآثار] مطبوع، و[شرح معاني الآثار] وهو مطبوع أيضًا.

- والخطابي أبو سليمان حمد بن محمد ثلاثمئة وثمانية وثمانين للهجرة، له كتاب: [أعلام الحديث] شرح للبخاري، وله كتاب [معالم السنن] شرح لأبي داود.
- وابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النَّمَري، متوفى أربعمئة وثلاثة وستين للهجرة، له كتاب [التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد] وهو مطبوع، وله كتاب [الاستذكار] وهو مطبوع أيضًا.

هذا وصلَّى الله وسلَّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.



[الدرس الثاني عشر]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

أَمَّا بَعْدُ...

فكنا قد توقفنا عند قول المصنِّف في شرح النزهة: **(ثم الجهالة)**.

(المتن)

📖 [ثمَّ الجَهالةُ بالرَّاوِي وهِيَ السَّببُ الثَّامِنُ في الطَّعْنِ، وسَبَبُها أَمْرانِ:

أَحَدُهُما: أَنَّ الرَّاوِيَ قَدْ تَكْثُرُ نُعوتُهُ مِن اسمٍ أَو كُنْيَةٍ أَو لَقَبٍ أَو صِفَةٍ أَو حِرْفةٍ أَو نَسَبٍ، فيشتَهِرُ بشيءٍ مِنها، فيُذْكَرُ بِغَيْرِ مَا اشْتُهِرَ بِهِ لِغَرَضٍ مِن الأغْراضِ، فيُظَنُّ أَنَّه آخرُ، فيَحْصُلُ الجهْلُ بحالِهِ.

وصنَّفُوا فِيهِ؛ أي: في هذا النَّوعِ المُوْضِحَ لأوهامِ الجمْعِ والتَّفريقِ؛ أَجادَ فيهِ الخَطيبُ، وسبقَهُ إِليه عبدُ الغنيِّ بنُ سعيدٍ المِصْريُّ وهو الأَزْدِيُّ أيضًا ثمَّ الصُّورِيُّ].

(الشرح)

قال المصنِّف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(ثمَّ الجَهالةُ بالرَّاوِي وهِيَ السَّببُ الثَّامِنُ في الطَّعْنِ، وسَبَبُها أَمْرانِ: أَحَدُهُما: أَنَّ الرَّاوِيَ قَدْ تَكْثُرُ نُعوتُهُ)** أوصافه **(مِن اسمٍ أَو كُنْيَةٍ أَو لَقَبٍ أَو صِفَةٍ أَو حِرْفةٍ أَو نَسَبٍ، فيشتَهِرُ بشيءٍ مِنها، فيُذْكَرُ بِغَيْرِ مَا اشْتُهِرَ بِهِ لِغَرَضٍ مِن الأغْراضِ، فيُظَنُّ أَنَّه آخرُ، فيَحْصُلُ الجهْلُ بحالِهِ)** هذا سبب من أسباب الجهالة بالراوي؛ يعني لا يكون الراوي مجهولًا أصلًا، لا، معروف، لكنه يُذكَر بغير ما اشتُهر به فيُسبِّب هذا جهالة فيه، جهالة عند الناظر في الإسناد.

(وصنَّفُوا فِيهِ؛ أي: في هذا النَّوعِ المُوْضِحَ لأوهامِ الجمْعِ والتَّفريقِ) أو الموضِّح يصح بالتخفيف والتشديد، الخطيب له كتاب في هذا العنوان مطبوع في مجلدين، **(أَجادَ فيهِ الخَطيبُ، وسبَقَهُ إِليه عبدُ الغنيِّ بنُ سعيدٍ المِصْريُّ وهو الأَزْدِيُّ أيضًا ثمَّ الصُّورِيُّ)**؛

- هذا الأزدي عبد الغني بن سعيد له كتاب، متوفى أربعمئة وتسعة في الهجرة، كتابه لم يُطبَع.
- **(ثمَّ الصُّورِيُّ)** هو محمد بن علي الصوري أربعمئة وواحد وأربعين للهجرة وهو تلميذ الأزدي، وكتابه لم يصلنا.

مثال لهذه الجهالة:

(المتن)

📖 [ومِن أَمثلتِهِ محمَّدُ بنُ السَّائِبِ بنِ بِشْرٍ الكَلْبِيُّ؛ نَسَبَهُ بعضُهم إِلى جَدِّهِ، فقالَ: محمَّدُ بنُ بِشرٍ، وسمّاهُ بعضُهم حمَّاد بنَ السَّائبِ، وكَناهُ بعضُهُم أَبا النَّصرِ، وبعضُهُم أَبا سعيدٍ، وبعضُهم أَبا هِشامٍ، فصارَ يُظَنُّ أَنَّهُ جماعةٌ، وهو واحِدٌ، ومَن لا يعرِفُ حقيقةَ الأمرِ فيهِ لا يعرِفُ شيئًا مِن ذلك.

وَالأمرُ الثَّاني: أَنَّ الرَّاويَ قد يكونُ مُقِلًّا مِن الحديثِ، فلا يَكْثُرُ الأَخْذُ عَنْهُ: وَقد صَنَّفوا فِيهِ الوُحْدانَ – وهو مَن لم يَرْوِ عنهُ إِلَّا واحِدٌ، ولو سُمِّيَ – فمِمَّن جَمَعَهُ مُسلمٌ، والحسنُ بنُ سُفيانَ، وغيرُهما].

(الشرح)

(ومِن أَمثلتِهِ محمَّدُ بنُ السَّائِبِ بنِ بِشْرٍ الكَلْبِيُّ؛ نَسَبَهُ بعضُهم إِلى جَدِّهِ، فقالَ: محمَّدُ بنُ بِشرٍ، وسمّاهُ بعضُهم حمَّاد بنَ السَّائبِ، وكَناهُ بعضُهُم أَبا النَّصرِ، وبعضُهُم أَبا سعيدٍ، وبعضُهم أَبا هِشامٍ، فصارَ يُظَنُّ أَنَّهُ جماعةٌ، وهو واحِدٌ، ومَن لا يعرِفُ حقيقةَ الأمرِ فيهِ لا يعرِفُ شيئًا مِن ذلك) الآن

اختلاف التسمية هل أحد فيهم وقع في الكذب؟ لا، ما أحد وقع في الكذب، ذكروا حقيقة، إلا أنهم ذكروا شيء حقيقة غير مشهورة، هذا هو الفرق.

(وَالأمرُ الثَّاني: أَنَّ الرَّاويَ قد يكونُ مُقِلًا مِن الحديثِ، فلا يَكْثُرُ الأَخْذُ عَنْهُ) رواياته قليلة فيصير الأخذ عنه قليل، **(وَقد صَنَّفوا فِيهِ الوُحْدانَ)** ما معنى الوحدان؟ **(وهو مَن لم يَرْوِ عنهُ إِلَّا واحِدٌ، ولو سُمِّي)** الوحدان: من لم يروِ عنه إلا واحد، **(فمِمَّن جَمَعَهُ مُسلمٌ، والحسنُ بنُ سُفيانَ، وغيرُهما)**؛

- مسلم بن الحجاج كتابه مطبوع، متوفى مئتين واحد وستين للهجرة، له كتاب [المنفردات والوحدات].
- والحسن بن سفيان النسوي ثلاثمئة وثلاثة لا نعرف كتابه.

(المتن)

📖 [أَوْ لا يُسمَّى الرَّاوِي اختِصَارًا مِن الرَّاوي عنهُ؛ كقولِه: أَخْبَرَني فلانٌ، أَو شيخٌ، أَو رجلٌ، أَو بعضُهم، أَو ابنُ فلانٍ.

ويُستَدَلُّ على معرفَةِ اسمِ المُبْهَمِ بوُرودِهِ مِن طريقٍ أُخرى مسمّىً فيها وَصنَّفوا فيهِ المُبْهَمات.

ولا يُقْبَلُ حديثُ المُبهَمُ ما لم يُسَمَّ؛ لأَنَّ شرطَ قَبولِ الخَبَرِ عدالَةُ راويهِ، ومَن أُبْهِمَ اسمُه لا تُعرَفُ عَيْنُهُ، فكيفَ تُعْرَفُ عدالَتُهُ؟!

وكذا لا يُقْبَلُ خَبَرُه، و لو أُبْهِمَ بِلَفْظِ التَّعْديلِ؛ كأَنْ يقولَ الرَّاوي عنهُ: أَخْبَرَني الثِّقةُ؛ لأَنَّهُ قد يكونُ ثقةً عندَه مجروحًا عندَ غيرِه، وهذا عَلى الأَصَحِّ في المسأَلةِ.

ولهذه النُّكتةِ لم يُقْبَلِ المُرسلُ، ولو أَرسَلَهُ العدلُ جازِمًا بِهِ لهذا الاحتمال بعينه.

وقيلَ: يُقْبَلُ تمسُّكًا بالظَّاهِرِ، إِذ الجَرْحُ على خِلافِ الأَصْلِ.

وقيلَ: إِنْ كانَ القائلُ عالِمًا أَجزأَ ذلك في حقِّ مَن يوافِقُهُ في مَذْهَبِهِ.

وهذا ليسَ مِن مباحِثِ عُلومِ الحَديثِ، واللهُ المُوفِّقُ].

(الشرح)

(أَوْ لاَ يُسمَّى الرَّاوِي اختِصَارًا مِن الرَّاوي عنهُ) هذا أمر ثاني، إذًا:

- إما أن يكون مقلًّا فلا يُعرَف.
- أو لا يسمى اختصارًا، لا يُسمَّى الراوي.

(اختِصَارًا مِن الرَّاوي عنهُ) الراوي عنه يختصر فلا يُسمِّي، مثل ماذا ؟ كيف يختصر في الاسم؟ فيقول: **(كقولِه: أَخْبَرَني فلانٌ، أَو شيخٌ، أَو رجلٌ، أَو بعضُهم، أَو ابنُ فلانٍ)** كل هذا يعتبر عدم تسمية ويسمى المبهم.

(ويُستَدَلُّ على معرفَةِ اسمِ المُبْهَمِ بوُرودِه مِن طريقٍ أُخرى مسمّىً) **إذًا انتبهوا هذا أول أنواع الجهالة الذي هو المبهَم**، ما هو المبهم؟ والمبهم: ألا يُسمَّ الراوي فيُقال: عن رجلٍ أو عن فلانٍ أو عن شيخٍ، أو حدثني بعضهم، أو حدثني ابن فلان أو ابن أخي فلان أو عمه فلان أو كذا، كل هذا مبهم لم يُسمَّ، والمبهم يعتبر أسوأ أنواع المجاهيل.

(وَصنَّفوا فيهِ المُبْهَمات. ولا يُقْبَلُ حديثُ المُبْهَمُ ما لم يُسَمَّ) ابن بشكوال خلف بن عبد الملك، ابن بشكوال ألف كتاب: [الغوامض والمبهمات]، المتوفى سنة خمسمئة وثمانية وسبعين، وأبو زرعة العراقي أحمد بن عبد الرحيم متوفى ثمنمئة وستة وعشرين للهجرة ألَّف كتاب [المستفاد من مبهمات المتن والإسناد] وهو أوسع.

(ولا يُقبَلُ حديثُ المُبْهَمُ ما لم يُسَمَّ) هذه مسألة الآن ستأتي: عرفنا المبهم أنه ما يُسمَّ، لو أُبهم: **(ولا يُقْبَلُ حديثُ المُبْهَمِ ما لم يُسَمَّ)** لماذا؟ **(لأنَّ شرطَ قَبولِ الخَبَرِ عدالَةُ راويهِ، ومَن أُبْهِمَ اسمُه لا تُعْرَفُ عَيْنُهُ، فكيفَ تُعْرَفُ عدالَتُهُ)**.

تبقى مسألة التي هي: لو أُبهِم بلفظ التعديل؛ يعني قال: حدَّثني الثقة هذا مبهم، حدَّثني الثقة مبهم فهل يُقبَل التعديل على الإبهام؟ قال: **(وكذا لا يُقْبَلُ خَبَرُه، و لو أُبْهِمَ بِلَفْظِ التَّعْديلِ)** الصحيح أنه لا يُقبَل، هذا القول الأول في المسألة: لا يُقبَل؛ **(كأَنْ يقولَ الرَّاوي عنهُ: أَخْبَرَني الثِّقةُ؛ لأنَّهُ قد يكونُ ثقةً عندَه مجروحًا عندَ غيرِه، وهذا عَلى الأَصَحِّ في المسأَلةِ)** الإمام الشافعي كثير ما يقول: حدَّثني الثقة، الصحيح أنه ما نقبَل، حدَّثك الثقة أخبرنا من هو الثقة لكي نرى هل هو ثقة أو لا فلا نخالفك.

(ولهذه النُّكتةِ لم يُقْبَلِ المُرسلُ) يعني لهذا السبب ما قُبِل المرسل، لماذا لم يُقبَل المرسل؟ لأنه لا يُعرَف الساقط؛ هل هو صحابي فقط ولا صحابي وتابعي ولا صحابي وأكثر من تابعي، فمثل المبهم لا نعرف من هو هذا المبهم عدل ولا غير عدل؟ **(ولو أَرسَلَهُ العدلُ جازِمًا به لهذا الاحتمال بعينه)** كيف يكون جازم به؟ يعني أرسله عدل وقال: قال رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- ما نقبل، ما نعرف من الساقط.

القول الثاني في هذه المسألة وهي مسألة التعديل على الإبهام: (وقيلَ: يُقْبَلُ تمسُّكًا بالظَّاهِرِ، إذ الجَرْحُ على خِلافِ الأَصْلِ) واضح المسألة، أليس هو قال: حدثني الثقة لماذا تبغي تعرف اسمه؟ خلاص أنت عرفت أنه ثقة خلاص، نحن نقول: لا، نخالفه، قد يكون هو مختلَف فيه، وقد يكون الأكثر على ضعفه، لكن هذا مأخذ القول الثاني.

القول الثالث: (وقيلَ: إنْ كانَ القائلُ عالِمًا أَجزأَ ذلك في حقِّ مَن يوافِقُهُ في مَذْهَبِهِ) هذا القول الثالث يقول: أنه إذا كان هذا إمام فيصير هذا التوثيق على الإبهام مقبولٌ لمتابعيه، عند أتباعه

مقبول؛ لأنهم يُقلِّدونه في الأحكام فيُقلِّدونه في توثيق الرؤى. **(وهذا ليسَ مِن مباحِثِ عُلومِ الحَديثِ)** وهذا القول الأخير ليس مباحث في علوم الحديث بل الأصول؛ لأنه يدخل في مسألة التقليد.

انتهينا من الأول، مَن هو المجهول الأول؟ المبهَم، المجاهيل لا يخرجون عن هذا:

١. إما مبهم.

٢. وإما مجهول العين.

٣. وإما مجهول الحال.

- المبهم عرفناه لم يُسمَّ.
- مجهول العين من هو؟ سؤال: مجهول العين سُمِّي ولا لم يُسمَّ؟ إذا لم يُسمَّ سيكون مبهم لازم يكون سُمِّي، مجهول العين سُمِّي لكنه لم يروِ عنه إلا راوي واحد ولا نعرف فيه جرح ولا تعديل.

واضح الفرق الآن؟ المبهم نعرف فيه جرح أو تعديل؟ لا، ما نعرف اسمه أصلًا، صار المجهول العين هو الذي يروي عنه راوٍ واحد وقد سُمِّي ولا يُعرَف فيه جرح ولا تعديل، فهذا مجهول.

هذا نفس الرجل مجهول العين:

- لو وجدنا أن له راوي آخر راويان انتقل من مجهول العين إلى مجهول الحال.
- لو روى عنه ثلاثة، سُمِّي وروى عنه ثلاث لا يُعرَف فيه جرح ولا تعديل، سنقول: مجهول الحال.
- روى عنه أربعة، مجهول الحال.

لماذا نُفرِّق بين مجهول العين ومجهول الحال؟ هذا واحد.

الثاني: أيهما أسوأ مجهول العين ولا مجهول الحال؟

- مجهول العين أسوأ؛ لأنه روى عنه واحد.
- مجهول الحال أحسن حالًا؛ لأنه روى عنه اثنان أو ثلاثة أو أربعة.

ما الذي يُفيدك أنه روى عنه واحد ولا أكثر؟ ما الفرق؟ انظروا:

الرواية عن الراوي تُقوِّيه خاصةً إذا كان الراوي عنه إمام، فالغالب في الأئمة أنهم ينتقون من أحاديث الرواية إذا كانوا هالكين لا يرون عنهم، مع أنهم يروى عنه، كذَّاب يعني وارد، لكن في الغالب لا، فهذا يعطيك طمأنينة لكن لا يرتقي إلى التوثيق بهذه الرواية، لكن هي تعطيك طمأنينة أكثر.

الفرق ما هو؟

أنه لما يأتيني في إسناد رجل مسمى ولا أجد له رواية إلا هذا الإسناد يروي عنه راوي واحد، هنا سيدخل عندي احتمال، احتمال أن يكون هذا مجهول العين أصلًا لا وجود له، وإنما حصل خطأ تصحيف في الاسم أو خطأ في الاسم أو خطأ في النسخ أو كذا فسمي باسمه وما هو موجود أصلًا، وارد ولا لا؟ لكن لما أجده في إسنادين ذُكِر مرة في إسناد وفي إسنادٍ آخر، هنا كأنه ارتفع عندي احتمال عدم وجود الشخص هذا أصلًا؛ لأن هذا في شخص موجود اسمه بهذا الاسم، إذا روى ثلاثة عنه زاد التأكيد، أربعة زاد التأكيد.

فمجهول العين ما روى عنه إلا واحد، واحتمال يكون الواحد هذا أخطأ في اسمه، واحتمال الراوي عنه الناقل هذا الواحد أخطأ في اسمه، واحتمال الناسخ أخطأ في اسمه، ما عندنا أصلًا أحد بهذا الاسم وارد.

(المتن)

📖 [فإن سُمِّيَ الرَّاوي وانْفَرَدَ راوٍ واحِدٌ بالرِّوايةِ عَنْهُ؛ فهو مَجْهولُ العَيْنِ؛ كالمُبْهَمِ، فلا يُقْبَلُ حديثُهُ إِلَّا أَنْ يُوَثِّقَهُ غيرُ مَنْ ينفرِدُ عنهُ على الأصحِّ، وكذا مَن يَنْفرِدُ عنهُ على الأصح إِذا كانَ مُتأَهِّلًا لذلك.

أَوْ إِنْ روى عنهُ اثنانِ فصاعِدًا ولم يُوَثَّقْ؛ فهو مَجْهولُ الحالِ، وهُو المَسْتورُ، وقد قَبِلَ روايتَهُ جماعةٌ بغيرِ قيدٍ، وردَّها الجُمهورُ

والتَّحقيقُ أَنَّ روايةَ المستورِ ونحوِهِ مِمَّا فيهِ الاحتِمالُ لا يُطلَقُ القولُ بردِّها ولا بِقَبولِها، بل يقال هي موقوفةٌ إِلى اسْتِبانَةِ حالِه كما جَزَمَ بِهِ إِمامُ الحَرمينِ.

ونحوُهُ قولُ ابنِ الصَّلاحِ فيمَن جُرِحَ بجَرْحٍ غيرِ مُفَسَّرٍ].

(الشرح)

(فإن سُمِّيَ الرَّاوي وانْفَرَدَ راوٍ واحِدٌ بالرِّوايةِ عَنْهُ؛ فهو مَجْهولُ العَيْنِ؛ كالمُبْهَمِ) يعني لا يُقبَل **(كالمُبْهَمِ، فلا يُقْبَلُ حديثُهُ إِلَّا أَنْ يُوَثِّقَهُ غيرُ مَنْ ينفرِدُ عنهُ على الأصحِّ)** يعني من أئمة الجرح والتعديل، **(وكذا مَن يَنْفرِدُ عنهُ على الأصح إِذا كانَ مُتأَهِّلًا لذلك)** يعني لتوثيقه، إذًا هو لا يُقبَل مجهود العين إلا إذا وثَّقه إمام من أئمة الجرح والتعديل سواءٌ كان هو الذي روى عنه أو لم يروِ عنه؛ لأنه إذا وثَّقه أحد الأئمة معناه عرف عينه ووثَّقه.

الآن انتقل إلى مجهول الحال:

(أَوْ إِنْ روى عنهُ اثنانِ فصاعِدًا ولم يُوَثَّقْ؛ فهو مَجْهولُ الحالِ) الثاني راويان عدلان ولم يُوثَّق، سُمِّي ولا لم يُسمَّ؟ اكتب: "وَقَدْ سُمِّي" **(فهو مَجْهولُ الحالِ، وهُو المَسْتورُ)** الآن زادنا اسمًا جديدًا الذي هو المستور، طبعًا ما هو المستور؟ هو مجهول الحال، ابن حجر لا يُفرِّق بين مجهول الحال

والمستور، والمسألة فيها خلاف، ابن الصلاح قبله وغير ابن الصلاح يُفرِّقون بين مجهول الحال وبين المستور.

☜ **ما الفرق بين مجهول الحال وبين المستور؟**

عند ابن الصلاح يرى أن مجهول الحال أسوأ من المستور، مجهول الحال هو مجهول العدالة الظاهرة والباطنة، يعني هذا الذي يقول عنه ابن حجر الآن، فابن الصلاح وابن حجر كله مجهول حال واحد عندهم، الكلام في المستور.

فهل المستور هو مجهول الحال؟

ابن الصلاح يقول: لا، يقول: إذا عُرِفت عدالته الظاهرة دون الباطنة فهذا يسمى المستور، يعني شخص تُعرَف عدالته الظاهرة، كيف تُعرَف عدالته الظاهرة؟ يعني ظاهره يصلي والرجل موجود ومسلم وكذا، ما نعرف عنه شر، ما نعرف عنه سوء، لكن لا نعرف حقيقة أمره؛ فهذا معروف العدالة الظاهرة لكن لا تُعرَف الباطنة، بخلاف مجهول الحال لا تُعرَف عدالته لا الظاهرة ولا الباطنة.

فيتدرجون صاروا عند ابن الصلاح ثلاثة:

١. مجهول العين.

٢. ومجهول الحال.

٣. والمستور.

أخفهم المستور، ثم أشد منه مجهول الحال، ثم مجهول العين.

(فهو مَجْهولُ الحالِ، وهُو المَسْتورُ وقد قَبلَ روايتَهُ جماعةٌ بغيرِ قيدٍ، وردَّها الجُمهورُ) يعني خلاف في قبوله؛

✍ القول الأول: بعضهم يقبله.

✍ والقول الثاني هو قول الجمهور: أنهم يردُّون رواية مجهول الحال أو المستور.

على قول ابن الصلاح أنه المستور أحسن حال، نفس الخلاف: فبعض من يرد المستور، طبعًا عند من يقبل رواية مجهول الحال سيقبل المستور، لكن الذي يرد مجهول الحال بعضهم يرد أيضًا المستور، وبعضهم يقبل المستور، الخلاف موجود فيه.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(والتَّحقيقُ أَنَّ روايةَ المستورِ ونحوِهِ ممَّا فيهِ الاحتِمالُ لا يُطلَقُ القولُ بردِّها ولا بِقَبولِها، بل يقال هي موقوفةٌ إِلى اسْتِبانَةِ حالِه كما جَزَمَ بهِ إِمامُ الحَرمينِ، ونحوُهُ قولُ ابنِ الصَّلاحِ فيمَن جُرِحَ بجَرْحٍ غيرِ مُفَسَّرٍ)** ونحوه يعني في التوقف **(قولُ ابنِ الصَّلاحِ فيمَن جُرِحَ بجَرْحٍ غيرِ مُفَسَّرٍ)** أنه يُتوقَّف فيه، ما يُطلَق بالرد ولا بالقبول، يعني نقبل ولا ما نقبل يعني؟ يقول: نتوقف، نتوقف يعني ماذا؟

افهموا لما يقولوا: نتوقف يعني ما يقبلون، بس ما يردُّونه بينما يتوقفون عن القبول، إذن هم:

١. إما أن يقبلوه.

٢. أو ينصوا على رده.

٣. أو لا يقبلون روايته للتوقف.

يعني ممكن يقبلوه في المستقبل، أو يقبلوه إذا قويت القرائن.

(المتن)

📖 **[ثمَّ البِدْعَةُ وهي السَّببُ التَّاسعُ مِن أَسبابِ الطَّعنِ في الرَّاوي، وهي إِمَّا أَنْ تكونَ بمُكَفِّرٍ:**

١. كأَنْ يعتَقِدَ ما يستَلْزِمُ الكُفْرَ.

٢. أو بِمُفَسِّقٍ.

فالأوَّلُ: لا يَقْبَلُ صاحِبَها الجُمهورُ.

- وقيلَ: يُقْبَلُ مُطلقًا.
- وقيلَ: إِنْ كانَ لا يعتَقِدُ حِلَّ الكَذِبِ لنُصرَةِ مقالَتِه قُبِلَ.

والتحقيق: أنه لا يُرَدُّ كُلُّ مُكفَّرٍ ببدعَتِه؛ لأَنَّ كلَّ طائفةٍ تدَّعي أَنَّ مخالِفيها مبتَدِعةٌ، وقد تُبالِغُ فتُكفِّرُ مخالِفها، فلو أُخِذَ ذلك على الإِطلاقِ؛ لاسْتَلْزَمَ تكفيرَ جميعِ الطَّوائفِ، فالمُعْتَمَدُ أَنَّ الَّذي تُرَدُّ روايتُهُ مَنْ أَنْكَرَ أَمرًا مُتواتِرًا مِن الشَّرعِ، معلومًا مِن الدِّينِ بالضَّرورةِ، وكذا مَن اعتقدَ عكسَهُ.

فأَمَّا مَن لم يَكُنْ بهذهِ الصِّفَةِ، وانْضَمَّ إِلى ذلك ضَبْطُهُ لِما يَرويهِ مَعَ وَرَعِهِ وتَقْواهُ؛ فلا مانِعَ مِن قَبولِهِ أصلًا.

والثاني: وهو مَن لا تَقْتَضي بدعَتُهُ التَّكفيرَ أَصلًا، و قد اختُلِفَ أَيضًا في قَبولِهِ ورَدِّهِ:

فقيلَ: يُرَدُّ مُطلَقًا – وهُو بَعيدٌ –.

وأَكثرُ مَا عُلِّلَ بِهِ أَنَّ في الرِّوايةِ عنهُ تَرْويجًا لأَمرِهِ وتَنْويهًا بذِكْرِهِ.

وعلى هذا؛ فيَنْبَغي أَلا يُرْوى عنْ مُبْتَدِعٍ شيءٌ يُشارِكُه فيهِ غيرُ مُبتدعٍ.

وقيلَ: يُقْبَلُ مُطْلقًا إِلّا إِن اعْتَقَدَ حِلَّ الكَذِبِ؛ كما تقدَّمَ.

وقيلَ: يُقْبَلُ مَنْ لَمْ يَكُنْ داعِيةً إِلى بِدعَتِهِ؛ لأَنَّ تزيينَ بِدعَتِه قد يَحْمِلُهُ على تَحريفِ الرِّواياتِ وتَسويَتِها على ما يقتَضيهِ مذهَبُه، وهذا في الأَصَحِّ.

وأَغْرَبَ ابنُ حِبَّانَ، فادَّعى الاتِّفاقَ على قَبولِ غيرِ الدَّاعيةِ مِن غيرِ تفصيلٍ.

نَعَمْ؛ الأكثرُ على قَبولِ غيرِ الدَّاعيةِ؛ إِلَّا إِنْ رَوى ما يُقَوِّي بِدْعَتَهُ، فيُرَدُّ على المذهَبِ المُخْتارِ، وبِهِ صرَّحَ الحافِظُ أَبو إِسحاقَ إِبراهيمُ بنُ يعقوبَ الجُوْزَجانِيُّ شيخُ أَبي داودَ، والنَّسائِيِّ في كتابِه

معرفة الرِّجال، فقالَ في وَصْفِ الرُّواةِ: ومِنهُم زائغٌ عن الحَقِّ – أَيْ: عنِ السُّنَّةِ – صادقُ اللَّهجَةِ، فليسَ فيهِ حيلةٌ؛ إِلَّا أَنْ يُؤخَذَ مِن حديثِه غير ما لا يكونُ مُنْكرًا إِذا لم يُقَوِّ بِهِ بِدْعَتَهُ اهـ

وما قالَه متَّجِهٌ؛ لأنَّ العلَّةَ التي لها رُدَّ حديثُ الدَّاعيةِ وارِدةٌ فيما إِذا كانَ ظاهِرُ المرويِّ يُوافِقُ مذهَبَ المُبْتَدِعِ، ولو لم يكنْ داعيةً، واللهُ أَعلمُ].

(الشرح)

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(ثُمَّ البِدْعَةُ)** هذا السبب التاسع **(وهي السَّببُ التَّاسعُ مِن أَسبابِ الطَّعنِ في الرَّاوي وهي إِمَّا أَنْ تَكونَ بمُكَفِّرٍ)** هذا الأول:

✍ البدعة قد تكون مُكفِّرة.

✍ وقد تكون مفسِّقة.

(وهي إِمَّا أَنْ تَكونَ بمُكَفِّرٍ؛ كأَنْ يعتَقِدَ ما يستَلْزِمُ الكُفْرَ، أو بِمُفَسِّقٍ) هذه الثانية، انتقل للأولى، **(فَالأَوَّل)** يعني البدعة المكفِّرة **(لا يَقْبَلُ صاحِبَها الجُمهورُ وقيلَ: يُقْبَلُ مُطلقًا)** يقول: **(لا يَقْبَلُ صاحِبَها الجُمهورُ)** التي هي المكفِّرة، معناها أن غير الجمهور يقبلون هذا كلام غير صحيح، هو الكلام فيه تداخل.

☜ **ما هي القصة؟**

الاتفاق على أن صاحب البدعة المكفِّرة ما يُقبَل، وحُكِي الاتفاق حكاه النووي، وابن الصلاح وغيره ما حكوا خلاف فيه أصلًا، قالوا: لا تُقبَل، والنووي نصَّ وقال: لا تُقبَل بالاتفاق وغيره قال هذا ما تُقبَل بالاتفاق، لماذا ابن حجر يقول: **(لا يَقْبَلُ صاحِبَها الجُمهورُ وقيلَ: يُقْبَلُ مُطلقًا، وقيلَ: إِنْ كانَ لا يعتَقِدُ حِلَّ الكَذِبِ لنُصرَةِ مقالَتِه قُبِلَ)**.

الكلام هو في ثبوت الكفر فقط، في ثبوت التكفير، ابن حزم الآن سيذكر هذا، بعض الناس قد يكون واقع في بِدَع، فبعض الناس قد يغلو في الحكم عليه فيُكفِّروه، وهو ما يكفر في بدعة، البدعة ما هي مكفِّرة، فالقضية الآن أن الإمام الناقد:

- إن ثبت عنده كفر هذا الراوي بهذه البدعة أن بدعته مُكفِّرة لا يقبلها قطعًا ما في كلام.
- لكن إن لم يثبت كفره هو الخلاف فيه هل هو هل هو كافر بهذه البدع أو ليس بكفر؟ هل بدعته مُكفِّرة حقيقةً أم أن هذا من باب الغلو في التكفير؟

اقرأ كلام الحافظ الآن ستتضح المسألة:

(والتحقيق: أنه لا يُرَدُّ كُلُّ مُكفَّرٍ ببدعَتِه) لماذا؟ **(لأَنَّ كلَّ طائفةٍ تدَّعي أَنَّ مخالِفيها مبتَدِعةٌ، وقد تُبالِغُ فتُكفِّرُ مخالِفها، فلو أُخِذَ ذلك على الإِطلاقِ؛ لاسْتَلْزَمَ تكفيرَ جميعِ الطَّوائفِ)** يعني صار المعنى أنه:

- إما يُبدَّع بمفسِّق.
- أو يُبدَّع بمكفِّر.

فلو أني وقفت على راوي صاحب بدعة كفَّره بعض الناس أقبل ولا ما أقبل روايته؟ ابن حجر يقول: لا التحقيق نتأكد فقط هذه هي، فإذا نظرنا وتأكدنا وجدنا أنها غير مكفِّرة نقبلها ولا ما نقبلها، نقبل روايته؟ نعم نقبل روايته وهذا الذي يريده ابن حجر، فبالتالي صار ماذا؟ ليس كله مُكفَّرٍ ببدعةٍ يُرَد هذا الذي يريد، لكن من حيث التحقيق إن ثبت كفره بهذه البدعة ما يُقبَل أو على الأقل عند من يرى كفره لا يقبله فقط، والذي ما يرى كفره يقبله.

أ. **(فالمُعْتَمَدُ أَنَّ الَّذي تُرَدُّ روايتُهُ مَنْ أَنْكَرَ أَمرًا مُتواتِرًا مِن الشَّرعِ معلومًا مِن الدِّينِ بالضَّرورةِ)**

ب. **(وكذا مَن اعتقدَ عكسَهُ)**.

يعني يقول: المعتمد الذي نُكفِّره ببدعته إذا كانت بدعته فيها إنكار لأمرًا متواترًا من الشرع معلومًا من الدين بالضرورة هذا كافر، وكذا من اعتقد عكس ذلك، اعتقد أمرًا ليس من الشريعة بالتواتر وبالعلم من الدين بالضرورة فلا، هذا يكفُر، وطبعًا قضية يكفُر ولا ما يكفُر ما هي متروكة لآحاد الناس، هذه قضية تختص بأهل العلم، أهل العلم الكبار هم الذين يتكلمون فيها.

ولذلك مسألة التكفير أنا أُنبِّه أن التحذير من المكفِّرات هذه فائدتها ماذا عندما يُقال للناس: احذروا من هذا كفر، وهذا ترى يُخرِج من الملَّة، والشرك بالله، وعبادة الأصنام، وعبادة الأولياء، ودعاء الأموات والقبور وكذا؟ هذه مكفرات مُخرِجة من الملة، هذا الكلام عندما يُقال للعامة لا يُقال للعامة ليمارسوا التكفير؛ لأن العامي لا يميز ما هو الذي يُخرِج وما هو الذي لا يُخرِج، هذا يُقال للعامة لكي يتجنبوا هذه الأعمال، هذا هو المطلوب منكم، لكن ليس المطلوب منكم أنكم تروا واحد ويفعل فعل وما تميزوا هذا الفعل هو مخرِج ولا غير مخرِج وتحكمون عليه بالخروج من الملة؟ هذا ما يجوز ولا ينبغي.

(فأمَّا مَن لم يَكُنْ بهذِهِ الصِّفَةِ، وانْضَمَّ إِلى ذلك ضَبْطُهُ لِما يَرويهِ مَعَ وَرَعِهِ وتَقْواهُ؛ فلا مانِعَ مِن قَبولِهِ أصلًا) ثلاثة أمور:

- الأول: لم يَكُنْ بهذِهِ الصِّفَةِ.
- والثاني: ضابط.
- والثالث: ورِع، صاحب تقوى فلا مانع.

(والثاني: وهو مَن لا تَقْتَضي بدعَتُهُ التَّكفيرَ أَصلًا، و قد اختُلِفَ أَيضًا في قَبولِهِ ورَدِّهِ) سجَّلوا الأقوال:

القول الأول: **(فقيلَ: يُرَدُّ مُطلَقًا –وهُو بَعيدٌ–، وأَكْثَرُ مَا عُلِّلَ بهِ أَنَّ في الرِّوايةِ عنهُ تَرْويجًا لأمرِهِ وتَنْويهًا بذِكْرِهِ)** يعني ردُّه ليس لمشكلة فيه إلا لأن فيه ترويج لبدعته، معنى روَّجنا لهذا

المبتدع وبالتالي صار ترويج للابتداع، لو كان هذا هو الأمر يعني هذه هي العلة في ردِّه فينبغي على هذا الافتراض...

(وعلى هذا؛ فيَنْبَغي ألا يُرْوى عنْ مُبْتَدعٍ شيءٌ يُشارِكُه فيهِ غيرُ مُبتدعٍ) إذًا خلاص نستغني بغير المبتدع عن المبتدع **هذا القول الأول.**

القول الثاني: (وقيلَ: يُقْبَلُ مُطْلقًا إلَّا إِن اعْتَقَدَ حِلَّ الكَذِبِ؛ كما تقدَّمَ) القول الثاني أنها تقبل روايته مطلقًا، هذا الفاسق ببدعته إلا إذا كان يعتقد بدعته تُجوِّز له الكذب مثل الرافضة مثلًا.

القول الثالث: (وقيلَ: يُقْبَلُ مَنْ لَمْ يَكُنْ داعِيةً إِلى بِدعَتِه) هذا القول الثالث يقْبَل بكم شرط؟ بشرطين:

❶ **الشرط الأول "أ": (مَنْ لَمْ يَكُنْ داعِيةً)** إذًا يُقبَل بشرطين: لا يكون داعية إلى البدعة، فإن كان داعيةً لا نقبل، لماذا؟ لأن الداعية كونه داعية هذا قد يحمله على الكذب من أجل نُصرَة البدعة.

(لأنَّ تزيينَ بِدعَتِه قد يَحْمِلُهُ على تَحريفِ الرِّواياتِ وتَسويَتِها على ما يقتَضيهِ مذهَبُه، وهذا في الأَصَحِّ) هذا في الأصح وهو قول الأكثر واختاره ابن الصلاح والنووي وغيرهما.

نحن قلنا: الشرط الأول، باقي الشرط الثاني الشرط الأول: ألا يكون داعية.

❷ **الشرط الثاني:** ألا يروي شيئًا يُقوِّي بدعته؛ لأنه إن روى شيئًا يُقوِّي البدعة فهذه تهمة أنه حملته البدعة على التزيين لبدعته.

الآن يناقش ابن حبان:

(وأَغْرَبَ ابنُ حِبَّانَ، فادَّعى الاتِّفاقَ على قَبولِ غيرِ الدَّاعيةِ مِن غيرِ تفصيلٍ) ما معنى من غير تفصيل؟ ابن حبان يقول: الاتفاق على قبول غير الداعية غير صحيح، هو غير الداعية يُقبَل

بتفصيل، ما هو التفصيل؟ ألا يروي ما يُقوِّي بدعته، قال: **(نَعَمْ؛ الأكثرُ على قَبولِ غيرِ الدَّاعيةِ؛ إِلَّا إنْ رَوى ما يُقَوِّي بِدْعَتَهُ)** هذا باء، **(فيُرَدُّ على المذهَبِ المُخْتارِ)**.

⇦ **إذًا رواية المبتدِع هل تُقبَل ولا لا؟**

صار عندنا لقبولها ثلاثة:

- الشرط الأول: ألا تكون مكفِّرة.
- الشرط الثاني: ألا يكون داعيةً.
- الثالث: ألا يروي شيئًا تُقوِّي البدعة.

وكل هذا فيه خلاف ولا عمران بن حطَّان هذا داعية ولا ليس داعية؟ داعية.

قال -رحمه الله-: **(إِلَّا إنْ رَوى ما يُقَوِّي بِدْعَتَهُ، فيُرَدُّ على المذهَبِ المُخْتارِ، وبهِ صرَّحَ الحافِظُ أَبو إِسحاقَ إِبراهيمُ بنُ يعقوبَ الجُوْزَجانِيُّ شيخُ أَبي داودَ)** المتوفى سنة مئتين وتسعة وخمسين للهجرة شيخ أبي داود، **(والنَّسائِيِّ في كتابِه معرفة الرِّجال)** في كتابه الذي هو الجُوْزَجانِيُّ [معرفة الرجال] مطبوع باسم [أحوال الرجال]، وباسم [الشجرة في أحوال الرجال].

(فقالَ في وَصْفِ الرُّواةِ)، لاحظوا يقول: **(هذا صرَّح به)** نبغي نسمع التصريح فقال: **(ومِنهُم زائغٌ عن الحَقِّ -أَيْ: عنِ السُّنَّةِ- صادقُ اللَّهجَةِ، فليسَ فيهِ حيلةٌ؛ إِلَّا أَنْ يُؤخَذَ مِن حديثِه غير ما لا يكونُ مُنْكرًا إذا لم يُقَوِّ بِهِ بدْعَتَهُ اهـ)** هذا هو التصريح لما قال: إذا لم يُقوِّي بدعته.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(وما قالَه متَّجِهٌ)** متجه يعني ماذا؟ يعني له وجه وجيه؛ **(لأنَّ العلَّةَ التي لها رُدَّ حديثُ الدَّاعيةِ وارِدةٌ فيما إذا كانَ ظاهِرُ المرويِّ يُوافِقُ مذهَبَ المُبْتَدِعِ، ولو لم يكنْ داعيةً، واللهُ أَعلمُ)** الكلام هذا واضح الذي ذهب ولا غير واضح؟ يقول: هذا وجيه **(لأنَّ العلَّةَ التي لها رُدَّ حديثُ الدَّاعيةِ وارِدةٌ فيما)** يعني موجودة **(فيما إذا كانَ ظاهِرُ المرويِّ يُوافِقُ مذهَبَ**

المُبْتَدِع، ولو لم يكنْ داعيةً) واردة يعني موجودة، العلة هذه موجودة، إذًا العلة التي نحن خائفين من المبتدِع بسببها: إما أن يكون داعية فيُقوِّي بدعته يعني يكذب ليُقوِّي بدعته، فهذا موجود إذا كان فعلًا هو يروي شيئًا يُقوِّي بدعته، والعلة موجودة الآن حتى لو لم يكن داعية.

انتقل إلى السبب العاشر:

(المتن)

[ثمَّ سوءُ الحِفْظِ وهو السَّببُ العاشِرُ مِن أَسبابِ الطَّعنِ، والمُرادُ بِهِ: مَن لم يُرَجَّح جانِبُ إِصابتِه على جانِبِ خَطَئِهِ وهو على قسمينِ:

١. إِنْ كانَ لازِمًا للرَّاوي في جَميعِ حالاتِه، فهُو الشاذُّ؛ على رَأْيِ بعضِ أَهلِ الحَديثِ.

٢. أَوْ إن كانَ سوءُ الحفظِ طارِئًا على الرَّاوي إِمَّا لكِبَرِهِ أَو لذَهابِ بصرِه، أَوْ لاحتِراقِ كُتُبِه، أَو عدمِها؛ بأَنْ كانَ يعْتَمِدُها، فرَجَعَ إِلى حفظِهِ، فساءَ، فهذا هو المُخْتَلِطُ.

والحُكْمُ فيهِ أَنَّ ما حَدَّثَ بِهِ قبلَ الاختلاطِ إِذا تَميَّزَ قُبِلَ، وإِذا لم يَتَمَيَّزْ تُوُقِّفَ فيه، وكذا مَن اشتَبَهَ الأمرُ فيهِ، وإِنَّما يُعْرَفُ ذلك باعْتِبارِ الآخِذينَ عنهُ].

(الشرح)

السبب العاشر والأخير: هو سوء الحفظ.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(ثمَّ سوءُ الحِفْظِ وهو السَّببُ العاشِرُ مِن أَسبابِ الطَّعنِ، والمُرادُ بِهِ: مَن لم يُرَجَّحْ جانِبُ إِصابتِه على جانِبِ خَطَئِهِ وهو على قسمينِ)** طبعًا نُسَخ النزهة الخلاف فيها كثير جدًّا؛ يعني في بعض النُّسخ **(مَن لم يُرَجَّحْ)** كلكم هكذا: **(مَن لم يُرَجَّح جانِبُ إِصابتِه على جانِبِ خَطَئِهِ)**.

- وفي نسخة أخرى صوَّبها السخاوي يقول: **(مَن يرجح جانب إصابته)** لم يغلب يعني.

- وفي نسخة: **(عَمَّن لا يكون غلطه أكثر من صوابه)**.

المهم هو المعنى أنه إذا كثُر الخطأ أولًا الخطأ وارد حتى على الثقة الذي هو راوي الصحيح.

- تام الضبط عنده خطأ لكن قليل.
- وإذا زاد قليلًا يصير حسن.
- فإن زاد كثيرًا لكن لم يكن هو الغالب سميناه سيء الحفظ فيتقوَّى.
- فإن كان الخطأ أكثر من الصواب أو مساوية الصواب سميناه فاحش الغلط.

فإذًا هنا المراد من لم يرجح، السخاوي يقول: لا، من يرجح جانب إصابته على جانب خطأه.

(وهو على قسمينِ:

❶ إنْ كانَ لازِمًا للرَّاوي في جَميعِ حالاتِه، فهُو الشاذُّ؛ على رَأْيِ بعضِ أَهلِ الحَديثِ) قسَّم سوء الحفظ نوعين:

١. إما لازم.

٢. أو طارئ.

اللازم: هذا هو سيء الحفظ، ويسميه الشاذ، كان لازمًا في جميع حالاته فهذا هو الشاذ على رأيٍّ يعني على رأي البعض، أما الجمهور ما يقولون: شاذ على سيء الحفظ يقولون: سيء الحفظ، يقولون: ضعيف، مطلق الضعيف، داخل في الضعيف.

وإن كان طارئًا: هذا الذي يسمونه المختلِط.

❷ (أَوْ إن كانَ سوءُ الحفظِ طارِئًا على الرَّاوي إِمَّا لكِبَرِهِ أَو لذَهابِ بصرِه، أَوْ لاحتِراقِ كُتُبِه، أَو عدمِها) يعني فقدها **(بأَنْ كانَ يعْتَمِدُها فرَجَعَ إِلى حفظِهِ فساءَ، فهذا هو المُخْتَلِطُ)** فهذا هو المختلط.

إذًا انقسم سوء الحفظ إلى نوعين:

١. إما سيء الحفظ الدائم الذي يسمونه ضعيف أو شاذ على قول.

٢. أو سوء حفظ طارئ وهذا المختلِط.

☜ **ما حكم رواية المختلط؟ ما حكمه؟**

إذًا المختلِط يُنظَر في روايته، الاحتمالات العقلية ثلاثة:

١. إما أن نعرف أنه روى قبل الاختلاط فهذا نقبله.

٢. وإما أن نعرف أنه روى بعد الاختلاط فهذا لا نقبله.

٣. وإما ألا يتميز هل هو قبل أو بعد فهذا نتوقف فيه ولا نقبله.

(والحُكْمُ فيهِ أَنَّ ما حَدَّثَ بِهِ قبلَ الاختلاطِ إِذا تَمَيَّزَ:

أ. قُبِلَ.

ب. وإِذا لَم يَتَمَيَّزْ تُوُقِّفَ فيهِ).

(وكذا مَن اشْتَبَهَ الأَمرُ فيهِ) كيف اشتبه الأمر؟ يعني اشتبه فيه هل هو اختلط ولا ما اختلط؟ أو اشتُبِه في ابتداء اختلاط، ما اختلط لكي نعرف نميز روايته قبل وبعد، فكل هذا ما نقبله.

✐ **يعني باختصار** المختلط لا نقبل إلا ما تأكدنا فيه أنه رواه قبل الاختلاط هذا نرويه، ما سوى ذلك لا نقبله.

(وإِنَّما يُعْرَفُ ذلك باعْتِبارِ الآخِذينَ عنهُ) أحيانًا يُعرَف بالرواة عنه أنه فلان لم يروِ عنه إلا بعد قبل الاختلاط، وفلان روى عنه بعد الاختلاط، وفلان لم يتميز وهو قبل وبعد، هذه الطريقة.

الطريقة الثانية: معرفة التاريخ متى اختلط؟ اختلط عام كذا سنة كذا، فمرة قبل مرة وبعد.

والاختلاط أنواع:

- بعض المختلطين ما يكون اختلاط قوي، يكون تغيُّر يسير، يعني يصير مثل سيء الحفظ.
- وبعض المختلطين اختلاطهم شديد جدًّا فيؤمن أنه ما روى عنهم أحد، اختلط جدًّا وبان عليه التخريف بحيث أنه ما في أحد سيأخذ عنهم.

وكثير من المحدثين إذا اختلط يمنعه أهله وذووه وأولاده يمنعونه من الرواية.

آخر مسألة في هذا الباب:

(المتن)

📖 [ومَتى تُوبِعَ السَّيِّءُ الحِفْظِ بِمُعْتَبَرٍ؛ أي كأَنْ يكونَ فوقَهُ أَو مِثْلَه لا دُونَه، وكَذا المُخْتَلِطُ الَّذي لم يتَمَيَّزْ و كذا المَسْتورُ والإِسنادُ المُرْسَلُ وكذا المُدَلَّسُ إِذا لم يُعْرَفِ المحذوفُ منهُ صارَ حديثُهُم حَسنًا؛ لا لذاتِهِ، بل وَصْفُهُ بذلك باعتبارِ المَجْموعِ من المتابِعِ والمتَابَعِ؛ لأَنَّ معَ كلِّ واحِدٍ منهُم احْتِمالَ كونِ روايتِه معه صوابًا أَو غيرَ صوابٍ على حدٍّ سواءٍ.

فإِذا جاءَتْ مِنَ المُعْتَبَرينَ روايةٌ مُوافِقةٌ لأَحدِهِم؛ رُجِّحَ أَحدُ الجانِبينِ مِن الاحْتِمالَينِ المَذكورَيْنِ، ودلَّ ذلك على أَنَّ الحَديثَ مَحْفوظٌ، فارْتَقى مِن درجَةِ التوقُّفِ إِلى دَرَجَةِ القَبولِ، واللهُ أَعلَمُ

ومعَ ارْتِقائِهِ إِلى دَرَجَةِ القَبولِ؛ فهُو مُنْحَطٌّ عنْ رُتْبَةِ الحَسَنِ لذاتِه، ورُبَّما توقَّفَ بعضُهم عنْ إِطلاقِ اسمِ الحَسَنِ عليهِ. وقد انْقَضى ما يتعلَّقُ بالمَتْنِ مِن حيثُ القَبولُ والرَّدُّ].

(الشرح)

❶ **(ومَتى تُوبِعَ السَّيِّءُ الحِفْظِ بِمُعْتَبَرٍ)** الآن يتكلم عن التقوية، انتهى من الضعيف، الضعيف بأنواعه العشرة، الآن سيتكلم ما هو الذي يتقوَّى من هذا الضعيف وما الذي لا يقبَل التقوية؟ رقموا الآن من يقبل التقوية، سيذكر خمسة أنواع:

قال: **(١- ومَتى تُوبِعَ السَّيِّءُ الحِفْظِ بِمُعْتَبَرٍ)** طبعًا الذي يتقوَّى هذا يصير حديثه حسن لغيره، **(ومَتى تُوبِعَ السَّيِّءُ الحِفْظِ بِمُعْتَبَرٍ)** ما معنى بمعتبرٍ؟ يعني بطريقٍ آخر يُقوِّيه، ما هو المعتبر؟ كيف نعرف المعتبر؟ **(كأَنْ يكونَ فوقَهُ)** يعني سيء الحفظ يتابعه من هو أقوى منه، **(كأَنْ يكونَ فوقَهُ أَو مِثْلَه)** هذا

- إما أن يكون فوقه أو يكون أقوى منه يعني.
- أو مثله سيء حفظ مثله.
- لا دونه، إذا دونه ما يحصل الاعتبار، ما ينفع أن يأتي في إسناد سيء الحفظ ونقوم: نُقوِّيه في حديث آخر فيه متهم، ما يتقوَّى.

❷ قال: **(وكَذا المُخْتَلِطُ الَّذي لم يتَمَيَّزْ)** المختلِط الذي ما تميز عندنا هل هو قبل الاختلاط ولا بعد الاختلاط.

❸ الثالث: **(كذا المَسْتورُ)** المستور الذي هو مجهول الحال يتقوَّى.

❺ **(والإِسنادُ المُرْسَلُ)** الإسناد يعني السند هنا أجل مرسل، السند المرسل يتقوَّى.

❻ **(وكذا المُدَلَّسُ)** رواية المدلس، لو كان عندنا هذا الخامس، يعني لو كان عندنا إسناد في سيء الحفظ، وجاء حديث إلى آخر يُقوِّيه صحيح، الحقيقة الصحيح سنعمل بالصحيح، طبعًا يتقوَّى هذا الضعيف لكن الصحيح يكفينا، لكن إذا جاء شيء الحفظ وجاء إسناد آخر يُقوِّي مثله يعني سيء حفظ آخر أو مختلِط أو مستور أو مدلِّس فيتقوى بهذه المتابعة، الذي يُقوِّيه العلماء يا

جماعة، العلماء لهم نظرة أحيانًا ما يُقوونه، لكن هو يقول طريقتهم أنهم لا يقوون إلا بضعفٍ يسير، الضعف الذي مر معانا أنواع:

١. إما ضعف يسير.

٢. أو ضعف شديد.

ولذلك نقول ماذا؟

١. ضعف معتبر.

٢. وضعف غير معتبر.

يعني يقبل الاعتبار ولا يقبل الاعتبار.

ممكن تجيب مرسل والمرسل العلماء ما يُقوُّونه، لماذا؟ لأنه يكون مخرجهم واحد، يعني الساقط هنا هو الساقط هنا كيف يتقوَّى؟ حتى لا يظن أحد أن علوم الحديث سهلة وهي بعض قواعد نضعها، ما هي كذا، يبغي لها دُربَة وحفظ وإتقان.

(صارَ حديثُهُم حَسنًا لا لذاتِهِ، بل وَصْفُهُ بذلك باعتبارِ المَجْموعِ من المتابِعِ والمتَابَعِ؛ لأنَّ معَ كلِّ واحِدٍ منهُم احْتِمالَ كونِ روايتِه معه صوابًا أَو غيرَ صوابٍ على حدٍّ سواءٍ) متساوية، **(فإِذا جاءَتْ مِنَ المُعْتَبَرينَ روايةٌ مُوافِقةٌ لأحدِهِم؛ رُجِّحَ أَحدُ الجانِبينِ مِن الاحْتِمالينِ المَذكورَيْنِ، ودلَّ ذلك على أَنَّ الحَديثَ مَحْفوظٌ، فارْتَقى مِن درَجَةِ التوقُّفِ إِلى دَرَجَةِ القَبولِ، واللهُ أَعلَمُ)**.

يعني يقصد أنه حديث سيء الحفظ أو حديث المختلِط الذي لم يتميز هذا ما هو مقطوع بردِّه، هذا متردد فيه، فاحتمال صوابه مساوي لاحتمال خطئه، فلما جاء بالاعتبار جاء المعتبَر جاء المتابع رجَّح جانب الصواب على جانب الخطأ.

(ومعَ ارْتِقائِهِ إِلى دَرَجَةِ القَبولِ؛ فهُو مُنْحَطٌّ عنْ رُتْبَةِ الحَسَنِ لذاتِه) طبعًا الحسن لغيره أقل من الحسن لذاته، **(ورُبَّما توقَّفَ بعضُهم عنْ إِطلاقِ اسمِ الحَسَنِ عليهِ)** ما يُطلِق الحسن يقول: حديث صالح أو لا بأس به أو نحو ذلك، **(وقد انْقَضى ما يتعلَّقُ بالمَتْنِ مِن حيثُ القَبولُ والرَّدُّ)**.

هذا وصلَّى الله وسلَّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.



[الدرس الثالث عشر]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

أَمَّا بَعْدُ...

كنا قد وقفنا في شرح النزهة للحافظ بن حجر عند قوله: **(ثُمَّ الإِسْنَاد)**.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أَمَّا بَعْدُ...

اللّهم اغفر لنا ولشيخنا ولوالدينا وللمسلمين.

(المتن)

📖 قال المصنِّف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-:

[ثمَّ الإِسْنادُ وهُو الطَّريقُ المُوصِلَةُ إِلى المتنِ.

والمَتْنُ: هُو غايَةُ ما يَنْتَهي إِليه الإِسنادُ مِن الكلامِ].

(الشرح)

(الإِسْنادُ وهُو الطَّريقُ المُوصِلَةُ إِلى المتنِ) الإسناد مرَّ معنا ما هو الإسناد وما هو السند؟ تذكروا هذا، هنا الآن أطلق الإسناد أراد به السند ولا أراد به الإسناد؟ أراد به السند؛ لأنه ما قال: حكاية طريق المتن، بيَّنه بأنه الطريق الموصلة إلى المتن، ونحن قلنا سابقًا: أنهم قد يستخدمون الإسناد بمعنى السند والسند بمعنى الإسناد ما يُفرِّقون.

قال: **(والمَتْنُ: هُو غايَةُ ما يَنْتَهي إِليه الإِسنادُ مِن الكلامِ)** موضوع الآن الباب هذا الذي نتكلم فيه هو: [أقسام الحديث باعتبار منتهاه] أين ينتهي؟ فهو:

- إما أن ينتهي إلى النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- فيُقال له: مرفوع.
- وإما أن ينتهي إلى الصحابي فيكون من كلام الصحابي، أو من فعل الصحابي، ويسمى الموقوف.
- وإما أن ينتهي إلى من دون الصحابي يعني التابعي أو تابعي التابع أو من بعده، ويُسمى المقطوع.

إذًا الحديث باعتبار منتهاه:

١. إما مرفوع.
٢. أو موقوف.
٣. أو مقطوع.

طبعًا هذا من حيث الجملة.

أما من حيث التفصيل: فالمرفوع فيه تفصيل، والموقوف كذلك وهكذا، الآن هو الكلام في التفصيل.

(المتن)

📖 [وهُو إِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ إِلى النَّبِيِّ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ-، ويقتَضي لفظُهُ:

أ- إِمَّا تَصْريحًا.

ب- أَوْ حُكْمًا أَنَّ المَنْقُولَ بذلك الإِسنادِ مِن قولِهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، أَوْ مِن فِعْلِهِ، أو مِن تَقريرِهِ.

مثالُ المَرفوعِ مِن القولِ تَصريحًا: أَن يقولَ الصَّحابيُّ: سمعتُ النبيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- يقولُ: كذا، أَو: حدَّثَنا رسولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- بكَذا، أَو يقولُ هو أَو غيرُه: قالَ رسولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- كذا، أَو: عنْ رسولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- أَنَّه قالَ كذا، أو نحوَ ذلك.

ومِثالُ المَرفوعِ مِن الفِعْلِ تَصريحًا: أَن يقولَ الصَّحابيُّ: رأَيْتُ رسولَ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- فعَلَ كذا، أَو يقولَ هُو أَو غيرُه: كانَ رسولُ اللهِ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- يفعَلُّ كذا.

ومِثالُ المَرفوعِ مِن التَّقريرِ تَصريحًا: أَنْ يقولَ الصَّحابيُّ: فعَلْتُ بحضرَةِ النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- كذا، أَو يقولَ هو أَو غيرُه: فعَلَ فُلانٌ بحَضْرَةِ النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- كذا، ولا يذكُرُ إِنكارَهُ لذلك.

ومثالُ المرفوعِ مِن القولِ حُكْمًا لا تَصْريحًا: أَنْ يقولَ الصَّحابيُّ - الَّذي لم يأْخُذْ عَنِ الإِسرائيليَّاتِ - ما لا مجالَ للاجْتِهادِ فيهِ، ولا لهُ تعلُّقٌ ببيانِ لُغةٍ أَو شرحِ غريبٍ؛ كالإِخبارِ عنِ الأمورِ الماضيةِ مِن بدْءِ الخَلْقِ وأَخْبارِ الأنبياءِ -عَلَيْهِم الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- أَو الآتيةِ كالملاحمِ والفِتَنِ وأَحوالِ يومِ القيامةِ.

وكذا الإِخْبارُ عمَّا يَحْصُلُ بفِعْلِهِ ثوابٌ مَخصوصٌ أَو عِقابٌ مَخصوصٌ].

(الشرح)

(وهُو إِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ إِلى النَّبِيِّ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ-) هذا هو المرفوع **(ويقتَضِي لفظُهُ - إِمَّا تَصْريحًا أَوْ حُكْمًا)** إذًا إما أن ينتهي إلى النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- هو المرفوع، المرفوع قسمان:

١. إما تصريحًا.

٢. أو حكمًا.

يعني مرفوع صريحًا تقول: قال رسول الله، فعل رسول الله، سكت رسول الله.

أو حكمًا يعني يصبح في حكم ما قاله النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، أو في حكم ما فعله النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-.

سيأتي توضيح كيف يكون حكمًا، وكيف يكون تصريحًا؟ واضح كيف يكون تصريحًا لكن حكمًا هو الذي سيُبيِّنه.

(وهُو إِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ إِلى النَّبِيِّ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ-، ويقتَضي لفظُهُ -إِمَّا تَصْريحًا أَوْ حُكْمًا-) ما هو لفظه؟ يقصد تقتضي هذه الكلمة تصريحًا أو حكمًا، لما قال: **(إِمَّا تَصْريحًا أَوْ حُكْمًا)** يقتضي: **(أَنَّ المَنْقُولَ بذلك الإِسنادِ مِن قولِهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، أَوْ مِن فِعْلِهِ، أو مِن تَقريرِهِ)** إذًا لما قال: **(إِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ إِلى النَّبِيِّ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ-)** ينتهي إليه كيف؟ قولًا أو فعلًا أو تقريرًا؛ يعني قول النبي قوله أو من فعله أو من تقريره، سيُمثِّل الآن للثلاثة.

انتبهوا قبل ما نُمثِّل للثلاثة هذه، الآن كم فرع سوف يظهر عندنا الآن؟ ستة:

- إما أن يكون التصريح قولًا أو فعلًا أو تقريرًا. ثلاثة.
- أو حكمًا. ثلاثة أخرى؛ يعني من قوله حكمًا، أو فعله حكمًا، أو تقريره حكمًا.

إذا ستكون ستة صور، **هات الصورة الأولى:**

(مثالُ المَرفوعِ مِن القولِ تَصريحًا: أَنْ يقولَ الصَّحابيُّ: سمعتُ النبيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- يقولُ: كذا، أَو: حدَّثَنا رسولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- بكَذا، أَو يقولُ هو) هو مَن؟ هو الصحابي، **(أَو غيرُه)** التابعي: **(قالَ رسولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- كذا، أَو: عنْ رسولِ اللهِ**

-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-) لكن لماذا في البداية قال: **(أَن يقولَ الصَّحابيُّ: سمعتُ أَو حدثنا)** ما ينفع التابعي يقول: سمعت أو حدثنا، ما صار تابعي، إذًا:

- إذا كانت الصيغة سمعت أو حدثنا لازم يكون القائل صحابي.
- وإذا كانت الصيغة قال رسول الله كذا أو عن رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- كذا؛ فقد يقول ذلك صحابي أو يقوله تابعي.

إذًا سنفهم من هذا أن المرفوع حكمٌ على المتن ليس على الإسناد، ما له علاقة بالإسناد، فالمرفوع:

- قد يكون مسندًا بسندٍ متصل.
- أو قد يكون منقطعًا بسندٍ منقطع.
- وقد يكون بغير سند.

المهم أنه هذا المتن هو صفةٌ للمتن وليس للسند، ولهذا قال أو يقول هو أي الصحابي أو غيره **(قال رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- أو عن رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- أنه قال كذا)** ونحو ذلك.

المثال الثاني: (ومِثالُ المَرفوعِ مِن الفِعْلِ تَصريحًا: أَن يقولَ الصَّحابيُّ: رأَيْتُ رسولَ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- فعَلَ كذا، أَو يقولَ هُو أَو غيرُه) هو أي الصحابي، أو غير الصحابي الذي هو التابعي أو من دون التابعي، ما في مشكلة **(كانَ رسولُ اللهِ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- يفعَلُّ كذا)** إن كان رأيت رسول الله يفعل كذا ما ينفع يقولها تابعي أو من بعد التابعي.

الثالث: (ومِثالُ المَرفوعِ مِن التَّقريرِ تَصريحًا: أَنْ يقولَ الصَّحابيُّ: فعَلْتُ بحضرَةِ النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- كذا، أَو يقولَ هو أَو غيرُه: فعَلَ فُلانٌ بحَضْرَةِ النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-

كذا، ولا يذكُرُ إنكارَهُ لذلك) يعني إنكار النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- لذلك الذي هو التقرير، ما هو التقرير؟ الإقرار، كيف الإقرار؟ الإقرار أن يُفعَل بحضرة النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- شيء والنبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- يسكت على هذا، السكوت إقرار من النبي -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-.

أربعة: (ومثالُ المرفوعِ مِن القولِ حُكْمًا لا تَصْريحًا: أَنْ يقولَ الصَّحابيُّ) انتبهوا للقيود هذه التي تكون الرفع حكمًا -في رفع القول حكمًا-، إذن:

❶ أَنْ يقولَ الصَّحابيُّ، نشترط في الصحابي.

❷ **(الَّذي لم يأْخُذْ عَنِ الإِسرائيليَّاتِ)** هذا الثاني، لو كان يأخذ عن الإسرائيليات يصبح ما يقوله من كلامٍ يُستبعد أن يكون قاله من نفسه، وإنما قد يكون قاله نقلًا عن الإسرائيليات.

❸ **(ما لا مجالَ للاجْتِهادِ فيهِ)** هذا الثالث: أن يقول كلامًا ليس للاجتهاد فيه مجال، قد يقول كلام ليس للاجتهاد فيه مجال، ولكن قد يكون هذا مقتضى لغة.

❹ قال: **(ولا لهُ تعلُّقٌ ببيانِ لُغةٍ أَو شرحِ غريبٍ)** هذا الرابع مثل ماذا؟

أ. **(كالإِخْبارِ عنِ الأمورِ الماضيةِ مِن بدْءِ الخَلْقِ وأَخْبارِ الأنبياءِ -عَلَيْهِم الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-)**.

ب. **(أَو الآتيةِ كالملاحِمِ والفِتَنِ وأَحوالِ يومِ القيامةِ)**.

إذًا لما يتكلم الصحابي عن غيبٍ مضى أو غيبٍ سيأتي ولا ينسبه للنبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، أين مصدره؟ ما هو الاحتمال في مصدر هذا الخبر؟ أن يكون سمعه من النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- أو أخذه من الإسرائيليات، فإذا كان هذا الصحابي لا يأخذ من الإسرائيليات أصلًا، ومثل هذه الأخبار قلنا: ينطبق عليها أنها ليس للاجتهاد فيها مجال، يعني لا يمكن أن يكون قالها

باجتهاده، اجتهد فاستخرج لنا قصة من الماضي أو قصة من الغيب القادم هذا ما يمكن. وليس هو مما يُعرَف من اللغة أو نحو ذلك، يقول: هذا يكون له حكم الرفع.

في شيء ثاني: نحن الآن نتكلم عن الأشياء ليس للاجتهاد فيها مجال مثل ماذا؟ قلنا:

- إما الأخبار الغيبية الغيب الماضي أو القادم.
- أو الثواب المخصوص؛ من فعل كذا كان له من الأجر كذا، هذا لا يمكن أن يعرفه إلا بنقل، غير المخصوص يعني من فعل كذا فله أجر.

هذا يحتمل الاجتهاد ولا ما يحتمل الاجتهاد؟ ما رأيكم؟ يحتمل الاجتهاد، يحتمل من عموم؛ يعني لو قال الإنسان: من ساعد هذا المسكين أو من ساعد هذا الضعيف أو هذه الضعيفة أو من حمل عن هذه الضعيفة، أو من قضى لها مشوارها فله أجر، هذا أخذه من عموم النصوص ما هو من نص خاص في مساعدة، من أوصل هذه الضعيفة هذا المشوار فله أجر ما في نص في هذا، لكن معروف أنه هذا سيدخل في عموم مساعدة المساكين والفقراء والمحتاجين تفريج الكُرَب ونحو ذلك.

ج. **(وكذا الإِخْبارُ عمَّا يحْصُلُ بفِعْلِهِ ثوابٌ مَخصوصٌ أَو عِقابٌ مَخصوصٌ)** هذا "ج": ثواب مخصوص؛ لأنه لا يُعلَم إلا بالوحي، ولاحظوا ثواب مخصوص بخلاف الثواب العام، **(بِفِعْلِهِ ثوابٌ مَخْصوصٌ أَو عِقابٌ مَخصوصٌ)** هذا "ج".

(المتن)

📖 **[وإِنَّما كانَ لهُ حُكْمُ المَرفوعِ؛ لأنَّ إِخبارَهُ بذلك يقتَضي مُخْبِرًا لهُ، و ما لا مَجالَ للاجتِهادِ فيهِ يَقتَضي مُوقِفًا للقائلِ بِهِ، ولا مُوقِفَ للصَّحابَةِ إِلَّا النبيُّ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ-، أَو بعضُ مَن يُخْبِرُ عَن الكُتُبِ القديمةِ، فلهذا وقعَ الاحْتِرازُ عنِ القسمِ الثَّاني، وإِذا كانَ كذلك؛ فلهُ حُكْمُ**

ما لو قالَ: قالَ رسولُ اللهِ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ-؛ فهُو مَرْفوعٌ؛ سواءٌ كانَ ممَّا سمِعَهُ منهُ أَو عنهُ بواسِطةٍ.

ومِثالُ المَرفوعِ مِن الفِعْلِ حُكمًا: أَنْ يفعَلَ الصَّحابيُّ ما لا مَجالَ للاجْتِهادِ فيهِ فيُنَزَّلُ على أَنَّ ذلك عندَه عنِ النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- كما قالَ الشافعيُّ في صلاةِ عليٍّ في الكُسوفِ في كُلِّ ركعةٍ أَكثَرَ مِن رُكوعَيْنِ.

ومثالُ المَرفوعِ مِن التَّقريرِ حُكْمًا: أَنْ يُخبِرَ الصَّحابيُّ أَنَّهُم كانُوا يفْعَلونَ في زمانِ النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- كذا؛ فإِنَّهُ يكونُ لهُ حُكمُ الرَّفعِ مِن جهةِ أَنَّ الظَّاهِرَ هو اطِّلاعُهُ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- على ذلك لتوفُّرِ دَواعِيهِم على سُؤالِهِ عن أُمورِ دِينِهم، ولأَنَّ ذلك الزَّمانَ زمانُ نُزولِ الوَحْيِ فلا يقعُ مِن الصَّحابةِ فِعْلُ شيءٍ ويستمرُّونَ عليهِ إِلَّا وهُو غيرُ ممنوعِ الفعلِ.

وقدِ استدلَّ جابرٌ وأَبو سعيدٍ الخُدريُّ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا- على جوازِ العَزْلِ بأَنَّهُم كانوا يفعَلونَه والقرآنُ ينزِلُ، ولو كانَ ممَّا يُنْهَى عنهُ لنَهى عنهُ القُرآنُ].

(الشرح)

(وإِنَّما كانَ لهُ حُكْمُ المَرفوعِ؛ لأنَّ إِخبارَهُ بذلك يقتَضي مُخْبِرًا لهُ، و ما لا مَجالَ للاجتِهادِ فيهِ يَقتَضي مُوقِفًا للقائلِ بِهِ) هذا الكلام يعود لماذا: يعود لجيم ولا لألف وباء وجيم؟ لألف، **(ولا مُوقِفَ للصَّحابَةِ:**

١. **إِلَّا النبيُّ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ-)** هذا احتمال واحد إلا النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- واحد.

٢. **(أَو بعضُ مَن يُخْبِرُ عَن الكُتُبِ القديمةِ)** هذه الإسرائيليات.

(فلهذا وقعَ الاحْتِرازُ عنِ القسمِ الثَّاني) اشترطنا لا يكون يأخذ من الإسرائيليات.

(وإذا كانَ كذلك؛ فلهُ حُكْمُ ما لو قالَ: قالَ رسولُ اللهِ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ-) حكمًا كأنه قال: قال رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، ولذلك قلنا: هذا مرفوع حكمًا؛ يعني في حكم المرفوع، يُعطَى حكم المرفوع، **(فهُو مَرْفوعٌ؛ سواءٌ كانَ ممَّا سمِعَهُ منهُ أَو عنهُ بواسِطةٍ)**.

الخامس: (ومِثالُ المَرفوعِ مِن الفِعْلِ حُكمًا: أَنْ يفعَلَ الصَّحابيُّ ما لا مَجالَ للاجْتِهادِ فيهِ فيُنَزَّلُ على أَنَّ ذلك عندَه عنِ النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-) يعني أن يفعل فعلًا كأن يصلي صلاة معينة هل يمكن للصحابي أن يخترع صلاته؟ مستحيل، ولا يأخذها من الإسرائيليات؟ ما يمكن، **(كما قالَ الشافعيُّ في صلاةِ عليٍّ في الكُسوفِ في كُلِّ ركعةٍ أَكثرَ مِن رُكوعَيْنِ)** ورد عند البيهقي أنه صلى بثمان ركوعات.

وهذا الظاهر -لاحظوا معي، انتبهوا للإشكال هذا-: الآن هذا مثال للمرفوع من الفعل حكمًا أن يفعل الصحابي، فهذا الفعل نعطيه حكم الرفع، ماذا يعني نعطيه حكم الرفع؟ يعني نقول: فعله النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-؟ له ما فعله النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، الظاهر أنهم في مثل هذه الحال أنهم شاهدوا فعل النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، ويحتمل اعتمادهم على قول النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، يمكن قال النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- لعلي: أن صلاة الكسوف تُصلَّى بأكثر من ركوعين، فيحتمل القول أيضًا، اعتمادهم على قول النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- لا على فعله.

أو يُقال: إن المراد إن فعل الصحابي هذا له حكم الرفع لا اعتماده على قول النبي أو فعل النبي، إنما الفعل هذا صار في حكم المرفوع، سواءً اعتمد على قول النبي أو اعتمد على فعله النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-.

السادس والأخير: (ومثالُ المَرفوعِ مِن التَّقريرِ حُكْمًا: أَنْ يُخبِرَ الصَّحابيُّ أَنَّهُم كانُوا يفْعَلونَ في زمانِ النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- كذا) كانوا يفعلون في زمن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-

وما في إنكار، فهذا إقرار من النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- صريح أم أنه في حكم الإقرار؟ لا، في حكم الإقرار.

(فإِنَّهُ يكونُ لهُ حُكمُ الرَّفعِ مِن جهةِ أَنَّ الظَّاهِرَ هو اطِّلاعُهُ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- على ذلك لتوفُّرِ دَواعِيهِم على سُؤالِهِ عن أُمورِ دِينِهم، ولأنَّ ذلك الزَّمانَ زمانُ نُزولِ الوَحْيِ فلا يقعُ مِن الصَّحابةِ فِعْلُ شيءٍ ويستمرُّونَ عليهِ إِلَّا وهُو غيرُ ممنوعِ الفعلِ) استدلوا بماذا؟ **(وقدِ استدلَّ جابِرٌ وأَبو سعيدٍ الخُدريُّ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا- على جوازِ العَزْلِ بأَنَّهُم كانوا يفعَلونَه والقرآنُ ينزِلُ، ولو كانَ ممَّا يُنْهَى عنهُ لنَهى عنهُ القُرآنُ)**.

(المتن)

📖 [ويلتَحِقُ بقَولي: حُكْمًا:

١. ما وردَ بصيغةِ الكنايةِ في موضعِ الصِّيَغِ الصَّريحةِ بالنِّسبةِ إِليه -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-؛ كقولِ التَّابعيِّ عنِ الصَّحابيِّ: يرفعُ الحَديثَ، أَو: يرويهِ، أَو: يَنْميهِ، أَو: روايةً، أَو: يبلُغُ بِهِ، أَو: رواهُ.

٢. وقد يَقْتَصِرونَ على القولِ معَ حَذْفِ القائلِ، ويُريدونَ بِهِ النبيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-؛ كقولِ ابنِ سيرينَ عنْ أَبي هُريرةَ قالَ: قالَ: تُقاتِلونَ قَوْمًا الحديث.

وفي كلامِ الخَطيبِ أَنَّه اصْطِلاحٌ خاصٌّ بأَهلِ البَصرَةِ].

(الشرح)

انتبهوا الآن للكلام القادم هذا، القادم هذا مسألة لها صور كثيرة ملحقة قال: **(ويلتَحِقُ بقَولي: حُكْمًا)** صور أخرى منها قال:

❶ **(ما وردَ بصيغةِ الكنايةِ في موضعِ الصِّيَغِ الصَّريحةِ بالنِّسبةِ إليه -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-؛ كقولِ التَّابعيِّ -هذا مثاله- عنِ الصَّحابيِّ: يرفعُ الحَديثَ)**، إذا قال: يرفع الحديث معناه إلى النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- **(أو: يرويهِ عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، أو: يَنْميهِ، أَو: روايةً)** إذا قال عن ابن عباس مثلًا أو أبي هريرة روايةً عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، **(أَو: يبلُغُ بِهِ)** يعني النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- **(أَو: رواهُ)** أي عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، **(أو رفعه)** هذه السابعة، **(أو مرفوعة)** هذه الثامنة. كل هذه صيغ كناية عن الصيغ الصريحة.

❷ المثال الثاني: **(وقد يَقْتَصِرونَ على القولِ معَ حَذْفِ القائلِ، ويُريدونَ بهِ النبيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-)** يعني ماذا ؟ يعني يقولون قال، اقرأ المثال سيتضح، **(كقولِ ابنِ سيرينَ عنْ أَبي هُريرةَ قالَ: تُقاتِلونَ قَوْمًا الحديث)** قال، من هو الذي قال؟ أبو هريرة: **(قالَ: تُقاتِلونَ)** حذف الفاعل، من هو الذي قال الثاني؟ أي النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-. **(وفي كلامِ الخَطيبِ أَنَّه اصْطِلاحٌ خاصٌّ بأَهلِ البَصرَةِ)**.

(المتن)

📖 [٣- ومِن الصِّيَغِ المُحْتَمِلةِ: قولُ الصَّحابيِّ: مِن السُّنَّةِ كذا؛

أ- فالأَكثرُ على أَنَّ ذلك مرفوعٌ، ونقلَ ابنُ عبدِ البرِّ فيهِ الاتِّفاقَ؛ قالَ: وإِذا قالَها غيرُ الصَّحابيِّ؛ فكذلك، ما لم يُضِفْها إِلى صاحِبِها كسُنَّةِ العُمَرينِ، وفي نَقْلِ الاتِّفاقِ نَظَرٌ، فعَنِ الشَّافعيِّ في أَصلِ المسأَلةِ قولانِ.

ب- وذَهَبَ إِلى أَنَّهُ غيرُ مرفوعٍ أَبو بكرٍ الصَّيرفيُّ مِن الشَّافعيَّةِ، وأَبو بكرٍ الرَّازيُّ مِن الحنفيَّةِ، وابنُ حزمٍ مِن أَهلِ الظَّاهِرِ، واحتَجُّوا بأَنَّ السُّنَّةَ تتردَّدُ بينَ النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- وبينَ غيرِه، وأُجيبوا بأَنَّ احْتِمالَ إِرادةِ غيرِ النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- بعيدٌ.

وقد روى البُخاريُّ في صحيحِه في حديثِ ابنِ شِهابٍ، عن سالِمِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ عن أَبيهِ في قصَّتِه معَ الحجَّاجِ حينَ قالَ لهُ: إِنْ كُنْتَ تُريدُ السُّنَّةَ فهَجِّرْ بالصَّلاةِ يومَ عَرَفَةَ.

قالَ ابنُ شِهابٍ: فقلتُ لسالِمٍ: أَفعَلَهُ رسولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-؟ فقالَ: وهل يَعْنونَ بذلك إِلَّا سُنَّتَهُ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، فنَقَلَ سالمٌ- وهو أَحدُ الفُقهاءِ السَّبعَةِ مِن أَهلِ المدينةِ وأَحدُ الحفَّاظِ مِن التَّابعينَ عنِ الصَّحابةِ أَنَّهم إِذا أَطلَقوا السُّنَّةَ؛ لا يُريدونَ بذلك إِلَّا سُنَّةَ النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-.

وأَمَّا قولُ بعضِهِم: إِذا كانَ مرفوعًا؛ فلمَ لا يقولونَ فيهِ: قالَ رسولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-؟ فجوابُهُ: إِنَّهُم تَركوا الجَزْمَ بذلك تورُّعًا واحتِياطًا.

ومِن هذا: قولُ أَبي قِلابةَ عن أَنسٍ: مِن السُّنَّةِ إِذا تزوَّجَ البِكْرَ على الثَّيِّبِ أَقامَ عندَها سَبعًا، أَخرَجاهُ في [الصحيحين]

قالَ أَبو قِلابةَ عن أنس: لو شِئْتُ لقلتُ: إِنَّ أَنسًا رفَعَهُ إِلى النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-

أَي: لو قُلْتُ: لمْ أَكْذِبْ؛ لأَنَّ قولَه: مِن السُّنَّةِ هذا معناهُ، و لكنَّ إِيرادَهُ بالصِّيغَةِ التي ذَكَرها الصَّحابيُّ أَوْلى].

(الشرح)

٣- **(ومِن الصِّيَغِ المُحْتَمِلَةِ: قولُ الصَّحابيِّ: مِن السُّنَّةِ كذا) مِن السُّنَّةِ كذا** أيضًا هذه صيغة رفع؛

أ- **(فالأكثرُ على أَنَّ ذلك مرفوعٌ)** خلاف طبعًا.

ب- **(ونقلَ ابنُ عبدِ البرِّ فيهِ الاتِّفاقَ)**.

ما الفرق بين الأول والثاني؟ الثاني إجماع والأول جمهور.

(قَالَ) يعني ابن عبد البر: **(وإِذا قالَهَا غيرُ الصَّحابيِّ؛ فكذلك)** يعني إذا قالها التابعي فكذلك يعني مرفوعٌ حكمًا التي هي عبارة ماذا؟ من السنة كذا، إذا قال الصحابي: من السنَّة كذا يعني عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، أو إذا قال التابعي: من السنَّة كذا يعني عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- لكنه يصير منقطع مرسل.

(ما لم يُضِفْها إِلى صاحِبِها كسُنَّةِ العُمَرينِ) يعني لو قال: من سنَّة أبي بكر إذا أضافها خلاص انصرفت إلى من أُضيفت إليه، لكن إذا أطلقها فتنصرف إلى سنَّة النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، الآن عرفنا كم قول في هذه المسألة من السنة كذا؟ كم قول؟

- الأول: أن الاتفاق على أنها مرفوعة، هذا الأكثر، القول الأول الأكثر.
- والثاني: الاتفاق.

الآن سيناقش ابن عبد البر في مسألة الاتفاق، قال: **(وفي نَقْلِ الاتِّفاقِ نَظَرٌ)** يعني ما عنده مشكلة أنه مذهب الجمهور لكن ليس اتفاقًا، **(فعَنِ الشَّافعيِّ في أَصلِ المسأَلةِ قولانِ، وذَهَبَ إِلى أَنَّهُ غيرُ مرفوعٍ أَبو بكرٍ الصَّيرفيُّ مِن الشَّافعيَّةِ)** هذا الثاني، إذن الخلاف محكي حاكه الشافعي وأبو بكر الصيرفي من الشافعية، محمد بن عبد الله ثلاثمئة وثلاثين للهجرة مات، وأبو بكر الرازي من الحنفية ثلاثمئة وسبعين، وابن حزم علي بن أحمد أربعمئة وستة وخمسين للهجرة متوفى من أهل الظاهر.

(واحتَجُّوا بأَنَّ السُّنَّةَ تتردَّدُ بينَ النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- وبينَ غيرِه) إذًا المسألة فيها خلاف، هذا فقط هو المقصود، وحُجَّة المخالف يقول: إن السنَّة متردِّدة قد يُراد بها سنة النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، وقد يُراد بها سنَّة أحد آخر من الصحابة.

الجواب على هذا الاستدلال، يعني الانتصار لقول الجمهور: (وأُجِيبوا بأَنَّ احْتِمالَ إِرادةِ غيرِ النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- بعيدٌ).

☜ ما الدليل على هذا؟

(وقد روى البُخاريُّ في صحيحِه في حديثِ ابنِ شِهابٍ، عن سالِمِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ عن أَبيهِ في قصَّتِه معَ الحجَّاج حينَ قالَ لهُ: إِنْ كُنْتَ تُريدُ السُّنَّةَ فهَجِّرْ بالصَّلاةِ يعني بادر بالصلاة، **(قالَ ابنُ شِهابٍ: فقلتُ لسالِمٍ: أَفَعَلَهُ رسولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-؟ فقالَ: وهل يَعْنونَ بذلك إِلَّا سُنَّتَهُ)** هذا دليل أنه إذا أُطلِقت السنة أُريد سنة النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، **(فنَقَلَ سالمٌ- وهو أَحدُ الفُقهاءِ السَّبعَةِ مِن أَهلِ المدينةِ وأَحدُ الحفَّاظِ مِن التَّابعينَ عنِ الصَّحابةِ أَنَّهم إِذا أَطلَقوا السُّنَّةَ؛ لا يُريدونَ بذلك إِلَّا سُنَّةَ النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-)**.

☜ الآن سيورد إشكال ثم يجيب عنه:

(وأَمَّا قولُ بعضِهِم: إِذا كانَ مرفوعًا؛ فلِمَ لا يقولونَ فيهِ: قالَ رسولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-؟) واضح الإشكال؟ الجواب: **(فجوابُهُ: إِنَّهُم تَركوا الجَزْمَ بذلك تورُّعًا واحتِياطًا)** يعني تورُّعًا واحتياطًا في الرواية، هكذا مثلًا سمعوها فينقلونها كما سمعوها.

(ومن هذا) مثال هذا، مثال احتياطهم في الرواية: **(ومِن هذا: قولُ أَبي قِلابةَ عن أَنسٍ: مِن السُّنَّةِ إِذا تزوَّجَ البِكْرَ على الثَّيِّبِ أَقامَ عندَها سَبعًا، أَخرَجاهُ في الصَّحيحِ، قالَ أَبو قِلابةَ عن أنس: لو شِئْتُ لقلتُ: إِنَّ أَنسًا رفَعَهُ إِلى النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- أَي: لو قُلتُ: لمْ أَكْذِبْ)**، لماذا ما قال؟ **(لأَنَّ قولَه: مِن السُّنَّةِ هذا معناهُ، و لكنَّ إِيرادَهُ بالصِّيغَةِ التي ذَكَرها الصَّحابيُّ أَوْلى)** يعني كما سمعها.

لاحظوا: هو يقول عن أنس من السنَّة كذا، سمعها هكذا من السنَّة كذا، فمن الورع أن ينقلها كما سمعها ماذا يُغيِّر؟ يقول: قال رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-.

بقيت صيغة رابعة، الصيغة الرابعة التي هي تعتبر في حكم الرفع أيضًا:

(المتن)

📖 [٤- ومِن ذلك: قولُ الصَّحابيِّ: أُمِرْنا بكَذا، أَو: نُهينا عنْ كذا، فالخِلافُ فيهِ كالخِلافِ في الَّذي قَبْلَهُ؛ لأنَّ مُطْلَقَ ذلك ينصَرِفُ بظاهِرِه إِلى مَنْ لهُ الأمرُ والنَّهْيُ، وهُو الرَّسولُ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-.

وخالفَ في ذلك طائفةٌ و تمَسَّكوا باحْتِمالِ أَنْ يَكونَ المُرادُ غيرَه، كأَمرِ القُرآنِ، أَو الإِجماعِ، أَو بعضِ الخُلفاءِ، أَو الاستِنْباطِ!

وأُجيبوا بأَنَّ الأَصلَ هو الأوَّلُ، وما عداهُ مُحْتَمَلٌ، لكنَّهُ بالنسبةِ إِليهِ مرجوحٌ.

وأَيضًا؛ فمَن كان في طاعةِ رئيسٍ إِذا قالَ: أُمِرْتُ؛ لا يُفْهَمُ عنهُ أَنَّ آمِرَهُ ليس إِلَّا رئيسُهُ.

وأَمَّا قولُ مَن قالَ: يُحْتَمَلُ أَنْ يُظنَّ ما ليسَ بأَمرٍ أمرًا! فلا اخْتِصاصَ لهُ بهذهِ المسأَلَةِ، بل هُو مذكورٌ فيما لو صرَّحَ، فقالَ: أَمَرَنا رسولُ اللهِ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- بكذا.

وهو احْتِمالٌ ضعيفٌ؛ لأنَّ الصَّحابيَّ عدلٌ عارفٌ باللِّسانِ، فلا يُطلَقُ ذلك إِلَّا بعدَ التحقُّقِ].

(الشرح)

(ومِن ذلك: قولُ الصَّحابيِّ: أُمِرْنا بكَذا، أَو: نُهينا عنْ كذا، فالخِلافُ فيهِ كالخِلافِ في الَّذي قَبْلَهُ) ما هو الذي قبله؟ من السنة، وقلنا: من السنة الأكثر على أنه مرفوع حكمًا، **(لأنَّ مُطْلَقَ ذلك ينصَرِفُ بظاهِرِه إِلى مَنْ لهُ الأمرُ والنَّهْيُ، وهُو الرَّسولُ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-)** وهذا رأي الأكثر يعني مثل ما من السنة رأي الأكثر أنها سنَّة النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- كذلك قول الصحابي: أُمِرْنا ونُهينا.

(وخالفَ في ذلك طائفةٌ و تمَسَّكوا باحْتِمالِ أَنْ يَكونَ المُرادُ غيرَه) إذا قلت: قال: أُمِرنا يمكن يقصد أمرنا القرآن أو أُمِرنا بالإجماع، أو أمرنا الخليفة، **(باحْتِمالِ أَنْ يَكونَ المُرادُ غيرَه، كأَمرِ القُرآنِ، أَو الإِجماعِ، أَو بعضِ الخُلفاءِ، أَو الاستِنْباطِ)** أو استنبط هذا واعتبر أنه أمر، والجواب:

(بأنَّ الأصلَ هو الأوَّلُ) يقول: هذا احتمال قائم لكن الأصل لا، **(بأنَّ الأصلَ هو الأوَّلُ، وما عداهُ مُحْتَمِلٌ، لكنَّهُ بالنسبةِ إليهِ مرجوحٌ)** ونحن دائمًا نأخذ الكلام المحتمِل على ظاهره وليس على المعنى البعيد المجروح الذي يسميه الأصوليون المؤول، ولا يُصار إلى التأويل -أي المؤول- إلا إذا تعذَّر حمله على الظاهر.

(وأيضًا؛ فمَن كان في طاعةِ رئيسٍ إذا قالَ: أُمِرْتُ؛ لا يُفْهَمُ عنهُ) دليل ثاني لتأييد هذا القول: **(إذا قالَ: أُمِرْتُ؛ لا يُفْهَمُ عنهُ أنَّ آمِرَهُ ليس إلَّا رئيسُهُ)**.

الآن سيأتي بإشكال ثم يجيب عنه:

(وأمَّا قولُ مَن قالَ: يُحْتَمَلُ أنْ يُظنَّ ما ليسَ بأمرٍ أمرًا!) يقول: لا يعني لماذا إذا قال الصحابي أُمِرْنا نعتبر أمر النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-؟ يمكن هو فاهم غلط، يمكن ما ليس بأمره فهمه أمر، الجواب: **(فلا اخْتِصاصَ لهُ بهذِهِ المسأَلَةِ، بل هُو مذكورٌ فيما لو صرَّحَ، فقالَ: أَمَرَنا رسولُ اللهِ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- بكذا)** نفس الكلام؛ يعني لو قال: أُمِرنا يمكن يغلط، لو قال أَمَرَنا رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- بكذا يمكن غلط، فهم ما ليس بأمرٍ أمر، هذا كلام غير وارد، هذا الإشكال ضعيف، **(وهو احْتِمالٌ ضعيفٌ؛ لأنَّ الصَّحابيَّ عدلٌ عارفٌ باللِّسانِ، فلا يُطلقُ ذلك إلَّا بعدَ التحقُّق)** يعني والتثبُّت.

(المتن)

[ومن ذلك: قولُه: كنَّا نفعَلُ كذا، فلهُ حُكْمُ الرَّفعِ أَيضًا كما تقدَّمَ.

ومِن ذلك: أَنْ يَحْكُمَ الصَّحابيُّ على فِعلٍ مِن الأفعالِ بأنَّه طاعةٌ للهِ تعالى أَو لرسولِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وآلهِ وسلَّمَ، أَو معصيةٌ؛ كقولِ عَمَّارٍ: مَن صامَ اليومَ الَّذي يُشَكُّ فيهِ؛ فقدْ عَصى أَبا القاسِمِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، فلهذا حُكْمُ الرَّفعِ أَيضًا؛ لأنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ ذلك ممَّا تلقَّاهُ عنِ النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-].

(الشرح)

العبارة الخامسة الذي تُعطَى حكم الرفع: (ومن ذلك: قولُه: كنَّا نفعَلُ كذا) هذه مرَّت معنا نحن كنَّا نفعَلُ كذا ولا ما مرت؟ لا، التي مرت معنا كنا نفعل كذا في زمن رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، إذا أُضيفت إلى زمن رسول الله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، لكن هنا المسألة لا المسألة اختلفت، لو قال الصحابي -الصحابي شرط ليس التابعي-: كنا نفعل كذا وما قال: في زمن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- هل يعطى حكم الرفع ولا ما يعطى حكمه؟ ماذا قال المصنِّف؟ إذًا اكتبوا عندها لما قال: **(كنَّا نفعَلُ كذا)** اكتبوا أي بدون زمن النبي، مع أنه ما يحتاج هو ما ذكر زمن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-.

☜ **فهل هذا له حكم الرفع؟**

قال: **(فلهُ حُكْمُ الرَّفعِ أَيضًا كما تقدَّمَ)** لكن هذه المسألة الخلاف فيها أقوى من الأول، الأول هو مذهب الجمهور لكن هذه لا، وذهب ابن الصلاح إلى أن هذا الكلام موقوف ولا يُضاف للنبي-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، ولا شك أن هذه العبارة أحط رتبة من تلك، لكن هل تُعتبر نعطيها حكم الرفع أو ما نعطيها حكم الرفع؟

قال -رحمه الله-: **(ومِن ذلك) هذه المسألة السادسة:** هي **(أَنْ يَحْكُمَ الصَّحابيُّ على فِعلٍ مِن الأفعالِ بأَنَّه طاعةٌ للهِ تعالى أَو لرسولِهِ صلَّى اللهُ عليهِ وآلة وسلَّمَ أَو معصيةٌ)** ما هو الفرق؟ هذه مرَّت معنا، ما الذي مرَّ معنا؟ ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص، هنا لا يقول: أن هذا الفعل طاعة، فيُعطى حكم الرفع، طبعًا لا شك أنه هذا أضعف من الأول، والخلاف فيه أقوى؛ لأنه ممكن يحكم أن هذا الفعل طاعة بناءً على أصل آخر، أنه يندرج تحت أصل الآخر.

يعني لو واحد قال لشخص: قراءتك للقرآن بعد صلاة العشاء قُرْبَة إلى الله، هو يعتمد على ماذا؟ على النصوص العامة في فضل قراءة القرآن، ما هو خاص ببعد صلاة العشاء، فكونها بعد صلاة العشاء وقبل صلاة العشاء وكلها تندرج تحت نصٍّ آخر.

(كقولِ عَمَّارٍ: مَن صامَ اليومَ الَّذي يُشَكُّ فيهِ؛ فقدْ عَصى أَبا القاسِمِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- فلهذا حُكْمُ الرَّفعِ أَيضًا؛ لأنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ ذلك ممَّا تلقَّاهُ عنِ النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-).

إذًا عندنا ستة صور مرَّت. انتهينا من المرفوع الآن.

✐ **خلاصة ما مرَّ:** أن المرفوع:

١. إما قولًا صريحًا، إما تصريحًا بالقول.

٢. أو بالفعل.

٣. أو تقرير.

والمرفوع حكمًا: إما كذلك؛

١. بالقول.

٢. أو بالفعل.

٣. أو بالإقرار.

ودخلت فيها صور أخرى التي هي الأخيرة هذه ستة صور.

طالب: [٢٩:١٢]

لكن صيغة الكناية ما هي قراءة، هذا قول ترى، أو إذا قالوا: قال وحذفوا الفاعل كل هذا قول، هذا يُعطى الحكم.

- لكن التي هي إذا قال: من السنَّة كذا أيضًا هذا يحتمل القول طبعًا.
- إذا قالوا: أُمِرنا بكذا فيُعطى حكم الرفع أيضًا.
- كنا نفعل كذا بدون في زمن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-.

الآن الموقوف ما هو؟

(المتن)

📖 [أَوْ يَنْتَهي غايةُ الإِسنادِ إلى الصَّحابِيِّ كَذلكَ؛ أَي: مِثْلَ ما تقدَّمَ في كونِ اللَّفْظِ يَقْتَضي التَّصريحَ بأَنَّ المَقولَ هُو مِن قولِ الصَّحابِيِّ، أَو مِن فعلِهِ، أَو مِن تقريرِه، ولا يَجيءُ فيهِ جَميعُ ما تقدَّمَ بل مُعْظَمُه، والتَّشبيهُ لا تُشْتَرَطُ فيهِ المُساواةُ مِن كلِّ جهةٍ].

(الشرح)

(أَوْ يَنْتَهي غايةُ الإِسنادِ إلى الصَّحابِيِّ كَذلكَ) هذا هو الموقوف، **(أَي: مِثْلَ ما تقدَّمَ في كونِ اللَّفْظِ يَقْتَضي التَّصريحَ بأَنَّ المَقولَ هُو مِن قولِ الصَّحابِيِّ، أَو مِن فعلِهِ، أَو مِن تقريرِه، ولا يَجيءُ فيهِ جَميعُ ما تقدَّمَ بل مُعْظَمُه والتَّشبيهُ لا تُشْتَرَطُ فيهِ المُساواةُ مِن كلِّ جهةٍ)**، ما معنى **(ولا يَجيءُ فيهِ جَميعُ ما تقدَّمَ)** الذي هو الحكم، التصريح فقط **(بل مُعْظَمُه)** الذي هو التصريح فقط يصير من قول الصحابي تصريحًا، أو من فعله تصريحًا، أو من تقريره تصريحًا، لكن ما نُدخِل الحكم، ما نقول: إذا فعل التابعي معناه يُعطى حكم فعل الصحابي، لا.

الآن بهذه المناسبة ما دام يتكلم عن الموقوف على الصحابي يبغي يُعرِّف الصحابي:

(المتن)

📖 [ولمَّا أَنْ كانَ هذا المُخْتَصرُ شامِلًا لجَميعِ أَنواعِ عُلومِ الحَديثِ اسْتَطْرَدْتُ منهُ إِلى تَعريفِ الصَّحابيِّ مَن ما هو، فقلتُ: وهُو: مَنْ لَقِيَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- مؤمِنًا بِهِ وماتَ عَلى الإِسلامِ، ولو تَخَلَّلَتْ رِدَّةٌ؛ في الأَصَحِّ.

والمرادُ باللِّقاءِ ما هُو أَعمُّ مِن المُجالَسَةِ والمُماشاةِ ووصولِ أَحدِهِما إِلى الآخَرِ وإِنْ لم يُكالِمْهُ، وتدخُلُ فيهِ رُؤيَةُ أَحدِهما الآخَرَ، سواءٌ كانَ ذلك بنفسِه أَو بغيْرِه.

والتَّعْبيرُ باللُّقِيِّ أَولى مِن قولِ بعضِهم: الصَّحابيُّ مَن رأَى النبيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- لأَنَّهُ يخرُجُ حينئذٍ ابنُ أُمِّ مكتومٍ ونحوُهُ مِن العُميانِ، وهُم صحابةٌ بلا تَرَدُّدٍ].

(الشرح)

(ولمَّا أَنْ كانَ هذا المُخْتَصرُ شامِلًا لجَميعِ أَنواعِ عُلومِ الحَديثِ اسْتَطْرَدْتُ منهُ إِلى تَعريفِ الصَّحابيِّ مَن ما هو) طبعًا هذه الكلمة كلمة منهجية الآن، هو كأنه أشار الآن إلى شيءٍ من منهجه في النزهة أن هذا المختصر يشمل جميع أنواع الحديث صرَّح بهم ولا لا؟ يشمل الجميع بالإجمال ما هو بالتفصيل، ما يُفصِّل لكن بالإجمال.

(فقلتُ: وهُو: مَنْ لَقِيَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- مُؤمِنًا بِهِ وماتَ عَلى الإِسلامِ، ولو تَخَلَّلَتْ رِدَّةٌ؛ في الأَصَحِّ) التعريف يشتمل على أربع نقاط:

١. النقطة الأولى: **(مَنْ لَقِيَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-)**.

٢. **(مؤمِنًا به)**.

٣. **(وماتَ عَلى الإِسلامِ)**.

٤. **(ولو تَخَلَّلَتْ رِدَّةٌ؛ في الأَصَحِّ)**.

معناها في خلاف في تخلُّل الردَّة، أظن سيأتي الكلام على تخلُّل الردة، لو ارتد ثم رجع فأسلم، ومات على الإسلام هل هو صحابي، أو أنه لما ارتد بطل عمله وبطلت صحبته كما هو مذهب الأحناف، فلو عاد وأسلم ما يكون صحابي، أو أن الردَّة لا تبطل العمل إلا إذا مات على الردَّة كما هو مذهب الشافعي فيكون يبقى صحابي؟ هذا منشأ الخلاف.

(والمرادُ باللِّقاءِ ما هُو أَعمُّ مِن المُجالَسَةِ والمُماشاةِ ووصولِ أَحدِهِما إِلى الآخَرِ وإِنْ لم يُكالِمْهُ، وتدخُلُ فيهِ رُؤيَةُ أَحدِهما الآخَرَ، سواءٌ كانَ ذلك بنفسِه أَو بغيْرِه) كيف بغيره؟ كالصغير يُحمَل إلى النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، **(والتَّعْبيرُ باللُّقِيِّ أَولى مِن قولِ بعضِهم: الصَّحابيُّ مَن رأَى النبيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- لأَنَّهُ يخرُجُ حينئذٍ ابنُ أُمِّ مكتومٍ ونحوُهُ مِن العُميانِ، وهُم صحابةٌ بلا تَرَدُّدٍ)** هذا صحيح لكن من عبَّر بالرؤية يقصد في الجملة ويقصد اللقاء، ترى ما يريد الرؤية البصرية.

(المتن)

📖 [واللُّقي في هذا التَّعريفِ كالجِنْسِ.

١. و في قَوْلي: مُؤمنًا؛ كالفَصْلِ، يُخْرِجُ مَن حَصَلَ لهُ اللِّقاءُ المذكورُ، لكنْ في حالِ كونِه كافرًا.

٢. وقَوْلي: بِهِ فصلٌ ثانٍ يُخْرِجُ مَن لَقِيَهُ مُؤمِنًا لكنْ بغيرِه مِن الأنبياءِ لكنْ: هل يُخْرِجُ مَن لَقِيَهُ مُؤمِنًا بأَنَّهُ سَيُبْعَثُ ولم يُدْرِكِ البِعْثَةَ و فيهِ نَظَرٌ!

٣. وقَوْلي: وماتَ على الإِسلامِ؛ فصلٌ ثالِثٌ يُخْرِجُ مَنِ ارتَدَّ بعدَ أَنْ لَقِيَه مُؤمِنًا بهِ، وماتَ على الرِّدَّةِ؛ كعُبَيْدِ اللهِ بنِ جَحْشٍ وابن خَطَلٍ.

٤. وقَوْلي: ولو تَخَلَّلَتْ رِدَّةٌ؛ أي: بينَ لُقِيِّهِ لهُ مُؤمِنًا بهِ وبينَ موتِه على الإِسلامِ؛ فإِنَّ اسمَ الصُّحبةِ باقٍ لهُ، سواءٌ أَرجَعَ إِلى الإسلامِ في حياتِهِ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- أَو بعدَه، و سواءٌ أَلَقِيَهُ ثانيًا أَمْ لا!

٥. وقَوْلي: في الأَصحِّ؛ إِشارةٌ إِلى الخِلافِ في المسأَلةِ.

ويدلُّ على رُجْحانِ الأَوَّلِ قصَّةُ الأَشْعَثِ بنِ قيسٍ؛ فإِنَّه كانَ ممَّنِ ارتَدَّ، وأُتِيَ بهِ إِلى أَبي بكرٍ الصدِّيقِ أَسيرًا، فعادَ إِلى الإِسلامِ، فقَبِلَ منهُ ذلك، وزوَّجَهُ أُخْتَهُ، ولم يتخلَّفْ أَحدٌ عنْ ذِكْرِهِ في الصَّحابةِ ولا عنْ تخريجِ أَحاديثِه في المَسانيدِ وغيرِها].

(الشرح)

☜ ما هو اللقي؟

(واللُّقي في هذا التَّعريفِ كالجِنْسِ، و في قَوْلي: مُؤمِنًا؛ كالفَصْلِ، يُخْرِجُ مَن حَصَلَ لهُ اللِّقاءُ المذكورُ، لكنْ في حالِ كونِه كافِرًا) طبعًا الجنس يشمل كل المعرَّف ويُدخِل أشياء أخرى، والفصل هي التي تُخرِج ما ليس من المعرَّف؛

- مؤمنًا خرج الكافر.
- وبه خرج المؤمن بغيره من الأنبياء.

(وقَوْلي: بِهِ فصلٌ ثانٍ يُخْرِجُ مَن لَقِيَهُ مُؤمِنًا لكنْ بغيرِه مِن الأنبياءِ -عَلَيْهِم الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-).

☜ تبقى مسألة: وهي من كان مؤمنا بالنبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- أنه سيُبعَث، لكن لم يدرك البعثة.

(لكنْ: هل يُخْرِجُ مَن لَقِيَهُ مُؤمِنًا بأَنَّهُ سَيُبْعَثُ ولم يُدْرِكِ البِعْثَةَ فيهِ نَظَرٌ) فيه تردد، والراجح خروجه أنه ما يدخل، **(وقَوْلي: وماتَ على الإِسلامِ؛ فصلٌ ثالِثٌ يُخْرِجُ مَنِ ارتَدَّ بعدَ أَنْ لَقِيَه مُؤمِنًا بهِ، وماتَ على الرِّدَّةِ؛ كعُبَيْدِ اللهِ بنِ جَحْشٍ وابن خَطَلٍ)** عبد الله بن خطل، وعبيد الله بن جحش الذي هو زوجه أم حبيبة -رَضِيَ اللهُ عَنْهَا-، طبعًا هذا قطعًا أنه مات على الردَّة، لكن الخلاف في من؟ لم يمت على الردَّة، عاد وأسلم.

(وقَوْلي: ولو تَخَلَّلَتْ رِدَّةٌ؛ أي: بينَ لُقِيِّهِ لهُ مُؤمِنًا بهِ وبينَ موتِه على الإِسلامِ؛ فإِنَّ اسمَ الصُّحبةِ باقٍ لهُ، سواءٌ أَرجَعَ إِلى الإِسلامِ في حياتِهِ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- أَو بعدَه، و سواءٌ أَلَقِيَهُ ثانيًا أَمْ لا) طبعًا هذا عند الشافعية لا الحنفية؛ لأن الحنفية عندهم سيبطل عمله، طبعًا لكن لو أسلم ولقي النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- صار صحابي باللقية الجديدة باللقي الأخير.

(وقَوْلي: في الأَصحِّ؛ إِشارةٌ إِلى الخِلافِ في المسأَلةِ) التي هي مسألة الردة، **(ويدلُّ على رُجْحانِ الأَوَّلِ قِصَّةُ الأَشْعَثِ بنِ قيسٍ)** ما هو الأول؟ أنه لو تخللت ردة فهو صحابي، لو تخللت ردة ليس مات على الردة قصة الأشعث بن قيس **(قِصَّةُ الأَشْعَثِ بنِ قيسٍ؛ فإِنَّه كانَ مِمَّنِ ارتَدَّ)** الأشعث الكندي كان مرتدًّا **(وأُتِيَ بِهِ إِلى أَبي بكرٍ الصدِّيقِ أَسيرًا، فعادَ إِلى الإِسلامِ، فقَبِلَ منهُ ذلك، وزوَّجَهُ أُخْتَهُ، ولم يتخلَّفْ أَحدٌ عنْ ذِكْرِهِ في الصَّحابةِ ولا عنْ تخريجِ أَحاديثِه في المَسانيدِ وغيرِها)** يعني هذا الدليل أنه صحابي.

(المتن)

📖 [تَنْبيهانِ]:

أَحَدُهما: لا خَفاءَ بِرُجْحانِ رُتْبةِ مَن لازَمَه -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، وقاتَلَ معَهُ، أَو قُتِلَ تَحْتَ رايتِه، على مَن لم يُلازِمْهُ، أَو لم يَحْضُرْ معهُ مشهدًا، و على مَن كلَّمَهُ يَسيرًا، أَو ماشاهُ قَليلًا، أَو رآهُ على بُعْدٍ، أَو في حالِ الطُّفولةِ، وإِن كانَ شرفُ الصُّحْبةِ حاصِلًا للجَميعِ.

ومَنْ ليسَ لهُ مِنهُم سماعٌ منهُ؛ فحديثُهُ مُرْسَلٌ من حيثُ الرِّوايةُ، وهُم معَ ذلك معددونَ في الصَّحابةِ؛ لما نالوهُ مِن شرفِ الرُّؤيةِ

و ثانيهما: يُعْرَفُ كونُه صحابيًّا؛

١. بالتَّواتُرِ.

٢. والاستفاضة.

٣. أَو الشُّهْرةِ.

٤. أَو بإِخبارِ بعضِ الصَّحابةِ.

٥. أَو بعضِ ثقاتِ التَّابِعينَ.

٦. أَو بإِخبارِهِ عنْ نفسِهِ بأَنَّهُ صحابيٌّ.

إِذا كانَ دعواهُ ذلكَ تدخُلُ تحتَ الإِمكانِ!

وقد استَشْكَلَ هذا الأخيرَ جماعةٌ مِن حيثُ إِنَّ دعواهُ ذلك نظيرُ دَعْوى مَن قالَ: أَنا عَدْلٌ! ويَحْتاجُ إِلى تأَمُّلٍ].

(الشرح)

(تَنْبيهانِ: أَحَدُهما: لا خَفاءَ برُجْحانِ رُتبةِ مَن لازَمَه -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، وقاتَلَ معَهُ، أَو قُتِلَ تَحْتَ رايتِه، على مَن لم يُلازِمْهُ، أَو لم يَحْضُرْ معهُ مشهدًا، و على مَن كلَّمَهُ يَسيرًا، أَو ماشاهُ قَليلًا، أَو رآهُ على بُعْدٍ، أَو في حالِ الطُّفولةِ، وإِن كانَ شرفُ الصُّحْبةِ حاصِلًا للجَميعِ) يعني المقصود أن الصحبة مراتب ليست هي درجة واحدة.

(ومَنْ ليسَ لهُ مِنهُم سماعٌ منهُ؛ فحديثُهُ مُرْسَلٌ من حيثُ الرِّوايةُ) الصحابة الذين ليس من النبي سماع حديثهم مرسل من حيث الرواية، وهذا الذي يسمونه مرسل صحابي، مرسل الصحابي مقبول؛ لأن الصحابي يروي عن صحابي آخر، فهو مقبول، لكن هم معدودون في الصحابة. **(وهُم معَ ذلك معددونَ في الصَّحابةِ؛ لما نالوهُ مِن شرفِ الرُّؤيةِ)** هم معدودون في الصحابة، يعني يمكن نقول: صحابي حديثه مرسل، لكن مرسل الصحابي مقبول من حيث القبول والردود.

(ثانيهِا: يُعْرَفُ كونُه صحابيًّا) كيف نعرف الصحابي؟ هذه المسألة الثانية سيُحدِّد الطريقة، سيذكر ستة طرق لمعرفة الصحابي:

الطريق الأول: هي بالتواتر **(يُعْرَفُ كونُه صحابيًّا؛**

١. **بالتَّواتُرِ.**

٢. **(الاستفاضة)** دون التواتر.

٣. **(أَو الشُّهْرةِ)** اشتهار ذلك دون الاستفاضة.

٤. **(أَو بإِخبارِ بعضِ الصَّحابةِ.**

٥. **أَو بعضِ ثقاتِ التَّابِعينَ.**

٦. **أَو بإِخبارِهِ عنْ نفسِهِ بأَنَّهُ صحابيٌّ).**

لكن إخباره عن نفسه فيه إشكال: **(إِذا كانَ دعواهُ ذلكَ تدخُلُ تحتَ الإِمكانِ)** وكان عدلًا، يعني إخباره عن نفسه بأنه صحابي وهو عدل كما قال للصلاح: أنه إخبار العدل عن نفسه، إذا كان هو رجل معروف بأنه ثقة وأخبر أنه رأى النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يُقبَل ذلك.

سيأتي فيه إشكال سيورد إشكال ويجيب عنه:

(وقد استَشْكَلَ هذا الأخيرَ جماعَةٌ مِن حيثُ إِنَّ دعواهُ ذلك نظيرُ دَعْوى مَن قالَ: أَنا عَدْلٌ! ويَحْتاجُ إِلى تأَمُّلٍ) كيف يحتاج إلى تأمل؟ ماذا نفعل؟ نقول: يُقبَل من العدل بالمعروف ولا يُقبَل به المجهود، لو جاء شخص مجهول وقال: أنا رأيت النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- ما نقبله، لكن إذا كان معروفًا فيُقبَل منه.

انتهى الآن الكلام على الصحابي، وانتهينا من المرفوع ومن الموقوف، يبقى المقطوع والكلام عنه في اللقاء القادم وصلَّى الله وسلَّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

❋❋❋❋❋

[الدرس الرابع عشر]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

أَمَّا بَعْدُ...

أكمل من حيث وقفنا.

(المتن)

📖 قال الحافظ-رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: [أَوْ تنتَهي غايةُ الإِسنادِ إِلى التَّابِعيِّ، وهو مَنْ لَقِيَ الصَّحابِيَّ كذلكَ، وهذا متعلِّقٌ باللُّقيِّ، وما ذُكِرَ معهُ؛ إِلَّا قَيْدُ الإِيمانِ بهِ؛ فذلكَ خاصٌّ بالنبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-.

وهذا هو المُختارُ؛ خلافًا لِمَن اشْترَطَ في التَّابعيِّ طولَ المُلازمةِ، أَو صُحْبَةَ السَّماعِ، أَو التَّمييزَ].

(الشرح)

(أَوْ تنتَهي غايةُ الإِسنادِ إِلى التَّابِعيِّ، وهو مَنْ لَقِيَ الصَّحابِيَّ كذلكَ) المقطوع ما يُنسَب إلى التابعي أو دون التابعي، قال: **(وَهُوَ)** تعريف التابعي **(مَنْ لَقِيَ الصَّحابِيَّ كذلكَ)** كذلك يعني مؤمنًا بالنبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، **(وهذا متعلِّقٌ باللُّقيِّ، وما ذُكِرَ معهُ؛ إِلَّا قَيْدُ الإِيمانِ بهِ؛ فذلكَ خاصٌّ بالنبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-)** يعني مؤمنًا بالنبي ليس مؤمنًا بالصحابي.

(وهذا هو المُختارُ؛ خلافًا لِمَن اشْترَطَ في التَّابعيِّ طولَ المُلازمةِ، أَو صُحْبَةَ السَّماعِ) الخلاف فيما يُشترط في التابعي؛

١. بعضهم اشترط طول الملازم للصحابي.

٢. أو صحبة السماع.

٣. أو التمييز يعني بلوغ سن التمييز.

وهذا ليس بشرط في إثبات كونه تابعيًّا.

(وهذا هُو المُختارُ؛ خلافًا لِمَن اشْتَرَطَ في التَّابعيِّ طولَ المُلازمةِ، أَو صُحْبَةَ السَّماعِ، أَو التَّمييزَ)

يعني هذه الثلاثة شروط ليست مقبولة على الصحيح.

بقيت مسألة بين في طبقة بين بين وهي طبقة المخضرمين:

(المتن)

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: [وبَقِيَ بينَ الصَّحابةِ والتَّابعينَ طبَقَةٌ اخْتُلِفَ في إِلحاقِهِم بأَيِّ القِسمينِ، وهُم المُخَضْرَمونَ من الَّذين أَدْرَكوا الجاهِليَّةَ والإِسلامَ، ولم يَرَوا النبيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، فعدَّهُم ابنُ عبدِ البرِّ في الصَّحابةِ.

وادَّعَى عِياضٌ وغيرُه أَنَّ ابنَ عبدِ البرِّ يقولُ: إِنَّهُم صحابةٌ! وفيهِ نظرٌ؛ لأَنَّهُ أَفصَحَ في خُطبةِ كتابِه بأَنَّهُ إِنَّما أَورَدَهُم ليكونَ كتابُه جامِعًا مُستوعِبًا لأَهْلِ القرنِ الأَوَّلِ.

والصَّحيحُ أَنَّهُم مَعدودونَ في كبارِ التَّابعينَ سواءٌ عُرِف أَنَّ الواحِدَ منهُم كانَ مُسلِمًا في زمنِ النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- كالنَّجاشيِّ - أَمْ لا؟

لكنْ إِنْ ثبتَ أَنَّ النبيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- ليلةَ الإِسْراءِ كُشِفَ لهُ عن جَميعِ مَن في الأَرْضِ فرَآهُمْ، فيَنْبَغِي أَنْ يُعَدَّ مَنْ كانَ مُؤمِنًا بهِ في حياتِه إِذْ ذاكَ وإِنْ لمْ يُلاقِهِ في الصَّحابةِ؛ لحُصولِ الرُّؤيَةِ من جانِبِه -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-].

(الشرح)

(وبَقِيَ بينَ الصَّحابةِ والتَّابعينَ طبَقَةٌ اخْتُلِفَ في إِلحاقِهِم بأَيِّ القِسمينِ، وهُم المُخَضْرَمونَ)

مَن هم المخضرمون؟ **(الَّذين أَدْرَكوا الجاهِليَّةَ والإِسلامَ، ولم يَرَوا النبيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-**

) إذًا هم أدركوا الجاهلية وأدركوا الإسلام ولم يروا النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، أو رأوه قبل الإسلام، لكن لو رأوه بعد الإسلام صاروا صحابة، والجاهلية المقصود قبل الإسلام ليس قبل فتح مكة مع أنه قال بعضهم: أدركوا الجاهلية يعني قبل فتح مكة، الظاهر:

١. أنهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام.

٢. أنهم لم يروا النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- بعد الإسلام.

ما قال: هم مسلمون، هو ما يتكلم عن الكفار يتكلم عن ناس مسلمين، لم يروا النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- يعني حال كونهم مسلمين، لا ما رأوه.

موضوع إسلامهم متى أسلموا هؤلاء المخضرمون: هل أسلموا في حياة النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- في زمنه ولا بعد ذلك؟ ما في فرق أسلموا وقت ما أسلموا، المهم الآن أن يجمعوا الوصفين: أدركوا الجاهلية وأدركوا الإسلام، وأسلموا ولم يروا النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- بعد إسلامهم، سواءً أسلموا في زمنه -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- أو في حياته أو بعد حياته بعد زمنه، هؤلاء المخضرمون.

المخضرمون أين نعدُّهم؟ هل نعدُّهم في الصحابة أو نعدُّهم في التابعين؟ الصحيح أنهم تابعين، إلا أنهم كبار التابعين يُعتبروا.

(فعدَّهُم ابنُ عبدِ البرِّ في الصَّحابةِ) هذا غير صحيح، عدَّهم في الصحابة هذا كلام غير صحيح، طبعًا ليس ابن حجر أخطأ، أظن الحجر سيجيب عن هذا، أظن مراده عندما قال: **(عدَّهُم ابنُ عبدِ البرِّ في الصَّحابةِ)** يعني عدَّهم معهم، ذكرهم مع الصحابة لا عدَّهم منه.

(وادَّعَى عِياضٌ وغيرُه أَنَّ ابنَ عبدِ البرِّ يقولُ: إِنَّهُم صحابةٌ!) عبارة القاضي عياض -رحمه الله- صريحة أنه عدَّهم صحابة، أنهم صحابة لكن رد على هذا قال: **(وفيهِ نظرٌ؛ لأَنَّهُ أَفصَحَ في**

خُطبةِ كتابِه) أفصح ابن عبد البر **(بأنَّهُ إنَّما أَورَدَهُم ليكونَ كتابُه جامِعًا مُستوعِبًا لأهْلِ القرنِ الأوَّلِ)** لا لصحبتهم، حطهم معهم لكي يجمع الكل.

(والصَّحيحُ أنَّهُم معددونَ في كبارِ التَّابعينَ سواءٌ عُرِف أَنَّ الواحِدَ منهُم كانَ مُسلمًا في زمنِ النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- كالنَّجاشيِّ أَمْ لا، لكنْ إِنْ ثبتَ أَنَّ النبيَّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- ليلةَ الإِسْراءِ) انتبهوا لهذه المسألة: **(كُشِفَ لهُ عن جَميعِ مَن في الأَرْضِ فرَآهُمْ، فيَنْبَغِي أَنْ يُعَدَّ مَنْ كانَ مُؤمِنًا بِهِ في حياتِه إذْ ذاكَ وإِنْ لمْ يُلاقِهِ في الصَّحابَةِ)** إن لم يلاقه أن يُعدَّ في الصحابة **(لحُصولِ الرُّؤيَةِ من جانِبِه -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-)** هذا الكلام إذا ثبت وفي ثبوته كلام، وكذلك يصعب التعيين لهؤلاء الناس الذي كانوا مسلمين في لحظة إسراء النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-.

(المتن)

📖 [فالقسمُ الأوَّلُ ممَّا تقدَّمَ ذِكْرُهُ مِن الأقْسامِ الثَّلاثةِ- وهُو ما تَنْتَهي إلى النَّبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- غايةُ الإِسنادِ- هُو المَرْفوعُ، سواءٌ كانَ ذلك الانتهاءُ بإِسنادٍ مُتَّصلٍ أَم لا.

والثَّانِي: هو المَوْقوفُ، وهو ما انْتَهَى إلى الصَّحابيِّ.

والثَّالِثُ: المَقْطوعُ، وهو ما ينْتَهي إلى التَّابعيِّ.

ومَنْ هو دُونَ التَّابِعيِّ مِن أَتْباعِ التَّابعينَ فمَنْ بعْدَهُم؛ فيهِ؛ أَي: في التَّسميةِ، مِثْلُهُ؛ أَي: مثلُ ما ينتَهي إلى التَّابعيِّ في تسميةِ جميعِ ذلك مَقطوعًا، وإنْ شِئْتَ قُلْتَ: موقوفٌ على فُلانٍ].

(الشرح)

(فالقسمُ الأوَّلُ ممَّا تقدَّمَ ذِكْرُهُ مِن الأقْسامِ الثَّلاثةِ -وهُو ما تَنْتَهي إلى النَّبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- غايةُ الإِسنادِ- هُو المَرْفوعُ، سواءٌ كانَ ذلك الانتهاءُ بإِسنادِ:

أ. مُتَّصلٍ.

ب. أم لا).

المرفوع يكون متصل نعم، قد يكون مرفوع منقطع؟ نعم، نحن قلنا هذا الكلام: أن المرفوع هو وصفٌ للمتن ولا وصف للسند؟ للمتن ما هو وصف للسند، ولذلك لو قلنا: مرفوعًا روي حديث مرفوع؛ قد يكون صحيح، قد يكون حسن، قد يكون ضعيف، وقد يكون بسند تصل وقد يكون الإنسان ينقطع ما له علاقة، هذا وصف للكلام الذي يقال.

(والثَّانِي: هو المَوْقوفُ، وهو ما انْتَهى إلى الصَّحابِيِّ) كذلك متصلًا أو منقطعًا.

(والثَّالِثُ: المَقْطوعُ، وهو ما ينْتَهي إلى التَّابعيِّ) كذلك متصلًا أو منقطعًا.

بقي من دون ماذا نفعل معه؟ **(ومَنْ هو دُونَ التَّابِعِيِّ مِن أَتْباعِ التَّابعينَ فمَنْ بعْدَهُم؛ فيهِ؛ أَي: في التَّسميةِ، مِثْلُهُ؛ أَي: مثلُ ما ينتَهي إِلى التَّابعيِّ في تسميةِ جميعِ ذلك مَقطوعًا)** هذه صورة جديدة هذه، هل أستطيع أن أقول: موقوفٌ على الزهري يصح؟ نعم إذا قُيِّد يصح ما في مشكلة، **(وإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: موقوفٌ على فُلانٍ)** يعني مقيدًا ممكن، لكن تقول: موقوف فقط فينصرف إلى الصحابة ما ينصرف إلى التابعين ومن بعدهم.

(المتن)

📖 [فحَصَلَتِ التَّفرِقةُ في جميعِ الاصطِلاحِ بين المَقطوعِ والمُنْقَطِعِ؛

- فالمُنْقَطِعُ مِن مباحِثِ الإِسنادِ كما تقدَّمَ.
- والمَقْطوعُ مِن مباحِثِ المَتْنِ كما ترى.

وقد أَطلَقَ بعضُهُم هذا في موضِعِ هذا، وبالعكْسِ؛ تجوُّزًا عنِ الاصطِلاحِ.

ويُقالُ للأَخيرينِ؛ أَي: الموقوفِ والمَقطوعِ: الأَثَرُ].

(الشرح)

(فحَصَلَتِ التَّفرقةُ في جميعِ الاصطِلاحِ بين المَقطوعِ والمُنْقَطِعِ، فالمُنْقَطِعُ مِن مباحِثِ الإِسنادِ كما تقدَّمَ، والمَقْطوعُ مِن مباحِثِ المَتْنِ كما ترى) واضح هذا الكلام؟ حصل تغيير في هذا في الإطلاق يعني أنه أُطلِق هذا على ذاك وذاك على هذا. **(وقد أَطلَقَ بعضُهُم هذا في موضِعِ هذا، وبالعكْسِ؛ تجوُّزًا عنِ الاصطِلاحِ)** قالوا: نُقِل عن الشافعي إطلاق المقطوع على المنقطع، ونُقِل عن البرتيجي إطلاق المنقطع على المقطوع، هذا ورد عنهم إطلاقه مرة أو مرتين ليس أنه طريقة دائمة.

(ويُقالُ للأخيرينِ؛ أي: الموقوفِ والمَقطوعِ: الأَثَرُ) إذًا يُقال لموقوف كلام الصحابي وكلام التابعي ومن دونه يُقال له: الأثر، ومرَّ معنا في أول الكتاب الذي هو الفرق بين الحديث والخبر والأثر.

باقي عندنا اصطلاح آخر وهو المسند، ما معنى المسند؟

(المتن)

[والمُسْنَدُ في قولِ أَهلِ الحَديث: هذا حديثٌ مُسنَدٌ: هو: مرفوعُ صَحابِيٍّ بِسَنَدٍ ظاهِرُهُ الاتِّصالُ.

فقولي: مرفوعٌ كالجنسِ، وقولي: صحابيٍّ كالفصلِ، يَخرُجُ بِهِ ما رفعهُ التَّابعيُّ؛ فإِنَّه مُرْسَلٌ، أَو مَن دونَه؛ فإِنَّه مُعْضَلٌ أَو مُعلَّقٌ.

و في قولي: ظاهِرُهُ الاتِّصالُ يُخْرِجُ ما ظاهِرُه الانقطاعُ، ويُدخِل ما فيه الاحتِمالُ، وما يوجَدُ فيه حقيقةُ الاتِّصالِ مِن بابِ أَولى

ويُفهَمُ مِن التَّقييدِ بالظُّهورِ أَنَّ الانقطاعَ الخفيَّ كعنعَنَةِ المدلِّسِ والمُعاصِرِ الذي لم يثبُتْ لُقِيُّهُ؛ لا يُخرِجُ عن الحديثَ عن كونِه مُسنَدًا؛ لإِطباقِ الأئمَّةِ الَّذينَ خَرَّجوا المسانيدَ على ذلك.

وهذا التَّعريفُ مُوافِقٌ لقَولِ الحاكمِ: المُسْنَدُ: ما رواهُ المحدِّثُ عن شيخٍ يَظْهَرُ سماعُه منهُ، وكذا شيخُه من شيخِهِ مُتَّصلًا إِلى صحابيٍّ إِلى رسولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

وأمَّا الخَطيبُ فقالَ: المُسْنَدُ: المتَّصلُ.

فعلى هذا: الموقوفُ إِذا جاءَ بسندٍ مُتَّصلٍ يسمَّى عندَه مسندًا، لكنْ قال: إِنَّ ذلك قد يأْتي، لكنْ بقلَّةٍ.

وأَبعدَ ابنُ عبدِ البرِّ حيثُ قالَ: المُسندُ المرفوعُ ولم يتعرَّضْ للإِسنادِ؛ فإِنَّهُ يصدُقُ على المُرسلِ والمُعضَلِ والمُنقطِعِ إِذا كانَ المتنُ مرفوعًا! ولا قائلَ بِهِ].

(الشرح)

(والمُسْنَدُ في قولِ أَهلِ الحَديث: هذا حديثٌ مُسنَدٌ: هو:

❶ مرفوعُ صَحابِيٍّ.

❷ بِسَنَدٍ ظاهِرُهُ الاتِّصالُ).

إذًا المسنَد وصفٌ لما جمع الأمرين: الرفع مع الاتصال، إذًا المسند وصفٌ للمتن ولا للسند ولا للاثنين؟ للاثنين، إذًا عندنا وصفٌ للمتن فنقول: مرفوع، وعندنا وصف للسند وهو متصل، فإذا جمعت الوصفين خرجنا باصطلاح جديد وهو المسند. منقطع وصفٌ للمتن ولا للسند؟ للسند.

(فقولي: مرفوعٌ كالجنسِ، وقولي: صحابيٌّ كالفصلِ، يَخرُجُ بِهِ ما رفعهُ التَّابعيُّ؛ فإِنَّه مُرْسَلٌ، أَو مَن دونَه؛ فإِنَّه مُعْضَلٌ أَو مُعلَّقٌ) خلوكم معي: الآن قلنا: المسند ما هو؟ المتصل والمرفوع، هذا قول، وهناك أقوال أخرى؛

✍ هناك من قال: أن المسند هو المتصل.

✍ وهناك من قال: المسند هو المرفوع.

✍ وهناك من قال: المسند هو المتصل مرفوع وهذا هو الصحيح.

الآن الكلام الذي سيأتي كله خلاصة هذا الذي ذكرت التي هي الثلاث الأقوال:

(و في قولي: ظاهِرُهُ الاتِّصالُ يُخْرِجُ ما ظاهِرُه الانقطاعُ، ويُدخِل ما فيه الاحتمالُ) هذه مسألة مهمة الآن، لما قلنا: **(ظاهِرُهُ الاتِّصالُ)**، ما معنى ظاهره الاتصال؟ يعني متصل؛

- لو كانت رواية مدلِّس لو فيه مدلِّس وعنعن سيدخل في ظاهره الاتصال؟ نعم.
- لو كان من المرسل الخفي سيظهر سيدخل في مظاهره اتصال؟ نعم.

سيدخل فيها ظاهره الاتصال لكن لا يدخل في المتصل؛ لأنه سنحكم على رواية المدلس المعلن بالانقطاع، والمرسل الخفي بالانقطاع، لكن هو يقول: على ظاهره الاتصال في الظاهر والمتصل ولكن ما عرفنا انقطاعه إلا بعد البحث والنظر في هذا كونه مدلِّس ولا لا؟ واكتشفنا أنه مدلِّس وجدناه معنعن فحكمنا بالانقطاع.

(ويُفهَمُ مِن التَّقييدِ بالظُّهورِ أَنَّ الانقطاعَ الخفيَّ كعنعَنَةِ المدلِّسِ والمُعاصِرِ الذي لم يثبُتْ لُقِيُّهُ) الذي هو المرسل الخفي **(لا يُخرِجُ عن الحديثَ عن كونِه مُسنَدًا)** لماذا لا يخرج؟ ما هو السبب؟ **(لإِطباقِ الأئمَّةِ الَّذينَ خَرَّجوا المسانيدَ على ذلك، وهذا التَّعريفُ مُوافِقٌ لقَولِ الحاكمِ)** ماذا قال الحاكم؟ **(المُسْنَدُ: ما رواهُ المحدِّثُ عن شيخٍ يَظْهَرُ سماعُه منهُ، وكذا شيخُه من شيخِهِ مُتَّصلًا إِلى صحابيٍّ إِلى رسولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-)**؛

أ. متصلًا.

ب. صحابيٍّ إِلى رسولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-.

صار قول الحاكم: أنه المسند هو المتصل المرفوع.

(وأمَّا الخَطيبُ فقالَ: المُسْنَدُ: المُتَّصلُ) هذا القول الثاني الآن: المسند هو المتصل، **(فعلى هذا: الموقوفُ إذا جاءَ بسندٍ مُتَّصلٍ يسمَّى عندَه مسندًا)** إذن إذا قلنا: المسند المتصل على قول الخطيب سيشمل المرفوع والموقوف والمقطوع، وسيصبح المسنَد بهذا الاعتبار وصفٌ للمتن ولا وصفٌ للسند؟ للسند. **(لكنْ قال: إنَّ ذلك قد يأْتي، لكنْ بقلَّةٍ)** ما هو الذي بقلة؟ أنه موقوف؛ أي قليل في الاستعمال.

القول الثالث الذي هو بعيد مرة: **(وأَبعدَ ابنُ عبدِ البرِّ حيثُ قالَ: المُسندُ المرفوعُ)** على قول ابن عبد البر، أسمع أن المرفوع صار وصف للمتن وليس للسند، سيدخل في المسند المرفوع المتصل، والمرفوع المنقطع، والمرفوع المعضل، والمرفوع كله سيدخل فيه، **(ولم يتعرَّضْ للإِسنادِ؛ فإِنَّهُ يصدُقُ على المُرسلِ والمُعضَلِ والمُنقطِعِ إِذا كانَ المتنُ مرفوعًا! ولا قائلَ بِهِ)** هذا رد شديد.

انتهينا الآن من أقسام الحديث باعتبار منتهاه الذي هو المرفوع والمقطوع والموقوف، هذه الثلاثة بتفصيلها والخلاف الذي فيها والصور إلى آخره، كل هذا الكلام كان في هذا الباب.

الآن انتقلنا إلى باب جديد: وهو العالي والنازل، ما هو العالي؟

وكُلُّ ما قَلّتْ رجَالُهُ "عَلا" وضِــدُّه ذاكَ الذي قَدْ "نَزَلا"

يعني كل ما كثرت رجاله نزل، إذًا العلو والنزول تقابُل، لو جاءني إسناد فيه خمسة رواة هذا عالي ولا نازل؟ حسب ما يقابله؛

- إذا كان الإسناد الآخر الذي يقابله مثلًا فيه ستة صار هذا عالي.
- لا الذي يقابله فيه أربعة معنى هذا نازل.
- ما في شيء يقابله حديث فرد ما يوصف بالعالي والنازل.

(المتن)

📖 قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: [فإِنْ قَلَّ عَدَدُهُ؛ أي: عددُ رجالِ السَّندِ:

١. فإِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ إِلى النَّبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- بذلك العددِ القليلِ بالنِّسبةِ إِلى أَيِّ سندٍ آخَرَ يَرِدُ بهِ ذلك الحَديثُ بعينِه بعددٍ كثيرٍ.

٢. أَوْ ينتَهِيَ إِلى إِمامٍ مِن أَئمَّةِ الحَديثِ ذي صِفَةٍ عَلِيَّةٍ كالحفظِ والفِقهِ والضَّبطِ والتَّصنيفِ وغيرِ ذلك من الصِّفاتِ المُقتَضِيَةِ للتَّرجيحِ؛ كشُعْبَةَ ومالكٍ والثَّوريِّ والشَّافعيِّ والبُخاريِّ ومُسلمٍ ونحوِهم.

فالأوَّلُ وهُو ما ينتَهي إِلى النَّبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-: العُلُوُّ المُطْلَقُ، فإِن اتَّفَقَ أَنْ يكونَ سندُهُ صحيحًا؛ كانَ الغايةَ القُصوى، وإِلَّا فَصُورةُ العلوِّ فيهِ موجودةٌ ما لم يكُنْ موضوعًا؛ فهُو كالعدَمِ.

والثَّانِي: العُلُوُّ النِّسْبِيُّ: وهُو ما يقلُّ العددُ فيهِ إِلى ذلك الإِمامِ، ولو كانَ العددُ من ذلك الإِمامِ إِلى مُنتهاهُ كَثيرًا.

وقد عَظُمَتْ رغبةُ المُتأَخِّرينَ فيهِ، حتَّى غَلَبَ ذلك على كثيرٍ منهُم، بحيثُ أَهْمَلوا الاشتِغالَ بما هُو أَهمُّ منهُ.

وإِنَّما كانَ العلوُّ مَرغوبًا فيهِ؛ لكونِه أَقربَ إِلى الصحَّةِ، وقلَّةِ الخطأِ؛ لأنَّهُ ما مِن راوٍ مِن رجالِ الإِسنادِ إِلَّا والخطأُ جائزٌ عليهِ، فكلَّما كَثُرتِ الوسائطُ وطالَ السَّندُ؛ كَثُرَتْ مظانُّ التَّجويزِ، وكلَّما قلَّتْ؛ قلَّ-تْ].

(الشرح)

(فإِنْ قَلَّ عَدَدُهُ؛ أي: عددُ رجالِ السَّندِ، فإِمَّا أَنْ يَنْتَهِيَ إِلى النَّبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- بذلك العددِ القليلِ بالنِّسبةِ إِلى أَيِّ سندٍ آخَرَ يَرِدُ بهِ ذلك الحَديثُ بعينِه بعددٍ كثيرٍ) إذًا:

أ. يَنْتَهِي إِلى النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-.

ب. **(أَوْ ينتَهِيَ إِلى إِمامٍ مِن أَئمَّةِ الحَديثِ ذي صِفَةٍ عَلِيَّةٍ كالحفظِ والفِقهِ والضَّبطِ والتَّصنيفِ).**

هذا التقسيم آخر يبغي يقول: أن العلو هذا والنزول عرفنا أنه هو العلو والنزول قلة العدد وزيادة العدد، لكن يقول: في تقسيم ثاني له: أنه العلو هذا:

١. إما علوٌّ مطلق.

٢. وإما علوٌّ نسبي.

إذا كان الكلام العلو والنزول في حديث رسول الله فهذا علوٌّ مطلق.

وإذا كان بالنسبة للصحابي فهذا علوٌّ نسبي؛ يعني بالنسبة لهذا الإمام.

(أَوْ ينتَهِيَ إِلى إِمامٍ مِن أَئمَّةِ الحَديثِ ذي صِفَةٍ عَلِيَّةٍ كالحفظِ والفِقهِ والضَّبطِ والتَّصنيفِ وغيرِ ذلك من الصِّفاتِ المُقتَضِيَةِ للتَّرجيحِ؛ كشُعْبَةَ ومالكٍ والثَّوريِّ والشَّافعيِّ والبُخاريِّ ومُسلمٍ ونحوِهِم) الأول نسميه ماذا؟ **(فالأوَّلُ وهُو ما ينتَهي إِلى النَّبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-: العُلُوُّ المُطْلَق، فإِن اتَّفَقَ أَنْ يكونَ سندُهُ صحيحًا؛ كانَ الغايةَ القُصوى)** صحيح وعالي، **(وإِلَّا فَصُورةُ العلوِّ فيهِ موجودةٌ ما لم يكُنْ موضوعًا؛ فهُو كالعدَمِ)** انتبهوا معي: **(وَإِلَّا)** يعني إن لم يكن السند صحيح فيبقى ما هو صحيح فيه ضعف ولا كذا لكنه عالي، فيه علو **(فيهِ موجودةٌ ما لم يكُنْ موضوعًا)** إذا كان الحديث مكذوب فهذا كالعدم.

ما الأفضل الآن: العلو ولا النزول؟ العلو، لماذا العلو؟ لماذا ما يكون النزول هو الأفضل؟ قلة احتمال الخطأ والوهم، الآن لما يكون بينك وبين صاحب الخبر راوٍ واحد، فاحتمال الخطأ

الآن صار على واحد، لكن لما يكون بينك وبينه اثنان يصير احتمال الأول يخطئ واحتمال الثاني، ثلاثة صار ثلاثة، أربعة صار أربعة، فكلما زادت الوسائط كثُر احتمال الخطأ، هذا الفائدة.

صار عندكم ما الأفضل: العلو ولا النزول؟ العلو، هل كل عالٍّ أفضل من كل نازل؟ لا طبعًا، فقد يأتيك الخبر نازلًا لأئمة حُفَّاظ وعاليًّا لرواة ثقات لكن ليسوا في درجة عالية فيكون النزول أفضل من العلو، فإذًا الكلام من حيث الجملة.

(والثَّانِي: العُلُوُّ النِّسْبِيُّ: وهُو ما يقلُّ العددُ فيهِ إِلى ذلك الإِمامِ، ولو كانَ العددُ من ذلك الإِمامِ إِلى مُنتهاهُ كَثيرًا، وقد عَظُمَتْ رغبةُ المُتأَخِّرينَ فيهِ، حتَّى غَلَبَ ذلك على كثيرٍ منهُم) يعني غلبت رغبة المتأخرين في ماذا؟ في العلو، صاروا يدوِّروا العلو ولا يهمهم الصحة ولا الإتقان ولا ويروحوا يأخذوا من واحد جاهل لا يعرف حديث ولا يُحسِن قراءته لكن لأن عنده إسناد عالي، يعني لما تأخر الزمن صار الاهتمام بالشكليات أكثر في كثير من العلوم، وينبغي للإنسان أنه يفطَن لا ينجر وراء الأخطاء.

(بحيثُ أَهْمَلوا الاشتِغالَ بما هُو أَهمُّ منهُ وإِنَّما كانَ العلوُّ مَرغوبًا فيهِ؛ لكونِه أَقربَ إِلى الصحَّةِ، وقلَّةِ الخطأِ) هذا سبب تفضيل العلو على النزول، **(لأَنَّهُ ما مِن راوٍ مِن رجالِ الإِسنادِ إِلَّا والخطأُ جائزٌ عليهِ، فكلَّما كَثُرتِ الوسائطُ وطالَ السَّندُ؛ كَثُرَتْ مظانُّ التَّجويزِ، وكلَّما قلَّتْ قلَّتْ)** ترى من الخطأ أن تقول: كلما قلت كلما قلت، أو تقول: كلما ذاكرت كلما نجحت، لا، لا تُكرِّر كلما، كلما مرة واحدة تقولها، **(كلما ذاكرت نجحت، وكلما أتيت أكرمتك)**، كلما أتيت كلما أكرمتك لا غير صحيح، كلما مرة واحدة.

هذه مسألة الآن جديدة وقد أشرت إليها قبل قليل:

(المتن)

📖 [فإِنْ كانَ في النُّزولِ مَزِيَّةٌ ليستْ في العلوِّ؛ كأَنْ يكونَ رجالُه أَوثقَ منهُ، أَو أَحفَظَ، أَو أَفقهَ، أَو الاتِّصالُ فيهِ أَظهرَ؛ فلا تردُّدَ في أَنَّ النُّزولَ حينئذٍ أَولى.

وأَمَّا مَن رجَّحَ النُّزولَ مُطلقًا، واحْتَجَّ بأَنَّ كَثرةَ البحثِ تقتَضي المشقَّةَ؛ فيعظُمُ الأَجْرُ!

فذلك ترجيحٌ بأَمرٍ أَجنبيٍّ عمَّا يتعلَّقُ بالتَّصحيحِ والتَّضعيفِ].

(الشرح)

(فإِنْ كانَ في النُّزولِ مَزِيَّةٌ ليستْ في العلوِّ؛ كأَنْ يكونَ رجالُه أَوثقَ منهُ، أَو أَحفَظَ، أَو أَفقهَ، أَو الاتِّصالُ فيهِ أَظهرَ؛ فلا تردُّدَ في أَنَّ النُّزولَ حينئذٍ أَولى) الآن سينتقل إلى مسألة: بعض الناس رجَّح النزول على العلو ما رأيكم؟ **(وأَمَّا مَن رجَّحَ النُّزولَ مُطلقًا، واحْتَجَّ بأَنَّ كَثرةَ البحثِ تقتَضي المشقَّةَ؛ فيعظُمُ الأَجْرُ)** هذا ما علاقته في الأجر؟! الآن أنا قاعد أدور حديث صحيح أدور على الأجر فقط، إذا أدور الأجر اذهب قوم الليل ولا اقرأ لك قرآن ولا استغفر الله وسبح، الآن في البحث في الحديث العالي أقوى من النازل، ما دخَّل الأجر وما الأجر وكثرة الأجر.

(فذلك ترجيحٌ بأَمرٍ أَجنبيٍّ عمَّا يتعلَّقُ بالتَّصحيحِ والتَّضعيفِ) الأمر الأجنبي الذي هو المشقة، هذا ترجيح بالمشقة هذا موضوع ثاني، وحتى لو قلنا كثر الأجر في البحث في النزول، ما في بأس: يكثر الأجر وكيف يكثر الحمد لله خير وبركة، لكن يبقى في علو أقوى فقط.

(المتن)

📖 [١- وفيهِ؛ أي: في العلوِّ النسبيِّ المُوافَقَةُ، وهي الوصول إلى شيخِ أحدِ المصنِّفينَ مِن غيرِ طريقهِ؛ أَي: الطَّريقِ التي تصلُ إلى ذلك المصنِّفِ المُعيَّنِ.

و مثالُه: روى البُخاريُّ عن قُتيبةَ عن مالكٍ حديثًا...

فلو رَوَيْناهُ مِن طريقِهِ؛ كانَ بيننَا وبينَ قُتَيْبَةَ ثمانيةٌ، ولو رَوْينا ذلك الحَديثَ بعينِه مِن طريقِ أَبي العبَّاس السَّرَّاجِ عن قُتيبةَ مثلًا؛ لكانَ بيننا وبينَ قُتيبةَ مثلًا فيه سبعةٌ.

فقدْ حَصَلَتْ لنا المُوافقةُ معَ البُخاريِّ في شيخِهِ بعينِهِ معَ عُلوِّ الإِسنادِ على الإِسنادِ إِليهِ.

٢- وفيهِ؛ أَي: في العلوِّ النسبيِّ البَدَلُ، وهو الوُصولُ إِلى شيخِ شيخِهِ كذلكَ كأَنْ يقعَ لنا ذلك الإِسنادُ على الإسناد إليه بعينِهِ مِن طريقٍ أُخرى إِلى القعنَبِيِّ عن مالكٍ، فيكونُ القَعْنَبِيُّ بَدلًا فيهِ مِن قُتَيْبَةَ، وأَكثرُ ما يعتَبِرونَ المُوافَقَةَ والبَدَلَ إِذا قارَنَا العُلُوَّ، وإِلاَّ؛ فاسمُ المُوافقةِ والبَدلِ واقِعٌ بدُونِه.

٣- وفيهِ؛ أَي: العُلوِّ النسبيِّ المُساواةُ، وهي: استواءُ عدَدِ -الإِسنادِ- مِن الرَّاوي إِلى آخِرِهِ؛ أَي: الإِسنادِ مَعَ إِسنادِ أَحدِ المصنِّفينَ.

كأَنْ يروِيَ النَّسائيُّ مَثلًا حَديثًا يقعُ بينَهُ وبينَ النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- فيهِ أَحدَ عشرَ نفسًا، فيقعُ لنا ذلك الحديثُ بعينِه بإِسنادٍ آخَرَ إِلى النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- يقعُ بينَنا فيه وبينَ النَّبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- أَحدَ عشرَ نفسًا، فنُساوي النَّسائيَّ مِن حيثُ العددُ معَ قطعِ النَّظرِ عن مُلاحظةِ ذلك الإِسنادِ الخاصِّ.

٤- وفيهِ؛ أَي: في العلوِّ النسبيِّ أَيضًا المُصافَحَةُ، وهي: الاستواءُ مَعَ تِلْميذِ ذلكَ المصنِّف على الوجْهِ المَشروحِ أَوَّلًا.

وسُمِّيتْ مُصافحةً لأَنَّ العادةَ جرتْ في الغالبِ بالمُصافحةِ بينَ مَن تلاقَيا، ونحنُ في هذهِ الصُّورةِ كأَنَّا لَقينا النَّسائيَّ، فكأَنَّا صافَحْناهُ].

(الشرح)

(وفيهِ؛ أي: في العلوِّ النسبيِّ المُوافَقَةُ) الآن موضوع ثاني سندخل فيه: العلو النسبي ليس المطلق، ليس إلى النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، إلى عالم من العلماء يقول: هذا العلو ستدخل فيه أربعة صور:

١. واحدة اسمها الموافقة.

٢. والثانية اسمها البدل.

٣. والثالثة اسمها المساواة.

٤. والرابعة اسمها المصافحة.

كيف هذا؟ قال: أول شيء: الموافقة؛

(وهي الوصول إلى شيخِ أحدِ المصنِّفينَ مِن غيرِ طريقهِ) الوصول إلى شيخ أحد المصنِّفين لكن ليس من طريق هذا المصنِّف؛ يعني الوصول مثلًا لشيخ البخاري ليس من طريق البخاري، من طريق أحد ثاني غير البخاري، فأصل إلى البخاري من غير طريق البخاري بسندٍ أعلى، هذا الفرق؛ أني لو رويت هذا الحديث إلى شيخ البخاري من طريق البخاري مثلًا يكون بيني وبين البخاري مثلًا عشرة، لكن لو رويته من طريق شيخ آخر غير البخاري يعني قريب للبخاري عن شيخ البخاري فيكون مثلًا بتسعة فيصير هذا يسمى الموافقة.

الصورة: أني أرويه أصل إلى شيخ البخاري يكون عن طريق البخاري أنزل، وعن طريق غير البخاري أعلى؛ فهذا الذي يسمونه العلو بالموافقة.

اقرأ المثال الآن: **(أَي: الطَّريقِ التي تصلُ إِلى ذلك المصنِّف المُعيَّنِ. مثالُه: روى البُخاريُّ عن قُتيبةَ عن مالكٍ حديثًا فلو رَوَيْناهُ مِن طريقِهِ)** من طريق البخاري **(كانَ بينَنا وبينَ قُتَيْبَةَ ثمانيةٌ، ولو رَوْينا ذلك الحَديثَ بعينِه مِن طريقِ أَبي العبَّاس السَّرَّاجِ عن قُتيبةَ مثلًا)** طبعًا أبو العباس السرَّاج

تلميذ البخاري وروى عنه البخاري بالمناسبة وهو أصلًا تلميذ لكنه عمَّر، **(عن قُتيبةَ مثلًا؛ لكانَ بينَنا وبينَ قُتيبةَ مثلًا فيه سبعةٌ، فقدْ حَصَلَتْ لنا المُوافقةُ معَ البُخاريِّ في شيخِهِ بعينِهِ معَ عُلوِّ الإِسنادِ)** لاحظوا الموافقة ماذا صارت شروطها؟

أ. فحصلت لنا الموافقة في شيخه.

ب. مع علو الإسناد.

على الإسناد إليه يعني إلى البخاري، هذا هو يسميه الموافقة.

(وفيهِ؛ أَي: في العلوِّ النسبيِّ البَدَلُ) البدل نفس صورة الموافقة لكن الوصول فيها يكون إلى شيخ الشيخ وليس إلى الشيخ، **(وهو الوُصولُ إِلى شيخِ شيخِهِ كذلكَ)** ما معنى هذا؟ يعني بطريقٍ غير طريق للشيخ؛ **(كأَنْ يقعَ لنا ذلك الإِسنادُ على الإسناد إليه بعينِهِ مِن طريقٍ أُخرى إِلى القعنَبِيِّ عن مالكٍ، فيكونُ القَعْنَبيُّ بَدلًا فيهِ مِن قُتَيْبَةَ)**.

كيف يعني الكلام؟ الآن هو الحديث عن البخاري، البخاري يرويه عن مَن؟ عن قتيبة، وقتيبة بن سعيد عن مالك، ففي الموافقة أنا رويت عن أبي العباس السرَّاج عن قتيبة، التقيت في قتيبة في شيخ البخاري، لكن هنا لا ما رويت، رويت عن غير قتيبة عن القعنبي والتقينا في مالك الذي هو شيخ شيخ البخاري، لم أوافق البخاري في شيخه، إنما وافقته في شيخ شيخه، طبعًا بعلو؛ يعني بمعنى أني لو رويت عن طريق البخاري سيكون أنزل، فلما رويت عن طريق القعنبي عبد الله بن مسلمة عن مالك بنزول؛ فهذا يسمى البدل.

- إذًا في الموافقة أصل إلى شيخ البخاري أو غير البخاري، منه إلى شيخه.
- وفي البدل أن أصل إلى شيخ الشيخ بطريقٍ أنزل مما لو رويت عن طريق الشيخ نفسه.

(وأَكثرُ ما يعتَبِرونَ المُوافَقَةَ والبَدَلَ إِذا قارَنَا العُلُوَّ، وإِلاَّ؛ فاسمُ المُوافقةِ والبَدلِ واقِعٌ بدُونِه)

يعني قد تكون موافقة وبدل مع نزول، نُعيد الكلام ماذا هو؟ -إذا قلت: أنزل سقط لسان-؛

- إذا كانت الموافقة أن نصل إلى شيخ البخاري مثلًا بطريقٍ أعلى مما لو رويناه عن طريق البخاري نفسه، نصل إلى شيخ البخاري من طريق غير البخاري بإسنادٍ أعلى مما لو رويناه عن طريق البخاري.
- والبدل أن نصل إلى شيخ الشيخ، يعني في هذا مثال شيخ شيخ البخاري إلى مالك، بطريقٍ غير طريق البخاري وأعلى من طريق البخاري من طريق ما لو رويناه عن طريق البخاري.

(وأَكثرُ ما يعتَبِرونَ المُوافَقَةَ والبَدَلَ إِذا قارَنَا العُلُوَّ، وإِلاَّ؛ فاسمُ المُوافقةِ والبَدلِ واقِعٌ بدُونِه)

يعني ممكن يكون أنا أروي عن شيخ البخاري أنزل، لكن هذا بعضهم ما يراه موافقة، لا موافقة ولا بدل، مثل ابن الصلاح ما يراه موافقة ولا بدل. ابن الصلاح ما يرى أنه الموافقة والبدل لا بُدَّ تكون مع العلو.

(وفيهِ؛ أَي: العُلوِّ النسبيِّ المُساواةُ)، وفيه المساواة معنى ثالث: المساواة، ما هي المساواة؟ **(وهي: استواءُ عدَدِ الإِسنادِ مِن الرَّاوي إِلى آخِرِه؛ أَي: الإِسنادِ مَعَ إِسنادِ أَحدِ المصنِّفينَ؛ كأَنْ يروِيَ النَّسائيُّ مَثلًا حَديثًا يقعُ بينَهُ وبينَ النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- فيهِ أَحدَ عشرَ نفسًا، فيقعُ لنا ذلك الحديثُ بعينِه بإِسنادٍ آخَرَ إِلى النبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- يقعُ بينَنا فيه وبينَ النَّبيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- أَحدَ عشرَ نفسًا، فنُساوي النَّسائيَّ مِن حيثُ العددُ معَ قطعِ النَّظرِ عن مُلاحظةِ ذلك الإِسنادِ الخاصِّ)** هذا صار فيه علو بالنسبة للنسائي، كيف النسائي يرويه بأحد عشر راويًا وأنا أرويه بأحد عشر راويًا؟! طبعًا إلى النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- ليس إلى النسائي، ما يتكلم عن النسائي اختلفت الصورة، فالآن صرت أنا عالي كأني في طبقة النسائي،

طبعًا يبدو هذا في الأعصار مستحيل؛ لأنه طالت الأسانيد لكن ابن حجر يقول: في زمنه هذا ممكن أنه يجد أسانيد عالية فيقترب من النسائي، لكن نحن ابتعدنا كثيرًا، هذا نسميه المساواة، إذًا استواء عدد الإسناد مع عدد إسناد أحد المصنِّفين.

ولاحظوا بالنسبة للمساواة ما اشترطنا الارتقاء مع إسناد النسائي ما هو شرط؛ لأن الإسناد مختلف، نحن نبغي العدد نفسه، والحديث يكون واحد، ما هو الحديث؟ أنت تتكلم على حديث بعينه صح.

(وفيهِ؛ أَي: في العلوِّ النسبيِّ أَيضًا المُصافَحَةُ) المصافحة أنزل من المساواة، **(وهي: الاستواءُ مَعَ تِلْميذِ ذلكَ المصنِّف على الوجْهِ المَشروحِ أَوَّلًا)** كيف يعني؟ يعني في المثال الأول كان بين النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- والنسائي أحد عشر نفسًا، فلو رويت نفس الحديث بإسناد بيني وبين النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- أحد عشر نفسًا معناه أني ساويت النسائي، لكن لو رويته بإثني عشر راويًا، يصير أنا كأني في طبقة تلميذ النسائي، أنا كأني من طبقة تلاميذ النسائي، فكأنني صافحت النسائي، يعني كأني التقيت بالنسائي وصافحته، عبَّروا عنها بالمصافحة.

(وسُمِّيتْ مُصافحةً لأنَّ العادةَ جرتْ في الغالبِ بالمُصافحةِ بينَ مَن تلاقَيا، ونحنُ في هذهِ الصُّورةِ كأَنَّا لَقينا النَّسائيَّ، فكأَنَّا صافَحْناهُ) واضح هذا الكلام.

(المتن)

📖 قال -رَحِمَهُ اللهُ-: [ويُقابِلُ العُلُوَّ بأَقْسامِهِ المَذكورةِ النُّزولُ فيكونُ كلُّ قسمٍ مِن أَقسامِ العُلوِّ يُقابِلُهُ قسمٌ مِن أَقسامِ النُّزولِ؛ خِلافًا لِمَن زعمَ أَنَّ العُلوَّ قد يقعُ غيرَ تابعٍ للنُّزولِ].

(الشرح)

قالوا: الذي زعم هذا الحاكم أن العلو غير تابع للنزول، ما يكون علو ونزول إلا في مقابلة.

الآن انتقل يا مشايخ إلى موضوع جديد: انتهينا من العلو والنزول، عندنا أوصاف تطلق على في الروايات مثل رواية الأقران، ومثل المدبَّج، قبل ما نقرأ نُلخصها.

☜ ما هي رواية الأقران؟

إذا روى القرين عن قرينه فسميناها رواية أقران، فإن روى كل قرينٍ عن القرين الآخر قالوا: مدبَّج.

يبقى نبغي نعرف ما هو القرين؟ من هم الأقران؟

(المتن)

[فإنْ تَشارَكَ الرَّاوِي ومَنْ روى عَنْهُ في أَمرٍ مِن الأمورِ المتعلِّقَةِ بالرِّوايةِ؛ مثلِ السِّنِّ واللُّقِيِّ، و هو الأخذُ عن المشايخِ؛ فهُو النَّوعُ الَّذي يُقالُ لهُ: روايةُ الأقْرانِ لأنَّهُ حينئذٍ يكونُ راويًا عن قَرينِه.

وإنْ رَوى كُلٌّ مِنْهُما؛ أَي: القَرينَيْنِ عَنِ الآخَرِ؛ فهو المُدَبَّجُ وهو أَخصُّ مِن الأوَّلِ، فكلُّ مُدَبَّجٍ أَقرانٌ، وليسَ كلُّ أَقرانٍ مدبَّجًا.

وقد صنَّفَ الدَّارقطنيُّ في ذلك، وصنَّف أَبو الشيخِ الأصبهانيُّ في الَّذي قبلَه.

وإذا روى الشَّيخُ عن تلميذِهِ صَدَق أَنَّ كلًّا منهُما يروي عنِ الآخَرِ؛ فهل يُسمَّى مُدبَّجًا؟

فيهِ بحثٌ، والظَّاهرُ: لا؛ لأنَّهُ مِن روايةِ الأكابِرِ عَنِ الأصاغِرِ، والتَّدبيجُ مأْخوذٌ مِن دِيباجَتَيِ الوجهِ، فيَقْتَضِي أنْ يكونَ ذلك مُستويًا مِن الجانبَيْنِ، فلا يجيءُ فيه هذا].

(الشرح)

قال -رَحِمَهُ اللهُ-: **(فإنْ تَشارَكَ الرَّاوِي ومَنْ روى عَنْهُ في أَمرٍ مِن الأمورِ المتعلِّقَةِ بالرِّوايةِ؛ مثلِ السِّنِّ واللُّقِيِّ)** ما هو اللقي؟ الأخذُ عن المشايخِ **(وهو الأخذُ عن المشايخِ؛ فهُو النَّوعُ الَّذي**

يُقالُ لهُ: روايةُ الأقْرانِ) مثل السن واللقي؛ يعني في الأمرين معًا، يتلاقيا في السن واللقي والشيوخ، أو في الشيوخ فقط يكفي ما في مشكلة، أما السن لوحده لا في الغالب؛ لأن هذا الغالب، في الغالب أن الأقران متقاربون في السن، هذا غالبًا، لكن الذي يجمعهم اللقاء في المشايخ، فهؤلاء أقران. فإنْ تَشارَكَ الرَّاوِي ومَنْ روى عَنْهُ في السِّنِّ واللُّقِيِّ هؤلاء الذين سميناهم أقران.

(وإنْ رَوى كُلٌّ مِنْهُما؛ أَي: القَرينَيْنِ عَنِ الآخَرِ؛ فهو المُدَبَّجُ لماذا قيل له: المدبج؟ سيأتي لماذا؟ (فهو المُدَبَّجُ وهو أَخصُّ مِن الأوَّلِ، فكلُّ مُدَبَّجٍ أَقرانٌ، وليسَ كلُّ أَقرانٍ مدبَّجً) هل المدبَّج مبني على رواية الأقران ولا لا؟ نعم مبني على رواية الأقران.

(وقد صنَّفَ الدَّارقطنيُّ في ذلك) كتابًا لكن لا نعرفه مفقود، الشيخ الأصبهاني عبد الله بن محمد بن جعفر متوفى ثلاثمئة وتسعة وستين للهجرة قبله؛ لأن تسعة وستين للهجرة والدارقطني مات ثلاثمئة وخمسة وثمانين للهجرة قبله وكتابه اسمه: [ذِكْر رواية الأقران] كتاب أبي الشيخ **(وصنَّف أَبو الشيخِ الأصبهانيُّ في الَّذي قبلَه)**.

(وإذا روى الشَّيخُ عن تلميذِهِ صَدَق أَنَّ كلًّا منهُما يروي عنِ الآخَرِ؛ فهل يُسمَّى مُدبَّجًا؟) **هذه مسألة جديدة -انتبهوا معي-:** إذا روى الشيخ عن تلميذه ماذا يعني؟ هو والتلميذ روى عن مَن؟ عن الشيخ، هو ما صار تلميذ إلا وقد روى عنه، هذه تدخل في المدبَّج ولا هي أقرب للرواية الأكابر عن الأصاغر؟ لها وجه هنا ووجه هناك.

(وإذا روى الشَّيخُ عن تلميذِهِ صَدَق أَنَّ كلًّا منهُما يروي عنِ الآخَرِ؛ فهل يُسمَّى مُدبَّجًا؟ فيهِ بحثٌ، والظَّاهرُ: لا؛ لأنَّهُ مِن روايةِ الأكابِرِ عَنِ الأصاغِرِ) هو يقول: الظاهر لا لكن فيه خلاف، وهو في الحقيقة نوع من المدبَّج وهو أيضًا نوع من رواية الأكابر عن الأصاغر، لكن في الغالب ما يقولون: مدبَّج، يقولون: أكابر عن أصاغر.

لماذا سمي التدبيج؟

(والتَّدبيجُ مأْخوذٌ مِن دِيباجَتَي الوجهِ) يعني صفحتي الوجه، الديباجة صفحة، **(فَيَقْتَضِي أَن يكونَ ذلك مُستوِيًا مِن الجانبَيْنِ، فلا يجيءُ فيهِ هذا)** افهموا الكلام، هو الحين يرد إدخال رواية الشيخ عن التلميذ أنه ما يدخل في المدبَّج؛ لأنه ما يشمله الاسم، لا يصدق عليه الاسم، وهي مسألة اصطلاح ليس اسم، قال فيقتضي التساوي ديباجتين الوجه متساوية، ورواية الشيخ عن تلميذه ليس فيه تساوي؛ لأن الشيخ أكبر فهذه أكابر عن أصاغر، هو العبرة باصطلاح المحدثين استعملوه بماذا؟

(المتن)

📖 [وإِنْ رَوى الرَّاوي عَمَّنْ هُو دُونَهُ في السنِّ أَو في اللُّقيِّ أَو في المِقدارِ؛ فهذا النَّوعُ هو روايةُ الأَكابِرُ عَنِ الأصاغِرِ.

ومِنهُ؛ أَي: و مِن جُملةِ هذا النَّوعِ –وهو أَخصُّ مِن مُطلَقِهِ– روايةُ الآباءُ عَنِ الأَبْناءِ، والصَّحابةِ عنِ التَّابعينَ، والشَّيخِ عن تلميذِهِ، ونحوِ ذلك.

وفي عَكْسِهِ كَثْرَةٌ؛ لأَنَّهُ هُو الجادَّةُ المسلوكةُ الغالبةُ.

ومِنْهُ: مَنْ رَوى عَنْ أَبيهِ عَنْ جَدِّهِ

وفائدةُ معرِفَةِ ذلك: التَّمييزُ بينَ مراتِبِهِم، وتَنْزيلُ النَّاسِ منازِلَهُم.

وقد صنَّفَ الخَطيبُ في راويةِ الآباءِ عنِ الأبناءِ تصنيفًا، وأَفردَ جُزءًا لطيفًا في روايةِ الصَّحابةِ عن التَّابِعينَ.

وجَمَعَ الحافظُ صلاحُ الدِّينِ العَلائيُّ –مِن المتأَخِّرينَ– مُجلَّدًا كبيرًا في معرفةِ مَن روى عن أَبيهِ عن جدِّهِ عن النبيِّ –صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ–، وقسَّمهُ أَقسامًا، فمنهُ ما يعودُ الضَّميرُ في قولِه: عن

جدِّهِ على الرَّاوي، ومنهُ ما يعودُ الضَّميرُ فيهِ على أَبيهِ، وبيَّن ذلك، وحقَّقَهُ، وخرَّج في كلِّ ترجمةٍ حديثًا مِن مرويِّه.

وقد لخَّصتُ كتابَه المذكورَ، وزِدْتُ عليهِ تراجِمَ كثيرةً جدًّا، وأَكثرُ ما وقعَ فيهِ ما تسلْسَلَتْ فيهِ الرِّاويةُ عن الآباءِ بأَربعةَ عشر أَبًا].

(الشرح)

(وإِنْ رَوى الرَّاوي عَمَّنْ هُو دُونَهُ في السنِّ أَو في اللُّقيِّ أَو في المِقدارِ؛ فهذا النَّوعُ هو روايةُ الأكابِرُ عَنِ الأصاغِرِ) هذا نوع **(ومِنهُ)** من الأكابر عن الأصاغر، الآن كم مصطلح مر معنا؟

- رواية الأقران.
- ورواية المدبَّج يأتي يُعبِّر يقول: وقد تدبَّجت مع فلان يعني رويت عنه وروى عني.
- وعندنا رواية الأكابر من الأصاغر، ورواية الأصاغر عن الأكابر موجودة ولا ما هي موجودة؟ موجودة هي الجادة هي الأصل.

(ومِنهُ؛ أَي: ومِن جُملةِ هذا النَّوعِ –وهو أَخصُّ مِن مُطلَقِهِ– روايةُ الآباءُ عَنِ الأَبْناءِ) الآباء عن الأبناء تراها جزء من رواية الأكابر عن الأصاغر، ورواية الأبناء عن الآباء هي نوع خاص من رواية الأصاغر عن الأكابر.

(والصَّحابةِ عنِ التَّابعينَ) هذه من رواية الأكابر عن الأصاغر، **(والشَّيخِ عن تلميذِهِ)** هذه من رواية الأكابر عن الأصاغر، **(وفي عَكْسِهِ كَثْرَةٌ؛ لأَنَّهُ هُو الجادَّةُ المسلوكةُ الغالبةُ)** وفي عكسه كثرة التي هو رواية الأصاغر عن الأكابر.

☜ ما فائدة هذا الفن، معرفة هذا النوع، ما هي فائدته؟

(ومِنْهُ: مَنْ رَوى عَنْ أَبيهِ عَنْ جَدِّهِ وفائدةُ معرِفَةِ ذلك) التي هي رواية الأكابر عن الأصاغر: **(التَّمييزُ بينَ مراتِبِهِم، وتَنْزيلُ النَّاسِ منازِهَمُ)** هو الكلام حتى لا يحصل خطأ: تأتي تدرس إسناد وترى راوي يروي عن راوي فتظن أنه هذا سِنُّه متأخر وذاك متقدم، وهو العكس، كل هذا فائدته السلامة من الوقوع في الخطأ عند دراسة الأسانيد فتعرف أن هذا الراوي كبير، وهذه من رواية الأكابر عن الأصاغر، وقد ترى تاريخ وفاته فتستنكر؛ كيف هذا تلميذ مات مبكِّرًا والشيخ مات متأخرًا، فتظن في خطأ حصل، أو تقول: لا لعل السند انقلب وهو لا انقلب ولا شيء، هذه من رواية الأكابر عن الأصابع.

(وقد صنَّفَ الخَطيبُ في راويةِ الآباءِ عنِ الأبناءِ تصنيفًا، وأَفردَ جُزءًا لطيفًا في روايةِ الصَّحابةِ عن التَّابِعينَ، وجَمَعَ الحافظُ صلاحُ الدِّينِ العَلائيُّ -مِن المتأَخِّرينَ- مُجلَّدًا كبيرًا في معرفةِ مَن روى عن أَبيهِ عن جدِّهِ عن النبيِّ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ-، وقسَّمهُ أَقسامًا، فمنهُ ما يعودُ الضَّميرُ في قولِه: عن جدِّهِ على الرَّاوي) مَن هو؟ العلائي كتابه مفقود ما نعرفه، **(ومنهُ ما يعودُ الضَّميرُ فيهِ على أَبيهِ)** هو مشكلتهم أنه عن أبيه عن جده الضمير يعود لمَن؟ هل يعود إلى آخر مذكور ولا يعود للأول؟ **(وبيَّن ذلك، وحقَّقَهُ)** هذا في أبيه معروفة في الأول عن جدِّه، **(وبيَّن ذلك، وحقَّقَهُ، وخرَّج في كلِّ ترجمةٍ حديثًا مِن مرويِّهِ)** من هو هذا؟ العلائي.

(وقد لخَّصتُ كتابَه المذكورَ، وزِدْتُ عليهِ تراجِمَ كثيرةً جدًّا) هذا ما وجدناه كتاب ابن حجر لكن قاسم بن قُطْلُوْبَغَا الحنفي ألَّف كتاب سماه: [من روى عن أبيه عن جده] وكتابه مطبوع، وهو متوفى ثمنمئة وتسعة وسبعين وهو من تلاميذ ابن حجر، **(وأَكثرُ ما وقعَ فيهِ ما تسلْسَلَتْ فيهِ الرِّاويةُ عن الآباءِ بأَربعةَ عشر أَبًا)** أكثر شيء من رواية الأبناء عن الآباء هكذا هذا حديث أهل مروي عن علي بن أبي طالب عن أولاده، يبدأ من أبو محمد الحسين بن علي بن أبي طالب هذا كان في الأربعمئة هجري عن أبيه عن جده عن جده وهكذا إلى علي بن أبي طالب.

انتهى الوقت، يعني ما نقدر نأخذ مسألة، إذًا نقِف هنا وصلَّى الله وسلَّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.



[الدرس الخامس عشر]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

أَمَّا بَعْدُ...

فأكمل من حيث وقفنا، قال المصنِّف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-:

(المتن)

📖 [وإِنْ اشْتَرَكَ اثْنَانِ عَنْ شَيْخٍ، وتَقَدَّمَ مَوْتُ أَحَدِهِما على الآخَرِ؛ فهُوَ: السَّابِقُ واللاَّحِقُ.

وأَكثرُ ما وَقَفْنا عليهِ مِن ذلك ما بينَ الرَّاوِيَيْنِ فيهِ في الوفاةِ مئةٌ وخَمْسونَ سنةً، وذلك أَنَّ الحافظَ السِّلفيَّ سمِعَ منهُ أَبو عليٍّ البَرْدانيُّ -أَحدُ مشايخِهِ- حَديثًا، ورواهُ عنهُ، وماتَ على رأْسِ الخَمْسِ مئةٍ.

ثمَّ كانَ آخِرُ أَصحابِ السِّلفيِّ بالسَّماعِ سِبطَهُ أَبا القاسمِ عبدَ الرحمنِ بن مَكِّيٍّ، وكانتْ وفاتُه سنةَ خمسينَ وستٍّ مئةٍ.

ومِن قديمِ ذلك أَنَّ البُخاريَّ حدَّثَ عن تِلميذِهِ أَبي العبَّاسِ السَّرَّاجِ شيئًا في التَّاريخِ وغيرِه، وماتَ سنةَ ستٍّ وخمسينَ ومئتينِ، وآخِرُ مَن حدَّثَ عن السَّرَّاجِ بالسَّماعِ أَبو الحُسينِ الخَفَّافُ، وماتَ سنةَ ثلاثٍ وتسعينَ وثلاثِ مئةٍ.

وغالِبُ ما يقعُ مِن ذلك أَنَّ المسموعَ منهُ قد يتأَخَّرُ بعدَ موتِ أَحدِ أخذ الرَّاويينِ عنهُ زمانًا، حتَّى يسمَعَ منهُ بعضُ الأحداثِ ويعيشَ بعدَ السَّماعِ منهُ دَهْرًا طويلًا، فيحْصُلُ مِن مجموعِ ذلك نَحْوُ هذهِ المدَّةِ، واللهُ الموفِّقُ].

(الشرح)

(وإِنْ اشْتَرَكَ اثْنَانِ عَنْ شَيْخٍ، وتَقَدَّمَ مَوْتُ أَحَدِهِما على الآخَرِ؛ فهُوَ: السَّابِقُ واللاَّحِقُ) **الآن عندنا الموضوع السابق واللاحق، ما هو السابق واللاحق؟** قال: **(اشْتَرَكَ اثْنَانِ عَنْ شَيْخٍ، وتَقَدَّمَ مَوْتُ أَحَدِهِما)** ما المشكلة: لازم يموتوا في وقت واحد يعني ولا يموتوا في أوقات مختلفة؟ هو المقصود ليس هذا، المقصود أنه أحيانًا يكون راويان يرويان عن شيخٍ واحد ويكون بين وفاتهما مئة وخمسين سنة، وأحيانًا مئة وسبعة وثلاثين سنة، حصل هذا أنه في مئة وخمسين سنة حصلت، ومئة وسبعة وثمانين سنة حصلت، فكيف يكون بينهما مئة وخمسين سنة وهم ولا واحد فيهم عمَّر أكثر من تسعين سنة، فهمتم المسألة؟

✍ **خلاصة القضية:** تنبني على مسألة ثانية مرَّت معنا: وهي رواية الأكابر عن الأصاغر، تخيلوا المسألة الآن ما نقرأ وإلا ستأتي أمثلة وتتضح الصورة، تخيل تصور الآن عندك شيخ صغير السن يروي عنه شيخه الكبير المعمِّر، فروى عنه شيخه، شيخه كبير دخلنا في رواية الأصاغر عن الأكابر، السابق واللاحق لازم تصير فيها أكابر عن أصاغر، ما تأتي، ما يكون بينهم مئة وخمسين سنة ولا مئة وثلاثين سنة ولا مئة سنة، فيروي الشيخ الكبير عن هذا تلميذه الصغير ثم يموت، يعيش بعد وفاة الشيخ المعمِّر يعيش هذا الشيخ الذي حدَّث شيخه الذي هو الأصاغر، يعيش مثلًا ستين سنة بعد ذلك، ثم راوي يُحدِّث آخر صغير في السن ثم يموت الشيخ، ثم هذا التلميذ الثاني يعيش -لاحظوا كم حصل من موت الأول؟- ستين سنة، ثم يعيش هذا التلميذ مثلًا سبعين سنة، كم صار الآن بينهم؟ ثم يموت بعد سبعين سنة، يكون بينهم كم؟ مئة وثلاثين سنة، وقد يكون أكثر ووصل إلى مئة وخمسين سنة.

☜ ما فائدة معرفة هذا النوع؟

معرفة هذا النوع حتى لا تظن وجود خطأ، معناه لو ما تعرف أنت السابق واللاحق وجئت تبحث في الأسانيد تقول: أكيد في خطأ ليس معقول، كيف بينهم مئة وخمسين سنة؟ كم عاش؟

وبعدين هذا مات، وكلاهما روى عن واحد ولا أحد فيهم عمَّر كثير أكثر من سبعين ثمانين تسعين سنة بالكثير.

(وأَكثرُ ما وَقَفْنا عليهِ مِن ذلك ما بينَ الرَّاوِيَيْنِ فيهِ في الوفاةِ مئةٌ وخَمْسونَ سنةً، وذلك أَنَّ الحافظَ السِّلفيَّ سمِعَ منهُ) انتبه: هذا المثال الذي سيذكره؛ **(الحافظَ السِّلَفيَّ سمِعَ منهُ أَبو عليٍّ البَرْدانيُّ)** وهو شيخه سمع من السلفي تلميذه **(حَديثًا، ورواهُ عنهُ، وماتَ على رأَسِ الخَمْسِ مئةٍ)** مات سنة خمسمئة للهجرة البرداني، ثم كان آخر أصحاب السِّلفي في السماع الآن الحافظ السلفي حدَّث شيخه ومات شيخه، سنة خمسمئة مات، عمَّر السلفي بمعنى حدَّثه في الصِّغَر، ثم كان آخر أصحاب السلفي في السماع سِبته أبو القاسم عبد الرحمن بن مكي، وكانت وفاته سنة ستمئة وخمسين، صار بينهم مئة وخمسين سنة، هذا مثال.

مثال الثاني: **(ومِن قديمِ ذلك أَنَّ البُخاريَّ حدَّثَ عن تِلميذِهِ أَبي العبَّاسِ السَّرَّاجِ شيئًا في التَّاريخِ وغيرِه)** أبو العباس سرَّاج تلميذ البخاري، والبخاري روى عن تلميذه، وقلنا نحن: الأكابر عن الأصاغر ستدخل في السابق واللاحق، ومات سنة ستٍّ وخمسين ومئتين الذي هو البخاري، **(وآخِرُ مَن حدَّثَ عن السَّرَّاجِ بالسَّماعِ أَبو الحُسينِ الخَفَّافُ، وماتَ سنةَ ثلاثٍ وتسعينَ وثلاثِ مئةٍ)** فكان بينهما مئة وسبعة وثلاثين سنة، واضح السابق واللاحق؟

(وغالِبُ ما يقعُ مِن ذلك أَنَّ المسموعَ منهُ قد يتأَخَّرُ بعدَ موتِ أَحدِ أخذ الرَّاويينِ عنهُ زمانًا، حتَّى يسمَعَ منهُ بعضُ الأحداثِ) المسموع منه يقصد الشيخ طبعًا **(ويعيشَ بعدَ السَّماعِ منهُ دَهْرًا طويلًا، فيحْصُلُ مِن مجموعِ ذلك نَحْوُ هذهِ المدَّةِ، واللهُ الموفِّقُ)**.

انتقل الآن إلى شيء آخر نوع آخر اسمه المهمل:

(المتن)

📖 [وإنْ رَوى الرَّاوي عَنِ اثْنَيْنِ مُتَّفِقَيِ الاسْمِ، أَو معَ اسمِ الأبِ، أَو معَ اسمِ الجدِّ، أَو معَ النِّسبةِ، ولَمْ يَتَمَيَّزا بما يَخُصُّ كُلّاً منهُما، فإِنْ كانا ثقتَيْنِ لم يَضُرَّ.

ومِن ذلكَ ما وقَعَ في البُخاريِّ مِن روايتِه عن أَحمدَ -غيرَ مَنسوبٍ- عن ابنِ وَهْبٍ؛ فإِنَّهُ إِمَّا أَحمدُ بنُ صالحٍ، أَو أَحمدُ بنُ عيسى، أَو: عن محمَّدٍ -غيرَ منسوبٍ- عن أَهلِ العراقِ؛ فإِنَّهُ إِمَّا محمَّدُ بنُ سَلاَمٍ أَو محمَّدُ بنُ يَحْيى الذُّهليُّ.

وقدِ استَوْعَبْتُ ذلك في مقدِّمةِ شرحِ البُخاريِّ

ومَن أَرادَ لذلك ضابِطًا كُلِّيًّا يمتازُ بِهِ أَحدُهما عنِ الآخَرِ؛ فباخْتِصاصِهِ؛ أَي الشيخِ المرويِّ عنهُ الراوي بأَحَدِهِما يَتَبَيَّنُ المُهْمَلُ.

ومتى لم يتبَيَّنْ ذلك، أَو كانَ مختَصًّا بهما معًا؛ فإِشكالُه شديدٌ، فيُرْجَعُ فيهِ إِلى القرائنِ، والنَّظَرِ الغالِبِ].

(الشرح)

ما هو المهمل؟ نحن مرَّ معنا قديمًا في المجاهيل:

١. المبهم.

٢. والثاني: مجهول العين.

٣. وعندنا مجهول الحال.

٤. وعندنا المستور.

قيل: هما واحد، وقيل: لا، في فرق بينهما؛ المستور معلوم العدالة الظاهرة دون الباطنة.

المهمل هذا نوع ثالث، المهمل ما هو؟

المهم أن يُذكَر اسمه لكن يشتبه اسمه باسم غيره، كأن يقول المحدِّث: حدَّثنا سفيان فيلتبس هو سفيان بن عيينة ولا سفيان الثوري، فهذا نوع من الجهالة لكنها جهالة محصورة، لأنها ستكون محصورة بين رواة معينين.

ماذا نعمل مع المهمل: نقبله ولا نردُّه؟

سننظر في هؤلاء الرواة المحصورين:

- إن كانوا كلهم ثقات ما عندنا مشكلة.
- لكن إن كان أحدهم ثقة والآخر ضعيف فهنا نتوقف، لا نقبل المهمل حتى نتأكد ونتبيَّن هل هو الثقة ولا الضعيف.

(وإِنْ رَوى الرَّاوي عَنِ اثْنَيْنِ مُتَّفِقَيِ الاسْمِ، أَو معَ اسمِ الأبِ، أَو معَ اسمِ الجدِّ، أَو معَ النِّسبةِ، ولَمْ يَتَمَيَّزا بما يَخُصُّ كُلًّا منهُما، فإِنْ كانا ثقَتَيْنِ لم يَضُرَّ، ومِن ذلكَ ما وقَعَ في البُخاريِّ مِن روايتِه عن أَحمدَ -غيرَ مَنسوبٍ- عن ابنِ وَهْبٍ؛ فإِنَّهُ إِمَّا أَحمدُ بنُ صالحٍ، أَو أَحمدُ بنُ عيسى) كلاهما يروي عن ابن وهب، وروى البخاري عن محمد غير منسوب عن العراقيين، **(فإِنَّهُ إِمَّا محمَّدُ بنُ سَلاَمٍ أَو محمَّدُ بنُ يَحْيى الذُّهليُّ)**.

(وقدِ استَوْعَبْتُ ذلك في مقدِّمةِ شرحِ البُخاريِّ) نعم ابن حجر استوعب.

(ومَن أَرادَ لذلك ضابِطًا كُلِّيًّا يمتازُ بِهِ أَحدُهما عنِ الآخَرِ؛ فباخْتِصاصِهِ؛ أَي الشيخِ المرويِّ عنهُ الراوي بأَحَدِهِما يَتَبَيَّنُ المُهْمَلُ) يعني أحيانًا نعرف أنه هذا الراوي فلان أو فلان بشيخه، روى عن سفيان عن فلان مثلًا، روى عن سفيان عن عمرو بن دينار، فهذا ابن عيينة أيضًا، وهكذا يعني أحيانًا بالشيخ يُعرَف.

(ومتى لم يتبَيَّنْ ذلك، أَو كانَ مختَصًّا بهما معًا؛ فإشكالُه شديدٌ، فيُرْجَعُ فيهِ إِلى القرائنِ، والنَّظَرِ الغالِبِ) أو يُتوقَّف إذا ما وصلنا لشيء.

القارئ: قال هو: **(فإن كان ثقتين لم يضر)** كأنه سيقول: وإن كان غير ثقتين...

الشيخ: لا افهمها أنه إذا كان الاثنين غير ثقتين ما نبغاه، ما نُدوِّر مَن هو؟ انتهينا، هو إذا كان أحدهما ثقة والآخر غير ثقة ما نقبل حتى نتأكد منه.

القارئ: هذا ما يقصده هنا **(ولم يتبين ذلك)**؟

نعم **(ومتى لم يتبَيَّنْ ذلك فإشكالُه شديدٌ، فيُرْجَعُ فيهِ إِلى القرائنِ)**.

القارئ: يدخل فيه هذا؟

طبعًا سيدخل فيه.

الآن انتقل إلى نوع آخر: وهو اسمه "من حدَّث ونسي"، ما حكم من حدَّث ونسي؟

(المتن)

[وإِنْ روى عن شيخٍ حَديثًا؛ فجَحَدَ الشيخُ مَرْوِيَّهُ.

فإِنْ كانَ جَزْمًا – كأَنْ يقولَ: كذِبٌ عليَّ، أَو: ما روَيْتُ هذا، أَو نحوَ ذلك –، فإِنْ وقعَ منهُ ذلك؛ رُدَّ ذلك الخبرُ لِكَذِبِ واحِدٍ منهُما، لا بِعَيْنِه.

ولا يكونُ ذلك قادِحًا في واحِدٍ منهُما للتَّعارُضِ.

أَوْ كان جَحَدَهُ احْتِمالًا، كأَنْ يَقولَ: ما أَذْكُرُ هذا، أَو: لا أَعْرِفُهُ؛ قُبِلَ ذلك الحَديثُ في الأصَحِّ؛ لأَنَّ ذلك يُحْمَلُ على نِسيانِ الشَّيخِ، وقيلَ: لا يُقْبَلُ؛ لأنَّ الفرعَ تَبَعٌ للأصلِ في إِثباتِ الحَديثِ، بحيثُ إِذا ثَبَتَ أَصلُ الحَديثِ؛ ثَبَتَتْ روايةُ الفرعِ، فكذلكَ ينبَغي أَنْ يكونَ فرعًا عليهِ وتَبَعًا لهُ في التَّحقيقِ

وهذا مُتَعَقَّبٌ بأَنَّ عدالَةَ الفرعِ تقتَضي صِدْقَهُ، وعدمُ عِلْمِ الأصلِ لا يُنافيهِ، فالْمُثْبِتُ مقدَّمٌ على النَّافي.

وأَمَّا قياسُ ذلك بالشَّهادةِ؛ ففاسِدٌ؛ لأنَّ شهادةَ الفرعِ لا تُسْمَعُ معَ القُدرةِ على شَهادةِ الأَصلِ؛ بخلافِ الرِّوايةِ، فافْتَرَقا.

وفيهِ؛ أَي: و في هذا النَّوعِ صنَّفَ الدَّار قطنيُّ كِتابَ مَنْ حَدَّث ونَسِيَ، وفيه ما يدلُّ على تَقْوِيَةِ المذهب الصَّحيحِ لكونِ كثيرٍ مِنهُم حدَّثوا بأَحاديثَ أَوَّلًا فلمَّا عُرِضَتْ عليهِم، لم يتذكَّروها، لكنَّهُم -لاعْتِمادِهم على الرُّواةِ عنهُم- صارُوا يروونَها عنِ الَّذينَ رَوَوْها عنهُم عن أَنْفُسِهِم.

كحَديثِ سُهَيْلِ بنِ أَبي صالحٍ عن أَبيهِ عن أَبي هُريرةَ -مرفوعًا- في قِصَّةِ الشَّاهِدِ واليَمينِ.

قالَ عبدُ العزيزِ بنُ محمَّدٍ الدَّر اوَردِيُّ: حدَّثني بهِ ربيعةُ بنُ أَبي عبدِ الرحمنِ عن سُهيلٍ؛ قالَ: فلقيتُ سُهيلًا، فسأَلْتُه عنهُ؟ فلم يَعْرِفْهُ، فقلتُ له: إِنَّ ربيعةَ حدَّثني عنكَ بكذا، فكانَ سُهَيْلٌ بعدَ ذلك يقولُ: حدَّثني ربيعةُ عنِّي أَنِّي حدَّثْتُه عن أَبي بهِ. ونظائِرُهُ كثيرةٌ].

(الشرح)

(وإِنْ روى عن شيخٍ حَديثًا؛ فجَحَدَ الشيخُ مَرْوِيَّهُ) فجحد مروياته؛ الآن التلميذ يروي عن الشيخ، فسألوا الشيخ قال: لا، أنا ما حدَّثت هذا التلميذ، هنا يُنظَر إلى طريقة الجحد، إلى طريقة الإنكار، فإن أنكره وجحده جزمًا جازمًا قاطعًا.

(فإِنْ كانَ جَزْمًا -كأَنْ يقولَ: كذِبٌ عليَّ، أَو: ما روَيْتُ هذا، أَو نحوَ ذلك-، فإِنْ وقعَ منهُ ذلك؛ رُدَّ ذلك الخبرُ لِكَذِبِ واحِدٍ منهُما، لا بِعَيْنِه، ولا يكونُ ذلك قادِحًا في واحِدٍ منهُما للتَّعارُضِ) إذًا عندنا أمرين:

❶ **الأمر الأول:** أنه سنرد الخبر ولا نطعن الراوي؛ لأنه احتمال الشيخ هو الذي نسيه، فهذا يمنعنا من قبول الخبر، لكن لا يقدح في الراوي؛ لأنه قد يكون هو الصواب.

❷ **(أَوْ كانَ جَحَدَهُ احْتِمالًا) هذا الاحتمال الثاني:** الجحد يكون احتمالًا؛ يعني يقول: ما أذكر، لكن ما يقول: لم أروِ هذا وهذا كذب وهذا ليس صحيح، **(كأَنْ يَقولَ: ما أَذْكُرُ هذا، أَو: لا أَعْرِفُهُ؛ قُبِلَ ذلك الحَديثُ في الأَصَحِّ)** عند الجمهور يُقبَل؛ **(لأَنَّ ذلك يُحْمَلُ على نِسيانِ الشَّيخِ)** الشيخ نسيه قال: ما أتذكر، من حفظ حُجَّة على من لم يحفظ.

(وقيلَ: لا يُقْبَلُ) القول الثاني: أنه ما يُقبَل، لماذا ما يُقبَل؟ **(لأَنَّ الفرعَ تَبَعٌ للأَصلِ في إِثْباتِ الحَديثِ)** وإذا كان الأصل رفض الحديث **(بحيثُ إِذا ثَبَتَ أَصلُ الحَديثِ؛ ثَبَتَتْ روايةُ الفرعِ، فكذلكَ يَنْبَغي أَنْ يكونَ فرعًا عليهِ وتَبَعًا لهُ في التَّحقيقِ في النفي)**.

سيرد على هذا الكلام، يقول: هذا الكلام غير صحيح؛

(وهذا مُتَعَقَّبٌ) يعني غير صحيح **(بأَنَّ عدالَةَ الفرعِ تقتَضي صِدْقَهُ، وعدمُ عِلْمِ الأَصلِ لا يُنافيهِ، فالمُثْبِتُ مقدَّمٌ على النَّافي)** هذا هو، طبعًا الذي يرد يقيسها على الشهادة، تصور أنك تشهد تقول: فلان شهد بكذا، قال الشاهد: أنا ما شهدت، انتهى الكلام، لكن الشهادة غير والرواية غير.

(وأَمَّا قياسُ ذلك بالشَّهادةِ؛ ففاسِدٌ؛ لأَنَّ شهادةَ الفرعِ لا تُسْمَعُ معَ القُدرةِ على شَهادةِ الأَصلِ؛ بخلافِ الرِّوايةِ، فافْتَرَقَا) الرواية غير والشهادة غير.

☜ ما هي المصنِّفات التي أُلِّفت في هذا الفن؟

(وفيهِ؛ أَي: في هذا النَّوعِ صنَّفَ الدَّارقطنيُّ كِتابَ [مَنْ حَدَّثَ ونَسِيَ]) كتابه مفقود لا نعرفه، لكن السيوطي له كتاب مطبوع [تذكرة المؤتسي فيمن حدَّث ونسي]، **(وفيه)** أي في الكتاب **(ما يدلُّ على تَقْوِيَةِ المذهب الصَّحيحِ لكونِ كثيرٍ مِنهُم حدَّثوا بأَحاديثَ أَوَّلًا فلمَّا عُرِضَتْ عليهِم، لم**

يتذكَّروها، لكنَّهُم – لاعْتِمادِهم على الرُّواةِ عنهُم – صارُوا يروونَها عنِ الَّذينَ رَوَوْها عنهُم عن أَنْفُسِهِم).

(كحَديثِ سُهَيْلِ بنِ أَبي صالحٍ عن أَبيهِ عن أَبي هُريرةَ) هذا مثال الآن لمن حدَّث ونسي، يعني الآن أنا أُحدِّث الراوي عني وأنسى فيُقال لي: فلان حدَّث عنك، يقول: ما أذكر، فيأتي الراية يقول: لا، بل حدَّثتني فأسير أُحدِّث عنه أنا، أقول: حدَّثني فلانٌ عني عن فلان هكذا **(كحَديثِ سُهَيْلِ بنِ أَبي صالحٍ عن أَبيهِ عن أَبي هُريرةَ –مرفوعًا– في قِصَّةِ الشَّاهِدِ واليَمينِ، قالَ عبدُ العزيزِ بنُ محمَّدٍ الدَّراوَرديُّ: حدَّثني بِهِ ربيعةُ بنُ أَبي عبدِ الرحمنِ عن سُهيلٍ؛ قالَ)** الذي هو عبد العزيز الدراوردي، **(لقيتُ سُهيلًا، فسأَلْتُه عنهُ؟ فلم يَعْرِفْهُ، فقلتُ له: إِنَّ ربيعةَ حدَّثني عنكَ بكذا، فكانَ سُهَيْلٌ بعدَ ذلك)** الظاهر أن سهيل لقي ربيعة وسمع منه فصار سهيل ماذا يقول؟ حدَّثني ربيعة عني أني حدَّثته عن أبي، ليس لما يأتيني الراوي يقول: إلا أنت حدَّثتني عن زيد أقوم أروي عن زيد، لا أنا ما أذكر أني رويت عن زيد هذه أمانة فأروي كما هو الحال. **(وَنظائره كثيرة)** انتهى.

✧ انتقل الآن إلى نوعٍ لآخر وهو المسلسل، ما هو المسلسل؟

(المتن)

📖 [وإِنْ اتَّفَقَ الرُّواةُ في إِسنادٍ مِن الأَسانيدِ في صِيَغِ الأَداءِ؛ ك: سمعتُ فلانًا، قالَ: سمعتُ فُلانًا... أَوْ: حدَّثنا فُلانٌ؛ قالَ: حدَّثنا فُلانٌ و غيرِ ذلك من الصِّيَغِ، أَوْ غَيْرِها مِن الحالاتِ القوليَّةِ؛ ك: سمعتُ فلانًا يقولُ: أُشْهِدُ اللهَ لقد حدَّثَني فلانٌ... إِلخ، أَو الفِعليَّةِ؛ كقولِه: دَخَلْنا على فُلانٍ، فأَطْعَمَنا تمْرًا... إِلخ، أَو القوليَّةِ والفِعليَّةِ معًا؛ كقولِه: حدَّثَني فلانٌ و هُو آخِذٌ بلحْيَتِه؛ قالَ: آمنْتُ بالقَدَرِ... إِلخ؛ فهُو: المُسَلْسَلُ، وهو مِن صفاتِ الإِسنادِ

وقد يقعُ التَّسلسُلُ في معظمِ الإِسنادِ؛ كحديثِ المُسَلْسَلِ بالأَوَّليَّةِ، فإِنَّ السِّلْسِلَةِ تنْتَهي فيهِ إِلى سُفيانَ بنِ عُيينَةَ فقط، ومَن رواهُ مُسلْسَلًا إِلى منتهاهُ، فقد وَهِمَ].

(الشرح)

(وإِنْ اتَّفَقَ الرَّواةُ في إِسنادٍ مِن الأسانيدِ:

١. في صِيَغِ الأَداءِ).

✎ هو باختصار: ما هو المسلسل؟

المسلسل أنه أن تتكرر صفة في الإسناد كامل، صفة معينة، صفة قولية، صفة فعليه، **(ك: سمعتُ فلانًا، قالَ: سمعتُ فُلانًا... أَوْ: حدَّثنا فُلانٌ؛ قالَ: حدَّثنا فُلانٌ و غيرِ ذلك من الصِّيَغِ.**

٢. أَوْ غَيْرِها مِن الحالاتِ القوليَّةِ سمعتُ فلانًا يقولُ: أُشْهِدُ اللهَ لقد حدَّثَني فلانٌ... إِلخ)

يعني من صيغ الأداء كأن يكون الإسناد كاملًا مسلسل بسمعتُ، مسلسل بحدَّثنا، مسلسل بالسماع، مسلسل بالتحديث، مسلسل بالعنعنة، أو القولية كأن يقول: سمعت فلان يقول: أُشْهِدُ باللهَ لقد حدَّثَني فلانٌ في عبارة يُكرِّرها الجميع، يصير مسلسل بهذه العبارة.

(٣. أَو الفِعليَّةِ؛ كقولِه: دَخَلْنا على فُلانٍ، فأَطْعَمَنا تَمرًا... إِلخ) قال: دخلت على فلان فأطعمني تمر، قال: دخلت على فلان أطعمني ثمر ثم حدثني، قال: دخلت على فلان فأطعمني التمر ثم حدثني.

(٤. أَوْ القوليَّةِ والفِعليَّةِ معًا؛ كقولِه: حدَّثَني فلانٌ و هُو آخِذٌ بلحْيَتِه؛ قالَ: آمنْتُ بالقَدَرِ..)

إذًا هو كان آخذ بلحيته فعلية، وقال: آمنت بالقدر قولية، ثم حدَّثني الحديث، ثم حدثني عن فلان وقال وهو أخذٌ بلحيته: آمنت بالقدر وروى عن فلان، نفس الكلام تتكرر.

- وأحيانًا يكون مسلسل بالثقات كلهم ثقات، أحيانًا مسلسل بالأئمة الحُفَّاظ مرَّ معنا هذا الكلام، مسلسل بالأئمة الحُفَّاظ يعني صفة الإمام الحافظ موجودة في كل راوي.

- وأحيانًا مسلسل بالضعفاء ولا بالكذَّابين وهكذا، أي صفة تتكرر في إسناد كامل يكون مسلسلًا.
- وأحيانًا تكون الصفة مسلسلة في أغلب الاسناد فيتساهلون يقولون: مسلسل.

(فهُو: المُسَلْسَلُ، وهو مِن صفاتِ الإِسنادِ، وقد يقعُ التَّسلسُلُ في معظمِ الإِسنادِ؛ كحديثِ المُسَلْسَلِ بالأَوَّليَّةِ، فإِنَّ السِّلْسِلَةِ تنْتَهي فيهِ إِلى سُفيانَ بنِ عُيينَةَ فقط، ومَن رواهُ مُسلْسَلًا إِلى منتهاهُ، فقد وَهِمَ) يعني غلط، سفيان بن عيينة ينقطع عنده التسلسل بالأولية، ما هو المسلسل بالأولية؟ الذي هو أول حديث، يقول: حدَّثني فلان وهو أول حديث أسمعه منه، قال: حدَّثني فلان وهو أول حديث أسمعه منه، قال: حدَّثني فلان وهو أول حديث أسمعه منه، إلى أن وصلوا إلى سفيان بن عيينة، عن أبي قابوس مولى عبد الله بن عمرو بن العاص، عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- قال: «الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ , ارْحَمُوا مَنْ فِي الْأَرْضِ يَرْحَمْكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ» هذا هو المسلسل بالأوليَّة، فلذلك الذي يستزيد شيخ ينبغي أن يسمع منه أول ما يسمع المسلسل بالأولية، فلو سمع منه شيء آخر أجازه بشيء آخر، ثم أراد المسلسل بالأولية لا يصلح؛ لأنه ليس أول حديث يسمعه منه.

انتهينا من المسلسل، الآن شرع في أمر آخر جديد وهو: صيغ التحمُّل والأداء؛

(المتن)

[وصِيَغُ الأَدَاءِ المُشارُ إِليها على ثمانِ مراتِبَ:

- **الأولى: سَمِعْتُ وحَدَّثَني.**
- **ثمَّ: أَخْبَرَني وقَرَأْتُ عليهِ؛ وهي المرتبةُ الثَّانيةُ.**
- **ثمَّ: قُرِئَ عَلَيْهِ وأَنا أَسْمَعُ، وهي الثالثةُ.**

- ثمَّ: أَنْبَأَني، وهي الرَّابعةُ.
- ثمَّ: ناوَلَني، وهي الخامسةُ.
- ثمَّ: شافَهَني؛ أَي: بالإِجازةِ، وهي السَّادسةُ.
- ثمَّ: كَتَبَ إِليَّ؛ أَي: بالإِجازةِ، وهي السَّابعةُ.
- ثمَّ: عَنْ ونَحْوُها مِن الصِّيغِ المُحْتَمِلةِ للسَّماعِ والإِجازةِ ولِعدمِ السَّماعِ أَيضًا، وهذا مثلُ: قالَ، وذكرَ، وروى].

(الشرح)

(وصِيَغُ الأَدَاءِ المشارُ إِليها على ثمانِ مراتِبَ) ما هو التحمُّل وما هو الأداء؟ التحمُّل: السماع، فقط السماع؟ لا يعني تلقِّي الحديث بالسماع، بالإخبار، بالإجازة، بالعرض، بأي طريقة كيف تلقَّى الحديث هذا التحمُّل، والأداء عندما يُخبِر بالحديث، طبعًا صيغة الأداء مبنية على ماذا؟ على طريقة التحمُّل، فإذا كان سمع من الشيخ فيقول: سمعته، وإذا قُرِئ على الشيخ فيقول: قُرِئ على فلان وأنا أسمع أو يقول: أخبرنا وهكذا، كل طريقة تحمَّل بها لها صيغ في الأداء.

الآن عدِّدوا صيغ الأداء:

(الأولى: سَمِعْتُ وحَدَّثَني) هذه صيغة، سَمِعْتُ وحَدَّثَني هذا واحد.

(ثمَّ: أخْبَرَني وقَرَأْتُ عليهِ؛ وهي المرتبةُ الثَّانيةُ.

ثمَّ: قُرِئَ عَلَيْهِ وأَنا أَسْمَعُ، وهي الثالثةُ.

ثمَّ: أَنْبَأَني، وهي الرَّابعةُ.

ثمَّ: ناوَلَني، وهي الخامسةُ) ما معنى ناولني؟ ناولني الكتاب، حديثه يعني، إما الكتاب أو مجموعة أحاديث، الشيء الذي سيُجيز به.

(ثمَّ: شافَهَني) يعني بالإجازة قال: أجزتُك رواية كذا؛ **(أَي: بالإِجازةِ، وهي السَّادسةُ.**

ثمَّ: كَتَبَ إِليَّ؛ أَي: بالإِجازةِ، وهي السَّابعةُ) يعني إما أن يُشافهه بالإجازة أو يكتب إليه بالإجازة.

(ثمَّ: عَنْ ونَحْوُها مِن الصِّيغِ المُحْتَمِلةِ) من صيغ الأداء أن يقول: عن فلان، وهذه عن ماذا تطلع؟ قال: **(ونَحْوُها مِن الصِّيغِ المُحْتَمِلةِ للسَّماعِ والإِجازةِ ولِعدمِ السَّماعِ أَيضًا)** يعني **(عن)** تحتمل السماع وتحتمل الإجازة، -لو أردتم ترقموها بألف وباء، لا تحطوا واحد واثنين- وتحتمل عدم السماع الانقطاع، **(وهذا مثلُ: قالَ، وذكَرَ، وروى)** كذلك إذا قال فلان، أو ذكره فلان، أو روى فلان تحتمل كل هذا.

الآن ركزوا رجع سيُفصِّل ما ذكره مجملًا، ماذا قال؟

(المتن)

[فاللَّفظانِ الأوَّلانِ مِن صيغِ الأداءِ، وهُما: سمعتُ، وحدَّثني صالِحانِ لِمَن سَمِعَ وَحْدَهُ مِن لَفْظِ الشَّيْخِ.

وتَخْصيصُ التَّحديثِ بما سُمِعَ مِن لفظِ الشَّيخِ هو الشَّائعُ بينَ أَهلِ الحَديثِ اصطِلاحًا. ولا فرقَ بينَ التَّحديثِ والإِخبارِ مِن حيثُ اللُّغةُ، وفي ادِّعاءِ الفرقِ بينَهما تكلُّفٌ شديدٌ، لكنْ لمَّا تقرَّر الاصطلاحُ صارَ ذلك حقيقةً عُرفيَّةً، فتُقَدَّمُ على الحقيقةِ اللُّغويةِ، معَ أَنَّ هذا الاصطلاحَ إِنَّما شاعَ عندَ المَشارِقَةِ ومَن تَبِعَهُم، وأَمَّا غالِبُ المَغارِبَةِ؛ فلمْ يستَعْمِلوا هذا الاصطِلاحَ، بل الإِخبارُ والتَّحديثُ عندَهُم بمعنًى واحِدٍ.

فإِنْ جَمَعَ الرَّاوي؛ أَي: أَتى بصيغةِ الجَمْعِ في الصِّيغةِ الأولى؛ كأَنْ يقولَ: حدَّثَنا فلانٌ، أَو: سَمِعْنا فلانًا يقولُ:؛ فهُو دليلٌ على أَنَّه سَمِعَ منهُ مَعَ غَيْرِهِ، وقد تكونُ النُّونُ للعظمةِ لكنْ بقلَّةٍ.

وأوَّلُها أَي: صيغُ المراتِبِ أَصْرَحُها؛ أَي: أَصرحُ صِيغِ الأَداءِ في سماعِ قائلِها؛ لأَنَّها لا تحتَمِلُ الواسِطةَ، ولأَنَّ حدَّثني قد يُطْلَقُ في الإِجازةِ تدليسًا.

وأَرْفَعُها مِقدارًا ما يقعُ في الإِمْلاءِ لما فيهِ مِن التثبُّتِ والتحفُّظِ.

والثَّالِثُ، وهو أَخبَرَني.

والرَّابِعُ، وهو قرأْتُ عليه لِمَنْ قَرَأَ بِنَفْسِهِ على الشَّيخِ.

فإِنْ جَمَعَ كأَنْ يقولَ: أَخْبَرَنا، أَو: قَرَأْنا عليهِ؛ فهو كالخامِسِ، وهو: قُرِئَ عليهِ وأَنا أَسمعُ.

وعُرِفَ مِن هذا أَنَّ التَّعبيرَ بـ قرأْتُ لِمَن قرأَ خيرٌ مِن التَّعبيرِ بالإِخبارِ؛ لأَنَّهُ أَفصحُ بصورةِ الحالِ].

(الشرح)

(فاللَّفظانِ الأَوَّلانِ مِن صيغِ الأداءِ) ما هما الأولان؟ **(وهُما: سمعتُ وحدَّثني صالِحانِ لِمَن سَمِعَ وَحْدَهُ مِن لَفظِ الشَّيْخِ)** إذا سمع من لفظ الشيخ وحده يقول: سمعتُ ويقول: حدَّثني، **(وتَخْصيصُ التَّحديثِ بما سُمِعَ مِن لفظِ الشَّيخِ هو الشَّائعُ بينَ أَهلِ الحَديثِ اصطِلاحًا، ولا فرقَ بينَ التَّحديثِ والإِخبارِ مِن حيثُ اللُّغةُ، وفي ادِّعاءِ الفرقِ بينَهما تكلُّفٌ شديدٌ)** يعني في اللغة ما في فرق **(لكنْ لـمَّا تقرَّر الاصطلاحُ صارَ ذلك حقيقةً عُرفيَّةً، فتُقَدَّمُ على الحقيقةِ اللُّغويةِ)** في الاصطلاح فرَّقوا بين حدَّثني وبين أخبرني، صار في فرق:

فيُطلقون حدَّثني إذا سمعوا من الشيخ، إذا كان الشيخ يقرأ، انظروا: إذا الشيخ كان هو الذي يقرأ حديثه سواءً من حفظه أو من كتابه فهذا الذي يسمونه السماع، فيقول: حدَّثني أو يقول: سمعتُ.

لكن إذا كان يُقرَأ على الشيخ والشيخ يسمع، يُقرَأ عليه حديثه والشيخ يسمع ما يقرأ لكن يُصوِّب إذا حصل خطأ مثل ما كان مالك يفعل؛ يُقرَأ عليه [الموطأ] ويسمع، ولذلك الرواة عن مالك كلهم يقولون: أخبرنا، فهنا يُعبِّر بأخبرنا، أخبرنا إذًا صار اصطلاح يُراد به العرض، هذه الطريقة سموها العرض.

- الأولى: السماع من الشيخ.
- الثانية: العرض على الشيخ ليس السماء من الشيخ.

ففي السماع يقول: حدَّثنا ويقول: سمعت.

وفي العرض يقول: أخبرنا أو أخبرني إذا كان وحده.

فهذا اصطلاح في التفريق ليس في اللغة، مع أن هذا الاصطلاح هم بينهم خلاف أيهما أقوى؟ هل السماع أقوى ولا العرض أقوى؟ فبعضهم يقول بهذا، وبعضهم يقول بهذا، بعضهم يقول هما سواء؛

- الذي يقول السماع أقوى يقول: لأن الشيخ هو الذي ينطق.
- والذي يقول العرض أقوى، يقول: الشيخ يسمع فلو حصل خطأ سيُصوِّب، لكن في حالة السماع لما يكون الشيخ هو الذي يقرأ، لو أخطأ الشيخ ما أحد يُصوِّب.
- ومن يقول: هما سواء يقول: كل وحدة لها ميزة.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(معَ أَنَّ هذا الاصطلاحَ إِنَّما شاعَ عندَ المَشارِقَةِ ومَن تَبِعَهُم، وأَمَّا غالِبُ المَغارِبَةِ؛ فلمْ يستَعْمِلوا هذا الاصطِلاحَ، بل الإِخبارُ والتَّحديثُ عندَهُم بمعنىً واحِدٍ)** فيُطلقان على العرض، ويُطلقان على التحديث السماع.

(فإِنْ جَمَعَ الرَّاوي؛ أي: أَتى بصيغةِ الجَمْعِ في الصِّيغةِ الأولى؛ كأَنْ يقولَ: حدَّثَنا فلانٌ، أَو: سَمِعْنا فلانًا يقولُ؛ فهُو دليلٌ على أَنَّه سَمِعَ منهُ مَعَ غَيْرِهِ) يعني عادةً يقول: سمعتُ أو يقول: سمعنا، إذا قال: سمعنا يعني في غيره، إذا قال: سمعت يعني وحده، وهذا اصطلاح لكنه يصدق لو قال: سمعت ومع غيري أنا سمعت، وغيري سمع لوحده، لكن هذا اصطلاح أنه إذا وحده يقول: سمعت، إذا كان مع غيره يقول: سمعنا، أو يقول: حدثنا وحدثني، أو يقول: أخبرني أو أخبرنا.

(وقد تكونُ النُّونُ للعظمةِ لكنْ بقلَّةٍ، وأوَّلُها أَي: المراتِبِ أَصْرَحُها) أولها التي سمعت فقط ليس حدَّثني؛ فهي أصرحها؛ **(أَي: أَصرحُ صِيغِ الأَداءِ في سماعِ قائلِها؛ لأَنَّها لا تحتَمِلُ الواسِطةَ، ولأَنَّ حدَّثني قد يُطْلَقُ في الإِجازةِ تدليسًا)** إذًا أولها كتبت أي سمعت فقط؛ لأن أولها قد تظنون أنه يقصد سمعت وحدثني.

(وأَرْفَعُها مِقدارًا ما يقعُ في الإِمْلاءِ) ما هو أرفعها مقدارًا؟ يقول: سمعت أقوى من حدثني؛ لأنه يمكن أن يقول حدثني في الإجازة تدليس، الآن انتقل: **(أرفعها)** الذي هو بالنسبة للسماع من الشيخ، **(وأَرْفَعُها مِقدارًا ما يقعُ في الإِمْلاءِ لما فيهِ مِن التثبُّتِ والتحفُّظِ)**؛ لأن طريقة السماع من الشيوخ:

١. إما بالإملاء، ما هو الإملاء؟ أنه الشيخ يُملِي والطلاب يكتبون، هذا أقوى شيء فيه تثبُّت.

٢. أو أنه يُحدِّث يسرد سردًا هكذا، ثم بعد ذلك خُذْ كتاب الشيخ المقابل المتقَن هذا وقابل عليه.

٣. أو في المذاكرة، هذه الطريقة الثالثة.

إذًا إما إملاءً وإما سردًا، فأرفعها ما يكون في الإملاء؛ لأن السماع من الشيخ:

- إما إملاء.

- وإما سرد.

(والثَّالِثُ، وهو أَخبَرَني. والرَّابعُ، وهو قرأْتُ عليه لِمَنْ قَرَأَ بِنَفْسِهِ على الشَّيخِ، فإِنْ جَمَعَ كأَنْ يقولَ: أَخْبَرَنا، أَو: قَرَأْنا عليهِ؛ فهو كالخامِسِ، وهو: قُرِئَ عليهِ وأَنا أَسمعُ).

الثالث قال: أخبرني أو قرأت عليه لمن قرأ بنفسه على الشيخ، إذن إذا قرأ على الشيخ إما أن يقول: قرأت عليه أو يقول: أخبرني، فإن قال أخبرنا أو قرأنا عليه صار مثل الخامس وهي قرئ عليه وأنا أسمع، **(وعُرِفَ مِن هذا أَنَّ التَّعبيرَ بقرأتُ لِمَن قرأَ خيرٌ مِن التَّعبيرِ بالإِخبارِ؛ لأَنَّهُ أَفصحُ بصورةِ الحالِ)** يعني لو قال: قرأت عليه أحسن ولا لو قال: أخبرنا؟ لو قال: أخبرنا ما ندري من القارئ، لكن إذا قال قرأت عليه في زيادة معلومة، وهم يحرصون على كل معلومة تُقال، أحيانًا يقول: قرأت عليه في بغداد مهمة هذه لأننا عرفنا المكان، قرأت عليه في يوم كذا، فذِكْر المكان أو الزمان...

(المتن)

📖 [تنبيهٌ: القراءةُ على الشَّيخِ أَحدُ وجوهِ التحمُّلِ عندَ الجُمهورِ.

وأَبعدَ مَن أَبى ذلك مِن أَهلِ العِراقِ، وقد اشتدَّ إِنكارُ الإِمامِ مالكٍ وغيرِهِ مِن المدنيِّينَ عليهِم في ذلك، حتَّى بالغَ بعضُهُم فرجَّحَها على السَّماعِ مِن لفظِ الشَّيخِ!

وذهَبَ جمعٌ جمٌّ منهُم البُخاريُّ، وحكاهُ في أَوائلِ صحيحِهِ عن جماعةٍ مِن الأئمَّةِ – إِلى أَنَّ السَّماعَ مِن لفظِ الشَّيخِ والقراءَةَ عليهِ يعني في الصِّحَّةِ والقُوَّةِ سواءً، واللهُ أَعلمُ].

(الشرح)

(تنبيهٌ: القراءةُ على الشَّيخِ أَحدُ وجوهِ التحمُّلِ عندَ الجُمهورِ) القراءة على الشيخ التي هي العرض نسميها، قلت لكم أنا قبل قليل: أن في خلاف في مسألة العرض والسماع، **(وأَبعدَ مَن أَبى ذلك مِن أَهلِ العِراقِ، وقد اشتدَّ إِنكارُ الإِمامِ مالكٍ وغيرِهِ مِن المدنيِّينَ عليهِم في ذلك)** على من أبى العرض، هو مالك كان يعرض، **(حتَّى بالغَ بعضُهُم فرجَّحَها على السَّماعِ مِن لفظِ الشَّيخِ)** قلنا هذا الكلام أظن.

(وذهَبَ جمعٌ جمٌّ منهُم البُخاريُّ، وحكاهُ في أَوائلِ صحيحِهِ عن جماعةٍ مِن الأئمَّةِ إِلى أَنَّ السَّماعَ مِن لفظِ الشَّيخِ والقراءَةَ عليهِ يعني في الصِّحَّةِ والقُوَّةِ سواءً) الإمام البخاري بوَّب في الصحيح بهذا اللفظ والله أعلم.

(المتن)

📖 **[والإِنْباءُ من حيثُ اللُّغةُ واصطلاحُ المتقدِّمينَ بمعْنَى الإِخْبارِ؛ إِلَّا في عُرْفِ المُتَأَخِّرينَ؛ فهُو للإِجازَةِ؛ كـعن لأَنَّها في عُرفِ المتأَخِّرينَ للإِجازةِ].**

(الشرح)

الإنباء هذا الرابع أنباءنا.

هي في عُرْف المتقدمين بمعنى الإخبار، أنباءنا مثل أخبارنا، وعند المتأخرين هي للإجازة، إذا أُجيز يقول: أنبأنا.

الآن دخل في مسألة عن، تذكرون مسألة عنعنة المعاصر وتكلمنا عن شرط البخاري والعنعنة هل تُحمَل على الاتصال أو لا تُحمَل على الاتصال؟ قلنا: تُحمَل بشرطين ما هما؟

١. المعاصرة.

٢. والسلامة من التدليس.

(المتن)

📖 [وعَنْعَنَةُ المُعاصِرِ مَحْمولَةٌ عَلى السَّماعِ؛ بخلافِ غيرِ المُعاصِرِ؛ فإِنَّها تكونُ مُرسَلةً، أَو مُنقطِعَةً، فشرْطُ حَمْلِها على السَّماعِ ثُبوتُ المُعاصرةِ؛ إِلَّا مِنْ مُدَلِّسٍ؛ فإِنَّها ليستْ محمولةً على السَّماعِ.

وقيلَ: يُشْتَرَطُ في حملِ عنعَنَةِ المُعاصرِ على السَّماعِ ثُبوتُ لِقائِهِما أَيْ: الشيخِ والرَّاوي عنهُ، ولَوْ مَرَّةً واحدةً ليَحْصُلَ الأمنُ في باقي العنعَنَةِ عن كونِهِ مِن المُرسلِ الخفيِّ، وهُو المُخْتارُ؛ تبعًا لعليِّ بنِ المَدينيِّ والبُخاريِّ وغيرِهما مِن النُّقَّادِ.

وأَطْلَقُوا المُشافَهَةَ في الإِجازَةِ المُتَلَفَّظِ بِها تجوُّزًا.

وَكذا المُكاتَبَةَ في الإِجازَةِ المَكْتُوبِ بِها، وهُو موجودٌ في عِبارةِ كثيرٍ مِن المُتأَخِّرينَ؛ بخلافِ المُتقدِّمينَ، فإِنَّهُم إِنَّما يُطلِقونَها فيما كتَبَ بِهِ الشَّيخُ مِن الحديثِ إِلى الطَّالبِ، سواءٌ أَذِنَ لهُ في رِوايتِه أَم لا، لا فيما إِذا كتَبَ إِليهِ بالإِجازةِ فقطْ].

(الشرح)

(وعَنْعَنَةُ المُعاصِرِ مَحْمولَةٌ عَلى السَّماعِ؛ بخلافِ غيرِ المُعاصِرِ؛ فإِنَّها تكونُ مُرسَلةً، أَو مُنقطِعَةً):

- متى تكون مرسلة؟ إذا كانت من التابعي.
- ومتى تكون منقطعة؟ إذا كانت من بعد التابعي.

(فشرْطُ حَمْلِها على السَّماعِ ثُبوتُ المُعاصرةِ؛ إِلَّا مِنْ مُدَلِّسٍ؛ فإِنَّها ليستْ محمولةً على السَّماعِ، وقيلَ: يُشْتَرَطُ في حملِ عنعَنَةِ المُعاصرِ على السَّماعِ ثُبوتُ لِقائِهِما أَيْ: الشيخِ والرَّاوي عنهُ، ولَوْ مَرَّةً واحدةً) هذا الذي سميناه شرط مَن؟ هذا الذي قلنا شرط البخاري، **(ليَحْصُلَ الأمنُ في باقي العنعَنَةِ عن كونِهِ مِن المُرسلِ الخفيِّ، وهُو المُخْتارُ؛ تبعًا لعليِّ بنِ المَدينيِّ والبُخاريِّ وغيرِهما مِن**

النُّقَّادِ) هو منسوب لعلي بن المديني يقول: وهذا شرط البخاري هو أيضًا شرط ابن المديني، وغيره من النقاد.

(وأَطْلَقُوا المُشافَهَةَ في الإِجازَةِ المُتَلَفَّظِ بها تجوُّزًا) إذا قال: شافهني يعني بالإجازة، **(والمُكاتَبَةَ في الإِجازَةِ المَكْتُوبِ بها)** طبعًا إجازة مكتوب بها، أحيانًا يعطيه مكتوبة، وأحيانًا يعطيه الإجازة مكتوبة مع حديثه، يُعطيه المرويات والإجازة، أو يعطيه إجازة فقط **(وهُو موجودٌ في عِبارةِ كثيرٍ مِن المُتأَخِّرينَ؛ بخلافِ المُتقدِّمينَ، فإِنَّهُم إِنَّما يُطلِقونَها فيما كَتَبَ بِهِ الشَّيخُ مِن الحديثِ إِلى الطَّالبِ، سواءٌ أَذِنَ لهُ في رِوايتِه أَم لا، لا فيما إِذا كَتَبَ إِليهِ بالإِجازةِ فقطْ)** كما هو عند المتأخرين.

- إذًا عند المتقدمين في مسألة المكاتبة أنه يكتب له أحاديث المرويات يُرسلها إليه.
- وعند المتأخرين أن يكتب له الإجازة.

المتقدمون إذا كتب المرويات وأرسلها هل يروي بها ولا لا بُدَّ من الإجازة؟

- قالوا: لا بُدَّ من الإجازة.
- ومنهم من قال: لا، كتابة الشيخ أحاديثه للطالب وإرسالها تعني الإذن.

(المتن)

📖 [واشْتَرَطُوا في صِحَّةِ الرِّوايةِ بالمُناوَلَةِ اقْتِرانَها بالإِذْنِ بالرِّوايةِ، وهِيَ إِذا حَصَلَ هذا الشَّرطُ أَرْفَعُ أَنْواعِ الإِجازَةِ؛ لما فيها مِن التَّعيينِ والتَّشخيصِ.

وصورَتُها: أَنْ يَدْفعَ الشَّيخُ أَصلَهُ أَو ما قامَ مَقامَهُ للطَّالِبِ، أَو يُحْضِرَ الطَّالِبُ الأَصْلَ للشَّيخِ، ويقولَ لهُ في الصُّورتينِ: هذا رِوايَتي عنْ فلانٍ فارْوِهِ عنِّي.

وشَرْطُهُ أَيضًا: أَنْ يُمَكِّنَهُ منهُ؛ إِمَّا بالتَّمليكِ، وإِمَّا بالعاريَّةِ، لِيَنْقُلَ منهُ، ويُقابِلَ عليهِ، وإِلَّا إِنْ ناوَلَهُ واستردَّ منه في الحالِ فلا تُتبَيَّنُ زيادةَ مَزِيَّةٍ على الإِجازةِ المعيَّنَةِ، وهيَ أَنْ يُجيزَهُ الشَّيخُ بروايةِ كتابٍ معيَّنٍ، ويُعَيِّنَ لهُ كيفيَّةَ روايتِهِ لهُ.

وإِذا خَلَتِ المُناولَةُ عن الإِذنِ، لم يُعْتَبَرْ بها عندَ الجُمهورِ.

وجَنَحَ مَنِ اعْتَبَرَها إِلى أَنَّ مُناولَتَهُ إِيَّاهُ تقومُ مقامَ إِرسالِهِ إِليهِ بالكتابِ مِن بلدٍ إِلى بلدٍ.

وقد ذهَبَ إِلى صحَّةِ الرِّوايةِ بالمُكاتبةِ المُجرَّدةِ جماعةٌ مِن الأئمَّةِ، و لو لم يقتَرِنْ ذلك بالإِذنِ بالرِّوايةِ؛ كأَنَّهُم اكْتَفَوْا في ذلك بالقرينةِ.

ولمْ يَظْهَرْ لي فرقٌ قويٌّ بينَ مُناولةِ الشَّيخِ الكِتابَ مِن يدِهِ للطَّالبِ، وبينَ إِرسالِهِ إِليهِ بالكتابِ مِن موضعٍ إِلى آخَرَ، إِذا خَلا كلٌّ منهُما عن الإِذنِ].

(الشرح)

(واشْتَرَطُوا في صِحَّةِ الرِّوايةِ بالمُناوَلَةِ اقْتِرانَها بالإِذْنِ بالرِّوايةِ، وهِيَ إِذا حَصَلَ هذا الشَّرطُ أَرْفَعُ أَنْواعِ الإِجازَةِ؛ لما فيها مِن التَّعيينِ والتَّشخيصِ، وصورَتُها: أَنْ يَدْفَعَ الشَّيخُ أَصلَهُ) يعني كتابه الأصل الذي يُحدِّث منه، **(أَو ما قامَ مَقامَهُ)** المنقول عنه ومقابل **(للطَّالِبِ، أَو يُحْضِرَ الطَّالِبُ الأَصْلَ للشَّيخِ، ويقولَ لهُ في الصُّورتينِ: هذا رِوايَتي عنْ فلانٍ فارْوِهِ عنِّي)**.

لها شروط هذه:

(وشَرْطُهُ أَيضًا: أَنْ يُمَكِّنَهُ منهُ؛ إِمَّا بالتَّمليكِ، وإِمَّا بالعاريَّةِ، لِيَنْقُلَ منهُ ويُقابِلَ عليهِ) يعني إذا أعطاه الأصل، هو يعطيه الأصل لماذا؟ لكي يقابل عليه ونحن تكلمنا عن المقابلة ولا لا؟ ترى أي كتاب تنقله أو حديث تروي أحاديث؟ طبعًا اليوم ما في أحد سوف يروي أحاديث ولا شيء لكن يروي بالإجازة، لكنه قديمًا كان إذا سمع من شيخه يكتب، ثم يُقابِل ما كتب على أصل

الشيخ حتى يتأكد أنه ما أخطأ، وإذا أخطأ يُعدِّل، أو يقابل على أصل المقابلة على الشيخ، هذا الكلام قلناه.

(وإِلَّا إِنْ ناوَلَهُ واستردَّ منه في الحالِ فلا تُتبَيَّنُ لها زيادة مَزِيَّةٍ على الإِجازةِ المعيَّنَةِ) إذا استردها بالحال هذه صارت مثل الإجازة؛ لأنه ما استفاد شيء من الكتاب، الإجازة المعينة ما هي؟ الإجازة المعينة تقابلها الإجازة العامة، **(وهيَ أَنْ يُجيزَهُ الشَّيخُ بروايةِ كتابٍ معيَّنٍ، ويُعَيِّنَ لهُ كيفيَّةَ روايتِهِ لهُ)** إذًا عيَّن له كم شيء؟ عيَّن له شيئين:

١. الأول: كتاب معين.

٢. كيفية الرواية، كيفية روايته؛ يعني هل هو سماع من شيخه، أو هو عرض، أو هو إجازة.

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(وإِذا خَلَتِ المُناولَةُ عن الإِذنِ، لم يُعْتَبَرْ بها عندَ الجُمهورِ، وجَنَحَ مَن اعْتَبَرَها إِلى أَنَّ مُناولَتَهُ إِيَّاهُ تقومُ مقامَ إِرسالِهِ إِليهِ بالكتابِ مِن بلدٍ إِلى بلدٍ)** يعني الجمهور يشترطون بالإجازة، ما تروي إلا بإجازة، **(وقد ذهَبَ إِلى صحَّةِ الرِّوايةِ بالمُكاتبةِ المُجرَّدةِ جماعةٌ مِن الأئمَّةِ)** المجردة عن الإجازة جماعةٌ من الأئمة **(لو لم يقتَرِنْ ذلك بالإِذنِ بالرِّوايةِ؛ كأَنَّهُم اكْتَفَوْا في ذلك بالقرينةِ)** ما هي القرينة؟ التي هي الإرسال.

(ولمْ يَظْهَرْ لي فرقٌ قويٌّ بينَ مُناولةِ الشَّيخِ الكِتابَ مِن يدهِ للطَّالبِ، وبينَ إِرسالِهِ إِليهِ بالكتابِ مِن موضعٍ إِلى آخَرَ، إِذا خَلا كلٌّ منهُما عن الإِذنِ) يعني هما سواء ما يصلح.

(المتن)

📖 [وكَذا اشْتَرَطُوا الإِذْنَ في الوِجَادَةِ، وهي: أَنْ يَجِدَ بخطٍّ يعرِفُ كاتِبَهُ، فيقولُ: وجَدْتُ بخطِّ فلانٍ، ولا يسوغُ فيهِ إِطلاقُ: أَخْبَرَني؛ بمجرَّدِ ذلك، إِلَّا إِنْ كانَ لهُ منهُ إِذنٌ بالرِّوايةِ عنهُ، وأَطلقَ قومٌ ذلك فغُلِّطوا.

وَكذا الوَصِيَّةُ بالكِتَابِ، وهي أَنْ يُوصِيَ عندَ موتِه أَو سفرِهِ لشخْصٍ معيَّنٍ بأَصلِه أَو بأُصولِهِ؛ فقد قالَ قومٌ مِن الأئمَّةِ المتقدِّمينَ: يجوزُ لهُ أَنْ يروِيَ تلكَ الأصولَ عنهُ بمجرَّدِ هذه الوصيَّةِ!

وأَبى ذلك الجُمهورُ؛ إِلَّا إِنْ كانَ لهُ منهُ إِجازةٌ.

وَكذا شَرَطوا الإِذْنَ بالرِّوايةِ في الإِعْلامِ، وهُو أَنْ يُعْلِمَ الشَّيخُ أَحدَ الطَّلبةِ بأَنَّني أَروي الكِتابَ الفُلانيَّ عن فُلانٍ، فإِنْ كانَ لهُ منهُ إِجازةٌ اعْتبرَ، وإِلاَّ؛ فلا عِبرَةَ بذلك؛ كالإِجَازَةِ العَامَّةِ في المُجازِ لهُ، لا في المُجازِ بهِ، كأَنْ يقولَ: أَجَزْتُ لجَميعِ المُسلمينَ، أَو: لمَنْ أَدْرَكَ حَياتِي، أَو: لأَهْلِ الإِقليمِ الفُلانيِّ، أَو: لأهْلِ البَلدةِ الفُلانيَّةِ

وهُو أَقربُ إِلى الصِّحَّةِ؛ لقُرْبِ الانحصارِ.

وَكذلك الإِجازةُ للمَجْهُولِ؛ كأَنْ يَكونَ مُبْهَمًا أَوْ مُهْملًا.

وَكذلك الإِجازةُ للمَعْدومِ؛ كأَنْ يَقولَ: أَجَزْتُ لِمَنْ سَيولَدُ لِفُلانٍ

وقد قيل: إن عطفَهُ علَى مَوجودٍ؛ صحَّ؛ كأَنْ يقولَ: أَجَزْتُ لكَ، ولِمَنْ سيُولَدُ لكَ، والأَقرَبُ عدَمُ الصحَّةِ أَيضًا.

وكذلك الإِجازةُ لموجودٍ أَو معدومٍ عُلِّقَتْ بشَرْطِ مشيئةِ الغيرِ؛ كأَنْ يقولَ: أَجَزْتُ لكَ إِنْ شاءَ فلانٌ، أَو: أَجزتُ لَمن شاءَ فُلانٌ، لا أَنْ يقولَ: أَجَزْتُ لك إِنْ شئْتَ (فإن هذا تجوز)

وهذا على الأَصَحِّ في جَميعِ ذلكَ.

وقد جَوَّزَ الرِّوايةَ بجَميعِ ذلك سِوى المَجْهولِ - ما لم يَتبَيَّنِ المُرادُ منهُ - الخَطيبُ، وحَكاهُ عن جَماعةٍ مِن مشايخِهِ

واستَعْمَلَ الإِجازةَ للمَعدومِ مِن القُدماءِ أَبو بكرِ بنُ أَبي دَاودَ، و أَبو عبدِ اللهِ بنُ مَنْدَه.

واستَعْمَلَ المُعَلَّقةَ منهُم أَيضًا أَبو بكرِ بنُ أَبي خَيْثَمَة.

وروى بالإجازةِ العامَّةِ جَمعٌ كثيرٌ، جَمَعَهُم بعضُ الحُفَّاظِ في كِتابٍ، ورتَّبَهُم على حُروف المعجَمِ لكَثْرَتِهم.

وكلُّ ذلك - كما قالَ ابنُ الصَّلاحِ - توسُّعٌ غيرُ مَرْضِيٍّ؛ لأنَّ الإجازةَ الخاصَّةَ المعيَّنَةَ مُخْتَلَفٌ في صحَّتِها اختِلافًا قويًّا عندَ القُدماءِ، وإنْ كانَ العملُ قد استقرَّ على اعْتبارِها عندَ المتأَخِّرينَ، فهِيَ دونَ السَّماعِ بالاتِّفاقِ، فكيفَ إذا حصَلَ فيها الاسترسالُ المَذكورُ؟! فإنَّها تَزدادُ ضَعفًا، لكنَّها في الجُملةِ خيرٌ مِن إيرادِ الحَديثِ مُعْضلًا، واللهُ تعالى أعلمُ.

و إلى هُنا انْتَهى الكلامُ في أَقسامِ صِيَغِ الأداءِ].

(الشرح)

(وكَذا اشْتَرَطُوا الإِذْنَ في الوِجَادَةِ) ما هي الوِجادة؟ تعريفها: **(وهي: أَنْ يَجِدَ بخطٍّ يعرِفُ كاتِبَهُ، فيقولُ: وجَدْتُ بخطِّ فلانٍ)** طبعًا هذا منقطع، وجدت بخط فلان منقطع، لكن لما يقول: وجدت يبيِّن طريقة روايته، كيف رويت؟ وجدتُ هذا منقطع، إلا إذا كان اشترطوا الإذن في الرواية التي هي إجازة إلا إذا كان عنده إجازة منها.

(ولا يسوغُ فيهِ إطلاقُ: أَخبَرَني؛ بمجرَّدِ ذلك، إلَّا إنْ كانَ لهُ منهُ إذنٌ بالرِّوايةِ عنهُ، وأَطلَقَ قومٌ ذلك فغُلِّطوا) أطلق قومٌ ذلك يعني عبارة أخبرني، أي أخبرني فغُلِّطوا؛ كيف يقولوا: أخبرني في رواية بالوجادة؟!

(وَكذا الوَصِيَّةُ بالكِتَابِ، وهي أَنْ يُوصِيَ عندَ موتِه أَو سفرِهِ لشخْصٍ) يعني الوصية بالكتاب قبل ما يعرف، لما قال: وكذا يعني اشترطوا فيها الإذن بالرواية، ما هي الوصية بالكتاب؟ **(وهي أَنْ يُوصِيَ عندَ موتِه أَو سفرِهِ لشخْصٍ معيَّنٍ بأَصلِه أَو بأُصولِهِ)** يقول: أوصى بكتبي أن تعطوها فلان، هل يروي بهذه الوصية ولا ما يروي؟ نقول:

- إذا في إذن بالإجازة يروي.
- إذا ما في إذن لا تصير منقطعة.

(فقد قالَ قومٌ مِن الأئمَّةِ المتقدِّمينَ: يجوزُ لهُ أَنْ يروِيَ تلكَ الأُصولَ عنهُ بمجرَّدِ هذه الوصيَّةِ) هذا القول الأول، **(وأَبى ذلك الجُمهورُ)** الثاني **(إِلَّا إِنْ كانَ لهُ منهُ إِجازةٌ)** يصير روايته بالوصية مثل الوجادة منقطع.

(وَكذا شَرَطوا الإِذْنَ بالرِّوايةِ في الإِعْلامِ) هذا الأخير.

٤. الإنباء.

٥. المشافهة.

٦. المكاتبة.

٧. المناولة.

٨. الوجادة.

٩. الوصية بالكتاب.

١٠. الإعلام.

(وهُو أَنْ يُعْلِمَ الشَّيخُ أَحدَ الطَّلبةِ بأَنَّني أَروي الكِتابَ الفُلانيَّ عن فُلانٍ، فإِنْ كانَ لهُ منهُ إِجازةٌ اعْتبرَ، وإِلاَّ؛ فلا عِبْرَةَ بذلك) كل هذه الطرق تُبنَى على الإجازة، تُقبَل بالإجازة وإلا فلا عبرة بها، **(كالإِجَازَةِ العَامَّةِ)** يعني لا يُعتدُّ بها، العامة كيف؟ أين العموم؟ العموم في المُجازي له، الإجازة العامة في المجازي له ليس في المجازي به، يجوز أقول: أجزتُك جميع مروياتي، أجزتُك برواية جميع مروياتي عني.

(فِي المُجازِ لهُ، لا فِي المُجازِ بِهِ، كأَنْ يقولَ: أَجَزْتُ لجَميعِ المُسلمينَ، أَو: لمَنْ أَدْرَكَ حَياتِي، أَو: لأَهْلِ الإِقليمِ الفُلانِيِّ، أَو: لأهْلِ البَلدةِ الفُلانيَّةِ، وهُو أَقربُ إِلى الصِّحَّةِ؛ لقُرْبِ الانحصارِ) وهو يعني الأخير **(لأهْلِ البَلدةِ الفُلانيَّةِ)** هذا قريب من الانحصار؛ لأن أهل البلدة معروفين خاصةً في زمانه، يمكن يومنا لا.

(وَكذلك الإِجازةُ للمَجْهُولِ) يعني لا يُعتُّد بها **(الإِجازةُ للمَجْهُولِ)** وكذا بالمجهول؛ **(كأَنْ يَكونَ مُبْهَمًا أَوْ مُهْملًا)** يعني يقول:

- أجزتُ صالحًا، مَن صالح؟ في كثير صالح هذا مهمل.
- أما المبهم كأجزتُ رجلًا أو طالبًا.

قال: **(وَكذلك الإِجازةُ للمَعْدومِ)** يعني لا تُعتبر؛ **(كأَنْ يَقولَ: أَجَزْتُ لِمَنْ سَيولَدُ لِفُلانٍ)** في قول يقبلها إذا عُطِف على موجود، كما لو قال: أجزتُ فلان ومن يُولد له. **(وقد قيل: إن عطفَهُ علَى مَوجودٍ؛ صحَّ؛ كأَنْ يقولَ: أَجَزْتُ لكَ، ولِمَنْ سيُولَدُ لكَ، والأقرَبُ عدَمُ الصحَّةِ أَيضًا)**.

قال: **(وَكَذَا الإِجَازَةُ)** يعني لا تُعتبر، حبذا لو رقمت المسائل التي لا تُعتبر هذه: **(وكذا الإِجازةُ لموجودٍ أَو معدومٍ عُلِّقَتْ بشَرْطِ مشيئةِ الغيرِ)** هذه لا تُعتبر، **(هو بدأ بعدم الاعتبار من أين؟ ارجع:**

1. **كالإجازة العامة.**
2. **المجهول.**
3. **وللمعدوم.**
4. **وكذا الإجازة لموجودٍ أو معدومٍ علقت بشرط مشيئة الغير.**

(كأَنْ يقولَ: أَجَزْتُ لكَ إِنْ شاءَ فلانٌ، أَو: أَجزتُ لِمَن شاءَ فُلانٌ، لا أَنْ يقولَ: أَجزْتُ لك إِنْ شئْتَ) إن شئت أنت للمجاز نفسه هذا ما في مشكلة، **(وهذا على الأَصَحِّ في جَميعِ ذلكَ)** يعني كل الأقوال هذه هي الراجحة عند الحافظ ابن حجر -عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللهِ-.

(وقد جَوَّزَ الرِّوايةَ بجَميعِ ذلك سِوى المَجْهولِ -ما لم يَتَبَيَّنِ المُرادُ منهُ- الخَطيبُ، وحَكاهُ عن جَماعةٍ مِن مشايخِهِ) هذا قول، انظروا:

١. وقد جَوَّزَ الرِّوايةَ بجَميعِ ذلك سِوى المَجْهولِ ما أجازه، وأجاز في المجهول إذا تبيَّن، أما إذا تبين صحَّت، **(ما لم يَتَبَيَّنِ المُرادُ منهُ)** يعني من المجهول، من الذي أجاز ذلك؟ **(الخَطيبُ، وحَكاهُ عن جَماعةٍ)** إذًا المسألة فيها خلاف.

٢. **(واستَعْمَلَ الإِجازةَ للمَعدومِ مِن القُدماءِ أَبو بكرِ بنُ أَبي دَاودَ، و أَبو عبدِ اللهِ بنُ مَنْدَه)**.

٣. **(واستَعْمَلَ المُعَلَّقةَ)** يعني بالمشيئة **(منهُم أَيضًا أَبو بكرِ بنُ أَبي خَيْثَمَةَ)**.

الآن هو قاعد يسرد من أجاز أو الأقوال التي أجازت ما منعه الحافظ ورجَّح عدم الإجازة.

٤. **(وروى بالإِجازةِ العامَّةِ جَمْعٌ كَثيرٌ، جَمَعَهُم بعضُ الحُفَّاظِ في كِتابٍ، ورتَّبَهُم على حُروفِ المعجَمِ لكَثْرَتِهِم)** الحافظ أيضًا سينقد هذه الأقوال.

قال: **(وكلُّ ذلك -كما قالَ ابنُ الصَّلاحِ- توسُّعٌ غيرُ مَرْضِيٍّ)** تساهل يعني؛ **(لأَنَّ الإِجازةَ الخاصَّةَ المعيَّنَةَ مُخْتَلَفٌ في صحَّتِها اختِلافًا قويًّا عندَ القُدماءِ، وإِنْ كانَ العملُ قد استقرَّ على اعْتبارِها عندَ المتأَخِّرينَ، فهِيَ دونَ السَّماعِ بالاتِّفاقِ، فكيفَ إِذا حصَلَ فيها الاسترسالُ المَذكورُ؟! فإِنَّها تَزدادُ ضَعفًا، لكنَّها في الجُملةِ خيرٌ مِن إِيرادِ الحَديثِ مُعْضلًا، واللهُ تعالى أَعلمُ، و إِلى هُنا انْتَهى الكلامُ في أَقسامِ صِيَغِ الأداءِ)**؛ يعني يقول: هذه كلها غير مقبولة هذه الطرق لكنها أفضل من أن تروي الحديث معضلًا بدون إسناد.

هذا وصلَّى الله وسلَّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.



[الدرس السادس عشر]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

أَمَّا بَعْدُ...

فكنا قد وقفنا في شرح [نزهة النظر] للحافظ ابن حجر عند قوله: **(ثمَّ الرُّواةُ إِنِ اتَّفَقَتْ أَسماؤهُمْ)**.

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبيَّ بعده، اللّٰهم اغفر لنا ولشيخنا ولوالدينا وللمسلمين، قال حافظ ابن حجر -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-:

(المتن)

[ثمَّ الرُّواةُ:

١- إِنِ اتَّفقَتْ أَسماؤهُمْ وأَسْماءُ آبائِهِمْ فَصاعِدًا، واخْتَلَفَتْ أَشْخَاصُهُمْ، سواءٌ اتَّفَقَ في ذلك اثْنانِ مِنهُم أَمْ أَكثرُ، وكذلك إِذا اتَّفَقَ اثْنانِ فصاعِدًا في الكُنيةِ والنِّسبةِ؛ فهُو النَّوعُ الذي يُقالُ لهُ: المُتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ.

وفائدةُ معرفَتِه: خَشْيَةُ أَنْ يُظَنَّ الشَّخصانِ شَخْصًا واحِدًا.

وقد صنَّفَ فيهِ الخَطيبُ كتابًا حافِلًا. وقد لَخَّصْتُهُ وزِدْتُ عليهِ أَشياءَ كثيرةً، وهذا عَكسُ ما تقدَّمَ مِن النَّوعِ المسمَّى بالمُهْمَلِ؛ لأنَّهُ يُخْشى منهُ أَن يُظَنَّ الواحِدُ اثنَيْنِ، وهذا يُخْشى منهُ أَنْ يُظَنَّ الاثنانِ واحِدًا].

(الشرح)

(ثُمَّ الرُّواةُ: إِنِ اتَّفَقَتْ أَسماؤُهُمْ وأَسْماءُ آبائِهِمْ فَصاعِدًا، واخْتَلَفَتْ أَشْخَاصُهُمْ، سواءٌ اتَّفَقَ في ذلك اثْنانِ مِنهُم أَمْ أَكثرُ، وكذلك إِذا اتَّفَقَ اثْنانِ فصاعِدًا في الكُنيةِ والنِّسبةِ؛ فهُو النَّوعُ الذي يُقالُ لهُ: المُتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ) الآن لو أحببت أنكم ترقموا الأنواع هذه القادمة كل نوع برقم:

❶ **النوع هذا الأول:** المُتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ، ما هو المُتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ؟ أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آبائهم فصاعدًا لكن تختلف أشخاصهم، فعلى سبيل المثال:

- الخليل بن أحمد ستة أشخاص أسماؤهم الخليل بن أحمد.
- محمد بن يعقوب بن يوسف اثنان.
- أبو عمران الجوني اثنان.
- محمد بن عبد الله الأنصاري اثنان.

وهكذا أسماء متفقة لكن الأشخاص مختلفة، طبعًا معرفة هذا النوع مهم جدًّا حتى لا يُظَن الاثنين واحد.

(وفائدةُ معرفَتِه: خَشْيَةُ أَنْ يُظَنَّ الشَّخصانِ شَخْصًا واحِدًا) وقد يكون أحدهما ضعيفًا ويُظَن أنه هو الآخر الثقة، صنفوا في ذلك: **(وقد صنَّفَ فيهِ الخَطيبُ كتابًا حافِلًا)** كتابه اسمه: [المتفق والمفترق]، وله [الموضح لأوهام الجمع والتفريق]، طبعًا لا نعرف كتاب الحافظ، لاحظوا أنتم الآن في ثنايا شرح النزهة الحافظ ابن حجر كثير كتب ذكرها لنفسه لم تصلنا، لا نعرفها.

(وقد لَخَّصْتُهُ وزِدْتُ عليهِ أَشياءَ كثيرةً، وهذا عَكسُ ما تقدَّمَ مِن النَّوعِ المسمَّى بالمُهْمَلِ) الذي هو تكثر نعوته فيُظَن أنه أشخاص كثيرة هو رجل واحد، **(لأَنَّهُ يُخْشى منهُ أَن يُظَنَّ الواحِدُ اثنَيْنِ، وهذا يُخْشى منهُ أَنْ يُظَنَّ الاثنانِ واحِدًا)** ذلك الذي كثُرت نعوته هو واحد لكن نعوته كثيرة فقد يُظَن أنه جماعة، وهذا عكس: هم جماعة لكن تشابهت أسماؤهم فقد يُظَن أنهم شخص واحد.

(المتن)

📖 [٢- وإِنِ اتَّفَقَتِ الأَسْماءُ خَطًّا واخْتَلَفَتْ نُطْقًا سواءٌ كانَ مرجِعُ الاختلافِ النَّقْطَ أَم الشَّكْلَ؛ فهُو: المُؤتَلِفُ والمُخْتَلِفُ.

ومعرِفَتُه مِن مهمَّاتِ هذا الفنِّ، حتَّى قالَ عليُّ بنُ المَدينيِّ: أَشدُّ التَّصحيفِ ما يقعُ في الأسماءِ، ووجَّهَهُ بعضُهم بأَنَّهُ شيءٌ لا يَدْخُلُهُ القياسُ، ولا قَبْلَهُ شيءٌ يدلُّ عليهِ ولا بعدَه.

وقد صنَّفَ فيهِ أَبو أَحمدَ العسكريُّ، لكنَّه أَضافَهُ إِلى كتابِ التَّصحيفِ له

ثمَّ أَفرَدَهُ بالتَّأْليفِ عبدُ الغنيِّ بنُ سعيدٍ، فجمَعَ فيهِ كِتابينِ، كتابًا في مُشتَبِهِ الأَسماءِ، وكتابًا في مُشْتَبِهِ النِّسبةِ

وجَمَعَ شيخُهُ الدَّارقطنيُّ في ذلك كتابًا حافِلًا.

ثمَّ جَمَعَ الخَطيبُ ذَيلًا.

ثمَّ جَمَعَ الجَميعَ أَبو نَصرِ بنُ ماكُولا في كتابِه الإِكمالِ.

واسْتَدْرَكَ عليهِم في كتابٍ آخَرَ جَمَعَ فيهِ أَوهامَهُمْ وبيَّنَها.

وكتابُه مِن أَجمعِ ما جُمِعَ في ذلك، وهُو عُمدةُ كلِّ محدِّثٍ بعدَه.

وقد استَدْرَكَ عليهِ أَبو بكرِ بنُ نُقطَةَ ما فاتَه، أَو تجدَّدَ بعدَه في مجلَّدٍ ضَخمٍ.

ثمَّ ذَيَّلَ عليهِ منصورُ بنُ سَليمٍ –بفتحِ السَّينِ– في مجلَّدٍ لطيفٍ.

وكذلك أَبو حامدِ ابنُ الصَّابونيِّ.

وجَمَعَ الذهبيُّ في ذلكَ كِتابًا مُختَصرًا جِدًّا، اعتَمَدَ فيهِ على الضَّبْطِ بالقَلَمِ، فكَثُرَ فيهِ الغَلَطُ والتَّصحيفُ المُبايِنُ لموضوعِ الكِتابِ.

وقد يسَّرَ اللهُ سبحانه تَعالى بتوضيحِهِ في كتابٍ سمَّيْتُهُ تَبْصير المُنْتبِه بتَحرير المُشْتَبِه، وهو مجلَّدٌ واحدٌ، فَضَبَطتُهُ بالحُروفِ على الطَّريقةِ المَرْضِيَّةِ، وزدتُ عليهِ شيئًا كثيرًا ممَّا أَهْمَلَهُ، أوْلَمْ يَقِفْ عليهِ، وللهِ الحمدُ على ذلك].

(الشرح)

❷ **النوع الثاني:** اسمه المؤتلف والمختلف، ما هو المؤتلف والمختلف؟

(وإِنِ اتَّفَقَتِ الأَسْماءُ خَطًّا واخْتَلَفَتْ نُطْقًا) تتفق في الخط في الكتابة لكن تختلف في النطق، وسواءً كان هذا الاتفاق والاختلاف في الاسم نفسه أو في اسم الأب أو في اسم الجد أو في اللقب أو في النسب حيث كان **(سواءٌ كانَ مرجِعُ الاختلافِ النَّقْطَ أَم الشَّكْلَ)** ممكن يكون الاختلاف في نقطة، وممكن يكون في التشكيل **(فهُو: المُؤتَلِفُ والمُخْتَلِفُ)** يعني مؤتلف خطًّا، ومختلف نطقًا.

(ومعرِفتُه مِن مهمَّاتِ هذا الفنِّ، حتَّى قالَ عليُّ بنُ المَدينيِّ: أَشدُّ التَّصحيفِ ما يقعُ في الأسماءِ) صحيح أشد التصحيف في الأسماء، السبب ما هو؟ **(ووجَّهَهُ بعضُهم بأَنَّهُ شيءٌ لا يَدْخُلُهُ القياسُ، ولا قَبْلَهُ شيءٌ يدلُّ عليهِ ولا بعدَه)** الكلام الثاني قد تُعرَف أن الكلمة هذه فعل وأنها مبنية للمجهول من السياق والسباق ما قبلها وما بعده، لكن في الأسماء لا.

(وقد صنَّفَ فيهِ أَبو أَحمدَ العسكريُّ، لكنَّه أَضافَهُ إِلى كتابِ التَّصحيفِ له) الذي هو [تصحيفات المحدثين]، **(ثمَّ أَفرَدَهُ بالتَّأْليفِ عبدُ الغنيِّ بنُ سعيدٍ)** الذي هو الأزدي المتوفى أربعمئة وتسعين، **(فجمَعَ فيهِ كِتابينِ: كتابًا في مُشتَبِهِ الأَسماءِ، وكتابًا في مُشْتَبِهِ النِّسبةِ)** هكذا واسمه [المؤتلف والمختلف في أسماء الرجال]، وله كتاب: [مشتبِه النسبة] كلها مطبوعة، وقد جاء قبل ذلك شيخه **(وجَمَعَ شيخُهُ الدَّارقطنيُّ في ذلك كتابًا حافِلًا)**الذي هو كتاب [المؤتلف والمختلف] مطبوع في خمسة مجلدات، **(ثمَّ جَمَعَ الخَطيبُ ذَيلًا)** سماها [المؤتلِف لتكملة المؤتلف والمختلف]، وله غير ذلك الخطيب، له تلخيص متشابه مطبوع، أما المؤتلف فهذا مخطوط.

(ثمَّ جَمَعَ الجَميعَ أَبو نَصْرِ بنُ ماكُولا) أبو نصر بن ماكولا كتابه أكبر الكتب في هذا الذي هو علي من هبة الله متوفى سنة أربع مئة وخمسة وسبعين للهجرة، كتابه اسمه [الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكُنَي والأنساب] كتاب مطبوع في سبعة مجلدات.

(واسْتَدْرَكَ عليهِم في كتابٍ آخَرَ جَمَعَ فيهِ أَوهامَهُمْ وبيَّنَها، وكتابُه مِن أَجمعِ ما جُمِعَ في ذلك، وهُو عُمدةُ كلِّ محدِّثٍ بعدَه) ما في شك، [الإكمال] لابن ماكولا مهم جدًّا، **(وقد استَدْرَكَ عليهِ أَبو بكرِ بنُ نُقطَةَ ما فاتَه)** استدرك أبو بكر بن نقطة محمد بن عبد الغني البغدادي المشهور بابن نقطة المتوفى ستمئة وتسع وعشرين للهجرة، استدرك بكتاب سماه [تكملة الإكمال] طُبع في ستة مجلدات، استدرك عليه ما فات وتجدَّد بعده، يعني أضاف أشياء فاتته وأضاف أشياء تجدَّدت بعده في مجلدٍ، تجدَّدت بعده يعني من الأسماء في مجلدٍ ضخم.

مَن جاء بعدها؟ **(ثمَّ ذَيَّلَ عليهِ منصورُ بنُ سَليمٍ –بفتحِ السَّينِ– في مجلَّدٍ لطيفٍ)** مطبوع هذا الكتاب، **(وكذلك أَبو حامِدِ ابنُ الصَّابونيِّ)** اسمه محمد بن علي متوفى ستمئة وثمانين للهجرة، كتابه مطبوع، هذه كلها ذيول على ابن نقطة على تكملة [الإكمال].

(وجَمَعَ الذهبيُّ في ذلكَ كِتابًا مُخْتَصَرًا جِدًّا) سماها [المختصر في الرجال] وهو مطبوع، لكن في مشكلة هذا الكتاب، ما هي مشكلته؟ **(اعتَمَدَ فيهِ على الضَّبْطِ بالقَلَمِ)** يعني إذا جاء يضبط إذا جاء بالفتح مثلًا سَليم فيضع فتحة فوق، ما ينفع في الضبط كذا؛ لأن الناسخ ممكن ينسخ وما ينسخ الفتحة هذه أو يخطئ فيجعلها ضمَّة أو يجعلها كسرة، الضبط ينبغي أن يكون بالحروف فيقول: سَليم ويقول: بفتح السين، **(فكَثُرَ فيهِ الغَلَطُ والتَّصحيفُ المُبايِنُ لموضوعِ الكِتابِ)** طبعًا.

(وقد يسَّرَ اللهُ سبحانه تَعالى بتوضيحِهِ في كتابٍ سمَّيْتُهُ [تَبْصير المُنْتَبِه بتَحرير المُشْتَبِه]) هذا لابن حجر –عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللهِ– مطبوع طبعًا في أربعة مجلدات، **(وهو مجلَّدٌ واحدٌ، فَضَبَطْتُهُ بالحُروفِ على الطَّريقةِ المَرْضِيَّةِ)** طبعًا مجلد واحد بالمخطوطة، لكن في المطبوع عندنا أربع

مجلدات، **(فَضَبَطْتُهُ بالحُروفِ على الطَّريقةِ المَرْضِيَّةِ وزدتُ عليهِ)** يعني على الذهبي **(شيئًا كثيرًا ممَّا أَهْمَلَهُ)** يعني فاته، **(أَولَمْ يَقِفْ عليهِ، وللهِ الحمدُ على ذلك)**.

انتقل إلى نوع ثالث وهو المتشابه: ما هو المتشابه؟

(المتن)

[٣- وإِنِ اتَّفَقَتِ الأَسْماءُ خطًّا ونُطْقًا، واخْتَلَفَتِ الآباءُ نُطْقًا مع ائْتِلافِها خطًّا؛ كمحمَّدِ بنِ عَقيلٍ -بفتحِ العينِ-، ومحمَّدِ بنِ عُقَيْلٍ -بضمِّها-: الأَوَّلُ نيسابوريٌّ، والثاني فِرْيابيٌّ، وهُما مشهورانِ، وطبقتُهما مُتقارِبةٌ.

أَوْ بالعَكْسِ؛ كأَنْ تَختَلِفَ الأَسماءُ نُطْقًا وتأْتِلفَ خطًّا، وتتَّفقَ الآباءُ خطًّا ونُطقًا، كشُريحِ بنِ النُّعمانِ، وسُرَيْجِ بنِ النُّعمانِ، الأَوَّلُ بالشِّينِ المُعجمةِ والحاءِ المُهملةِ، وهو تابعيٌّ يروي عن عليٍّ -رضيَ اللهُ عنهُ- والثَّاني: بالسِّينِ المُهمَلَةِ والجيمِ، وهُو مِن شُيوخِ البُخاريِّ؛ فهُو النَّوعُ الَّذي يُقالُ لهُ: المُتشابِهُ.

وكَذا إِنْ وَقَعَ ذلك الاتِّفَاقُ في الاسمِ واسمِ الأبِ، والاختلافُ في النِّسبَةِ.

وقد صنَّفَ فيهِ الخَطيبُ كتابًا جَليلًا سمَّاهُ تَلخيصَ المُتشابِهِ.

ثمَّ ذَيَّلَ هُو عليهِ أَيضًا بما فاته أَوَّلًا، وهُو كثيرُ الفائدةِ.

ويَتَرَكَّبُ مِنْهُ ومِمَّا قَبْلَهُ أَنْواعٌ:

مِنها: أَنْ يَحْصُلَ الاتِّفاقُ أو الاشتِباهُ في الاسمِ واسمِ الأبِ مثلًا؛ إلاَّ: في حَرْفٍ أَو حَرْفَيْنِ فأَكثَرَ، مِن أَحدِهما أو مِنهُما.

وهُو على قسمينِ:

- إِمَّا أَنْ يكونَ الاخْتِلافُ بالتَّغييرِ، معَ أَنَّ عددَ الحُروفِ ثابِتٌ في الجِهتَيْنِ

- أَوْ يكونَ الاختِلافُ بالتَّغييرِ معَ نُقصانِ بعضِ الأسماءِ عن بعضٍ.

فمِن أَمثِلَةِ الأوَّلِ:

محمَّدُ بنُ سِنان – بكسرِ السِّينِ المُهمَلَةِ ونونينِ بينَهُما أَلفٌ –، وهُم جماعةٌ؛ منهُم: العَوَقيُّ – بفتحِ العينِ والواوِ ثمَّ القافِ – شيخُ البُخاريِّ.

ومحمَّدُ بنُ سيَّارٍ – بفتحِ السِّينِ المُهملَةِ وتشديدِ الياءِ التَّحتانيَّةِ وبعد الألف راءٌ –، وهُم أيضًا جماعةٌ؛ منهُم اليَمامِيُّ شيخُ عُمرَ بنِ يونُسَ.

ومنها:

محمَّدُ بنُ حُنَيْنٍ –بضمِّ الحاءِ المُهمَلَةِ ونونينِ، الأولى مفتوحةٌ، بينَهما ياءٌ تحتانيَّةٌ– تابعيٌّ و يروي عن ابنِ عبَّاسٍ وغيرِه.

ومحمَّدُ بنُ جُبيرٍ –بالجيمِ، بعدها باءٌ موحَّدةٌ، وآخِرُه راءٌ–، وهُو محمَّدُ بنُ جُبيرِ بنِ مُطْعِمٍ، تابعيٌّ مشهورٌ أَيضًا.

ومِن ذلك:

معرِّفُ بنُ واصِلٍ: كوفيٌّ مشهورٌ.

ومُطَرِّف بنُ واصِلٍ –بالطَّاءِ بدلَ العينِ– شيخٌ آخرُ يروي عنهُ أَبو حُذيفَةَ النَّهْدِيُّ.

ومنهُ أَيضًا:

أَحمدُ بنُ الحُسينِ –صاحِبُ إِبراهيمَ بنِ سعيدٍ– وآخرونَ.

وأَحيَدُ بنُ الحُسينِ مثلُهُ، لكِنْ بدلَ الميمِ ياءٌ تحتانيَّةٌ، وهو شيخٌ بخاريٌّ يروي عنه عبدُ اللهِ بنُ محمَّدِ بنِ البيكَنْدِيِّ

ومِن ذلك أَيضًا:

حفْصُ بنُ مَيْسَرَةَ شيخٌ مشهورٌ مِن طبَقَةِ مالكٍ.

وجَعْفَرُ بنُ مَيْسَرَةَ؛ شيخٌ لعُبَيْدِ اللهِ بنِ مُوسى الكُوفيِّ، الأوَّلُ: بالحاءِ المُهْمَلَةِ والفاءِ، بعدَها صادٌ مهْمَلَةٌ، والثَّاني: بالجيمِ و العينِ المُهْمَلَةِ بعدَها فاءٌ ثمَّ راءٌ.

ومِن أَمثلَةِ الثَّاني:

عبدُ اللهِ بنُ زيدٍ: جماعةٌ:

- منهُم في الصَّحابةِ صاحِبُ الأذانِ، واسمُ جدِّهِ عبدُ ربِّه.
- وراوِي حديثِ الوُضوءِ، واسمُ جدِّهِ عاصِمٌ، وهُما أيضًا أَنصاريَّانِ.

وعبدُ اللهِ بنُ يَزيدَ -بزيادةِ ياءٍ في أَوَّلِ اسمِ الأبِ والزَّايُ مكسورةٌ- وهُم أَيضًا جَماعةٌ:

منهُم في الصَّحابةِ:

- الخَطْمِيُّ يُكْنى أبا موسى، وحديثُهُ في [الصحيحين].
- و منهُم: القاريُّ، له ذِكْرٌ في حديثِ عائشةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهَا-، وقد زعَمَ بعضُهم أَنَّه الخطْمِيُّ، وفيهِ نظرٌ!

ومنها: عبد الله بن يحيى، وهم جماعةٌ.

و منها عبدُ اللهِ بنُ نُجَيٍّ -بضمِّ النُّونِ وفتحِ الجيمِ وتشديدِ الياءِ- تابعيٌّ معروفٌ، يروي عن عليٍّ -رضيَ اللهُ عنهُ-].

(الشرح)

(وإِنِ اتَّفقَتِ الأسْماءُ خطًّا ونُطْقًا) وأن الأسماء متفقة، **(واخْتَلَفَتِ الآباءُ نُطْقًا مع ائْتِلافِها خطًّا)** مثل لو قلنا: محمد بن عَقِيل ومحمد بن عُقَيْل، **(كمحمَّدِ بنِ عَقيلٍ – بفتحِ العينِ –، ومحمَّدِ**

بنِ عُقَيْلٍ – بضمِّها–: الأوَّلُ نيسابوريٌّ، والثاني فِرْيابيٌّ، وهُما مشهورانِ، وطبقتُهما مُتقارِبةٌ) طبعًا كل هذا فائدته ماذا؟ فائدته لئلا يختلط على دارس الأسانيد ألا يختلط عليه الرواة، فيظن هذا ذاك أو يظن الاثنين واحد، أو يظن الواحد اثنين، أو نحو ذلك.

قال: **(أَوْ بِالعَكْسِ)** ما هو العكس؟ **(كأَنْ تَخْتَلِفَ الأسماءُ نُطْقًا وتأْتِلِفَ خطًّا، وتتَّفقَ الآباءُ خطًّا ونُطقًا)** نفس المثال مثل لو قلنا: عَقِيل بن محمد وعُقَيْل بن محمد لكن هو مثَّل بغير ذلك، مثَّل بشُرَيْح بن النعمان وسُرَيْج بن نعمان **(الأوَّلُ بالشِّينِ المُعجمةِ والحاءِ المُهملةِ، وهو تابعيٌّ يروي عن عليٍّ –رضيَ اللهُ عنهُ–، والثَّاني: بالسِّينِ المُهمَلَةِ والجيمِ –سُرَيْج–، وهُو مِن شُيوخِ البُخاريِّ؛ فهُو النَّوعُ الَّذي يُقالُ لهُ: المُتشابِهُ)**.

(وكَذا إِنْ وَقَعَ ذلك الاتِّفَاقُ في الاسمِ واسمِ الأبِ، والاختلافُ في النِّسبَةِ) نفس الشيء المهم أنه يكون اتفاق في جزء واختلاف في جزء، **(وقد صنَّفَ فيهِ الخَطيبُ كتابًا جَليلًا سمَّاهُ [تَلخيصَ المُتشابِهِ])** هذا مطبوع في مجلدين، **(ثمَّ ذَيَّلَ هُو عليهِ أَيضًا بما فاته أَوَّلًا، وهُو كثيرُ الفائدةِ)** وهو مطبوع حتى الذيل مطبوع على تلخيص المتشابه.

العبارة الجملة التي ذكرتها عندي في نسختي متأخرة: **(وكَذا إِنْ وَقَعَ ذلك الاتِّفَاقُ في الاسمِ واسمِ الأبِ، والاختلافُ في النِّسبَةِ)** فهو أيضًا من المتشابه، هذه صورة ثالثة للمتشابه، يعني المتشابهة الآن له كم؟ ثلاثة صور مثل ماذا؟ مثل قالوا: محمد بن عبد الله المَخْرَمِي ومحمد بن عبد الله المُخَرَّمِي.

(ويَتَرَكَّبُ مِنْهُ ومِمَّا قَبْلَهُ أَنْواعٌ: مِنها: أَنْ يَحْصُلَ الاتِّفاقُ أو الاشْتِباهُ في الاسمِ واسمِ الأبِ مثلًا؛ إلاَّ: في حَرْفٍ أَو حَرْفَيْنِ فأَكثَرَ) يتركَّب منه يعني المتشابه، ومما قبله الذي هو المؤتلف المختلف **(أَنْواعٌ: مِنها: أَنْ يَحْصُلَ الاتِّفاقُ أو الاشْتِباهُ في الاسمِ واسمِ الأبِ مثلًا؛ إلاَّ: في حَرْفٍ أَو حَرْفَيْنِ)**

يعني هذا النوع الآن يختلف عما سبق أنه فيه اختلاف في الحروف، ليس أنه في النطق فقط أو في النُّقَط، **(إلاَّ: في حَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ فأَكثرَ مِن أَحدِهما أو مِنهُما)**.

(وهُو على قسمينِ:

١. إِمَّا أَنْ يكونَ الاخْتِلافُ بالتَّغييرِ، معَ أَنَّ عدَدَ الحُروفِ ثابِتٌ في الجِهَتَيْنِ

٢. أَوْ يكونَ الاختِلافُ بالتَّغييرِ معَ نُقصانِ بعضِ الأسماءِ عن بعضٍ) يعني في بعض الحروف.

أمثلة الأول؛

- ما هو الأول؟ أن يكون الاختلاف بالتغيير مع أن عدد الحروف ثابتة هذا الأول.
- والثاني: مع نقص في بعض الحروف.

محمد بن سنان ومحمد بن سيَّار، **(محمَّدُ بنُ سِنان –بكسرِ السِّينِ المُهمَلَةِ ونونينِ بينَهُما أَلفٌ–، وهُم جماعةٌ؛ منهُم: العَوَقيُّ –بفتحِ العينِ والواوِ ثمَّ القافِ– شيخُ البُخاريِّ، ومحمَّدُ بنُ سيَّارٍ –بفتحِ السِّينِ المُهملَةِ وتشديدِ الياءِ التَّحتانيَّةِ وبعد الألف راءٌ–)**، سبب أنه سنان وسيَّار تتشابه في الكتابة، **(وهُم أيضًا جماعةٌ؛ منهُم اليَمامِيُّ شيخُ عُمرَ بنِ يونُسَ)**؛ لأنه منسوب إلى اليمامة.

طالب: الأصل اليماني وهو خطأ، وصحح في بعض النسخ الأخرى، ويندب ترجمته في تلخيص ابن حجر.

لأنه منسوب إلى اليمامة، فالظاهر الصواب اليمامي.

(ومنها: محمَّدُ بنُ حُنَيْنٍ –بضمِّ الحاءِ المُهمَلَةِ ونونينِ، الأولى مفتوحةٌ، بينَهما ياءٌ تحتانيَّةٌ– تابعيٌّ ويروي عن ابنِ عبَّاسٍ وغيره) لاحظوا كيف يضبطون: حاء مهملة، قلنا هذا الكلام كيف نقول: المهملة والمعجمة والفوقية والتحتية والمثلَّثة والموحَّدة والمثنَّاة، حُنَيْن والثاني محمد بن جُبَيْر، في

الكتابة تتشابه لما تكتب بخط اليد قد تتشابه، تكون النون تشبه الراء، **(ومحمَّدُ بنُ جُبيرٍ –بالجيمِ، بعدها باءٌ موحَّدةٌ، وآخِرُه راءٌ–، وهُو محمَّدُ بنُ جُبيرِ بنِ مُطْعِمٍ، تابعيٌّ مشهورٌ أَيضًا)**.

من الأمثلة أيضًا: مُعرِّف ومُطرِّف متشابهة؛ **(معرِّفُ بنُ واصِلٍ: كوفِيٌّ مشهورٌ، ومُطَرِّف بنُ واصِلٍ –بالطَّاءِ بدلَ العينِ– شيخٌ آخرُ يروي عنهُ أَبو حُذيفَةَ النَّهْدِيُّ)**.

ومنهُ أَيضًا: أَحمدُ بنُ الحُسينِ –صاحِبُ إِبراهيمَ بنِ سعيدٍ– وآخرونَ) أحمد بن الحسين وأحيد بن الحسين في تشابه، **(وأَحيَدُ بنُ الحُسينِ مثلُهُ، لكِنْ بدلَ الميمِ ياءٌ تحتانيَّةٌ، وهو شيخٌ بخاريٌّ يروي عنهُ عبدُ اللهِ بنُ محمَّدِ بنِ البِيكَنْدِيِّ)**.

(ومِن ذلك أَيضًا: حفْصُ بنُ مَيْسَرَةَ شيخٌ مشهورٌ مِن طبَقَةِ مالكٍ) حفص وجعفر هذه تتشابه متساوية من حيث الخط، من حيث عدد الحروف هذا، وفيه إشكال؛ لو وُضِع في أمثلة الثانية لكان أوجه، **(وجَعْفَرُ بنُ مَيْسَرَةَ؛ شيخٌ لعُبَيْدِ اللهِ بنِ مُوسى الكُوفِيِّ، الأَوَّلُ: بالحاءِ المُهْمَلَةِ والفاءِ، بعدَها صادٌ مهْمَلَةٌ، والثَّاني: بالجيمِ و العينِ المُهْمَلَةِ بعدَها فاءٌ ثمَّ راءٌ)**.

من أمثلة الثاني الذي هو فيه نقص مثل ماذا؟ **(ومِن أَمثلَةِ الثَّاني: عبدُ اللهِ بنُ زيدٍ)** عبد الله بن زيد وعبد بن يزيد هذا هو التشابه، هذا الفرق في الحرف: زيد ويزيد، طبعًا عبد الله بن زيد جماعة، وعبد الله بن يزيد أيضًا جماعة، **(جماعةٌ: منهُم في الصَّحابةِ صاحِبُ الأذانِ، واسمُ جدِّهِ عبدُ ربِّهِ. وراوِي حديثِ الوُضوءِ، واسمُ جدِّهِ عاصِمٌ، وهُما أَيضًا أَنصاريَّانِ)** عبد الله بن زيد بن عبد ربه صاحب حديث الأذان، وعبد الله بن زيد بن عاصم وهو صاحب الحديث الوضوء؛ هذا يتشابه بعبد الله بن يزيد.

(وعبدُ اللهِ بنُ يَزيدَ –بزيادةِ ياءٍ في أَوَّلِ اسمِ الأبِ والزَّايُ مكسورةٌ– وهُم أَيضًا جَماعةٌ: منهُم في الصَّحابةِ:

الأول: الخَطْمِيُّ يُكْنى أبا موسى، وحديثُهُ في [الصحيحين]).

والثاني: القاري، عبد الله بن يزيد القاري، **(له ذِكْرٌ في حديثِ عائشةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهَا-، وقد زعَمَ بعضُهم أَنَّه الخطْمِيُّ، وفيهِ نظرٌ)** هو واحد، هو نفسه الخطمي يقول: هذا فيه نظر.

(ومنها: عبد الله بن يحيى، وهم جماعةٌ) هذا يشتبه بمَن؟ بعبد الله بن نُجَي، **(عبدُ اللهِ بنُ نُجَيٍّ -بضمِّ النُّونِ وفتحِ الجيمِ وتشديدِ الياءِ- تابعيٌّ معروفٌ، يروي عن عليٍّ -رضيَ اللهُ عنهُ-)**.

(المتن)

📖 [٤- أَوْ يَحْصُلُ الاتِّفاقُ في الخَطِّ والنُّطْقِ، لكنْ يَحْصُلُ الاخْتِلافُ أَو الاشتِباهُ بالتَّقْديمِ والتَّأْخيرِ، إِمَّا في الاسمينَ جُملةً أَو نَحْوَ ذلكَ، كأَنْ يقعَ التَّقديمُ والتَّأْخيرُ في الاسمِ الواحِدِ في بعضِ حُروفِهِ بالنِّسبةِ إِلى ما يشتَبِهُ بهِ.

مثالُ الأوَّلِ: الأسودُ بنُ يزيدَ، ويزيدُ بنُ الأسوَدِ، وهُو ظاهِرٌ.

ومنهُ: عبدُ اللهِ بنُ يَزيدَ، ويزيدُ بنُ عبدِ اللهِ.

ومثالُ الثَّانِي: أَيُّوبُ بنُ سَيَّارٍ، وأَيُّوبُ بنُ يَسارٍ

الأَوَّلُ: مدَنِيٌّ مشهورٌ ليسَ بالقويِّ، والآخَرُ: مجهولٌ].

(الشرح)

(أَوْ يَحْصُلُ الاتِّفاقُ في الخَطِّ والنُّطْقِ، لكنْ يَحْصُلُ الاخْتِلافُ أَو الاشتِباهُ بالتَّقْديمِ والتَّأْخيرِ)

هذا كله ضمن المتشابه، أن يكون الاتفاق ما في اختلاف في النطق وفي الخط لكن الاختلاف في التقديم والتأخير، كما لو قلت: الأسود بن يزيد ويزيد بن الأسود، أيضًا هذا مهم معرفته؛ لأنه قد يشتبه على الإنسان إذا وجد الأسود بن يزيد يظن أنه خطأ، فيقول: خطأ لا هو يزيد بن الأسود، ما ينتبه أنهم اثنان، ما هم واحد.

قال -رحمه الله-: **(أَوْ يَحْصُلُ الاتِّفاقُ في الخَطِّ والنُّطْقِ، لكنْ يَحْصُلُ الاخْتِلافُ أَو الاشتِباهُ بالتَّقْديمِ والتَّأْخيرِ: إِمَّا في الاسمينَ جُملةً أَو نَحْوَ ذلكَ، كأَنْ يقَعَ التَّقديمُ والتَّأْخيرُ في الاسمِ الواحِدِ في بعضِ حُروفِهِ بالنِّسبةِ إِلى ما يشتَبِهُ بِهِ)** يعني التقديم والتأخير:

- إما أن يقع التقديم والتأخير في الاسم؛ الأسود بن يزيد ويزيد بن الأسود.
- أو في حرف يتقدم ويتأخر: يسار وسيَّار.

(مثالُ الأَوَّلِ: الأَسودُ بنُ يزيدَ، ويزيدُ بنُ الأَسوَدِ، وهُو ظاهِرٌ، ومنهُ: عبدُ اللهِ بنُ يَزيدَ، ويزيدُ بنُ عبدِ اللهِ. ومثالُ الثَّاني) الذي هو التقديم والتأخير في الحرف: **(أَيُّوبُ بنُ سَيَّارٍ، وأَيُّوبُ بنُ يَسارٍ، الأَوَّلُ: مدَنِيٌّ مشهورٌ ليسَ بالقويِّ، والآخَرُ: مجهولٌ).**

(المتن)

📖 [خاتِمَةٌ:

ومِنَ المُهِمِّ عندَ المحدِّثينَ مَعْرِفَةُ: طَبَقاتِ الرُّواةِ.

وفائدتُهُ: الأَمْنُ مِن تَداخُلِ المُشْتَبِهينَ، وإِمكانُ الاطِّلاعِ على تَبيينِ التَّدليسِ، والوُقوفُ على حَقيقةِ المُرادِ مِن العَنْعَنَةِ.

والطَّبَقَةُ في اصْطِلاحِهِم: عبارةٌ عنْ جَماعةٍ اشْتَرَكوا في السِّنِّ ولقاءِ المشايخِ.

وقد يكونُ الشَّخصُ الواحِدُ مِن طبَقَتَيْنِ باعْتِبارينِ؛ كأَنَسِ بنِ مالكٍ رضيَ اللهُ عنهُ؛ فإِنَّهُ مِن حيثُ ثُبوتُ صُحبتِهِ للنبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وعلى وسلَّمَ يُعَدُّ في طبقةِ العشرةِ مثلًا، ومِن حيثُ صِغَرُ السنِّ يُعَدُّ في طَبَقَةِ مَن بعدَهُم.

فمَنْ نَظَرَ إِلى الصَّحابةِ باعْتِبارِ الصُّحبَةِ؛ جَعَلَ الجَميعَ طبقةً واحِدَةً؛ كما صنَعَ ابنُ حِبَّانَ وغيرُه.

وَمَنْ نَظَرَ إِليهِم باعْتبارِ قَدْرٍ زائِدٍ، كالسَّبْقِ إِلى الإِسلامِ أَو شُهودِ المشاهِدِ الفاضِلَةِ جَعَلَهُم طَبقاتٍ.

وإِلى ذلك جَنَحَ صاحِبُ الطَّبقاتِ أَبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ سعدٍ البَغداديُّ، وكتابُه أَجْمَعُ ما جُمِعَ في ذلك.

وكذلك مَن جاءَ بعدَ الصَّحابةِ –وهُم التَّابعونَ– مَن نَظَرَ إِليهِم باعتبارِ الأَخْذِ عن بعضِ الصَّحابةِ فقطْ؛ جَعَلَ الجَميعَ طبقةً واحِدَةً كما صَنَعَ ابنُ حِبَّانَ أَيضًا.

ومَنْ نَظَرَ إِليهِم باعتبارِ اللِّقاءِ قسَّمَهُم؛ كما فعَلَ محمَّدُ بنُ سعدٍ.

ولكلٍّ منهُما وجْهٌ].

(الشرح)

(خاتِمَةٌ: ومِنَ المُهِمِّ عندَ المحدِّثينَ مَعْرِفَةُ: طَبَقاتِ الرُّواةِ) الآن الخاتمة يقول: من المهم عند المحدثين أمور، رقِّموا هذه الأمور:

❶ **الأول:** معرفة طبقات الرواة، **(وفائدتُهُ: الأَمْنُ مِن تَداخُلِ المُشْتَبِهينَ، وإِمكانُ الاطِّلاعِ على تَبيينِ التَّدليسِ، والوُقوفُ على حَقيقةِ المُرادِ مِن العَنْعَنَةِ)** معرفة طبقة الراوي مهمة، أحيانًا تعرف أن هذا فلان هو الفلاني وليس الآخر بطبقته؛ لأن الثاني في طبقة أخرى، **(والطَّبَقَةُ في اصْطِلاحِهِم)** ما معنى الطبقة؟

("عبارةٌ عنْ جَماعةٍ اشْتَرَكوا في السِّنِّ ولقاءِ المشايخِ") هذه هي الطبقة: جماعة اشتركوا في السن ولقاء المشايخ هؤلاء نعتبرهم طبقة، لكن طبعًا هذه تقريبية فأستطيع أقول: الصحابة كلهم طبقة ممكن باعتبار، ممكن أقول: لا، كبارهم طبقة وصغارهم طبقة، وممكن أقول: أواسطهم طبقة، ممكن يقسمون على أكثر من طبقة.

(وقد يكونُ الشَّخصُ الواحِدُ مِن طبَقَتَيْنِ باعْتِبارينِ؛ كأَنَسِ بنِ مالكٍ رضيَ اللهُ عنهُ؛ فإِنَّهُ مِن حيثُ ثُبوتُ صُحبتِه للنبيِّ -صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- يُعَدُّ في طبقةِ العشرةِ مثلًا، ومِن حيثُ صِغَرُ السنِّ يُعَدُّ في طَبَقَةِ مَن بعدَهُم، فمَنْ نَظَرَ إِلى الصَّحابةِ باعْتِبارِ الصُّحبَةِ؛ جَعَلَ الجَميعَ طبقةً واحِدَةً؛ كما صنَعَ ابنُ حِبَّانَ وغيرُه) ابن حبان فعل ذلك في كتابه [الثقات] جعلهم طبقة واحدة.

(ومَنْ نَظَرَ إِليهِم باعْتِبارِ قَدْرٍ زائِدٍ، كالسَّبْقِ إِلى الإِسلامِ أَو شُهودِ المشاهِدِ الفاضِلَةِ جَعَلَهُم طَبَقاتٍ) كما فعل ابن سعد في [الطبقات الكبرى]، **(وإِلى ذلك جَنَحَ صاحِبُ الطَّبقاتِ أَبو عبدِ اللهِ محمَّدُ بنُ سعدٍ البَغداديُّ، وكتابُه أَجْمَعُ ما جُمِعَ في ذلك)** جعل الصحابة خمس طبقات ليس طبقة واحدة.

(وكذلك مَن جاءَ بعدَ الصَّحابةِ -وهُم التَّابعونَ- مَن نَظَرَ إِليهِم باعتبارِ الأَخْذِ عن بعضِ الصَّحابةِ فقطْ؛ جَعَلَ الجَميعَ طبقةً واحِدَةً كما صَنَعَ ابنُ حِبَّانَ أَيضًا) في [الثقات] يعني **(ومَنْ نَظَرَ إِليهِم باعتبارِ اللِّقاءِ قسَّمَهُم؛ كما فعَلَ محمَّدُ بنُ سعدٍ)** في [الطبقات الكبرى]، **(ولكلٍّ منهُما وجْهٌ)**.

❷ الأمر الثاني مما ينبغي معرفته:

(المتن)

📖 [وَمِنَ المُهِمِّ أَيضًا معرِفةُ مواليدِهِمْ ووَفَياتِهِمْ؛ لأَنَّ بمَعْرِفَتِهِا يحصُلُ الأَمْنُ مِن دَعْوى المُدَّعي للقاءِ بعضِهِم وهُو في نَفْسِ الأمرِ ليسَ كذلكَ].

(الشرح)

معرفة مواليد سنوات ولادة وسنوات الوفاة هذه نستطيع من خلالها أن نعرف المدَّعي ونعرف التقى بفلان أو لم يلتقِ بفلان وهكذا.

(المتن)

📖 **[وَمِن المُهِمِّ أَيضًا معرِفةُ بُلْدَانِهِمْ وأَوطانِهم، وفائدتُه الأمنُ مِن تداخُلِ الاسمَيْنِ إِذا اتَّفقا نُطْقًا، لكنْ قد افْتَرَقا بالنَّسَبِ].**

(الشرح)

❸ **الأمر الثالث:** معرفة البلدان بلدان الرواة.

(المتن)

📖 **[وَمِن المُهِمِّ أَيضًا معرفةُ أَحْوالِهِمْ؛ تَعْديلًا، وتَجْرِيحًا، وجَهالةً؛ لأنَّ الرَّاويَ إِمَّا أَنْ تُعْرَفَ عدالَتُه، أَو يُعْرَفَ فِسْقُه، أَوْ لا يُعْرَفَ فيهِ شيءٌ مِن ذلك].**

(الشرح)

❹ **هذا الرابع:** الذي هو أحوال الرواة جرحًا وتعديلًا، جعلهم ثلاثة:

١. تعديلًا.

٢. وتجريحًا معناه ضعفاء.

٣. أو جهالةً؛ يعني لا يُعرَف فيهم جرح ولا تعديل.

ما حكم المُعدَّلين؟ يُقبَل حديثهم.

والمجروحين تُرَد أحاديثهم.

والمجاهيل نتوقف فيها، صارت مثل المردودة.

(لأنَّ الرَّاويَ إِمَّا أَنْ تُعْرَفَ عدالَتُه، أَو يُعْرَفَ فِسْقُه، أَوْ لا يُعْرَفَ فيهِ شيءٌ مِن ذلك) مثل مجهول الحال لا يُعرَف فيه شيء من ذلك، ومجهول العين لا يُعرَف فيه شيء.

(المتن)

📖 [وَمِن أَهمِّ ذلك –بعدَ الاطِّلاعِ– معرِفةُ مَراتِبِ الجَرْحِ والتَّعديلِ؛ لأَنَّهُم قد يُجَرِّحونَ الشَّخصَ بما لا يستَلْزِمُ ردَّ حديثِه كلِّهِ، وقد بيَّنَّا أَسبابَ ذلك فيما مَضى، وحَصَرْناها في عَشرةٍ، وتقدَّم شرحُها مفصَّلًا، والغَرَضُ هُنا ذِكْرُ الأَلفاظِ الدَّالَّةِ في اصطِلاحِهِم على تِلكَ المراتِبِ].

(الشرح)

❺ **المسألة الخامسة مما ينبغي معرفته:** معرفة مراتب الجرح والتعديل، ما هي التي حصرناها في عشرة؟ أسباب الرد.

يقول: **(لأَنَّهُم قد يُجَرِّحونَ الشَّخصَ بما لا يستَلْزِمُ ردَّ حديثِه كلِّهِ)** معناه بل بعضه، **(وقد بيَّنَّا أَسبابَ)** وحصرنا يعني مثلًا قد يجرحون الشخص بالاختلاط مثلًا هذا ما يقتضي رد جميع أحاديثه، لا، وإنما رد حديثه الذي رواه بعد الاختلاط لا قبل الاختلاط، وهكذا.

(والغَرَضُ هُنا ذِكْرُ الأَلفاظِ الدَّالَّةِ في اصطِلاحِهِم على تِلكَ المراتِبِ) هو للأسف أن الحافظ ابن حجر ما ذكر مراتب الجرح والتعديل هنا وإنما ذكر أمثلة فقط، مراتب الجرح والتعديل الكلام فيها طويل، ليس طويل جدًّا لكنه يحتاج إلى... شرحه في كتاب آخر إن شاء الله سيكون الذي هو في [ضوابط الجرح والتعديل]، أو عندما نقرأ أيضًا كتاب مثل [تقريب النووي] الذي شرحه السيوطي في [تدريب الراوي].

(المتن)

📖 [وللجَرْحِ مراتِبُ:

و أَسْوَأُها: الوَصْفُ بما دلَّ على المُبالَغةِ فيهِ.

وأَصرحُ ذلك التَّعبيرُ بأَفْعَلَ؛ كـ: أَكْذَبِ النَّاسِ، وكذا قولُهم: إِليهِ المُنْتَهى في الوضعِ، أَو: هُو رُكنُ الكذبِ، ونحوُ ذلك.

ثمَّ: دجَّالٌ، أو: وَضَّاعٌ، أو: كَذَّابٌ؛ لأنَّها وإِنْ كانَ فيها نوعُ مُبالغةٍ، لكنَّها دونَ الَّتي قبلَها.

وأَسْهَلُهَا؛ أَي: الألفاظِ الدَّالَّةِ على الجَرْحِ: قولُهم: فُلانٌ لَيِّنٌ، أو: سيِّئ الحِفْظِ، أَوْ: فيهِ أَدنى مَقَالٍ.

وبينَ أَسوأ الجَرْحِ وأَسهَلِهِ مراتِبُ لا تَخْفى

فقولُهُم: متْروكٌ، أَو ساقِطٌ، أَو: فاحِشُ الغَلَطِ، أَو: مُنْكَرُ الحَديثِ، أَشَدُّ مِن قولِهم: ضعيفٌ، أَو ليسَ بالقويِّ، أَو: فيهِ مقالٌ].

(الشرح)

✎ **انتبهوا معي فكرة عامة كذا الجرح مراتب:** أهون مرتبة طبعًا نحن نتكلم على ما استقر عليه السخاوي المتأخر، وإلا هو من بدري من بداية أول من تكلم ابن أبي حاتم تكلَّم في مراتب الجرح والتعديل ذكر أربعة فقط، ثم جاء بعده أناس فزادوا؛ يعني جاء الذهبي فزاد، ثم جاء العراقي فزاد وهكذا.

يزيدون كيف؟ يعني يأتون إلى المرتبة فيجعلونها مرتبتين مثلًا، أو يضمون مرتبتين في مرتبةٍ واحدة ويُفصِّلوا في مرتبة أخرى، يعني مثلًا يجعلون مرتبة الكذب واحدة، فيأتي متأخر يقول: لا، هي ليست واحدة، هي مرتبتان:

١. أشد الكذب الذي هو اكذب الناس هذه مرتبة، هذه أشد المراتب.

٢. أهون منها كذاب.

٣. أهون منها متهم بالكذب.

لكن ممكن متقدِّم يجمع هذه الثلاثة في مرتبة واحدة، ويعتبر أن الكذب والتهمة به هي مرتبة واحدة، طبعًا قطعًا أنه من جعلها مرتبة واحدة لا يريد أنه المتهم مثل الكذاب والكذاب مثل

أكذب الناس، لا طبعًا، يُفرِّق بينهم داخل المرتبة يتفاوتون، وكذلك الثقة المتقدمين مثل ابن أبي حاتم خلاص يقول: مرتبة الثقة، طبعًا إذا قال: ثقة سيدخل فيها ما إذا قيل في الراوي: ثقة فقط، أو قيل فيه: ثقةٌ ثقة الذي هو تكرار الصفة، يعني إفراد الصفة:

- يدخل فيها تكرار الصفة.
- ويدخل فيها ما هو أشد من تكرار الصفة وهو صيغة **(أفعل)** أوثق الناس.

فالذي يقول: المرتبة الأولى ثقة لا يُخرِج ثقةٌ ثقة ولا يُخرِج أوثق الناس هي داخلة فيها، وطبعًا لا يرى أنه أوثق الناس تساوي ثقة، الراوي إذا قيل فيه: أوثق الناس يساوي الراوي الذي قيل فيه: ثقة، فلو تعارض حديثهما فيقول: هذا مضطرب، لا، سيُقدِّم حديث أوثق الناس، وسيُقدِّم حديث ثقةٌ ثقة على حديث الثقة عند التعارض، فأقصد أنه لكيلا يظن الإنسان أنه كيف هؤلاء يُغيِّرون المراتب؟ التغيير هذا تغيير اصطلاحي وإلا المضمون تقريبًا ما يتغير.

فالآن المصنِّف -عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللهِ- بدأ بالأسوأ، قال ماذا؟

(وللجَرْحِ مراتِبُ: أَسْوَأُها: الوَصْفُ بما دلَّ على المُبالَغَةِ فيهِ) الذي هو أكذب الناس، **(وأَصرحُ ذلك التَّعبيرُ بأَفْعَلَ؛ كأَكْذَبِ النَّاسِ، وكذا قولُهُم: إِليهِ المُنْتَهى في الوضعِ، أَو: هُو ركنُ الكذبِ، ونحوُ ذلك)**.

هذه المرتبة أقل الذي هو الوصف بكذَّاب أو دجال، هذه أخف قليلًا؛ **(ثمَّ: دجَّالٌ، أَو: وَضَّاعٌ، أَو: كَذَّابٌ؛ لأَنَّها وإِنْ كانَ فيها نوعُ مُبالغةٍ، لكنَّها دونَ الَّتي قبلَها)** كذَّاب أو وضَّاع هذا أخف منها.

نبغي مرتبة تليها وهي أخف منها، وهي: متهمٌ بالكذب، وما شابه ذلك، متهم بالكذب، متروك، يدخل هنا، إذًا الآن عرفنا كم مرتبة؟ ثلاثة وهي:

١. أكذب الناس.

٢. أخف منها كذَّاب.

٣. أخف منها متهم بالكذب.

الثلاثة مرتبطة بالكذب، لكن ليست هذه العبارات فقط، عبارات كثيرة تدخل معها.

انتقل المصنِّف -عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللهِ- إلى الأسهل، طلع فوق، يعني هذه الثلاث مراتب التي هي المرتبة رقم كم وكم؟ هذه الحقيقة نقول: أربعة وخمسة وستة؛

- أربعة: متهم بالكذب ومتروك.
- خمسة: كذاب.
- وستة: أكذب الناس.

أين واحد واثنين وثلاثة؟

(وأَسْهَلُهَا؛ أَي: الألفاظِ الدَّالَّةِ على الجَرْح: قولُهم: فُلانٌ ليِّنٌ، أو: سيِّءِ الحِفْظِ، أَوْ: فيهِ أَدنى مَقَالٍ) أو فيه مقال، هيا خذوا معي الآن لما يُقال في راوي: ليِّن الحديث أو فيه مقال أو فيه ضعفٌ، أنا بربطها بكلمة ضعف، إذا قال: فيه ضعفٌ أشد منها أن يُقال فيه: ضعيفٌ، فصارت:

- فيه ضعفٌ هي الأولى، وهناك عبارات كثيرة تشبهها في مرتبتها، وإذا قلنا: في مرتبتها يعني قريبة منها قد تكون أشد قليلًا أخف قليلًا.
- والمرتبة الثانية أن يُقال: ضعيفٌ.
- ما الأشد من الضعيف؟ أن نقول: ضعيفٌ جدًّا.

وما شابه ضعيفٌ جدًّا كأن نقول: **(واهٍ بمرَّة)** انظر: ضعيفٌ واهٍ مثل بعض، ضعيفٌ جدًّا، واهٍ بمرَّة هذه أشد من الضعيف.

صارت ثلاثة، بعدها سنشرع في التهمة بالكذب، بعدها سنرميه بالكذب، بعدها سنرميه بأشد الكذب.

المرة الأولى والثانية التي: فيه ضعفٌ، فيه لينٌ، ليِّنٌ، فيه مقال، فيه أتقى مقال، هذا ضعيف منجبر.

ضعيفٌ، واهٍ، أحيانًا يقول: له ما يُنكَر أو منكر مثلًا؛ فهذا ضعيفٌ منجبر.

من يوم ما ندخل في الضعيف جدًّا والمتهم، والكذَّاب، وأكذب الناس هذا خلاص.

(وبينَ أَسوأ الجَرْحِ وأَسهَلِهِ مراتِبُ لا تَخْفى) كيف لا تخفى؟ بل تخفى من يعرفها، **(فقولُهُم: متْروكٌ، أَو ساقِطٌ، أَو: فاحِشُ الغَلَطِ، أَو: مُنْكَرُ الحَديثِ)** هذه لما نقول: متروكٌ أو ساقطٌ أو فاحش الغلط هذه مع ضعيف جدًّا يعني في مرتبة الترك، **(أَو: مُنْكَرُ الحَديثِ، أَشدُّ مِن قولِهم: ضعيفٌ، أَو ليسَ بالقويِّ، أَو: فيهِ مقالٌ)**.

(المتن)

📖 [وَمن المهمِّ أَيضًا معرِفةُ مراتِبِ التَّعديلِ.

وأَرْفَعُها: الوَصْفُ أَيضًا بما دلَّ على المُبالغةِ فيهِ.

وأَصْرَحُ ذلك: التَّعبيرُ بأَفْعَلَ؛ كـ: أَوْثَقِ النَّاسِ، أَو: أَثبَتِ النَّاس، أَو: إِليهِ المُنْتَهى في التَّثَبُّتِ.

ثمَّ ما تَأَكَّدَ بِصِفَةٍ مِن الصِّفاتِ الدَّالَّةِ على التَّعديلِ، أَو صِفَتَيْنِ؛ كـ: ثقةٌ ثقةٌ، أَو: ثبتٌ ثبتٌ، أَوْ: ثقةٌ حافظٌ، أَو: عدلٌ ضابِطٌ، أو نحوُ ذلك.

وأَدْناها: ما أَشْعَرَ بالقُرْبِ مِنْ أَسْهَلِ التَّجْرِيحِ؛ كـ: شيخٌ، و: يُرْوى حديثُه، و: يُعْتَبَرُ بِهِ، ونحوُ ذلك.

وبينَ ذلك مراتِبُ لا تَخْفى، وَهذهِ أَحكامٌ تتعلَّقُ بذلك، ذكَرْتُها هُنا لتَكْمِلَةِ الفائدةِ، فأَقولُ].

(الشرح)

(وَمن المهمِّ أَيضًا معرِفةُ مراتِبِ التَّعديلِ) التعديل كذلك **(وأَرْفَعُها: الوَصْفُ أَيضًا بما دلَّ على المُبالغةِ فيهِ)** هذه أعلاها، **(وأَصْرَحُ ذلك: التَّعبيرُ بأَفْعَلَ؛ كـ: أَوْثَقِ النَّاسِ، أَو: أَثبَتِ النَّاس، أَو: إِليهِ المُنْتَهى في التَّثَبُّتِ)** في التثبُّت. هذه المرتبة الأولى: أفعل الناس.

بالنسبة لعبارة لفظة ثقة سوف تصير لها ثلاث وهي كلها في درجة في الصحيح:

- نقول: أوثق الناس.
- ثم ننزل قليل فنقول: تكرار، ثقةٌ ثقة.
- ثم ننزل قليل فنقول: ثقةٌ فقط.

طبعًا مثل ثقة نقول: متقنٌ، حُجَّةٌ، ثبتٌ.

(ثُمَّ ما تَأَكَّدَ بِصِفَةٍ مِن الصِّفاتِ الدَّالَّةِ على التَّعديلِ، أَو صِفَتَيْنِ؛ كـ: ثقةٌ ثقةٌ، أو: ثبتٌ ثبتٌ، أَوْ: ثقةٌ حافظٌ، أَو: عدلٌ ضابِطٌ، أو نحوُ ذلك، وأَدْناها: ما أَشْعَرَ بالقُرْبِ مِنْ أَسْهَلِ التَّجْرِيحِ) الآن هو ما أتى بالصفتين، ما أتى بالثالثة التي هي إفراد الوصف كثقة، ولا أتى بالرابعة التي هي ما نزل عن الثقة التي هي: صدوقٌ، لا بأس به، ليس به بأسٌ، الرابعة: صدوقٌ، لا بأس به، ليس به بأسٌ هذا حديثه حسن.

(وأَدْناها: ما أَشْعَرَ بالقُرْبِ مِنْ أَسْهَلِ التَّجْرِيحِ كـ: شيخٌ) إذا قالوا: شيخ، شيخ يعني له روايات فقط، **(و: يُرْوى حديثُه)** له روايات، **(و: يُعْتَبَرُ بِهِ)** يعني يتقوَّى **(ونحو ذلك مراتب لا تخفى، وَهذِهِ أَحكامٌ تتعلَّقُ بذلك، ذكَرْتُها هُنا لتَكْمِلَةِ الفائدةِ، فأَقولُ)** الآن سيشرع في مسائل تتعلق بالجرح والتعديل.

نقِف هنا وصلَّى الله وسلَّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

❋❋❋❋❋

[الدرس السابع عشر]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَشْرَفِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

أَمَّا بَعْدُ...

أكمل من حيث وقفنا.

قال الحافظ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-:

(المتن)

📖 [وَهذهِ أَحكامٌ تتعلَّقُ بذلك، ذكَرْتُها هُنا لتَكْمِلَةِ الفائدةِ، فأَقولُ:

تُقْبَلُ التَّزكِيَةُ مِنْ عَارِفٍ بأَسْبَابِها لا مِنْ غيرِ عارِفٍ بأسبابها لئلاَّ يُزكِّيَ بمجرَّدِ ما يظهَرُ لهُ ابْتِداءً مِن غيرِ ممارسةٍ واخْتِبارٍ.

ولَوْ كانتِ التَّزكيةُ صادِرةً مِن مُزَكٍّ واحِدٍ علَى الأَصَحِّ؛ خلافًا لَمَن شَرَطَ أَنَّها لا تُقْبَلُ إِلَّا مِنَ اثْنَيْنِ؛ إِلْحاقًا لها بالشَّهادَةِ في الأصحِّ أَيضًا!

والفَرْقُ بينَهُما أَنَّ التَّزكيةَ تُنَزَّلُ منزِلَةَ الحُكْمِ، فلا يُشْتَرَطُ فيها العددُ، والشَّهادةُ تقعُ مِن الشَّاهِدِ تقع عندَ الحاكِمِ، فافْتَرَقا.

ولَوْ قيلَ: يُفَصَّلُ بينَ ما إِذا كانتِ التَّزكيةُ في الرَّاوي مُستَنِدَةً مِن المُزكِّي إِلى اجْتِهادِهِ، أَو إِلى النَّقْلِ عنْ غيرِه؛ لكانَ مُتَّجِهًا.

لأَنَّه إِنْ كانَ الأَوَّلُ، فلا يُشْتَرَطُ فيه العددُ أَصلًا؛ لأَنَّهُ حينئذٍ يكونُ بمنزِلةِ الحاكمِ.

وإِنْ كانَ الثانِيَ؛ فيُجْرى فيهِ الخِلافُ، ويَتبيَّنُ أَنَّه أَيضًا لا يُشْتَرَطُ العددُ أصلًا أيضًا؛ لأَنَّ أَصلَ النَّقْلِ لا يُشْتَرَطُ فيهِ العددُ، فكَذا ما تفرَّعَ عنهُ، واللهُ أَعلمُ].

(الشرح)

(وَهذهِ أَحكامٌ تتعلَّقُ بذلك، ذكَرْتُها هُنا لتَكْمِلَةِ الفائدةِ، فأَقولُ) هذه الأحكام الذي هي أحكام تتعلق بالجرح والتعديل، أحكام الجرح والتعديل، فأقول:

المسألة الأولى ماذا قال؟ **(تُقْبَلُ التَّزكِيَةُ مِنْ:**

أ- عَارِفٍ بأَسْبَابِها لا مِنْ غيرِ عارِفٍ بأسبابها لئلاَّ يُزكِّيَ بمجرَّدِ ما يظهَرُ لهُ ابْتِداءً) الذي هو غير العارف، لئلا يُزكِّيَ غير العارف بمجرَّدِ ما يظهَرُ لهُ ابْتِداءً مِن غيرِ ممارسةٍ واخْتِبارٍ.

ب- **(ولَوْ كانتِ التَّزكيةُ صادِرةً مِن مُزَكٍّ واحِدٍ عَلى الأَصَحِّ)**.

إذًا باختصار: تُقبَل التزكية ممن؟ عارفٍ بأسبابها ولو كان واحدًا؛ يعني لا يُشترَط في التزكية أن يكون الاثنان الذي هو مثل الشهادة مثلًا أو مثل التزكية في الشهادة.

(خلافًا لِمَن شَرَطَ أَنَّها لا تُقْبَلُ إِلَّا مِنَ اثْنَيْنِ؛ إِلْحاقًا لها بالشَّهادَةِ في الأصحِّ أَيضًا) لماذا فرَّقنا بين الشهادة وبين التزكية في الرواية؟ **(والفَرْقُ بينَهُما أَنَّ التَّزكيةَ تُنَزَّلُ منزِلَةَ الحُكْمِ)** التزكية حكم عندما يقول: هذا ثقة هذا حكم، **(فلا يُشْتَرَطُ فيها العددُ، والشَّهادةُ تقعُ مِن الشَّاهِدِ تقع عندَ الحاكِمِ، فافْتَرَقا، ولَوْ قيلَ: يُفَصَّلُ بينَ ما إِذا كانتِ التَّزكيةُ في الرَّاوي مُستَنِدَةً مِن المُزَكِّي إِلى اجْتِهادِهِ، أَو إِلى النَّقْلِ عنْ غيرِه؛ لكانَ مُتَّجهًا)** ترى يريد بالتزكية هنا الحكم، ليس شرطًا أن يكون توثيق في الراوي؛

- إما أن تكون مُستَنِدَةً مِن المُزَكِّي إلى اجْتِهادِهِ، هذا حكمه هو، فما يحتاج لكي يقول حكمه لازم واحد ثاني يحكم معه.
- **(أَو إِلى النَّقْلِ عنْ غيرِه؛ لكانَ مُتَّجهًا لأَنَّه إِنْ كانَ الأَوَّلَ، فلا يُشْتَرَطُ فيه العددُ أَصلًا؛ لأَنَّهُ حينئذٍ يكونُ بمنزلةِ الحاكِمِ)** القاضي الذي يصدر حكم.

- **(وإنْ كانَ الثَانِيَ؛ فيُجْرى فيهِ الخِلافُ)** يعني يقول: يمكن أن نقول الخلاف في مسألة الناقل ليس في مسألة الحاكم، الصحيح أنه الناقل والحاكم وغيره، **(وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ)** يقصد القول الثاني الذي يقول: ممكن، القول الثاني الذي هو في الناقل، **(ويَتَبَيَّنُ أَنَّه –أي الثاني أَيضًا –لا يُشْتَرَطُ العددُ أصلًا أيضًا؛ لأنَّ أَصلَ النَّقلِ لا يُشْتَرَطُ فيهِ العددُ، فكَذا ما تفرَّعَ عنهُ، واللهُ أَعلم)**.

☜ ما هو الكلام؟

يقول: التزكية في الحديث يعني نقد حكم الراوي في الحديث بالتوثيق أو بالتضعيف للراوي هذا فرع عن رواية الراوي، إذا كنا نقبل رواية الراوي لحديث رسول الله –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم– ولو كان واحدًا فيبقى الحكم على الراوي لا بُدَّ من اثنين، لا غير صحيح، يُقبَل واحد، وهناك فرق بين الرواية وبين الشهادة.

المسألة الثانية:

(المتن)

📖 [ويَنْبَغي أَلَا يُقْبَلَ الجَرْحُ والتَّعْديلُ إِلَّا مِن عدلٍ مُتيَقِّظٍ، فلا يُقْبَلُ جَرْحُ مَنْ أَفْرَطَ فيهِ مُجَرِّحٌ بما لا يقْتَضي رَدَّ حديثِ المُحَدِّثِ.

كما لا يُقْبَلُ تزكِيَةُ مَن أَخَذَ بمجرَّدِ الظَّاهِرِ، فأَطلَقَ التَّزكيةَ

وقالَ الذَّهبيُّ –وهُو مِن أَهْلِ الاستِقراءِ التَّامِّ في نَقْدِ الرِّجالِ– لمْ يجْتَمِعِ اثْنانِ مِن عُلماءِ هذا الشَّأنِ قطُّ على تَوثيقِ ضَعيفٍ، ولا على تَضعيفِ ثِقةٍ

ولهذا كانَ مذهَبُ النَّسائيِّ ألا يُتْرَكَ حديثُ الرَّجُلِ حتَّى يجتَمِعَ الجَميعُ على تَرْكِهِ.

ولْيَحْذَرِ المتكلِّمُ في هذا الفنِّ مِن التَّساهُلِ في الجَرْحِ والتَّعديلِ، فإِنَّهُ إِنْ عدَّلَ أَحدًا بغيرِ تثبُّتٍ كانَ كالمُثْبِتِ حُكْمًا ليسَ بثابتٍ، فيُخْشى عليهِ أَنْ يدْخُلَ في زُمرةِ مَن روى حَديثًا وهُو يظنُّ أَنَّهُ كَذِبٌ.

وإِنْ جَرَّحَ بغيرِ تَحرُّزٍ، فإِنَّه أَقْدَمَ على الطَّعنِ في مُسلمٍ بَريءٍ مِن ذلك، ووسَمَهُ بِميْسَمِ سُوءٍ يَبْقى عليهِ عارُهُ أَبدًا.

والآفةُ تدخُلُ في هذا: تارةً مِنَ الهَوى والغَرَضِ الفاسِدِ -وكلامُ المتقدِّمينَ سالِمٌ مِن هذا غالبًا- ، وتارةً مِن المُخالفةِ في العَقائدِ -وهُو موجودٌ كثيرًا؛ قديمًا وحَديثًا-، ولا ينْبَغي إِطلاقُ الجَرْحِ بذلك، فقد قدَّمْنا تحقيقَ الحالِ في العملِ بروايةِ المُبْتَدِعةِ].

(الشرح)

(ويَنْبَغي أَلا يُقْبَلَ الجَرْحُ والتَّعْديلُ إِلَّا مِن عدلٍ مُتيَقِّظٍ) هذه كلها صفات مطلوبة في الجارح أو المعدِّل:

١. لازم يكون عارف بالأسباب.

٢. لازم يكون عدل ما يكون هو ضعيف.

٣. لازم يكون متيقِّظ ما يكون مغفَّل يُخدَع ويحكم على الناس بالعدالة وهم ما هم عدول، أو يحكم على بعض الرواة الضعف وهم عدول.

أ- **(فلا يُقْبَلُ جَرْحُ مَنْ أَفْرَطَ فيهِ)** من أفرط في الجرح هذا الأول **(فجَرحٌ بما لا يقْتَضي رَدَّ حديثِ المُحَدِّثِ)** هذا المفرِط في الجرح يجرح لأي سبب.

ب- **(كما لا يُقْبَلُ تزكِيَةُ مَن أَخذَ بمجرَّدِ الظَّاهِرِ، فأَطلَقَ التَّزكيةَ)**.

(وقالَ الذَّهبيُّ – وهُو مِن أَهْلِ الاستِقراءِ التَّامِّ في نَقْدِ الرِّجالِ –) هذا الكلام قاله في [الموقظة]، ماذا قال؟ **(لمْ يجْتَمِع اثْنانِ مِن عُلماءِ هذا الشَّأنِ قطُّ على تَوثيقِ ضَعيفٍ، ولا على تَضعيفِ ثِقةٍ)** قوله: اثنان ما يقصد اثنين ما يجتمعان، يقصد لا يجتمعان عند الجميع، وعبارته في [الموقظة] ليست كذلك، يعني شبيهة، هذه بالمعنى نقلها يقول الذهبي: "لكن هذا الدين مؤيَّدٌ محفوظٌ من الله تعالى، لم يجتمع علماؤه على ضلالةٍ لا عمدًا ولا خطأً"، لم يجتمع علماؤه يقصد جميعهم أو أكثرهم، "فلا يجتمع اثنان على توثيق ضعيفٍ ولا على تضعيف ثقةٍ"، اثنان يعني ماذا؟ الجميع بدلالة السياق، "وإنما يقع اختلافٌ في مراتب القوة أو مراتب الضعف".

(ولهذا كانَ مذهَبُ النَّسائيِّ ألا يُتْرَكَ حديثُ الرَّجُلِ حتَّى يجتَمِعَ الجَميعُ على تَرْكِهِ) المقصود بالجميع هنا يعني الأكثر.

(ولْيَحْذَرِ المتكلِّمُ في هذا الفنِّ مِن التَّساهُلِ في الجَرْحِ والتَّعديلِ) طبعًا التساهل في الجرح مثل التساهل في التعديل، كل واحد فيهم سيء، كلاهما سيء، **(فإِنَّهُ إِنْ عدَّلَ أَحدًا بغيرِ تثبُّتٍ كانَ كالمُثْبِتِ حُكْمًا ليسَ بثابتٍ، فيُخْشى عليهِ أَنْ يدْخُلَ في زُمرةِ مَن روى حَديثًا وهُو يظنُّ أَنَّهُ كَذِبٌ)**.

وإذا تساهل في الجرح: **(وإِنْ جَرَّحَ بغيرِ تَحرُّزٍ، فإِنَّه أَقْدَمَ على الطَّعنِ في مُسلمٍ بَريءٍ مِن ذلك، ووسَمَهُ بِميْسَمِ سُوءٍ)** علامة سوء **(يَبْقى عليهِ عارُهُ أَبدًا)**.

☜ **ما هي الآفات التي تدخل على بعض الناس في الجرح وفي التعديل؟ طبعًا يقصد الآن في الجرح؛**

(والآفةُ تدخُلُ في هذا:

١- **تارةً مِنَ الهَوى والغَرَضِ الفاسِدِ)** كالحسد، كالعداوة، كالتعصُّب، **(وكلامُ المتقدِّمينَ سالِمٌ مِن هذا غالبًا)** الأئمة المتقدمين يسلمون من هذا في غالب الحال.

٢- **(وتارةً مِن المُخالفةِ في العَقائِدِ)** هذا الثاني، الأول يكون خلاف تعصُّب فقهي مثلًا، يطعن في الناس أو يجرح في الناس أو في بعض الرواة لخلاف فقهي، أو لخلاف العقائد **(وهُو موجودٌ**

كثيرًا؛ قديمًا وحديثًا، ولا ينْبَغي إِطلاقُ الجَرْحِ بذلك، فقد قدَّمْنا تحقيقَ الحالِ في العملِ بروايةِ **المُبْتَدِعةِ)** هو في الكلام عن المبتدعة هناك تكلَّم عنها.

(المتن)

📖 [والجَرْحُ مُقَدَّمٌ عَلى التَّعْديلِ، وأَطلَقَ ذلك جماعةٌ، ولكنَّ محلَّهُ إِن صَدَرَ مُبَيَّنًا مِن عَارِفٍ بأَسْبَابِهِ؛ لأنَّه:

- إِنْ كانَ غيرَ مفسَّرٍ لم يَقْدَحْ فيمَنْ ثَبَتَتْ عدالَتُه.
- وإِنْ صدَرَ مِن غيرِ عارفٍ بالأسبابِ لم يُعْتَبَرْ بهِ أيضًا.

فإِنْ خَلا المَجْروحُ عَنِ التَّعديلِ؛ قُبِلَ الجَرْحُ فيهِ مُجْمَلًا غيرَ مبيَّنِ السَّببِ إِذا صدَرَ مِن عارفٍ عَلى المُخْتارِ؛ لأنَّهُ إِذا لمْ يكُنْ فيهِ تعديلٌ؛ فهو في حيِّزِ المَجهولِ، وإِعمالُ قولِ المُجَرِّحِ أَولى مِن إِهمالِه، ومالَ ابنُ الصَّلاحِ في مثلِ هذا إلى التوقُّفِ فيهِ].

(الشرح)

انتقل إلى مسألة أخرى، مسألة: إذا تعارض الجرح والتعديل فماذا نُقدِّم؟ يعني ورد في جرح وورد فيه تعديل، فماذا نعمل؟

انظروا: ما نُقدِّم الجرح مطلقًا ولا التعديل مطلقًا، الآن الحافظ سيذكر قاعدة منضبطة، قال: **(والجَرْحُ مُقَدَّمٌ عَلى التَّعْديلِ، وأَطلَقَ ذلك جماعةٌ)** يعني مطلقًا أن الجرح دائمًا مقدَّم على التعديل، وهو غير صحيح، هذا متى؟ بشرط، الجرح مقدَّم على التعديل بشرط، ما هو الشرط؟ **(ولكنَّ محلَّهُ إِن صَدَرَ مُبَيَّنًا مِن عَارِفٍ بأَسْبَابِهِ)** هذا الشرط الأول: أن يكون مبيَّنًا يعني مفسَّرًا، **(مِن عَارِفٍ بأَسْبَابِهِ)** ليس من أحد كل واحد يتكلم في الجرح والتعديل، صار الجرح يُقدَّم على التعديل متى؟

- إذا كان الجرح مفسَّر.
- وصدر من عالم.

إذا كان الجرح غير مفسَّر ما يُقدَّم على التعديل ما نقبله.

وإذا كان من غير عالمٍ وعارفٍ بالأسباب ما نقبله.

(لأنَّه إنْ كانَ غيرَ مفسَّرٍ لم يَقْدَحْ فيمَنْ ثبَتَتْ عدالَتُه، وإنْ صدَرَ مِن غيرِ عارفٍ بالأسبابِ لم يُعْتَبَرْ بِهِ أيضًا) معناه إذا تخلَّف شيء من هذا سنُقدِّم التعديل.

☜ **هناك حالة سنقبل التعديل المجمل الباهر غير المفسَّر، ما هي؟**

لو كان الراوي لم يرِد فيه تعديل، ورد فيه جرح غير مفسَّر، ماذا نفعل؟ نقبل هذا الجرح غير المفسَّر ما دام أنه لم يرِد فيه تعديل.

(فإنْ خَلا المَجْروحُ عَنِ التَّعديلِ؛ قُبِلَ الجَرْحُ فيهِ مُجْمَلًا غيرَ مبيَّنِ السَّببِ إذا صدَرَ مِن عارفٍ عَلى المُخْتارِ) يعني على الراجح عنده وإلا المسألة فيها خلاف؛ **(لأنَّهُ إذا لمْ يكُنْ فيهِ تعديلٌ؛ فهو في حيِّزِ المَجهولِ، وإعمالُ قولِ المُجَرِّحِ أَولى مِن إِهمالِه، ومالَ ابنُ الصَّلاحِ في مثلِ هذا إلى التوقُّفِ فيهِ)** هذا القول الثاني: أنه يُتوقف فيه ولا يُعمَل بالجرح.

انتقل إلى فصل:

(المتن)

[فصلٌ: ومِنَ المُهِمِّ في هذا الفنِّ معْرِفةُ: كُنَى المُسَمَّيْنَ ممَّن اشْتُهِرَ باسمِهِ ولهُ كُنيةٌ لا يُؤمَنُ أنْ يأْتِيَ في بعضِ الرِّواياتِ مُكَنيًّا؛ لئلاَّ يُظَنَّ أنَّه آخرُ.

- **وَمعرفةُ أَسْماءِ المُكَنَّيْنَ، وهو عكسُ الَّذي قبلَهُ كابن جريج.**
- **وَمعرِفةُ مَنْ اسمُهُ كُنْيَتُهُ، وهُم قليلٌ.**

- وَمعرِفةُ مَنْ اخْتُلِفَ في كُنْيَتِهِ، وهُم كثيرٌ.
- وَمعرِفةُ مَنْ كَثُرتْ كُناهُ؛ كابنِ جُريجٍ؛ لهُ كُنيتانِ: أَبو الوليدِ، وأبو خالدٍ.
- أَوْ كَثُرتْ نُعُوتُهُ وأَلقابُه.
- وَمعرِفةُ مَنْ وافَقَتْ كُنْيَتُهُ اسمَ أَبيهِ؛ كأَبي إِسحاقَ إبراهيمَ بنِ إِسحاقَ المَدَنيِّ أَحدِ أَتباعِ التَّابِعينَ.

وفائدةُ معرِفَتِهِ:

نفيُ الغَلَطِ عمَّنْ نَسَبَهُ إِلى أَبيهِ، فقالَ: أَخْبَرَنا ابنُ إِسحاقَ، فَنُسِبَ إِلى التَّصحيفِ، وأَنَّ الصَّوابَ أَخْبَرَنا أَبو إِسحاقَ.

أَو بالعَكْسِ؛ كإِسحاقَ بنِ أَبي إِسحاقَ السَّبيعيِّ.

أَوْ وافقتْ كُنْيَتُهُ كُنْيَةَ زَوْجَتِهِ؛ كأَبي أَيُّوبَ الأنصاريِّ وأُمِّ أَيُّوبَ؛ صحابيَّانِ مشهورانِ.

أَو وافقَ اسمُ شيخِهِ اسمَ أَبيهِ؛ كالرَّبيعِ بنِ أَنسٍ عن أَنسٍ؛ هكذا يأْتي في الرِّواياتِ، فيُظَنُّ أَنَّه يَروي عن أَبيهِ؛ كما وقعَ في الصَّحيحِ: عن عامِرِ بنِ سعدٍ عن سعدٍ، وهو أَبوهُ، وليسَ أَنسٌ شيخُ الرَّبيعِ والِدَهُ، بل أَبوهُ بكريٌّ وشيخُهُ أَنصاريٌّ، وهُو أَنسُ بنُ مالكٍ الصَّحابيُّ المشهورُ، وليسَ الرَّبيعُ المذكورُ مِن أَولادِهِ].

(الشرح)

قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى-: **(فصلٌ: ومِنَ المُهِمَّ في هذا الفنِّ)** في علم الرجال الآن عدَّة أمور، رقموها إن شئتم:

١- **(معْرِفةُ: كُنَى المُسَمَّيْنَ)** يعني أصحاب الأسماء من المهم أن نعرف كُناهم لكي نعرفه إذا ورد في الإسناد بكنيته. **(ممَّن اشْتُهِرَ باسمِهِ ولهُ كُنيةٌ لا يُؤمَنُ أَنْ يأْتِيَ في بعضِ الرِّواياتِ مُكَنيًّا؛ لئلاَّ يُظَنَّ أَنّه آخرُ)** يُقال: مُكَنَّى ومُكْنَى.

٢- **(ومعرفةُ أَسْماءِ المُكَنَّيْنَ)** الثاني: أسماء المكني، لو كان الشخص معروف بكنيته لا بُدَّ أن نعرف اسمه حتى إذا ورد باسمه عرفنا أنه هو فلان.

٣- **(مَنْ اسْمُهُ كُنْيَتُهُ)** لا بُدَّ من معرفة ذلك، قالوا: كأبي بلال الأشعري اسمه كنيته، وأبي حُصين اسمه كنيته **(وَهُمْ قَلِيلٌ)**.

٤- **(وَمعرِفةُ مَنْ اخْتُلِفَ في كُنْيَتِهِ)** هذا الرابع: معرفة خلاف الكُنَى، نعرف أنه فلان في خلاف في كُنْيَته **(وَهُمْ كَثِيرٌ)**.

٥- **(ومعرِفةُ مَنْ كَثُرت كُناهُ)** لا بُدَّ أن نعرف كُنَاه متعددة حتى إذا ورد في الإسناد عرفنا أنه هو فلان، أَبو الوليدِ وأبو خالدٍ كنيتان لابن جريج، فإذا ورد بإسناد بأبي الوليد وورد في إسناد ثاني أبو خالد عرفنا أن هذا هو ذاك ما نحسبه اثنين، **(كابنِ جُريجٍ؛ لهُ كُنيتانِ: أَبو الوليدِ، وأبو خالدٍ)**، **(أَوْ كَثُرتْ نُعُوتُهُ وأَلقابُه)** كثُرت ألقابه، له أكثر من لقب فنعرف الألقاب الكثيرة هذه.

٦- السادس: **(وَمعرِفةُ مَنْ وافَقَتْ كُنْيَتُهُ اسمَ أَبيهِ؛ كأَبي إِسحاقَ إبراهيمَ بنِ إِسحاقَ المَدنيِّ أَحدِ أَتباعِ التَّابِعينَ)** أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق حتى لا تظن أنه حصل خطأ.

☜ **ما فائدة هذا؟**

(وفائدةُ معرِفَتِه: نفيُ الغَلَطِ عمَّنْ نَسَبَهُ إِلى أَبيهِ، فقالَ: أَخْبَرَنا ابنُ إِسحاقَ) لو قال: ابن إسحاق ما تحسبه أخطأ، **(فَنُسِبَ إِلى التَّصحيفِ، وأَنَّ الصَّوابَ أَخْبَرَنا أَبو إِسحاقَ، أَو بالعَكْسِ)** ما هو العكس؟ يعني من وافق اسمه كنية أبيه كإسحاق بن أبي إسحاق هذا اسمه يساوي كنية

أبيه، **(كإِسحاقَ بنِ أَبي إِسحاقَ السَّبيعيّ، أَوْ وافقتْ كُنْيَتُهُ كُنْيَةَ زَوْجَتِهِ؛ كأَبي أَيُّوبَ الأنصاريِّ وأُمِّ أَيُّوبَ؛ صحابيَّانِ مشهورانِ.**

(أَو وافقَ اسمُ شيخِهِ اسمَ أَبيه) اسم شيخه مثل اسم أبيه؛ **(كالرَّبيعِ بنِ أَنسٍ عن أنسٍ)** حتى لا يُظن أن شيخه أبوه **(هكذا يأْتي في الرِّوايات، فيُظنُّ أَنّه يَروي عن أَبيهِ؛ كما وقعَ في الصَّحيحِ: عن عامِرِ بنِ سعدٍ عن سعدٍ، وهو أبوهُ، وليسَ أَنسٌ شيخُ الرَّبيعِ والِدَهُ، بل أَبوهُ بكرِيٌّ وشيخُهُ أَنصاريٌّ، وهُو أَنسُ بنُ مالكٍ الصَّحابيُّ المشهورُ، وليسَ الرَّبيعُ المذكورُ مِن أَولادِه)**.

(المتن)

📖 [وَمعرِفةُ مَنْ نُسِبَ إِلى غَيْرِ أَبيهِ؛

- كالمِقدادِ بنِ الأسودِ، نُسِبَ إِلى الأسودِ الزُّهْرِيِّ لكونِه تبنَّاه، وإِنَّما هُو مِقدادُ بنُ عَمْرٍو.
- أَوْ نُسِبَ إِلى أُمِّهِ؛ كابنِ عُلَيَّةَ، هُو إِسماعيلُ بنُ إبراهيمَ بنِ مِقْسَمٍ، أَحدُ الثِّقاتِ، و عُلَيَّةُ اسمُ أُمِّهِ، اشتُهِرَ بها، وكانَ لا يحبُّ أَنْ يُقالَ لهُ: ابنُ عُلَيَّة، ولهذا كانَ يَقولُ الشَّافِعيُّ: أَخْبَرَنا إِسْماعِيلُ الَّذي يُقالُ لَهُ: ابنُ عُلَيَّةُ].

(الشرح)

فمعرفة أنه هذا منسوب لغير أبيه مهم، إن كان منسوب لجده، أو كان منسوب لأمه، هذه كلها مهمة في معرفته، **(أَوْ نُسِبَ إِلى أُمِّهِ؛ كابنِ عُلَيَّةَ، هُو إِسماعيلُ بنُ إبراهيمَ بنِ مِقْسَمٍ، أَحدُ الثِّقاتِ، وعُلَيَّةُ اسمُ أُمِّهِ، اشتُهِرَ بها)** وكان يزعل من هذا ا لا يحب ذلك، **(وكانَ لا يحبُّ أَنْ يُقالَ لهُ: ابنُ عُلَيَّة، ولهذا كانَ يَقولُ الشَّافِعيُّ: أَخْبَرَنا إِسْماعِيلُ الَّذي يُقالُ لَهُ: ابنُ عُلَيَّةُ)**.

(المتن)

📖 [أَوْ نُسِبَ إِلَى غَيْرِ مَا يَسْبِقُ إِلَى الفَهْمِ؛ كالحَذَّاءِ، ظاهِرُه أَنَّه منسوبٌ إِلى صناعتِها، أَو بيعِها، وليس كذلك، وإِنما كانَ يجالِسُهم، فنُسِبَ إِليهِم.

وكسُليمانَ التَّيميِّ؛ لم يكنْ مِن بَني التَّيم، ولكنْ نزلَ فيهِم.

وكَذا مَن نُسِبَ إِلى جدِّهِ، فلا يؤمَنُ التِباسُه بمَن وافقَ اسمُه اسمَه، واسمُ أَبيهِ اسمَ الجدِّ المذكورِ.

وَمعرِفةُ مَنِ اتَّفَقَ اسمُهُ واسمُ أَبيهِ وجَدِّهِ؛ كالحسنِ بنِ الحسنِ بنِ الحسنِ بنِ عليِّ بنِ أَبي طالبٍ رضيَ اللهُ عنهُ، وقد يقعُ أَكثرُ مِن ذلك، وهُو مِن فُروعِ المُسَلْسَلِ.

وقد يتَّفِقُ الاسمُ واسمُ الأبِ مع اسمِ الجَدِّ واسمِ أَبيهِ فصاعِدًا؛ كأَبي اليُمْنِ الكِنْديِّ، و هُو زيدُ بنُ الحسنِ بنِ زيدِ بنِ الحسنِ بنِ زيدِ بنِ الحسنِ

أَوْ اتَّفَقَ اسمُ الرَّاوي واسمُ شيخِهِ وشَيْخِ شَيْخِهِ فصاعِدًا؛ كعِمْرانَ عن عِمْرانَ عَن عِمْرانَ؛ الأَوَّل: يُعْرَف بالقَصِيرِ، والثَّاني: أبو رَجاءِ العُطارِديُّ، والثَّالثُ: ابنُ حُصينِ الصَّحابيُّ رضيَ اللهُ عنهُ

وكسُليمانَ عن سُليمانَ عن سُليمانَ: الأَوَّلُ: ابنُ أحمدَ بنِ أيوبَ الطَّبرانيُّ، والثَّاني: ابنُ أَحمدَ الواسطيُّ، والثَّالثُ: ابنُ عبد الرحمنِ الدِّمشقيُّ المعروفُ بابنِ بنتِ شُرَحْبيلَ.

وقد يقعُ ذلك للرَّاوي ولشيخِهِ معًا كأَبي العلاءِ الهَمْدانيِّ العطَّارِ المَشْهورِ بالرِّوايةِ عن أَبي عليٍّ الأَصبهانيِّ الحدَّادِ، وكلٌّ منهُما اسمُه الحسنُ بنُ أَحمدَ بنِ الحَسنِ بنِ أَحمدَ بن الحسن بن أحمد، فاتَّفقا في ذلك، وافْتَرَقا في الكُنيةِ، والنِّسبةِ إِلى البلدِ والصِّناعةِ.

وقد صنَّفَ فيهِ أَبو موسى المَدينيُّ جُزءًا حافِلًا.

وَمعرفةُ مَنِ اتَّفَقَ اسْمُ شَيْخِهِ والرَّاوِي عَنْهُ، وهو من نوعٌ لطيفٌ، لم يتعرَّضْ لهُ ابنُ الصَّلاحِ.

وفائدتُه: رفعُ اللَّبْسِ عمَّن يُظنُّ أَنَّ فيهِ تَكرارًا، أو انقلابًا.

فمِن أَمثلتِه: البُخاريُّ؛ روى عَن مُسْلمٍ، وروى عنهُ مُسلمٌ، فشيخُهُ مسلمُ بنُ إبراهيمَ الفَراهيديُّ البَصريُّ، والرَّاوي عنهُ مُسلمُ بنُ الحجَّاجِ القُشيريُّ صاحِبُ الصَّحيحِ].

(الشرح)

(أَوْ نُسِبَ إِلَى غَيْرِ مَا يَسْبِقُ إِلَى الفَهْمِ) كما قالوا: خالد الحذَّاء هو خالد مهران قد يظن أنه حذَّاء يبيع الأحذية أو يصنعها؛ **(كالحَذَّاءِ، ظاهِرُه أَنّه منسوبٌ إِلى صناعتِها، أو بيعِها، وليس كذلك، وإِنما كانَ يجالِسُهم)** يُجالس الحذَّائين **(فنُسِبَ إِليهِم، وكسُليمانَ التَّيميِّ؛ لم يكنْ مِن بَني التَّيْم، ولكنْ نزلَ فيهِم)** سكن وسطهم فنُسب إليهم، إذًا هذه نسب على خلاف ظاهرها وهي كثيرة جدًّا.

(وكَذا مَن نُسِبَ إِلى جدِّهِ، فلا يؤمَنُ التِباسُه بمَن وافقَ اسمُه اسمَه، واسمُ أَبيهِ اسمَ الجدِّ المذكورِ) قد يشتبه بواحد آخر، هو نُسِب إلى جدِّه واسم جدِّه يُشبه اسم واحد آخر يصير يلتبس بواحد آخر.

ومن ذلك: **(وَمعرِفةُ مَنِ اتَّفَقَ اسمُهُ واسمُ أَبيهِ وجَدِّهِ)** مثل ماذا؟ **(كالحسنِ بنِ الحسنِ بنِ الحسنِ بنِ عليِّ بنِ أَبي طالبٍ، وقد يقعُ أَكثرُ مِن ذلك، وهُو مِن فُروعِ المُسَلْسَلِ، وقد يتَّفِقُ الاسمُ واسمُ الأبِ مع اسمِ الجَدِّ واسمِ أَبيهِ فصاعِدًا)** فيتكرر اسمه واسم أبيه يتكرر عدة مرات؛ **(كأَبي اليُمْنِ الكِنْديِّ، و هُو زيدُ بنُ الحسنِ بنِ زيدِ بنِ الحسنِ بنِ زيدِ بنِ الحسنِ)**.

(أَوْ اتَّفَقَ اسمُ الرَّاوي واسمُ شيخِهِ وشَيْخِ شَيْخِهِ فصاعِدًا) اسمه واسم الشيخ واسم شيخ الشيخ؛ مثل: **(كعِمْرانَ عن عِمْرانَ عَن عِمْرانَ؛ الأوَّل: يُعْرَف بالقَصِيرِ، والثَّاني: أَبو رَجاءٍ العُطارِديُّ، والثَّالثُ: ابنُ حُصينِ الصَّحابيُّ)** -رضي الله عنه-.

ومثل: **(كسُليمانَ عن سُليمانَ عن سُليمانَ: الأوَّلُ: ابنُ أحمدَ بنِ أيوبَ الطَّبرانيُّ)** سليمان الطبراني، **(والثَّاني: ابنُ أَحمدَ الواسطيُّ، والثَّالثُ: ابنُ عبد الرحمنِ الدِّمشقيُّ المعروفُ بابنِ بنتِ شُرَحْبيل)**.

(وقد يقعُ ذلك للرَّاوي ولشيخِهِ معًا كأَبي العلاءِ الهَمْدانيِّ العطَّارِ المَشْهورِ بالرِّوايةِ عن أَبي عليٍّ الأصبهانيِّ الحدَّادِ، وكلٌّ منهُما اسمُه الحسنُ بنُ أَحمدَ بنِ الحَسنِ بنِ أَحمدَ بن الحسن بن أحمد، فاتَّفقا في ذلك) متفقين في الاسم لكن افترقا في الكنية والنسبة؛

- الأول: أبو العلاء والثاني: أبو علي.
- والنسبة: الأول همداني بلد همدان، والثاني أصفهاني.
- والصناعة: الأول عطار، والثاني حدَّاد.

(قد صنَّفَ فيهِ أَبو موسى المَدينيُّ جُزءًا حافِلًا) الذي هو محمد بن أبي بكر الأصفهاني المتوفى خمسمئة وواحد وثمانين للهجرة، لا نعرف الكتاب هذا، هو صاحب [المجموع المغيث في غريب الحديث].

(وَمعرفةُ مَنِ اتَّفَقَ اسْمُ شَيْخِهِ والرَّاوِي عَنْهُ) مهم جدًّا؛ اسم شيخه واسم تلميذه، فقد يُظَن حصل غلط، **(وهو من نوعٌ لطيفٌ لم يتعرَّضْ لهُ ابنُ الصَّلاحِ، وفائدتُه: رفعُ اللَّبْسِ عمَّن يُظنُّ أَنَّ فيهِ تكرارًا أو انقلابًا)**.

الحافظ سيذكر أمثل الآن لهذا النوع الذي يقول: لم يتعرض له ابن الصلاح، يمكن لهذا السبب كثَّر الأمثلة؛ لأنه ما ذكره ابن الصلاح؛

(فمِن أَمثلتِه: البُخاريُّ؛ روى عَن مُسْلمٍ، وروى عنهُ مُسلمٌ) إذًا مسلم عن البخاري عن مسلم، فلا يُظَن خطأ، مسلم تلميذ البخاري غير مسلم شيخ البخاري، **(فشيخُهُ مسلمُ بنُ إبراهيمَ الفَراهيديُّ البَصريُّ، والرَّاوي عنهُ مُسلمُ بنُ الحجَّاجِ القُشيريُّ صاحِبُ الصَّحيحِ)**.

كذلك عبد بن حميد:

(المتن)

📖 [وكذا وقعَ ذلك لعبدِ بنِ حُميدٍ أيضًا: روى عن مُسلمِ بنِ إبراهيمَ، وروى عنهُ مُسلمُ بنُ الحجَّاجِ في صحيحِه حديثًا بهذه التَّرجمةِ بعينها.

ومنها: يحيى بنُ أَبي كَثيرٍ، روى عن هِشامٍ، وروى عنهُ هِشامٌ فشيخُه هشامُ بنُ عُروةَ، وهو مِن أَقرانِه، والرَّاوي عنهُ هِشامُ بنُ أبي عبدِ اللهِ الدَّسْتُوائِيُّ.

ومنها: ابنُ جُريْجٍ، روى عن هشامٍ، وروى عنهُ هِشامٌ، فالأعْلى ابنُ عُروةَ، والأدْنى ابنُ يوسُفَ الصَّنعانيُّ.

ومنها: الحكمُ بنُ عُتَيْبَةَ، روى عن ابنِ أَبي ليلى، و روى عنهُ ابنُ أبي لَيْلى، فالأعلى عبدُ الرَّحمنِ، والأدْنى محمد بنُ عبدِ الرَّحمنِ المذكورِ، وأَمثلَتُه كثيرةٌ.

وَمِن المهمِّ في هذا الفنِّ مَعْرِفَةِ الأَسْماءِ المُجَرَّدَةِ، وقد جَمَعَها جماعةٌ مِن الأئمَّةِ: فمنهُم مَن جَمَعَها بغيرِ قَيدٍ، كابنِ سعدٍ في الطَّبقاتِ، وابنِ أَبي خَيْثَمَة، والبُخاريِّ في تاريخَيْهِما، وابنِ أَبي حاتمٍ في الجَرْحِ والتَّعديلِ.

ومنهُم مَن أَفردَ الثِّقاتِ بالذِّكرِ؛ كالعِجْلِيِّ، وابنِ حِبَّانَ، وابنِ شاهينَ.

ومنهُم مَن أَفْرَدَ المَجْروحينَ؛ كابنِ عديٍّ، وابنِ حبّانَ أَيضًا.

ومنهُم مَنْ تَقيَّدَ بكتابٍ مخصوصٍ: ك رجال البُخاري لأَبي نصرٍ الكَلاَباذيِّ، و رجالِ مسلمٍ لأَبي بكرِ بنِ مَنْجَوَيْهِ، ورجالِهما معًا لأَبي الفضلِ بنِ طاهرٍ، و رجالِ أَبي داودَ لأَبي عليٍّ الجيَّانيِ، وكذا رِجال التِّرمذيِّ ورجال النَّسائيِّ لجماعةٍ مِن المَغاربةِ، ورجالِ السِّتَّةِ: [الصحيحين] وأَبي

داودَ والتِّرمذيِّ والنَّسائيِّ وابنِ ماجة؛ لعبدِ الغنيِّ المقدِسيِّ في كتابِه الكمالِ ثمَّ هذَّبَهُ المِزِّيُّ في تهذيبِ الكمالِ

وقد لخَّصْتُهُ، وزدتُ عليهِ أَشياءَ كثيرةً، وسمَّيْتُه تهذيب التَّهذيب، وجاءَ معَ ما اشتَمَلَ عليهِ من الزِّياداتِ قدْرَ ثُلُثِ الأصلِ].

(الشرح)

من المهم أيضًا: (وَمِن المهمِّ في هذا الفنِّ مَعْرِفَةِ الأَسْماءِ المُجَرَّدَةِ) يعني من الكُنَى والألقاب، اسم مجرد أو نقول: كُنَى مجردة ما فيها أسماء، **(وقد جَمَعَها جماعةٌ مِن الأئمَّةِ:**

أ- فمنهُم مَن جَمَعَها بغيرِ قَيدٍ) مثل **(كابنِ سعدٍ في الطَّبقاتِ، وابنِ أَبي خَيْثَمَةَ)** أحمد بن زهير بن حرب في كتابه [التاريخ]، **(والبُخاريِّ)** محمد بن إسماعيل في كتابه [التاريخ] **(في تاريخَيْهِما، وابنِ أَبي حاتمٍ في الجَرْحِ والتَّعديلِ)** الآن المصنِّف قال: قد يُجمع الرواة في كتب غير مقيدة، كيف غير مقيدة؟ يعني ما هي مقيدة بكتاب آخر، لاحظوا التقييد كيف، هذا مهم في فن التصنيف كتب الرجال تعرفونها.

ابن سعد في [الطبقات]، البخاري في [التاريخ]، ابن أبي حاتم في [الجرح والتعديل] جمعوا رواةً لم يتقيَّدوا بكتابٍ معين يعني ما قالوا: نحن نترجم لرجال الكتب الستة هذا مقيدة بالكتب الستة، ولم يقيدوا بثقات ولا بضعفاء مثل ما سوَّى ابن حبان وقال: الثقات نجمع رواة ثقات، فالإطلاق بغير القيد؛ يعني بغير قيد الكتب وبغير قيد التوثيق أو التضعيف.

وبعضهم تقيد بالثقات أو بالضعفاء، مثل ابن عدي، ومثل المجروحين لابن حبان، ابن حبان كتب في الضعفاء المجروحين، وكتب في الثقات الثقات، فكان مقيَّدًا.

ومنهم من تقيَّد برجال كتب معينة مثل ما سوَّى وفعل عبد الغني المقدسي في [الكمال]، ومثل المزِّي بعده في [تهذيب الكمال]، ومثل الذهبي في [تذهيب تهذيب الكمال]، ومثل ابن حجر في [تهذيب التهذيب] هؤلاء مقيدون بماذا؟ بكتب معينة، هل هم مقيدون من ناحية الثقات والضعفاء؟ لا، هم مقيدون برجال كتب معينة سواءً الثقات ولا الضعفاء.

ب- **(ومنهُم مَن أَفردَ الثِّقاتِ بالذِّكرِ؛ كالعِجْلِيِّ، وابنِ حِبَّانَ، وابنِ شاهينَ)** العجلي له [الثقات]، وابن حبان له [الثقات]، وابن شاهين له [تاريخ أسماء الثقات].

ج- **(ومنهُم مَن أَفْرَدَ المَجْروحينَ؛ كابنِ عديٍّ)** في كتابه [الكامل في ضعفاء الرجال]، **(وابنِ حبّانَ أَيضًا)** في كتابه [المجروحين من المحدثين].

د- **(ومنهُم مَنْ تَقيَّدَ بكتابٍ مَخصوصٍ)** الذين تقيدوا بكتاب مخصوص كثير مثل **(رجال البُخاري -هذا مطبوع- لأبي نصرٍ الكَلاَباذيِّ)** أنا ما كنت أقول مطبوع في الذي ذهب، الذي ذهب أكثره مطبوع وأظن كله، **(ومثل رجالِ مسلمٍ لأبي بكرِ بنِ مَنْجَوَيْهِ)** وهو مطبوع ، [ورجال البخاري ومسلم] لأَبي الفضلِ بنِ طاهرٍ وهو مطبوع، ومثل [رجالِ أبي داودَ] لأبي عليٍّ الجيَّانِي وهو مطبوع، **(ورِجال التِّرمذيِّ ورجال النَّسائيِّ لجماعةٍ مِن المَغاربةِ)** ما ذكروهم، **(ورجالِ السِّتَّةِ: [الصحيحين] وأَبي داودَ والتِّرمذيِّ والنَّسائيِّ وابنِ ماجة؛ لعبدِ الغنيِّ المقدِسيِّ)** هذا الذي اسمه [الكمال]، **(في كتابِه الكمالِ ثمَّ هذَّبَهُ المِزِّيُّ أبو الحجَّاج يوسف بن الزَّكي المزِّي سبعمئة واثنين وأربعين للهجرة في [تهذيبِ الكَمالِ] وهو مطبوع، بالمناسبة حتى كتاب عبد الغني المقدسي [الكمال] طُبع الآن في هذه الفترة يعني قبل أشهر.**

يقول الحافظ: (وقد لَخَّصْتُهُ، وزدتُ عليهِ أَشياءَ كثيرةً، وسمَّيْتُه [تهذيب التَّهذيب]، وجاءَ معَ ما اشتَمَلَ عليهِ من الزِّياداتِ قدْرَ ثُلُثِ الأصلِ).

(المتن)

📖 [وَمِن المُهِمِّ أَيضًا معرِفةُ الأَسماءِ المُفْرَدَةِ، وقد صنَّفَ فيها الحافظُ أَبو بكرٍ أَحمدُ بنُ هارونَ البَرديجيُّ، فذكرَ أَشياءَ تَعَقَّبوا عليهِ بعضَها، مِن ذلك قولُه: صُغْديُّ بنُ سِنانٍ، أَحدُ الضُّعفاءِ، وهو بضمِّ الصَّادِ المُهملةِ، وقد تُبْدلُ سينًا مُهملة، وسكونِ الغينِ المُعجمةِ، بعدها دالٌ مُهملةٌ، ثمَّ ياءٌ كياءِ النَّسبِ، وهو اسمُ علمٍ بلفظِ النَّسبِ، وليسَ هُو فردًا.

ففي الجَرحِ والتَّعديلِ لابنِ أَبي حاتمٍ: صُغْديٌّ الكوفيُّ، وثَّقَهُ ابنُ مَعينٍ، وفرَّقَ بينَه وبينَ الَّذي قبلَه فضعَّفَهُ.

وفي تاريخِ العُقيليِّ: صُغْديُّ بنُ عبدِ اللهِ يروي عن قَتادةَ، قال العُقيليُّ: حَديثُهُ غيرُ محفوظٍ. أه

وأَظنُّهُ هُو الَّذي ذكرَهُ ابنُ أَبي حاتمٍ، وأَمَّا كونُ العُقَيْليِّ ذكره في الضُّعفاءِ؛ فإِنَّما هُو للحديثِ الذي ذكَرَهُ، وليستِ الآفةُ منهُ، بل هِيَ مِن الرَّاوي عنهُ عَنبَسَةُ بنُ عبدِ الرحمنِ، واللهُ أعلمُ.

ومِن ذلك: سَنْدَر بالمُهْمَلةِ والنُّون، بوزنِ جَعْفرٍ، وهو مولى زِنْبَاعٍ الجُذاميِّ له صُحبةٌ وروايةٌ، و المشهورُ أَنَّه يُكْنَى أَبا عبدِ اللهِ، وهُو اسمٌ فردٌ لم يتسمَّ بِهِ غيرُه فيما نعلمُ لكنْ ذكرَ أَبو موسى في الذَّيلِ على معرفةِ الصَّحابةِ لابنِ منده: سَنْدَرٌ أَبو الأسودِ، وروى لهُ حديثًا، وتُعُقِّبَ عليهِ ذلك؛ فإِنَّه هُو الذي ذكَرَهُ ابنُ منده.

وقد ذكرَ الحديثَ المذكورَ محمَّدُ بنُ الرَّبيعِ الجِيزيُّ في تاريخِ الصَّحابةِ الَّذين نَزلوا مِصرَ في ترجمةِ سَنْدَرٍ مولى زِنْباع.

وقد حرَّرتُ ذلك في كتابي في الصَّحابة].

(الشرح)

(وَمِن المُهِمِّ أَيضًا معرِفةُ الأَسماءِ المُفْرَدَةِ) ما هي الأسماء المفردة؟ التي فُرِد بها ولم يشارك فيها، صار الأسماء المجرد يعني أسماء مجردة مرتبة، لكن المفردة نادرة، **(وقد صنَّفَ فيها الحافظُ أَبو**

بكرٍ أَحمدُ بنُ هارونَ البَرديجيُّ، فذكرَ أَشياءَ تَعَقَّبوا عليهِ بعضَها) كتابه مطبوع صغير [طبقات الأسماء المفردة] المفردة قلنا: الأسماء التي ما تسمى بها إلا واحد، هذه الأسماء المفردة، ما تسمى بها إلا واحد.

(مِن ذلك) يعني مما تُعقِّب عليه (قولُه: صُغْديٌّ) الصُّغدي كان يُظن أنه اسم مفرد ما تسمَّى به إلا واحد صغدي بن سنان، **(مِنْ ذَلِكَ قولُه: صُغْديُّ بنُ سِنانٍ أَحدُ الضُّعفاءِ، وهو بضمِّ الصَّادِ المُهملةِ، وقد تُبْدلُ سينًا مُهملة، وسكونِ الغينِ المُعجمةِ، بعدها دالٌ مُهملةٌ، ثمَّ ياءٌ كياءِ النَّسبِ -صُغْدِي-، وهو اسمُ علمٍ بلفظِ النَّسبِ، وليسَ هُو فردًا)** ما هو فرد، بل وجدوا اثنين أو ثلاثة تردَّدوا في الثالث، لكن هذا مثال، في عندنا أسماء ما تكررت.

(ففي [الجَرحِ والتَّعديلِ] لابنِ أَبي حاتمٍ: صُغْديٌّ الكوفيُّ، وثَّقَهُ ابنُ مَعينٍ، وفرَّقَ بينَه وبينَ الَّذي قبلَه فضعَّفَهُ، وفي تاريخِ العُقيليِّ: صُغْديُّ بنُ عبدِ اللهِ يروي عن قَتادةَ، قال العُقيليُّ: حَديثُهُ غيرُ محفوظٍ. أهـ، وأَظنُّهُ هُو الَّذي ذكرَهُ ابنُ أَبي حاتمٍ، وأَمَّا كونُ العُقَيْليِّ ذكرَه في [الضُّعفاءِ]؛ فإِنَّما هُو للحديثِ الذي ذكَرَهُ، وليستِ الآفةُ منهُ، بل هِيَ مِن الرَّاوي عنهُ عَنْبَسَةُ بنُ عبدِ الرحمنِ، واللهُ أعلمُ) يعني الحافظ يُدافع عن كون صُغدي عبد الله هو نفسه الذي ذكره بن أبي حاتم الذي هو صُغدي عبد الله الكوفي، والعقيلي ذكره على أنه ثالث، ومن الأسماء المفردة أيضًا: أجمد مثلًا، أبي اللحم ما في إلا واحد اسمه أبي اللحم.

(ومِن ذلك: سَنْدَر) بوزن جعفر **(بالمُهْمَلَةِ والنُّون، بوزنِ جَعْفرٍ، وهو مولى زِنْبَاعٍ الجُذاميِّ له صُحبةٌ وروايةٌ، و المشهورُ أَنَّه يُكْنَى أَبا عبدِ اللهِ، وهُو اسمٌ فردٌ لم يتسمَّ بِهِ غيرُه فيما نعلمُ لكنْ ذكرَ أَبو موسى في الذَّيلِ على معرفةِ الصَّحابةِ لابنِ منده)** أن هناك واحد ثاني اسمه **(سَنْدَرٌ أَبو الأسودِ، وروى لهُ حديثًا، وتُعُقِّبَ عليهِ ذلك؛ فإِنَّه هُو الذي ذكَرَهُ ابنُ منده)** الأول، معنى هذا أنه من الأسماء المفردة.

(وقد ذكَرَ الحديثَ المذكورَ محمَّدُ بنُ الرَّبيعِ الجِيزيُّ في تاريخِ الصَّحابةِ الَّذين نَزلوا مِصرَ في ترجمةِ سَنْدَرٍ مولى زِنْباع، وقد حرَّرتُ ذلك في كتابي في الصَّحابة) كتابه في الصحابة اسمه [الإصابة].

(المتن)

📖 **[وَكذا معرِفةُ الكُنَى المُجرَّدَةِ و المُفْرَدَةِ وَ كذا مَعرِفَةُ الألْقابِ، وهي تارةً تكونُ بلفظِ الاسمِ، وتارةً تكون بلفظِ الكُنيةِ، و قد تقعُ نِسبةً إلى عاهَةٍ كالأعمش أَو حِرفةٍ].**

(الشرح)

الكُنَى المجردة ما معنى المجرَّدة؟ المجرَّدة غير المفردة؛ يعني:

- في ناس ألَّفوا كتب في الأسماء المجرَّدة مثل الكتب الذي ذكرناها هي بالأسماء مرتبة.
- وبعضهم ألَّف كتب في الكُنَى، يأتي بالكنية ويذكر اسم صاحبها.
- وبعضهم ألَّف في الألقاب.

(وهي تارةً تكونُ بلفظِ الاسمِ، وتارةً تكون بلفظِ الكُنيةِ) التي هي الألقاب:

- قد تكون بلفظ الاسم.
- وقد تكون بلفظ الكنية مثل أبو تراب لقب ما هو كنية.

وتقع بسبب العاهة مثل الأعرج لقب، الأعمش لقب، **(وتقعُ نِسبةً إلى عاهَةٍ كالأعمش أَو حِرفةٍ)**:

- حرفة: البزَّار، البزَّاز، العطَّار.
- أو صناعة: الخيَّاط.

(المتن)

📖 [وَكذا الأنْسابِ.

- وَهي تارةً تَقَعُ إلى القَبائِلِ، وهي في المتقدِّمينَ أَكثرُ بالنِّسبةِ إلى أكثر المتأَخِّرينَ.
- وَتارةً إلى الأوْطانِ، وهذا في المتأَخِّرينَ أَكثرُ أي بالنِّسبةِ إلى المتقدِّمين.

والنِّسبةُ إلى الوطنِ أَعمُّ مِن أَنْ يكونَ بلادًا، أو ضياعًا، أو سِككًا، أو مُجاوَرَةً وتقع إلى الصَّنائعِ كالخَيَّاطِ والحِرَفِ كالبَزَّازِ، ويقعُ فيها الاتِّفاقُ والاشتباهُ؛

- كالأسماءِ.
- وقد تَقعُ الأنْسابُ أَلقابًا؛ كخالِدِ بنِ مَخلَدٍ القَطوانيِّ، كانَ كوفيًّا، ويلقَّبُ بالقَطَوانيِّ، وكان يغضَبُ منها

وَمِن المُهمِّ أَيضًا مَعْرِفةُ أَسبابِ ذلك؛ أي: الألقابِ].

(الشرح)

(وَكذا الأنْسابِ) يعني كذلك معرفة الأنساب، يعني من المهم معرفة الأنساب، والأنساب:

أ- تارةً تقع إلى القبائل وهذا في المتقدمين، العرب قديمًا ما يُنسبَون إلا إلى قبائلهم، أما المتأخرين سكنوا المدن وصارت لهم صنائع وحِرَف وكذا فصاروا ينسبون إليها، **(وَهي تارةً تَقَعُ إلى القَبائِلِ، وهي في المتقدِّمينَ أَكثرُ بالنِّسبةِ إلى أكثر المتأَخِّرينَ)**.

ب- **(وَتارةً إلى الأوْطانِ، وهذا في المتأَخِّرينَ أَكثرُ أي بالنِّسبةِ إلى المتقدِّمين)**.

☜ ما معنى الأوطان؟

يبغي يقول لك: الأوطان بشكل عام قد تكون بلد، أو ضياعًا يعني مزارع، أو سِككًا يعني طريق أو حي، أو للمجاورة يعني قد يُنسَب إلى وطن هو ليس وطن له لكن جاور فيه؛ يعني أقام فيه مدة معينة، **(وأحيانًا تقع إلى الصَّنائعِ)** الصنائع ما هي أوطان، خرج الآن عن الأوطان **(وتقع إلى الصَّنائعِ كالخَيَّاطِ)** أو الحرفة مثل البزَّاز بائع يبيع البَز، أو البزَّار بائع البزور، **(ويقعُ فيها الاتِّفاقُ والاشتباهُ؛ كالأسماءِ)** صحيح مثلما أقول: البزَّار والبزَّاز؛ البَز والبرز.

(وقد تَقعُ الأنْسابُ ألقابًا) قد يأتي اللقب بلفظ النسب، يقولوا: القَطَوَاني هذا نسب، لا ليس نسب، هذا لقب، كخالد بن مخلَد القَطَوَاني، هذا من رجال البخاري وفيه كلام طبعًا، **(كخالِدِ بنِ مَخلَدٍ القَطوانيِّ، كانَ كوفيًّا، ويلقَّبُ بالقَطَوانيِّ، وكان يغضَبُ منها)** القطواني موقع في الكوفة، موضع يعني مكان في الكوفة، وكان يغضب منها.

(وَمِن المُهمِّ أَيضًا مَعرِفةُ أَسبابِ ذلك؛ أي: الألقابِ) أسباب الألقاب مهم معرفتها، هذا الذي يسمونه في علم المحدثين يقولوا له: التاريخ؛ تاريخ الرجال، وتاريخ الرواة، ومعرفة تفاصيل حياتهم.

(المتن)

📖 [ومَعرِفَةُ المَوالي مِنْ أَعْلى و مِنْ أَسْفَلَ؛ بالرِّقِّ، أَو بالحِلْفِ أو بالإِسلامِ؛ لأنَّ كلَّ ذلك يُطْلَقُ عليهِ مولى، ولا يُعْرَفُ تمييزُ ذلك إِلَّا بالتَّنْصيصِ عليهِ.

وَ كذا مَعْرِفَةُ الإِخْوَةِ والأَخَواتِ، وقد صنَّفَ فيهِ القُدماءُ؛ كعليِّ بنِ المَدينيِّ].

(الشرح)

(ومَعْرِفَةُ المَوالي) الآن موضوع ثاني، مهم معرفة الموالي من الأعلى والأسفل **(بالرِّقِّ)**، من هم الموالي؟

- المولى من أعلى الذي هو المعتِق.
- والمولى من أسفل الذي هو المعتَق، العبد إذا أُعتِق.

فيُنسب إذا سيده ويقولون: ولاءً، ولذلك لما يترجمون:

- يقولون: فلان التيمي مولاهم؛ يعني ما هو منهم، ليس صليبةً.
- وأحيانًا يقولون: التيمي من أنفسهم يقصدون أنه من تيم.
- القرشي مولاهم القرشي من صليبةً أو من أنفسهم.

النسب الراوي إذا نُسِب إلى نسبة:

- إما أن يكون نسبة حقيقية صحيحة من أنفسهم.
- أو لسبب.

☜ ما هي الأسباب؟ من الأسباب:

١. الولاء.

٢. أو الحِلْف.

٣. أو الإسلام.

☜ ما هو الحِلْف؟

يعني المعاهدة والاتفاق وهذا مستمر إلى اليوم، كثير من القبائل اليوم ليسوا من القبيلة التي يُنسبون إليه وإنما هم حِلْف، يُقال لهم كذا وهم حِلْف، لكن مع مرور الزمن أحيانًا يكونوا أبناء القبيلة هذه نسوا أنهم حِلْف في الأصل أو تناسوا، أحيانًا يبغي ينسوا ليس من صالحهم يذكرون، وأحيانًا القبيلة الأصلية تنسى أصلًا أن هؤلاء كانوا حِلْف ثم نُسِي.

(أو بالإسلام) مثل البخاري يُقال له: الجُعْفِي، والجُعفي نسبة إلى من أسلم جدُّه على يده يُقال له: الجعفي، وهو ما هو جعفي ولا هو مولى عبد.

(لأنَّ كلَّ ذلك يُطْلَقُ عليهِ مولى، ولا يُعْرَفُ تمييزُ ذلك إلَّا بالتَّنْصيصِ عليهِ. وَ كذا مَعْرِفَةُ الإِخْوَةِ والأَخَواتِ، وقد صنَّفَ فيهِ القُدماءُ؛ كعليِّ بنِ المَدينيِّ) أنا أقصد البخاري ما هو مولى عبد يعني ما هو عبد إنما إسلام، كذلك من المهم معرفة هذا كتاب المديني مطبوع كتاب صغير.

(المتن)

[وَمِن المهمِّ أَيضًا مَعْرِفَةُ آدابِ الشَّيْخِ والطَّالِبِ:

ويشتَرِكانِ في: تصحيحِ النِّيَّةِ، والتَّطهيرِ مِن أَعراضِ الدُّنْيا، وتَحسينِ الخُلُق.

وينفَرِدُ الشَّيخُ بأَنْ:

- يُسمعَ إِذا احْتيجَ إِليهِ
- ولا يُحَدِّثُ ببلدٍ فيهِ مَن هُو أَولى منهُ، بل يُرْشِدُ إِليهِ.
- ولا يَتْرُكُ إِسماعَ أَحدٍ لنيَّةٍ فاسدةٍ.
- وأَنْ يتطهَّرَ ويَجْلِسَ بوَقارٍ.
- ولا يُحَدِّثُ قائمًا ولا عَجِلًا، ولا في الطَّريقِ إِلَّا إِنِ اضطُرَّ إِلى ذلك.
- وأَنْ يُمْسِكَ عنِ التَّحديثِ إِذا خَشِيَ التَّغَيُّرَ أَو النِّسيانَ لَمَرَضٍ أَو هَرَمٍ.
- وإِذا اتَّخَذَ مَجْلِسَ الإِملاءِ؛ أَنْ يكونَ لهُ مُسْتَمِلٍ يقِظٌ.

وينفَرِدُ الطَّالِبُ بأَنْ:

- يوقِّرَ الشَّيخَ ولا يُضْجِرَهُ.

- ويُرشِدَ غيرَهُ لِما سَمِعَهُ.
- ولا يَدَعَ الاستفادَةَ لحَياءٍ أو تكبُّرٍ.
- ويكتُبَ ما سمِعَهُ تامًّا.
- ويعتَنِيَ بالتَّقييدِ والضَّبطِ.
- ويُذاكِرَ بمحفوظِهِ ليَرْسَخَ في ذهْنِه.

وَمِن المهمِّ أَيضًا: معرِفةُ سِنِّ التَّحَمُّلِ والأداءِ ، والأصحُّ اعتبارُ سنِّ التَّحمُّلِ بالتَّمييزِ، هذا في السَّماعِ، وقد جرَتْ عادةُ المحدِّثينَ بإِحضارِهِمُ الأطفالَ في مجالِسَ الحَديثِ، ويكتُبونَ لهُم أنَّهم حَضَروا.

ولا بُدَّ لهم في مثلِ ذلك مِن إجازةِ المُسْمِعِ.

والأصحُّ في سنِّ الطَّالبِ بنفسِه أَنْ يتأَهَّلَ لذلك.

ويَصِحُّ تحمُّلُ الكافِرِ أَيضًا إِذا أَدَّاهُ بعدَ إِسلامِه.

وكذا الفاسِقِ مِن بابِ أَوْلى إِذا أَدَّاهُ بعدَ توبتِهِ وثُبوتِ عدالَتِه.

وأَمَّا الأداءُ؛ فقد تقدَّمَ أَنَّه لا اختصاصَ له بزَمنٍ مُعيَّنٍ، بل يُقيَّدُ بالاحتياجِ والتأَهُّلِ لذلك.

وهُو مُختَلِفٌ باخْتِلافِ الأشخاصِ.

وقالَ ابنُ خُلاَّدٍ: إِذا بلَغَ الخَمسينَ، ولا يُنْكَرُ عندَ الأربعينَ.

وتُعُقِّبَ عليه بمَن حدَّثَ قبلَها؛ كمالكٍ].

(الشرح)

(وَمِن المهمِّ أَيضًا مَعْرِفَةُ آدابِ الشَّيْخِ والطَّالِبِ) آداب الشيخ المصنِّف الآن -عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللهِ- ذكر بعض الآداب التي يشترك فيها الطالب مع الشيخ، وبعض التي انفرد بها الشيخ، وبعض انفرد بها الطالب، قال:

أ- **(ويشتَرِكانِ في: تصحيحِ النِّيَّةِ)** لا بُدَّ التصحيح، وتحسين الخُلُق، وطبعًا والعمل بالعلم، كل هذا مما يشترك فيه الاثنان، **(والتَّطهيرِ مِن أَعراضِ الدُّنْيا)** نفس المعنى.

ب- **(وينفَرِدُ الشَّيخُ بأَنْ: يُسمعَ إِذا احْتيجَ إِليهِ)** هذه من آداب الشيخ، **(ولا يُحَدِّثُ ببلدٍ فيهِ مَن هُو أَولى منهُ، بل يُرْشدُ إِليهِ)** يُرشد من هو أولى منه، ولا يطعن في من هو أولى منه كما هي عادة انتشرت في من رقَّ دينه، من رقَّ دينه يبدأ يشوش على علماء الآخرين حتى يبرز هو، **(ولا يَتْرُكُ إِسماعَ أَحدٍ لنيَّةٍ فاسدةٍ، وأَنْ يتطهَّرَ ويجْلِسَ بوَقارٍ، ولا يُحَدِّثُ قائمًا ولا عَجِلًا، ولا في الطَّريقِ إِلَّا إِنِ اضطُرَّ إِلى ذلك، وأَنْ يُمْسِكَ عنِ التَّحديثِ إِذا خَشِيَ التَّغَيُّرَ أَو النِّسيانَ لمَرَضٍ أَو هَرَمٍ)** الاختلاط يُمسِك. **(وإِذا اتَّخَذَ مَجْلِسَ الإِملاءِ؛ أَنْ يكونَ لهُ مُسْتَمْلٍ يقِظٌ)** مبلِّغ مستعملي يُبلِّغ بدل مكبرات الصوت اليوم، اليوم ما نحتاج مبلِّغ؛ لأنه فيه مكبر الصوت.

ج- **(وينفَرِدُ الطَّالِبُ)** آداب الطالب: **(بأَنْ: يوقِّرَ الشَّيخَ ولا يُضْجِرَهُ)** يحترم الشيخ ويُوقِّر الشيخ ولا يضجِ الشيخ، **(ويُرشِدَ غيرَهُ لِما سَمِعَهُ)** ينفع الناس بهذا، **(ولا يَدَعَ الاستفادَةَ لحَياءٍ أَو تكبُّرٍ)** يعني لا يمنعه الحياء أو التكبُّر أن يحضر ويدرس أو يسأل، **(ويكتُبَ ما سمِعَهُ تامًّا)** هو يتكلم الآن على طلّاب الحديث في القديم كيف كان يكتبون، **(ويعتَنِيَ بالتَّقييدِ والضَّبطِ، ويُذاكِرَ بمحفوظِهِ ليَرْسَخَ في ذهْنِه)** يُذاكر، يُراجع إما مع غيره أو يراجع مع نفسه.

(وَمِن المهمِّ أَيضًا معرِفةُ سِنِّ التَّحَمُّلِ والأداءِ، والأَصحُّ اعتبارُ سنِّ التَّحمُّلِ بالتَّمييزِ) يقول: سن التحمُّل والأداء، ما هو سن التحمُّل؟ قال: التمييز، هذا التمييز إذا صار يفهم الخطاب ويعرف يرد الجواب، **(هذا في السَّماعِ)** والعادة أن التمييز يكون في سن السابعة **(وقد جَرَتْ عادةُ**

المحدِّثينَ بِإحضارِهِمُ الأطفالَ في مجالِسَ الحَديثِ ويكتُبونَ لهُم أَنَّهم حَضَروا، ولا بُدَّ لهم في مثلِ ذلك مِن إجازةِ المُسْمِعِ) يعني إذا حضر الصغير يُجيزه المسمِع لعدم صحة سماع الصغير، سماعه ما يصح غير المميز.

(والأصحُّ في سنِّ الطَّالبِ بنفسِه أَنْ يتأَهَّلَ لذلك) متى يبدأ يطلب بنفسه يبدأ يذهب للعلماء وكذا؟ إذا أصبح متأهِّلًا لذلك، يعني مستعدًّا لذلك.

(ويَصِحُّ تحمُّلُ الكافِرِ أَيضًا إِذا أَدَّاهُ بعدَ إِسلامِه) الكافر يتحمَّل وهو كافر لكن يؤدي بعد الإسلام، العبرة عندنا بسماعه ولا بأدائه؟ بالأداء ما دام هو مسلم الآن لن يؤدِّي إلا الصدق، **(وكذا الفاسِقِ مِن بابِ أَوْلى إِذا أَدَّاهُ بعدَ توبتِه وثُبوتِ عدالَتِه، وأَمَّا الأداءُ؛ فقد تقدَّمَ أَنَّه لا اختصاصَ له بزَمنٍ مُعيَّنٍ)** يعني متى يبدأ يُحدِّث؟ صحيح أنه إذا احتيج إليه، **(بل يُقيَّدُ بالاحتياجِ والتأَهُّلِ لذلك)** أمرين الصراحة:

١. التأهُّل.

٢. والاحتياج.

(وهُو مُخْتَلِفٌ باخْتِلافِ الأشخاصِ) وبعضهم حدَّد سن للأداء، هو يتكلم عن المحدثين الآن، **(وقالَ ابنُ خُلاَّدٍ: إِذا بلَغَ الخَمسينَ، ولا يُنْكَرُ عندَ الأربعينَ)** هذا قول لكن هذا كله ليس بدقيق، **(وتُعُقِّبَ عليه بمَن حدَّثَ قبلَها؛ كمالِكٍ)**.

(المتن)

📖 [وَمِن المهمِّ معرفةُ صِفَةِ كِتابَةِ الحَديثِ، وهو:

١. أَنْ يكتُبَهُ مُبيَّنًا مفسّرًا.

٢. ويَشْكُلَ المُشْكِلَ منهُ ويَنْقُطَهُ.

٣. ويكتُبَ السَّاقِطَ في الحاشيةِ اليُمنى، ما دامَ في السَّطرِ بقيَّةٌ، وإِلَّا ففي اليُسرى.

وَصفةِ عَرْضِهِ، وهُو مُقابَلتُهُ معَ الشَّيخِ المُسمِعِ، أَو معَ ثقةٍ غيرِه، أَو معَ نفسِه شيئًا فشيئًا.

وَصفةِ سَماعِهِ بأن لا يتشاغلُ بما يخل به من نسخٍ أو حديثٍ أو نعاسٍ.

وَصفةِ إِسْماعِهِ كذلك، وأَنْ يكونَ الذي ذلك مِن أَصلِهِ الَّذي سمِعَ فيهِ كِتابَهُ، أَو مِن فرْعٍ قُوبِلَ على أَصلِه، فإِنْ تعذَّرَ؛ فليَجْبُرْهُ بالإِجازةِ لما خالَفَ إِنْ خالَفَ].

(الشرح)

(وَمِن المهمِّ معرفَةُ صِفَةِ كِتابَةِ الحَديثِ) يعني يقول: كيف تكتب الحديث؟

(١. أَنْ يكتُبَهُ مُبيَّنًا مفسّرًا.

٢. ويَشْكُلَ المُشْكِلَ منهُ) الذي هو وضع حركات الإعراب السكنات أو غيرها، **(أو يَنْقُطَهُ)** يعني الحروف المعجمة ينقطها.

٣. **(ويكتُبَ السَّاقِطَ في الحاشيةِ اليُمنى)** إذا كتب الحديث ثم وجد أنه في جملة سقطت أو كلمة سقطت، يكتب الساقط في الحاشية اليمنى، يُخرِج خَرْجَه متجهة لليمين ويكتبها في اليمنى، لماذا لا يكتبها في اليسرى؟ لا ما ينفع في اليسرى، يكتبها في اليمنى **(ما دامَ في السَّطرِ بقيَّةٌ)**؛ لأنه هو ممكن يخرجها في اليسرى ثم يقرأ فيجد سقط ثاني أين يكتبه؟! هو يكتب من اليمين لليسار، فإذا وجد سقطًا في وسط السطر يُخرِج خَرْجه إلى اليمين ليس إلى اليسار، إلى اليمين، يترك اليسار لأنه قد يأتي سقط ثاني فيكتبه في اليسار، قال: **(ما دامَ في السَّطرِ بقيَّةٌ، وإلاَّ)** ما في السطر بقية يكتبه في اليسار **(ففي اليُسرى)** لماذا؟ لعدم احتمال سقط آخر.

(وَصفةِ عَرْضِهِ) ما معنى عرضه؟ **(وهُو مُقابَلتُهُ معَ الشَّيخِ المُسمِعِ)** كيف يُقابل الحديث إذا كتبه عن الشيخ، كيف يُقابل؟ **(وهُو مُقابَلتُهُ:**

١- **مَعَ الشَّيْخِ المُسمِع)** من أصل الشيخ أو من حفظ الشيخ.

٢- **(أَو معَ ثقةٍ غيرِه)** يقابل مع ثقة يحمل أصل الشيخ أو أصل مقابَل.

٣- **(أَو معَ نفسِه شيئًا فشيئًا)** من أصل الشيخ أو من أصل المقابلة، يقابلها مثلًا جملة جملة.

(وَصفةِ سَمَاعِهِ) كيف صفة السماع؟ **(بألا يتشاغلُ بما يخِلُ به من نسخٍ أو حديثٍ أو نعاسٍ)** يعني لا يكون وقت السماع ينام أو يتكلم أو ينعس أو ينسخ يشتغل بنسخ.

(وَصفةِ إِسْمَاعِهِ كذلك) يعني عدم الانشغال عند إسماع الحديث، ما يقعد ينشغل بنسخ أو حديث **(وأَنْ يكونَ الذي ذلك مِن أَصلِهِ الَّذي سمِعَ فيهِ كِتابَهُ، أَو مِن فرْعٍ قُوبِلَ على أَصلِه)** يعني لا بُدَّ أن يُسمِع من أصلٍ سمع فيه.

⇦ لذلك أقول: هذه الآن الذي يحصل في مجالس القراءة وكذا يعني هذه قراءة مجالس بركة، أصلًا ما يقرأ من أصل معتمد، وأنا ما عندي مشكلة خير وبركة أنه يسمع حديث رسول الله، لكن يظن السامع المسكين المغفَّل هذا أنه هو سمع الحديث بإسناده وأنه له رواية في صحيح البخاري متقنة، لا والله، ما هي متقنة ولا قاربت الإتقان، لكنها مجالس بركة فقط وخير وإن شاء الله فيها أجر، لكن لا يُفهَم خطأ انا رأيت بعض الشباب يظن نفسه أنه صار قرين لابن معين والإمام البخاري ومسلم مثلهم صار؛ لأنه سمع حديث مثلما سمعوا، وهم سمعوا غير سماعهم متقن ليس مثل سماعكم أنتم، ومن أصولٍ متقنة.

(وأَنْ يكونَ الذي ذلك مِن أَصلِهِ الَّذي سمِعَ فيهِ كِتابَهُ، أَو مِن فرْعٍ قُوبِلَ على أَصلِه، فإِنْ تعذَّرَ؛ فليَجْبُرْهُ بالإِجازةِ لما خالَفَ إِنْ خالَفَ) فإن تعذر أن يُقابل معناه يحتاج إلى الإجازة.

(المتن)

📖 [وَصفةِ الرِّحْلةِ فيهِ، حيثُ يَبْتَدِئُ بحديثِ أَهلِ بلدِهِ فيستوْعِبُهُ، ثمَّ يرحلُ فيُحَصِّلُ في الرِّحلةِ ما ليسَ عندَه، ويكونُ اعتناؤهُ في أَسفارِهِ بتكثيرِ المَسموعِ أَولى مِن اعتنائِهِ بتكثيرِ الشُّيوخِ.

وَصفة تَصْنِيفِهِ وذلك إِمَّا على المسانيدِ، بأَنْ يجْمَعَ مسنَدَ كلِّ صحابيٍّ على حِدَةٍ، فإِنْ شاءَ رتَّبَهُ على سوابِقِهِم، وإِنْ شاءَ رتَّبَهُ على حُروفِ المُعْجَمِ، وهو أَسهَلُ تناوُلًا.

أَوْ تصنيفِه على الأَبْوابِ الفِقهيَّةِ أَو غيرِها، بأَنْ يَجمَعَ في كلِّ بابٍ ما ورَدَ فيهِ ممَّا يدلُّ على حُكمِه إِثْباتًا أَو نفيًا، والأَوْلى أَنْ يقتَصِرَ على ما صحَّ أَو حَسُنَ، فإِنْ جَمَعَ الجَميعَ فَلْيُبَيِّنْ علَّةَ الضَّعْفِ.

أَوْ تصنيفِه على العِلَلِ، فيذكُرُ المتنَ وطُرُقَهُ، وبيانَ اختلافِ نَقَلَتِه، والأَحْسَنُ أَنْ يرتِّبَها على الأَبوابِ ليسهُلَ تناوُلُها.

أَوْ يجمَعُهُ على الأَطْرافِ، فيذكُرُ طرَفَ الحديثِ الدَّالَّ على بقيَّتِه.

ويجْمَعُ أَسانيدَه: إِمَّا مستوعِبًا، وإِمَّا متقيِّدًا بكُتُبٍ مخصوصةٍ].

(الشرح)

(وَصفةِ الرِّحْلةِ فيهِ، حيثُ يَبْتَدِئُ بحديثِ أَهلِ بلدِهِ فيستوْعِبُهُ) كيف يرحل؟ هو الآن يُبيِّن آداب الرحلة؛ يبتدئ بأهل البلد يسمع حديث أهل البلد ، **(ثمَّ يرحلُ)** بعض الناس لا أول شيء يرحل، أنا وجدت بعضهم قال: أنا جئت من البلد الفلاني لأطلب العلم قلت: في بلدك علماء؟ قال: نعم، قلت: طلبت عليهم؟ قال لا، وإذًا تركتهم وجئت وسافرت لماذا؟!

(ثمَّ يرحلُ فيُحَصِّلُ في الرِّحلةِ ما ليسَ عندَه، ويكونُ اعتناؤهُ في أَسفارِهِ بتكثيرِ المَسموعِ أَولى مِن اعتنائِهِ بتكثيرِ الشُّيوخِ) يعني يُكثِّر الحديث الذي يسمعه ولا يُكثِّر الشيوخ.

(وَصفة تَصْنِيفِهِ) لا بُدَّ أن يعرف طريقة التصنيف، كيف التصنيف؟ **(إِمَّا على المسانيد)** يعني على أسماء الصحابة، كل صحابي يذكر تحته مروياته، كل هذا كلام للمحدثين قديمًا، ابن حجر ما

يُكلِّمنا اليوم، فقط لنعرف كيف كان يُصنِّفوا، **(بأَنْ يَجْمَعَ مسنَدَ كلِّ صحابيٍّ على حِدَةٍ)** كيف يُرتِّب الصحابة؟ قال: **(فإِنْ شاءَ رتَّبَهُ على سوابِقِهِم)** في الإسلام يعني كمسند أحمد، **(وإِنْ شاءَ رتَّبَهُ على حُروفِ المُعْجَمِ)** مثل [معجم الطبراني الكبير]، **(وهو أَسهَلُ تناوُلًا)** أسهل أنك ترتبهم على حروف المعجم، معناه: إذا كنت تبغي حديث من مسند بن عمر تذهب إلى حرف العين وتشوف عبد الله بن عمر، **هذه طريقة في التصنيف.**

الطريقة الثانية في التصنيف: (أَوْ تصنيفِه على الأَبْوابِ الفِقهيَّةِ أَو غيرِها) مثل الجوامع والسنن؛

الجامع: هو الذي يجمع أكثر أبواب العلم وهي العقائد، والأحكام، والآداب، والرِّقاق، والتفسير، والتاريخ، والفتن، والمناقب، والمسالك، ثمانية أبواب هي الذي تجمع كل أبواب العلم، فالكتاب المرتَّب الذي جمع أحاديث هذه الأبواب طبعًا لا يستوعب لكنه يكون ذكر أحاديث في العقائد، وفي الأحكام، وفي الآداب، وفي الرقاق، وفي التفسير، وفي التاريخ، وفي المناقب، وفي الفتن، فيسمى جامع مثل البخاري ومثل مسلم ومثل الترمذي جامع.

وأما السنن: التي هي أحاديث الأحكام لكن يعتني بالمرفوع فقط، ما يهتم بالآثار إلا قليلًا، وأما [الموطأ] فهو مثل السنن يذكر الأحكام، لكن يُكثِر من الآثار آثار الصحابة والتابعين، و[المصنِّف] كذلك مثل [الموطأ] يهتم بالآثار، والمرء يذكر مرفوع ويذكر آثار هذه الفروق بينها.

إذا أردت أن تُخرِج حديثًا من كتابٍ جامع أو من سنن أو من مصنف أو من آثار، وهذه الكتب كلها يجمعها أنها مرتبة عن موضوعات، لا يحتاج إلى معرفة الصحابي وإنما تحتاج إلى أن تعرف الموضوع، فالحديث مثلًا في الصلاة تذهب إلى كتاب الصلاة وتبحث عن حديثك.

(بأَنْ يَجْمَعَ في كلِّ بابٍ ما ورَدَ فيهِ ممَّا يدلُّ على حُكمِه إِثْباتًا أَو نفيًا، والأَوْلى أَنْ يقتَصِرَ على ما صحَّ أَو حَسُنَ، فإِنْ جَمَعَ الجَميعَ فَلْيُبَيِّنْ علَّةَ الضَّعْفِ) يعني جميع ماذا؟ يعني أن جمع الصحيح

والحسن والضعيف، هذا المقصود، فلا بُدَّ يبين **(أَوْ تصنيفِهِ على العِلَلِ، فيذكُرُ المتنَ وطُرُقَهُ، وبيانَ اختلافِ نَقَلَتِهِ)** هو يبين الأدب يعني، جمعت الأحاديث.

هناك طريقة تصنيف أخرى على العلل فيذكر المتن وطرق أسانيد المتن طرق المتن وبيان الاختلاف، اختلاف الرواة، والأحسن أن يرتبها على الأبواب ليسهل تناولها مثلما فعل ابن أبي حاتم في [العلل]، ومثل علل الترمذي الكبير مع أنه ما هو الذي رتبه، رتبه القاضي أبو طالب. وبعضهم ألَّف العلل مثل الدارقطني رتبه على المسانيد، بدأ بالأحاديث المعلَّة التي رويت عن أبي بكر ثم عمر ثم عثمان.

(أَوْ يجمَعُهُ على الأطْرافِ) هذه طريقة رابعة في التصنيف، **(فيذكُرُ طَرَفَ الحديثِ الدَّالَّ على بقيَّتِه، ويجْمَعُ أَسانيدَه)** هذه طريقة الأطراف، الأطراف: أن يذكر طرف الحديث الدال على بقيته، ثم يذكر أسانيد هذا الحديث، وجمع الأسانيد:

- إما أن يكون مستوعبًا يعني يذكر كل الأسانيد التي يعرفها لهذا الحديث.
- أو يكون متقيِّد بكتبٍ معينة مثلما فعل المزِّي في كتابه: [تحفة الإشراف بمعرفة الأطراف] هذا خاص بالكتب الستة وما جرى مجراها، يأتي بطرف الحديث ثم يذكر أسانيد هذا الحديث في الكتب الستة.

(المتن)

📖 [وَمِن المُهِم مَعْرِفَةُ سَبَبِ الحَديثِ: وقَدْ صَنَّفَ فيهِ بَعْضُ شُيوخِ القَاضي أَبي يَعْلى بنِ الفَرَّاءِ الحنبليِّ، وهو أبو حفصٍ العُكْبريُّ.

وقد ذكَرَ الشيخُ تقيُّ الدِّينِ بنُ دَقيقِ العيدِ أَنَّ بعضَ أَهلِ عصرِه شرعَ في جَمْعِ ذلك، فكأَنَّهُ ما رأى تصنيفَ العُكْبريِّ المذكور.

وصنَّفوا في غالبِ هذهِ الأنْواعِ على ما أَشَرْنا إِليهِ غَالِبًا.

وهِيَ؛ أي: هذهِ الأنواعُ المَذكورةُ في هذهِ الخاتمةِ نَقْلٌ مَحْضٌ، ظاهِرَةُ التَّعْريفِ، مُسْتَغْنِيَةٌ عنِ التَّمْثيلِ.

وحَصْرُها مُتَعَسِّرٌ؛ فلْتُراجَعْ لَهَا مَبْسوطاتُها؛ لِيَحْصُلَ الوُقوفُ على حقائقِها.

واللهُ المُوَفِّقُ والهَادي إلى الصواب، و لا إِلَهَ إِلَّا هُو عليهِ توكَّلْتُ وإِليهِ أُنيبُ].

(الشرح)

(وَمِن المُهِمِ مَعْرِفَةُ سَبَبِ الحَديثِ) سبب وروده يعني، **(وقَدْ صَنَّفَ فيهِ بَعْضُ شُيوخِ القَاضي أَبي يَعْلى بنِ الفَرَّاءِ الحنبليِّ، وهو أبو حفصٍ العُكْبريُّ)** لعله هو عمر بن أحمد البزَّار متوفى أربع مئة وسبعة عشر، وهذا أقرب للصواب، وقيل غير هذا، **(وقد ذكَرَ الشيخُ تقيُّ الدِّينِ بنُ دَقيقِ العيدِ أَنَّ بعضَ أَهلِ عصرِه شرعَ في جَمْعِ ذلك، فكأَنَّهُ ما رأى تصنيفَ العُكْبريِّ المذكور)** السيوطي له كتاب في أسباب ورود الحديث وهو مطبوع.

(وصنَّفوا في غالبِ هذهِ الأنْواعِ على ما أَشَرْنا إِليهِ غَالِبًا وهِيَ؛ أي: هذهِ الأنواعُ المَذكورةُ في هذهِ الخاتمةِ نَقْلٌ مَحْضٌ، ظاهِرَةُ التَّعْريفِ، مُسْتَغْنِيَةٌ عنِ التَّمْثيلِ، وحَصْرُها مُتَعَسِّرٌ؛ فلْتُراجَعْ لَهَا مَبْسوطاتُها؛ لِيَحْصُلَ الوُقوفُ على حقائقِها، واللهُ المُوَفِّقُ والهَادي إلى الصواب، و لا إِلَهَ إِلَّا هُو عليهِ توكَّلْتُ وإِليهِ أُنيبُ).

في بعض النسخ: **(وحسبُنا اللهُ ونِعمَ الوَكيلُ، والحمد لله رب العالمين)**، هذا وتم الكتاب، وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمَّدٍ و على آلهِ وصحبهِ وسلَّمَ تسليمًا كثيرًا.

❋❋❋❋❋